

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربع سنوية ★ عِلْميَّة ★ مُحَكَّمة

السنة الثالثة والعشرون - العدد الأول - يناير ٢٠٠٥



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكَّمة   السنة الثالثة والعشرون   العدد الأول – يناير ٢٠٠٥

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٥٠ جنيهاً مصرياً	٦٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	١٠٠ دولار	٤٠ دولاراً

الإعـــلانـــــات: يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

عنـوان المـراسـلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

في هـــذا العـــدد

دور التنمية البشرية

في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أ.د/هــدى صقــر
رئيس أكاديمية السادات

البشر هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع ؛ لذلك يجب أن ترتكز أي تنمية حول خلق المناخ المناسب الذي يستطيع أن يحيا الإنسان فيه بحياة كريمة حيث إن التنمية البشرية تعتبر عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس والممتدة من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والإبداع وصمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته وهو ما أسماه آدم سميث "بالقدرة على مخالطة الآخرين دون الشعور بالخجل".

تعددت الأسباب التي أدت إلى شيوع مفهوم التنمية البشرية ، ومنها:

١- المشاكل الاجتماعية التي واجهت الدول الغربية.

٢- انتشار عدد من المشاكل في الدول الصناعية مثل: المخدرات ، وانهيار العلاقات الأسرية.

٣- الأزمة الاقتصادية في الثمانينات وبدء برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية ، وما ترتب عليها من تحجيم لجهود التنمية البشرية فيها.

٤- الاهتمام الواسع بمشكلة تلوث البيئة منذ السبعينيات وشيوع مفاهيم جديدة ، مثل: التنمية المستدامة ، والتنمية المتواصلة.

يمكن قياس كفاءة التنمية البشرية في مصر بواسطة مكونات عديدة ، وهي : طول العمر ، المعرفة ، مستوى المعيشة.

تقوم التنمية البشرية بدور هام في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة ، حيث يعيش العالم حاليا عصر الكيانات الكبيرة التي تقوم على الإنتاج الكبير ورؤوس الأموال الضخمة والتي تتيح لها القدرة على خفض تكاليف الإنتاج كما تتيح لها القدرة على النفاذ إلى الأسواق سواء المحلية أو العالمية.

ولكن على الرغم من ذلك فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لم تقوض فرصتها بعد ، حيث إن الصناعات الكبيرة تحتاج لها عن طريق مدها ببعض مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصناعات الكبيرة والتي يكون إنتاجها غير ذي جدوى اقتصادية بالنسبة لها ؛ الأمر الذي يؤكد استمرار أهمية المشروعات الصغيرة وتنامي دورها في المستقبل.

تلعب الصناعات الصغيرة دورا حيويا في دعم الاقتصاد القومي للعديد من الدول النامية والمتقدمة ؛ من خلال المشاركة في التنمية الاقتصادية مع تقديم بعض المنتجات النهائية التي تتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية أو بالتكامل مع الصناعات التصديرية كصناعات تجميعية أو كصناعات مغذية.

تتميز المشروعات الصغيرة بخصائص عديدة ، منها: محدودية رأس المال المستثمر فيها ، والاعتماد في الغالب على خامات محلية متوفرة بما يضمن استمرارها، وأيضا سهولة الانتشار لهذه المشروعات لتغطي مناطق مختلفة وتكون في متناول أعداد كبيرة من السكان، كما يغلب عليها نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص ، ومن ثم فإنها تكون أكثر ملاءمة لصغار المستثمرين.

تتسم كذلك بعدم الحاجة إلى مستويات عالية للإدارة والتنظيم ؛ بسبب صغر حجم المنشآت ، وانخفاض القدرة



الذاتية على القيام بالبحوث والتطوير، نظرا لعدم توافر موارد مالية كافية لهذه المشروعات.، وأيضا تتمتع بالانخفاض النسبي للطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج ؛ مما يترتب عليه انخفاض وفورات الحجم.

تحظى المشروعات الصغيرة بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم بحوالي ٢٥- ٣٥ ٪ من مجموع صادرات المنتجات المصنعة.كما تنبع أهميتها كذلك من قدرتها على معالجة ظاهرة الفقر والبطالة، ومعالجة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في البلدان التي تطبق هذه البرامج وخاصة الدول العربية.

ترجع الأهمية الكبرى للمشروعات الصغيرة في الاقتصاديات العربية في قدرتها على التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد القومي في الدول العربية.

تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على الإنتاج المحلي، من حيث زيادة الكفاءة الإنتاجية ؛ نتيجة استغلال الموارد المحلية المتاحة الاستغلال الأمثل.

إن الاهتمام بالتنمية البشرية قد يؤدي إلى دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة العناصر الرئيسة في التنمية البشرية والتي تتمثل في: التعليم والصحة ومتوسط دخل الفرد.

حيث إن التعليم هو المسئول عن إعداد القوى البشرية التي يحتاج إليها التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ولقد كان وراء التقدم السريع الذي حققته جمهورية كوريا الجنوبية في مجال التنمية البشرية نموا متزايدا في التعليم وفي فرص العمل .

أما الصحة فإن الاهتمام بأسس التغذية السليمة والوقاية من الأمراض والأوبئة يزيدان من إنتاجية الفرد، وبالتالي تحسين كفاية الأيدي العاملة وإنتاجيتها من خلال تأثيرها على رأس المال البشري.

إن ارتفاع متوسط الدخل للأفراد يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على الإنفاق، وبالتالي سوف يؤدي إلى حدوث رواج الأمر الذي سوف ينعكس على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي

أ.د. عبد المطلب عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث والمعلومات

إن التنمية الإدارية مدخل أساسي للتنمية الشاملة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..حيث لا نجاح للإصلاح الاقتصادي إلا بوجود إصلاح إدارى ومن ثم لابد من إدراك العلاقات الوثيقة الداخلية بين تلك المكونات، وسنبرر ما نذهب إليه بالحديث عن دور الإدارة والتنمية الإدارية وصفاتها ومتطلباتها؛ وعن التوجهات السياسية حولها؛ ومحتوى التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي؛ وعن قضايا اقتصادية يتطلب حلها تدابير إدارية؛ مع نظرة إلى زوايا في الواقع الإداري تقتضي المواجهة؛ لنتقدم بعد ذلك بمحاور تمثل خطوات إصلاحية إدارية ملحّة على المدى القصير، وأخرى جذرية على المدى الطويل.. ومن ثم، إلى تكوين "إدارة تنموية رشيدة" تدرك العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الادارية والاصلاح الإدارى والإصلاح الاقتصادي.

أولا : مفهوم الإدارة ودورها

إن مفهوم كلمة "الإدارة" ودورها ما زالا غامضين غير واضحين أو موحدين لدى الكثيرين.. حيث إن الإدارة ما تزال مهنة "مظلومة" في الدول النامية والمتخلفة- ونحن منها- وتمارس دون سابق تحضير، برغم أهمية هذا التحضير لأنها ورثت عشية الاستقلال السياسي أجهزة إدارية ضعيفة، نوعاً وكماً.. ولم تعمل على تدارك هذا الضعف وتقوية إدارتها، لدى وضع خطط التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها الطموحة في اللحاق بركب الحضارة المعاصرة. فلم تؤت تلك الخطط ثمارها كما يجب.

يتضمن المفهوم العام لدور الإدارة بعض العناصر الهامة، وهي الاستثمار، والإمكانيات المتاحة؛البشرية والطبيعية والمادية والمالية والعلمية والفنية والتكنولوجية، وتحقيق مختلف الأهداف المنشودة، بحيث تكون على أحسن وجه.

إن الإدارة هي أداة "الوصل والوساطة" بين الأهداف من جهة، والإمكانيات من جهة. ويتوقف على مستواها وفعاليتها، مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة باستغلال الإمكانيات المتاحة أو إهمالها. خاصة وأن الإمكانيات هي دائماً أقل من الطموحات والأهداف التي تنشدها الجماعات البشرية المختلفة.. فإذا كانت الإدارة رشيدة كفؤ، يكون المردود جيداً، والعكس صحيح، إذ تودي بنا الإدارة الضعيفة، إلى عدم بلوغ الأهداف مع هدر في الجهد البشري والإمكانيات وإضاعة في الوقت!.

وبرغم أهمية دور الإدارة وخطورته، فهي ما تزال تشكو نقطتي ضعف، هما:

أ - **الجهل والظلم:** لأن ممارسيها في الدول النامية لم يتعلموها، فهي "مظلومة" بين أيديهم!. والمرء عدو ما يجهل، وسترافق أداءه الأخطاء. وهل هناك مهنة أو اختصاص يمارس دون سابق معرفة ؟، فلماذا نستثني الإدارة ؟ ألا يعتبر ممارس الطب الذي لا يحمل شهادة معترفاً بها، دجالاً ويُسجن ؟ أفلا يجدر بنا أن نخضع ممارسي الإدارة لمثل ذلك وأن ندربهم ؟

ب - **حيْرتها بين المتعلمين والممارسين:** فالأكاديميون يتحدثون بلغة تجريدية غير واضحة للممارسين؛ لأنها مغرقة في التنظير أو منقولة حرفياً عن الآخرين دون مراعاة البيئة!



والممارسون بعيدون عن علم الإدارة لأنهم لم يؤهلوا له، ولا يكلفون أنفسهم مشقة تعلّمه لاعتقادهم بإمكانية اكتسابه بالتجربة فقط!. ولا أحد يعلمهم!

تتسم الإدارة بمجموعة من **السمات**، وهي **الحتمية**، باعتبار أن الإنسان اجتماعي بطبعه، يعيش وينتظم في جماعات متنوعة، **والضرورية**، بسبب تقسيم العمل والاختصاصات والأنشطة وتنوعها في الجماعات والتجمعات البشرية.. واختلاف إمكانياتها ومواردها. ولا بد من "**التنسيق**" فيما بينها للحصول على أفضل النتائج، وكونها **قاسما مشتركا**، يشارك كل نشاط بشري فعاليته ويساعده على بلوغ أهدافه.. إذا كان "مؤهلاً"، والعكس صحيح.. لذا يصح قولنا: فتّش عن الإدارة ؛ لأنها وراء النجاح أو الإخفاق.

وبالتالي، تعتبر **اختصاص الجميع** في كل الأصعدة والقطاعات والأنشطة.. مما يفرض على الجميع أن يتقن علم الإدارة إلى جانب إتقانه اختصاصه، ليتمكن من ممارسة أعماله بكفاءة ورشد، وهي **مهنة جماعية**، إذ يتوقف نجاح التجمع على الجهد الذي يقدمه كل أعضائه.. كأي كيان متكامل. وبرغم أهمية دور العاملين في المستويات العليا، فإنه غير كاف.. واليد الواحدة لا تصفق.. وعلى القياديين التصرف على أساس أن مرؤوسيهم أعوان، وليسوا أتباعا.

وكذلك الإدارة **مهنة محلية**، تنشط في ظروف بيئتها وخصوصياتها المتنوعة: الحضارية والتراثية والثقافية والاجتماعية والعلمية والأخلاقية والتقاليد والأعراف والعادات.. وكذلك تعمل لتحقيق أهدافها وطموحاتها في ضوء إمكانياتها ومواردها المتاحة.

تعني التنمية الإدارية العمليات الإرادية التي تستهدف تطوير الإدارة وترشيدها لتكون فعّالة في تحقيق أهدافها وواجباتها، باستثمار الإمكانيات المتاحة لها بأحسن وجه. وتتركز **محاورها في ثلاثة** اتجاهات رئيسة:

١ - العناية **بالمرتكزات** الأساسية للإدارة: الإنسان؛ والهيكل التنظيمي؛ والقوانين والأنظمة؛ والأدوات؛ وعلى التوازي فيما بينها، مع أفضلية للإنسان، إذ هو هدف الإدارة وعمادها الأساس.

٢ - رفع مستوى **الوظائف** العامة للإدارة: كالتنظيم، والتخطيط، واتخاذ القرارات، والتحفيز، والتدريب، والإحصاء، والمتابعة.. من حيث تأهيل العاملين لممارستها ابتداءً وباستمرار، أو من حيث توفير الأساليب الحديثة والأدوات المادية اللازمة لها.

٣ - رفع مستوى **المهام الإدارية التقليدية**، وذلك في الوظائف العامة: كالدراسات والأبحاث، والشؤون القانونية، والديوانية، والشخصية، والاتصالات، والبريد، والحفظ والأرشفة..

تتميز التنمية الإدارية بمجموعة من الصفات، منها : الشمولية، وأن تكون المساهمة فيها جماعية، **الاستمرارية والتجديد**، **والارتباط** الوثيق والجدلي، مع أنشطة التنمية الشاملة في سائر الأصعدة والمجالات.

تتطلب التنمية البشرية وجود **مرجع مختص** بها **ومتفرغ ودائم** على الصعيد المركزي، و **نشر علم الإدارة** في مناهج المراحل الدراسية والتعليمية كافة، كما تحتاج إلى التوسع والإلزام في **تدريب** العاملين على الإدارة ليشمل الجميع، بدءاً من المستويات العليا، و إيجاد وسائل **التنوير والتثقيف** الإداري، كالصحف والدوريات المتخصصة.

وكذلك **الدمج** في الإجراءات وفي التعليم والتدريب والتثقيف، بين النظرية والتطبيق، بين التعلم والممارسة، لتحقيق الاستفادة من المتعلمين والأكاديميين من جهة، ومن الممارسين الواعين من جهة ثانية، و"**التبكير**" في التصدي لهذه المهام والبدء ببناء قاعدة انطلاقها في أسرع وقت، وأولاً وأخيراً، فإن التنمية الإدارية تتطلب **القناعة والإيمان بها** وبأهميتها وضرورتها وفوائدها، مما عرضناه وغيره ومن ثمّ ثانياً، **توفر المعرفة** والجهد والصبر والدأب والإخلاص.. **في العناصر** التي ستختار للنهوض بأعبائها. كما يجب أن تعطى الوقت الكافي "ولكن دون تواكل" للبحث والدرس والتنظيم والتخطيط والبرمجة.. كي تكون خطواتها وإجراءاتها جذرية موزونة وعملية.

إن الإصلاح الإداري يتقدم على الإصلاح الاقتصادي في عملية التطور والتنمية التي تقوم بها الدولة من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات



ثانيا : التنمية الاقتصادية الشاملة

لقد بدا يرسخ في الاقتصاديات المختلفة ونحن في الألفية الثالثة مفهوم تبنته منظمة الأمم المتحدة وهو مفهوم التنمية الشاملة بل والمستدامة ، وعندما نتحدث عن هذا المفهوم فانه يجب أن يأخذ هذه الصورة :

التنمية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية

مع إدراك أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أصبحت على النحو التالي :

- رأس المال المادي : الذي ينطوي على كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة سواء زراعية أو صناعية أو خدمية ، وتتخذ الصورة الفنية فى الأساس .
- رأس المال البشرى: ويعتبر رأس المال البشرى أو الاستثمار البشرى من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ولا يعتمد تكوين راس المال البشرى على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشرى.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى محددة للنمو الاقتصادي في ظل مفهوم التنمية الشاملة ومن أهمها بدء توافر الموارد الطبيعية والتخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج والتقدم الفني والتكنولوجي.

ولذلك تحول مفهوم التنمية إلى ضرورة إحداث التغيرات الهيكلية التي تحدث فى الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية ؛ من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع لتحسين المفهوم الشامل للتنمية على أنه على النحو التالي:

التنمية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية

ثالثا : محاور أساسية لعملية الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي:

في ضوء ما سبق من تحليل فإننا يمكن أن نشير في تركيز شديد أن المرحلة القادمة وفى إطار البحث في آفاق التنمية الإدارية والإصلاح الإداري والألفية الثالثة فإننا يمكن طرح عدد من المحاور الأساسية التي تعمل على الربط التام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي لعل من أهمها :

(١) ضرورة إدراك أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.

(٢) تفعيل المشاركة في التنمية وإطلاق القطاع الخاص وقوى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مع تحرير قطاع الأعمال العام من القيود التي تكبله.

(٣) أن تحقيق الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري يتطلب الحد من الفروق والاختلافات التنموية بين كافه محافظات الجمهورية

(٤) إن التنمية الإدارية كجزء من التنمية البشرية بما تنطوي عليه من توسيع قاعدة الخيارات أمام الإنسان تتطلب أحداث تقدم على طريق التحضر الاجتماعي وسيادة المستهلك وضمان حقوق الإنسان ودعم الممارسة الديمقراطية.

(٥) أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بالإنسان ومن أجل الإنسان فهي منه وإليه.

(٦) تحتاج مصر في الألفية الثالثة إلى برنامج إصلاح إداري واضح ومحدود وله فترة زمنية معروفة وأهداف استراتيجية متوافقة مع مرحله الإصلاح الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد المصري.

(٧) لابد أن يتضمن برنامج الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية »مشروعاً قومياً لتنمية الموارد البشرية ويرتبط ذلك بالإصلاح الجذري للتعليم.

(٨) لابد من العمل على كون الإصلاح الإداري للجهاز الحكومي للدول هو أساس إصلاح النظام الاقتصادي.

والعمل بمبدأ أن الحكومة إذا صلحت صلح الناس تلقائيا.

(٩) أن الإصلاح الإداري لا يتم إلا بالتغيير الجذري للفكر والأهداف والقوانين والتحديث والتطوير والابتكار الإداري.

(١٠) إن الإصلاح الإداري والاقتصادي يحتاجان في فترة التحول إلى البحوث الإدارية كأساس لحل مشاكل التطبيق التي تحدث.

رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي

دكتور / عمرو التقى
أستاذ الاقتصاد المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة :

إن التنمية والتقدم للعالم العربى أضحت من أهم التحديات، فالعالم اليوم يسير بخطى واسعة من خلال التقدم العلمى والتكنولوجى، وتسعى الدول المتقدمة إلى زيادة حجم الأسواق لمنتجاتها وذلك من خلال الدخول فى تكتلات اقتصادية أو تجمعات كبرى تضمن لها أوضاعاً متميزة فى السوق العالمى، كما تسعى الشركات العالمية الكبرى إلى الاندماج مع غيرها، أو التوسع فى أعمالها رأسياً وأفقياً لأحكام السيطرة على الأسواق، ولا مكان اليوم فى عالم الاقتصاد والتجارة لدول صغيرة أو شركات صغيرة، فالتكتل والاندماج أصبح الطريق الوحيد لتعزيز القدرة التنافسية والنجاة من تيارات العولمة.

إن الوطن العربى يقف الآن عند مفترق طرق، تلتقى أو تفترق عند مسارات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى من ناحية، ومسارات المستجدات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، وليس أمام الوطن العربى خيار فهو أما أن يتحرك ويواكب التطورات، ويلعب فيها دور الشريك الفاعل، ويعمل على تعظيم إيجابياتها وتحجيم سلبياتها فى ضوء مصالحة، وأما أن يجرفه طوفان المتغيرات المتلاحقة ويفقد موطء اقدامه وتتأكل مصالحه ويفقد مكانه ودوره بل بقاءه فى عالم الغد الذى تتشكل ملامحه اليوم.

وخلال الخمسين سنة الماضية تعرض العمل العربى المشترك أحياناً للانتعاش وفى كثير من الأحيان إلى الانتكاس، وكانت السمة الغالبة خلال هذه الفترة هى اتباع منهج لا يتغير بتغير الظروف رغم أهميته وهو الإصرار على مدخل التجارة من خلال الاتفاقيات الحكومية دون الأخذ فى الاعتبار مؤهلات نجاح هذا المنهج، فضلاً عن إهمال التنمية العربية المشتركة.

وفى عصرنا الحاضر أصبح القطاع الخاص فى غالبية الدول العربية هو قائد التنمية فيسهم بنحو ٧٠% من الناتج المحلى الاجمالى وبنفس الأهمية فى التجارة الخارجية، كما تحولت معظم الدول العربية إلى اقتصاديات السوق الحر، خاصة فى مجالات تحرير سعر الصرف والتجارة والأسعار كما انضم حتى الآن أحدى عشرة دولة عربية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية "الكويت - البحرين - قطر - الامارات - عمان - الأردن - جيبوتى - موريتانيا - المغرب - تونس - مصر" وهناك ثلاثة دول بصفة مراقب هى السعودية والجزائر والسودان، ووقعت أربعة دول اتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبية (المغرب - تونس - الأردن - مصر).

وهناك دول أخرى ستنضم فى السنوات القليلة القادمة (سوريا - لبنان - الجزائر، وغيرها)، كما اشتد عود التكتلات الاقتصادية فقد اكتملت مراحل السوق الأوروبية المشتركة وتسعى إلى التوسع شرقاً لضم دول أوروبا الشرقية سابقاً وجنوباً لضم دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وتشكلت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" والتى تضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا، وظهر تجمع الدول الأسيوية وتوسعت عضويته، وظهر تجمع دول المحيط الهادى "الأبيك" ونجحت تكتلات أمريكا اللاتينية فى تجمع المركسور، وغير ذلك من التجمعات.

هذا فضلاً عن التقدم المذهل فى عالم الاتصالات والالكترونيات والذى جعل من العالم قرية صغيرة، وتستلزم هذه الظروف والتغيرات فكراً عربياً جديداً فى مجال العمل الاقتصادى يتناسب مع متغيرات العصر فضلاً عن حاجته



لآليات جديدة قادرة فنياً ومالياً على ترجمة هذا الفكر إلى برامج تنفيذية ومتابعتها.

وفى ضوء ذلك تعرض الورقة المقترحة رؤية جديدة للتكامل الاقتصادى العربى فى ضوء تجربة الاتحاد الأوروبى وتتكون هذه الدراسة من أربعة فصول والنتائج والتوصيات.

الفصل الأول يعرض بعض الجوانب النظرية والتاريخية لآليات التكامل الاقتصادى العربى.

والفصل الثانى تتناول تجربة الاتحاد الأوروبى كنموذج لإقامة تكتل اقتصادى عربى.

والفصل الثالث يتناول التحديات الداخلية والعالمية التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى.

والفصل الرابع يتناول مقترحات لمواجهة التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى ثم يعرض رؤية جديدة للتكامل الاقتصادى العربى.

مشكلة الدراسة :

لست فى حاجة إلى تقديم الأدلة على الحالة السلبية الراهنة للتكامل الاقتصادى العربى، فيكفينى عرض الموقف الحقيقى بالمقاييس الموضوعية لمسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى.

فقد انخفضت المكانة الاقتصادية للدول العربية فى العالم سواء من حيث مساهمتها فى الناتج العالمى الاجمالى أو فى التجارة الدولية، إذ انخفضت مساهمة الدول العربية فى الناتج العالمى من ٣,٢% فى أوائل التسعينات إلى ٢,١% فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ " حيث بلغ الناتج المحلى الاجمالى العربى ٦٢١ مليار دولار والعالمى ٢٨,٣ ترليون دولار)، كما انخفضت مساهمة التجارة الخارجية العربية فى نظيرتها العالمية ٣,٤% عام ١٩٩٢م إلى ٢,٩% عام ١٩٩٩، كما استقرت التجارة البينية العربية عند مستوى لم يتجاوز ٨% ومن الملاحظ أن نصيب المواطن العربى من الناتج المحلى فى انخفاض مستمر إذ وصل نحو ٢٢٦٩ دولار.

كما زاد حجم البطالة إلى أن بلغ ١١% من حجم القوة العاملة العربية والبالغة نحو ٩٨ مليون نسمة أى أن هناك عشرة ملايين نسمة لا يعملون، ٦٠% منهم بطالة متعلمين، وزادت الفجوة الغذائية إلى أن بلغت ١٢,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

كما زادت الفجوة التكنولوجية والمعرفية فى نفس العام بين الدول العربية والعالم بصفة عام والعالم المتقدم بصفة خاصة، إذ أن الدول العربية مجتمعة تنفق فقط ٠,٢% من ناتجها المحلى على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بينما تصل هذه النسبة إلى ١,٤% على مستوى العالم.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف هى :

١-تقويم تجربة التكامل الاقتصادى العربى فى ضوء نموذج الاتحاد الأوروبى.

٢-التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى وسبل مواجهتها.

٣-وضع رؤية جديدة للتكامل الاقتصادى العربى.

فروض الدراسة :

١-الاتحاد الأوروبى نموذج يحتذى به لإقامة التكامل الاقتصادى العربى.

٢-أن التحديات الداخلية والعالمية التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى لها أثار سلبية على التكامل العربى.

منهج الدراسة :

منهج تحليلى وصفى كى يعتمد على وصف الظاهرة وتحليل البيانات الاحصائية لاستخراج النتائج التى تحقق أهداف الدراسة.

خطة الدراسة :

تتكون الدراسة من أربعة فصول والخلاصة والنتائج فى ختام هذه الدراسة وذلك كما يلى :

الفصل الأول : يوضح بعض الجوانب النظرية والتاريخية لآليات التكامل الاقتصادى العربى.

الفصل الثانى : سيتناول تجربة الاتحاد الأوروبى كنموذج لإقامة تكتل اقتصادى عربى.

الفصل الثالث : يتناول التحديات الداخلية والعالمية التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى.

الفصل الرابع : يتناول مقترحات لمواجهة التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى ثم يعرض رؤية جديدة للتكامل الاقتصادى العربى.

والخلاصة والنتائج فى ختام الدراسة.



الفصل الأول : بعض الجوانب النظرية والتاريخية لآليات التكامل الاقتصادى العربى

المبحث الأول : الجوانب التاريخية لآليات التكامل الاقتصادى العربى

يستند العمل الاقتصادى العربى المشترك مرجعيته [1] من مجموعة المواثيق والمعاهدات والاتفاقات والقرارات التى أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية منذ قيام جامعة الدول العربية وصدور ميثاقها فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥م الذى يعتبر الأساس فى إرساء قواعد النظام الاقليمى العربى القائم حتى الآن.

ولقد أقر واضعوا الميثاق أن الغرض من إنشاء الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها، وأن هذا التعاون المشترك يتم حسب النظم فى كل منها وأحوالها وذلك فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والصحية.

ونص الميثاق أيضاً فى مادته الرابعة على تشكيل عدد من اللجان من بينها اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية والمالية التى تضع قواعد هذا التعاون فى شكل مشروعات اتفاقية تعرض على مجلس الجامعة تمهيداً لعرضها على الدول الأعضاء وتعتبر لجنة الشئون الاقتصادية الأولى لآليات التكامل الاقتصادى العربى وفى ١٩٥٠/٤/١٣م قامت الدول العربية بابرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بينهم والتى كانت من نصوصها إنشاء المجلس الاقتصادى العربى الذى عقد أول اجتماع له فى ديسمبر ١٩٩٣ واهتم بتسهيل تبادل الانتاج الزراعى والحيوانى والصناعى وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وإنشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشروعات العربية وإنشاء شركة ملاحة عربية ومشروع استغلال أملاح البحر الميت وفى ١٩٥٧/٥/٢٩ تم إعداد مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين الدول العربية وتمت الموافقة عليه وإحالته للجنة السياسية للبت فيه من الناحية السياسية غير أن مجلس الجامعة لم يوافق عليه حتى اليوم.

وفى ١٩٦٥/٨/١٣م أقر مجلس الوحدة الاقتصادية إنشاء السوق العربية المشتركة وتضمن القرار أهداف السوق المشتركة التى تنحصر فى حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمقارات المدنية ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثانية بأن تعمل الدول العربية على :

- إنشاء اتحاد جمركى بتوحيد التعريفة الجمركية الموحدة.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير.
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- تنسيق السياسة الزراعية الصناعية والتجارية.

وقد بدأ تطبيق السوق اعتباراً من عام ١٩٦٥م حيث باشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مهامه فى العمل على تنفيذ أحكام الاتفاقية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية فى فبراير ١٩٧٠م اتخذ المجلس القرار رقم ٤١١ بتوحيد التعريفة الجمركية من الدول العربية ثم اتخذ المجلس فى مايو ١٩٧٠م القرار رقم ٥١٨ بتأجيل تنفيذ التعريفة الجمركية الموحدة لدول السوق العربية المشتركة فى ميعاد يحدد فيما بعد، وظل التركيز منصباً على التبادل التجارى السلعى أما الأهداف الأخرى ظلت حبراً على ورق.

وتوقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٧١م إزاء تواضع النتائج التى تحققت على صعيد اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة للتعرف على الصعوبات التى واجهت الدول الأعضاء عند تطبيق الاتفاقية والسوق العربية المشتركة وفى عام ١٩٨٠م ساهم حوالى ٥٠ خبير فى إعداد التصور الخاص باستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك والتى كان أهم مداخلها :

١- المدخل التخطيطى القومي كبديل من المشروعات المتفرقة والخطوات المشتتة التى تفتقر إلى الترابط العضوى والتطور الشامل.

٢- المدخل الإنمائي للتكامل الإنتاجي عن طريق التركيز على المشروعات والبرامج الإنتاجية التكاملية بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصاديات العربية وصدر عن قمة عمان عام ١٩٨٠م أربع وثائق اقتصادية هامة هى :

ا- استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك.
ب- ميثاق العمل الاقتصادى القومى.
جـ- عقد التنمية العربية المشتركة.
د- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وتم التصديق على الوثيقة الأخيرة فقط أما الباقى فلم يتم



التصديق عليهم حتى اليوم.

وفى ١٩٨١/٢/٢٧م تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى [٢] بين جميع البلاد العربية ماعدا مصر بسبب مقاطعتها لأعمال الجامعة العربية وقد استهدفت الاتفاقية تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التى تفرض عليها غير أن تجربة تطبيق الاتفاقية عبر أربعة عشرة سنة قد أسفرت عن ضرورة تطوير أساليب تطبيقها فى ضوء النتائج المتواضعة التى حققتها، هذا بالاضافة إلى ضرورة تحقيق التوافق بينها وبين قواعد منظمة التجارة العالمية.

وفى عام ١٩٩٦م اتفق مؤتمر القمة العربية بالقاهرة والذى قرر تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما وفى ١٩٩٧/٢/١٩م أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى القرار رقم ١٣١٧ بشأن الاعلان [٣] عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

المبحث الثاني : الجوانب النظرية لآليات التكامل الاقتصادى العربى

<u>أولاً: أهمية وأنواع التكامل الاقتصادى :</u>

استحوذ التكامل الاقتصادى على اهتمامات العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية. وأصبحت اليوم ظاهرة التكتلات الاقتصادية من الظواهر المميزة للعقد الأخير من القرن العشرين والتى تستعد بها الدول والشركات أيضاً لدخول القرن القادم كقوى اقتصادية قادرة على المنافسة والصمود فى ظل اقتصاد السوق والتطورات التى تحدث فى العالم.

ويعتبر التكامل الاقتصادى تطبيق لسياسات الحرية والحماية، فدول التكامل تطبق فيما بينها سياسات الحرية والتى تمثل اتجاه متزايد نحو تحرير التجارة على المستوى العالمى، ولكن فى نفس الوقت تطبق الدول الاعضاء فى التكامل بعض من سياسات الحماية تجاه الدول غير الأعضاء.

ويهدف التكامل الاقتصادى إلى إزالة العقبات المفروضة على التجارة السلعية وحركة عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء فى التكامل، وقد يتطلب التكامل أيضاً إقامة مؤسسات وانتهاج سياسات مشتركة.

وإذ شئنا أن نحدد المقصود بالتكامل الاقتصادى فيمكننا تحديد المفهوم من خلال الهدف من التكامل الاقتصاد وهو إلغاء القيود التى تعوق حركة التجارة بين الدول الأعضاء فى منطقة التكامل الاقتصادى، مع العمل على تعبئة الموارد الانتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد تتوافر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال وينتهى الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية فى كافة المجالات.

وينظر إلى التكامل الاقتصاد بين مجموعة من الدول على أنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها وبدرجات تتراوح تصاعداً بين صور التعاون الاقتصادى البسيط والتى تصل فى أقى درجاتها إلى الاندماج الاقتصادى الكامل الذى يتميز بتحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين هذه الاقتصاديات على نحو يجعل العلاقات الاقتصادية بينها مماثلة للعلاقات التى تقوم داخل اقتصاد وطنى واحد، بما فى ذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (٤).

وفى ضوء ذلك فإن مفهوم التكامل الاقتصادى يختلف عن التدويل والتعاون الاقتصادى والتبعية الاقتصادية فالتكامل الاقتصادى يرتبط بتحقيق تغيرات وأثار هيكلية فى الاقتصاد الوطنى للدول الأعضاء فى عملية التكامل، والتغيرات والأثار تكون عادة على درجة من التعقيد والشمول وبعيدة المدى فى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول.

وفى ظل التعاون الاقتصادى تلتزم الأطراف المتعاونة بسيادة الشركاء فى تحديد مصالحها الخاصة وبالعمل معاً تشجيع المصالح التى تتحدد على هذا النحو وفى ظل التعاون الاقتصادى يكون السعى نحو تقليل التمييز بين الدول (٥) فى حين أن التكامل الاقتصادى يتضمن الإجراءات التى تؤدى لإلغاء صور التمييز.(٦)

أما التدويل فهو اتجاه شامل للتطور العالمى يتم عضوياً بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية.(٧) ، بينما تعنى التبعية الاقتصادية علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تقدماً وتلك الأقل تقدماً لصالح الأولى فى حين أن التكامل يفترض إقامة علاقات متكافئة لمنفعة كل



الأطراف المساهمة.

وإذا كان التكامل الاقتصادى أو التكتلات الاقتصادية هى الموجة السائدة الآن والتى أصبحت تسيطر على معظم دول العالم كوسيلة لتحقيق الرفاهية التى ترجوها فإن الشركات أيضا فطنت لذلك واتجهت إلى اقامة التكتلات بينها كوسيلة لزيادة قدرتها على التنافس وتحمل المنافسة الشرسة بينها الحالية والمحتملة فى المستقبل وقد ظهر ذلك بوضوح فى مجال صناعة السيارات حيث يظهر للعلن كل يوم انباء اندماج شركات كبيرة معاً لتصبح قوة أكبر قادرة على إيجاد مكان لها فى السوق.

ثانياً: أشكال ودرجات التكامل الاقتصادى :

التكامل الاقتصادى لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة وإنما لابد من تحقيقه من خلال عدد من المراحل (٦) هى:

(أ) النظام التفضيلى أو المعاملة التفضيلية :

ويقصد بالنظام التفضيلى مجموعة التدابير التجارية التى تمنحها دول معينة لدول أخرى للتخفيف من القيود المعوقة لحركة التبادل التجارى وذلك من خلال الاتفاقيات التى تعقدها الدول بهدف إلغاء القيود الحصصية التى تخضع لها المبادلات التجارية فيما بينها وكذلك منح مزايا جمركية متبادلة فيما بينها يترتب عليها حصولها على تخفيضات جمركية بنسب معينة على صادراتها من الدول المشتركة (٨) مثال ذلك منح الجماعة الاقتصادية الأوربية تفضيلات لمجموعة الدول المنتسبة ومجموعة الدول الإفريقية. (٩)

هناك شك بين عدد كبير من الاقتصاديين بشأن اعتبار النظام التفضيلى شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادى لبساطة وتواضع الترتيبات التكاملية التى تختارها مجموعة الدول الأعضاء فى النظام التفضيلى.

(ب) منطقة التجارة الحرة :

وهى شكل من أشكال التكامل الاقتصادى وفيه تلتزم الدول المشتركة فى منطقة التجارة الحربة بإلغاء الضرائب الجمركية والقيود التعريفية المفروضة على السلع المتبادلة فيما بينها وذلك على أن تحتفظ كل من هذه الدول بتعريفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء فى المنطقة.

(ج) الاتحاد الجمركى :

والاتحاد الجمركى كشكل من أشكال التكامل الاقتصادى وكخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادى التام يتضمن الآتى :

١- إلغاء الضرائب الجمركية والقيود غير التعريفية فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى.

٢- تطبيق تعريفة موحدة تجاه العالم الخارجى تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة عضو والتبادل الحر للسلع داخل منطقة الاتحاد الجمركى ينطبق أيضاً على السلع المستوردة من باقى دول العالم غير المنضمة إلى الاتحاد الجمركى إذا ما استوردتها إحدى الدول الأعضاء " وقد تحقق الاتحاد الجمركى للجماعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة من (١٩٥٨ – ١٩٦٨).

(د) السوق المشتركة :

وهو كشكل من أشكال التكامل الاقتصادى يمثل درجة أعلى من الاتحاد الجمركى وذلك لأنه فى حالة السوق المشتركة لا تخفض القيود على انتقال السلع بين الدول الأعضاء بل تختفى القيود على حركات عوامل الانتاج أيضاً.

(هـ) الوحدة الاقتصادية :

وهى مرحلة أكثر تقدماً من السوق المشتركة حيث بجانب إلغاء القيود على التجارة وحركة عوامل الانتاج تنتهج الدول الأعضاء نهجاً يؤدى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية فى المجالات التجارية والزراعية والصناعية والمالية والنقدية وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية للدول الأعضاء.

(و) التكامل التام :

وهو أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى حيث بجانب التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الانتاج بين الدول الأعضاء تتضمن تلك المرحلة أيضاً توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، ففى هذه المرحلة تصبح الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد، ويتطلب هذا الأمر إنشاء سلطة عليا تكون لها الصلاحية فى اتخاذ القرارات على المستوى الاقليمى فى كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون ملزمة لجميع الأطراف. (١٠)

وإذا نظرنا إلى الواقع سوف نجد العديد من النماذج التى تمثل التكتلات الاقتصادية فى عالم اليوم فهناك التكتل الاقتصادى بين دول جنوب شرق آسيا والتكتل الاقتصادى بين أمريكا وكندا والتكتل الاقتصادى بين الدول الأوربية أو ما يسمى بالاتحاد الأوربى والتكتل الاقتصادى الجديد بين مصر ودول الكوميسا الإفريقية.



الفصل الثانى: الاتحاد الأوروبى، نموذج لإقامة تكتل اقتصادى عربى

مقدمة :

تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبى فى إقامة اتحاده من أنجح التجارب العالمية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن العشرين والسؤال المثير للاهتمام هنا هو لماذا نجحت تجربة التكامل والوحدة الأوروبية ؟ ولماذا فشلت التجربة العربية فى التكامل والوحدة على الرغم مما يتوفر لها من مقومات وأسس مشتركة كثيرة.

وللإجابة عن هذا السؤال يجب تتبع تجربة الوحدة الأوروبية والبحث فى مقوماتها وتطوراتها وإنجازاتها والتحديات التى واجهتها وتغلبت عليها كما يقتضى الأمر متابعة تجربة التكامل والوحدة العربية والبحث فى مقوماتها وتطوراتها والأسباب التى أدت إلى عدم نجاحها حتى الآن وهكذا يمكن من خلال استعراض التجربتين العربية والأوروبية إبراز مواطن الخلل والضعف فى التجربة العربية لتجنبها فى المستقبل.

المبحث الأول : تجربة التكامل والوحدة الأوروبية

أولاً: الملامح الرئيسية لتجربة الاتحاد الأوروبى :

أ- بدأت تجربة الاتحاد والوحدة الأوروبية من خلال وضع مجموعة من أهداف والسعى إلى تحقيقها وهى: (١)، (٢)

(١) إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء وقد تحقق هذا الهدف بسرعة كبيرة حيث تم إلغاء كافة هذه الرسوم.

(٢) إلغاء القيود الجمركية على الصادرات والواردات بين دول السوق وتم تحقيق هذا الهدف.

(٣) وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات إلى دول الوحدة من غير الدول الأعضاء وقد تم تطبيق هذه التعريفة منذ عام ١٩٦٨.

(٤) إلغاء القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال وتنسيق سياسات الصرف للدول الأعضاء.

(٥) اتباع سياسة زراعية مشتركة تتمثل فى تنمية الكفاية الإنتاجية للزراعة الأوروبية وضمان مستوى معيشى معين للعاملين فيها.

(٦) اتباع سياسة المنافسة الحرة فى السوق المشتركة بحيث يحظر على الدول الأعضاء التحيز ضد منتجات بعضها البعض.

(٧) تنسيق السياسات النقدية ومعالجة الاختلالات فى موازين المدفوعات ودعم الثقة فى عملائها.

(٨) تدعيم الاستثمار فى دول السوق خاصة فى المناطق المختلفة ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء البنك الأوروبى للاستثمار.

(٩) وضع سياسات اقتصادية مشتركة للدول الأعضاء من خلال التنسيق الواضح للسياسات الاقتصادية لهذه الدول.

ب- قامت المجموعة الأوروبية بإنشاء ثلاث منظمات لتحقيق التعاون الدولى بينها وهى [١١]

(١) المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى (O.E.C.E) وأنشئت عام ١٩٤٨ هدفها إدارة وتوجيه المساعدات الأمريكية المتمثلة فى مشروع مارشال.

(٢) المجلس الأوربى (C.O) وتم إنشاؤه ١٩٤٩ وهذه منظمة كبيرة تتكون من ثلاث وعشرون دوله هدفها المحافظة على التراث الأوروبى القائم على هيمنة القانون واحترام القيم الفردية.

(٣) اتحاد أوربا الغربية (U.E.O) عام ١٩٥٤م وهو عبارة عن تحالف دفاعى يضم كلا من فرنسا وبريطانيا ودول البنولوكس " هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج)

وفى ١٨ أبريل عام ١٩٥١ تم التوقيع فى باريس على معاهدة لانتاج الصلب والكربون بين دول أوروبا فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا سميت بالمجموعة الأوروبية للصلب والكربون وأشارت هذه المعاهدة إلى حرية انتقال الكربون والحديد والصلب بين الدول الست بإلغاء الحواجز الجمركية بينها ثم قررت إنشاء أربعة مؤسسات أوروبية مشتركة لتنفيذ أهداف المعاهدة وهى:

١- السلطة العليا: ومركزها لوكسمبورج ومكونة من تسعة أعضاء وقراراتها إلزامية على الدول الأعضاء.

٢- البرلمان الأوروبى: ومكون من سبعين عضوا مختارين من قبل برلماناتهم الوطنية ودوره استشارى ألا أنه يمكنه أن يجبر السلطة العليا على الاستقالة.

٣- مجلس الوزراء: ويتكون من ممثلى الدول الست ويسهر على تنفيذ قرارات المجموعة.



٤- <u>محكمة العدل الأوروبية</u>: ومكونة من سبعة قضاة ومحامين يختارون لمدة ست سنوات من قبل الحكومات وقراراتها تطبق على كل الدول الأعضاء.

في ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ وقعت الدول الستة معاهدة جديدة للدفاع المشترك الا أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ ثم وقعت الدول الستة الأعضاء عام ١٩٥٧ في روما معاهدة تهدف إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية التى من أهدافها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجياً خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة ويمكن أن تمتد إلى ١٥ سنة وتهدف هذه المعاهدة تحقيق الوحدة الجمركية من طرق عمل اتحاد جمركى بين دول المجموعة الأوروبية مع العالم الخارجي ونصت هذه المعاهدة إلى إنشاء عدة مؤسسات هي:

- مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة.
- اللجنة الأوروبية المشتركة.
- البرلمان الأوروبى.
- المحكمة الأوروبية.

(جـ) استطاعت المجموعة الأوروبية أن تضم أعضاء جدد ففى عام ١٩٧٠م انضمت بريطانيا والدنمارك وإيرلندا ثم فى عام ١٩٧٤ ظهر ما يسمى بالقمة الأوروبية "المجلس الأوروبى" ثم فى عام ١٩٨١م انضمت اليونان لتتكون المجموعة الأوروبية من عشرة أعضاء واثنى عشر فى عام ١٩٨٥ بعد قبول انضمام أسبانيا والبرتغال.

ثم جاءت الخطوة الاخرى عن طريق التكامل الأوروبى عام ١٩٨٥م ١٩٨٦ بإقرار وثيقة العمل الأوروبى الموحد الذى بمقتضاها تم تعديل معاهدة باعتماد مبدأ الأغلبية بدلاً من الإجماع أسلوباً للتصويت وتحويل البرلمان الأوروبى صلاحيات واسعة وسلطات فعلية وفاعلة فى مجال التشريع وسن القوانين كما أقرت هذه الوثيقة إلغاء الحدود الفاصلة بين الدول الإثنى عشر من خلال انشاء مجال أوروبى خال من الحدود.

وفى عام ١٩٩٢ أقرت معاهدة ماستريخت كمرحلة جديدة من مراحل التكامل الأوروبى من خلال تأكيد هذه المعاهدة على الأهداف المشتركة للوحدة الأوروبية كما اتفق فى هذه المعاهدة عى مواضيع المواطنة الأوروبية وما ترتبه من حقوق وعلى إقامة الاتحاد النقدى من خلال اعتماد عملة موحدة والقيام بأعمال مشتركة فى مجال السياسة الخارجية والتعاون فى مجال القضاء والسياسات الأمنية الداخلية والارهاب والمخدرات والتربية والتعليم والثقافة والصحة والمواصلات وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوروبى ويلاحظ أن أهم ما جاء بمعاهدة ماستريخت النص على تحقيق الوحدة النقدية والسياسية للوحدة الأوروبية وهذا تحقق فعلاً فى عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م.

<u>ثانياً: التحديات الاقتصادية التى تواجه الاتحاد الأوروبى</u> (١١)

- اختلاف مستوى الازدهار والتقدم بين دول الاتحاد، فهناك دول ما زالت تعتبر نامية بحاجة إلى دعم فى العديد من القطاعات خاصة الصناعية.
- بالرغم من تحديد جدول زمنى للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وإزالة جميع العوائق الا أن العقبات تظهر من حين إلى آخر وتعيق التقدم فى عملية التكامل.
- تخوف الدول الأوروبية من سيطرة الاقتصاد القوى ببعض الدول على القطاعات الأخرى أو تسرب رؤوس الأموال من هذه الدول بعد إزالة القيود أو إغراق أسواقها بالسلع.
- التفاوت فى حجم المكاسب التى تجنيها كل دولة من دول الاتحاد.
- العلاقات غير المستقرة القائمة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٩٩م فى المجال الاقتصادى نتيجة للتنافس والتعارض فى بعض السياسات خاصة السياسات الزراعية فى أوربا.
- وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التى واجهت الوحدة الأوروبية إلا أن التكامل الأوروبى حقق الكثير من الانجازات فبعد أقل من نصف قرن من خطوات التكامل التدريجية استطاعت أوروبا تحقيق معظم أهدافها حيث استطاعت تحويل منطقة أوروبا الغربية من منطقة صراع إلى منطقة للتعاون السلمى واستطاعت أوروبا تجاوز ما يعوق التكامل بين دولها بفضل إيجاد المؤسسات المختلفة وتحقيق الاستقرار وإزالة المخاوف المتبادلة بين دول أوروبا الغربية ومع زيادة أعضائها من ستة أعضاء عام ١٩٥٧ إلى ١٨ عضو حالياً وتطلع مختلف دول أوروبا للانضمام إليها وذلك يدل على نجاح تجربة التكامل الأوروبى حيث استطاعت دول الاتحاد الأوروبى تحقيق مستوى عال من الانتعاش الاقتصادى وتنمية الشعور الولاء المشترك للاتحاد الأوروبى.
- ومن ناحية أخرى استطاعت دول الاتحاد الأوروبى إظهار



أوروبا ككيان منسجم أمام العالم الخارجى وحولت المواطنة من مواطنة لدول منفردة إلى مواطنة أوروبية مع منح كل ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وحريات كالتنقل والاقامة والترشيح والانتخاب بالاضافة إلى إنهاء القيود الاقتصادية والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

المبحث الثانى: مقارنة تجربة الوحدة والتكامل العربية بالتجربة الأوروبية (١)، (٢)

أصبحت الوحدة والتكامل العربى ضرورة لتقدم وتطور الدول العربية خاصة بعد أن أصبح منطق التكتلات والتجمعات الاقليمية يمثل أهمية خاصة لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادى ولمواجهة المنافسة العالمية ومما يزيد من أهمية تحقيق الوحدة والتكامل العربى نجاح بعض التجارب التكاملية مثل تجربة الاتحاد الأوروبى.

فالمجموعة الأوروبية كما وضحنا استطاعت بالرغم من تباين واختلاف المصالح بين دولها قطع خطوات ملموسة وثابتة نحو التكامل والوحدة الأوروبية، فى حين أنه رغم توافر المقومات التكاملية الموضوعية فى العالم العربى ولعل أبرزها وحدة الاصل والمنشأ، فالأمة العربية تنحدر من أصل واحد عبر تاريخ طويل ولغة واحدة ودين واحد هذا فضلاً عن الاتصال الجغرافى فالوطن العربى يقع على بقعة جغرافية متصلة مترابطة لا يوجد حائل بين أجزائها ووحدة ثقافية أساسها وحدة الفكر ووحدة التيارات الفكرية والثقافية القائمة فى الوطن العربى هذا بالاضافة إلى توافر المواد البشرية والموارد المالية والموارد الزراعية والموارد البترولية والمعدنية إلا أنه بالرغم من توافر كل هذه المقدومات لم يحقق العرب الوحدة أو التكتل الاقتصادى العربى الناجح مثل التجربة الناجحة للاتحاد والتكامل الأوروبى.

تعتبر تجربة الوحدة العربية من أقدم التجارب الاقليمية وهى تسبق تجربة التكامل الأوروبى حيث أنشئت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ فى حين أن التجربة الأوروبية بدأت العمل المؤسسى بعد إقرار مشروع مارشال عام ١٩٤٧م ويمكن القول بأن تجربة الوحدة العربية مرت بمرحلتين هما:

١- **المرحلة الأولى:**

ترتبط هذه المرحلة بتأسيس جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٤م حيث وقع ممثلوا سبع دول عربية هى مصر وسوريا لبنان، العراق، الأردن، السعودية، اليمن على قرار تأسيس الجامعة العربية وعلى ميثاقها.

وعلى العكس من التجربة الأوروبية التى بدأت بتشكيل مؤسسات اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية،نجد أن التجربة العربية ومن خلال إنشاء الجامعة العربية جاءت الأهداف سياسية وأهملت موضوع ورموز التكامل الاقتصادى وذلك على الرغم من إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥١م، حيث تم إنشاء المجلس الاقتصادى وقد عمل هذا المجلس على إصدار العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تيسير انتقال رؤوس الأموال.

هذا بالإضافة إلى قيامه بإعداد السياسات والمواقف الاقتصادية العربية الجماعية حيث أقر عام ١٩٥٧م اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تم التصديق عليها عام ١٩٦٣م حيث أقر فيه إقامة سوق عربية مشتركة يتم فى نطاقها تحرير كامل للتجارة على سبع مراحل سنوية إلا أنه لم يتم تقبل القرارات والمبادئ التى تم الاتفاق عليها لأسباب كثيرة من أهمها :

١- عدم تطابق العضوية بين المجلس الاقتصادى وبين السوق العربية المشتركة.
٢- عدم انضمام كل الدول العربية إلى اتفاق الوحدة.
٣- عدم قيام أعضاء السوق العربية بإقامة اتحاد جمركى بهدف توحيد التعريفة الجمركية.
٤- عدم وجود مشروع مترابط لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى وعلى كل حال، يمكن القول بأن الجامعة العربية حاولت رغم تباين المصالح والقوى بين أعضائها أن تسعى جاهدة إلى إنشاء بعض المؤسسات التى من الممكن أن تساعد فى الوصول إلى الحد الأدنى من العمل العربى المشترك.

٢- **المرحلة الثانية :**

ترتبط بقيام التكتلات الإقليمية العربية نتيجة لإخفاق الجامعة العربية فى تحقيق التعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية حيث أنشئ ما يعرف بمجالس التعاون العربية ممثلة فى مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١م، ومجلس التعاون العربى ومجلس التعاون المغاربى الذى تم إنشاؤهم عام ١٩٨٩م وتضم هذه المجالس الثلاثة ١٥ قطراً



عربية وتشمل أكثر من ثلثى سكان الوطن العربى وتتصرف بـــ ٩٠% من موارد الطاقة التقليدية وثلاثة أرباع الموارد الزراعية والمائية ومعظم الموارد المعدنية وتستأثر بأعلى نسبة من القدرات والكفاءات العلمية والفنية وتمسك بمفاتيح الحوضين العربى والشرقى للبحر المتوسط وبمعابر البحر الأحمر والخليج العربى.

ويرى العديد من الباحثين أن هذه التكتلات تقتفى أثر التجربة الأوروبية فى التكامل الا أن الملاحظ على هذه التكتلات عدم نجاحها لأن دوافع إنشاء هذه التكتلات مختلفة من تكتل إلى الآخر، فهى دوافع أمنية فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجى أما الاتحاد المغاربى فقد أنشئ لدعم المركز التفاوضى للشمال الأفريقى فى مواجهة المشروع الأوروبى أما مجلس التعاون العربى فقد كان لكل دولة من أعضائه هدفه الخاص به.

إن مقارنة التجربة العربية فى الوحدة والتكامل مع تجربة التكامل والوحدة الأوروبية يؤكد على أن التجربة العربية لم ترق إلى أى مستوى من المستويات التى وصلت إليها التجربة الأوروبية وأن فشل عملية التوحيد والتكامل العربية لم يكن بسبب غياب الصيغ القانونية والدستورية أو التصورات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها فالنصوص الدستورية والقانونية وشكل البناء المؤسسى وما يتفرع عنه من منظمات ولجان متخصصة كل هذه الأمور تم انجازها فى التجربة العربية للوحدة ألا أن مشاريع الوحدة العربية التعاون الاقتصادى العربى ظلت دون تفعيل ولم تحقق الأهداف التى أنشئت من أجلها.

إن إخفاق الوحدة والتكامل العربى يثير الكثير من التساؤلات حول أسباب نجاح الوحدة الأوروبية وفشل الوحدة العربية ويمكن توضيح أسباب فشل الوحدة العربية بالمقارنة بالوحدة الأوروبية كما يلى (٢)، (٣):

أولاً: الأسباب الخارجية :

١- ظهور مصلحة أمريكية لبناء أوروبا القوية لمواجهة المعسكر الشرقى وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وبالمقابل عمل النظام الدولى نفسه على تفتت الوطن العربى.

٢- قيام الاستعمار بتمزيق أوصال الوطن العربى وتحديد وتخطيط الحدود السياسية القائمة حالياً بين أقطاره.

٣- نجحت تجربة الوحدة الأوروبية بعد أن استطاعت أوروبا التغلب على مشكلة الامن من خلال المظلة النووية التى وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية وعندما أصبحت الدول الأوروبية أعضاء فى حلف شمال الأطلسى وبذلك شكلت كتلة استراتيجية واحدة.

بينما الدول العربية لم تستطيع أن تحقق هذه المظلة النووية ففشلت وحدتها الاقتصادية لأطماع النظام العالمى فى المنطقة العربية.

ثانياً: الأسباب الداخلية :

١- استوعبت الدول الأوروبية الثورة الصناعية مما جعلها أكثر كفاءة فى التعاون الاقتصادى المتبادل بينما الدول العربية كانت معظمها فى مرحلة البناء الاقتصادى وبالتالى لم يصل معظم هذه الدول إلى مرحلة التكامل بين القطاعات المختلفة المكونة لاقتصادياتها ولذلك لم تستطيع تحقيق التعاون والوحدة الاقتصادية.

٢- أن التكامل الأوروبي سبقه الاستقرار السياسى والديمقراطى الممثل فى الأحزاب والثقافات والجمعيات وسيادة القانون فى حين ما زالت الدول العربية فى مرحلة بناء الدولة وعدم الاستقرار السياسى والديمقراطى بها فضلاً عن التباين فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- غياب الإرادة السياسية الفاعلة فالوحدة اختيار سياسى والتزام قومى وأى مشروع تكامل هو فى جوهره عمل سياسى تحكمه الارادة السياسية ومن ثم فإن عدم نجاح الدول العربية فى تحقيق درجة من درجات التكامل والتعاون الاقتصادى بينهم يدل على غياب الارادة السياسية العربية.

<u>الفصل الثالث: التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى فى ضوء تجربة الاتحاد الأوروبى</u>

<u>مقدمة :</u>

يواجه التكامل الاقتصادى بين الدول العربية اليوم أخطر أزماته وأحرج مساراته ومن ثم يجب على الاقتصاديين والمفكرين العرب بذل الجهد لتحليل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة وطرح مقترحات كفيلة بمعالجتها



وتصحيح مسارات العمل التكاملى وتعزيزها. [١٢]

ونتمثل المشكلة الأساسية التى تواجهها الدول العربية فى تحقيق تنمية حقيقية يتضح ذلك جلياً فى أن التكامل الاقتصادى بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذى يجب أن يلعبه فى تحقيق هذه التنمية وفى ضمان نجاحها واستمراريتها.

ذلك أن الربط بين التكامل الاقتصادى العربى وبين إحداث تنمية حقيقية على مستوى الوطن العربى يشكل جانباً رئيسياً لا يمكن تجاهله فى دراسة جهود الوحدة الاقتصادية وفى تقويمها والحكم عليها إذ أريد لها أن تكون ذات دلالة بالنسبة للوطن العربى. [١٣]

ولقد واجه العمل الاقتصادى العربى المشترك جملة من التحديات واصطدم بعقبات التجزئة والقطرية التى كانت تقيده وتحد من مداه ومن سرعته واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها وتحفظ البعض الآخر على كثير من بنودها وأحكامها، كذلك فإن بعض الدول التى وضعت أو صادقت على هذه الاتفاقيات لم تضعها موضع التنفيذ الفعلى.

وكان لاخفاق هذه الطموحات الكبيرة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى يرجع إلى العديد من التحديات الداخلية والعالمية التى سنقوم بتوضيحها فى هذا الفصل.

المبحث الأول: التحديات الداخلية التى تواجه التكامل الاقتصادى والعربى

أولاً: ضعف التجارة البينية بين الدول العربية خلال الفترة ٨٥ – ٢٠٠٠ [١٤]

أ- تطور قيمة التجارة العربية بالنسبة للتجارة العالمية.

يتضح من الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى ما يلى :

- أن حجم الصادرات العربية زاد من ١٠٦ مليار دولار عام ٨٥ إلى ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ واستمر فى التزايد حتى بلغ ١٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ ثم بلغ ١٣٤ مليار عام ١٩٩٨ ثم زادت إلى ١٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بسبب تزايد اسعار البترول.

بينما زاد حجم الواردات العربية من ٩٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٠١ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم زادت إلى ١٣٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ واستمر فى التزايد حتى وصل ١٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

وبمقارنة حجم الصادرات العربية بحجم الواردات العربية نلاحظ تزايد حجم الصادرات العربية عن حجم الواردات العربية بقدر طفيف فى الفترة محل الدراسة (حوالى ١٢ مليار دولار).

- وزن الصادرات العربية إلى الصادرات العاليمة انخفض من ٣,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٠م.

بينما بلغ وزن الواردات العربية إلى الواردات العالمية حوالى ٢,٦% عام ٩٦ واستمر فى الثبات تقريباً حتى عام ٩٩/٢٠٠٠م.

ويتضح من الجدول رقم (٢) وشكل رقم (١) بالملحق الإحصائى ما يلى :

- حافظت التجارة الخارجية العربية على اتجاهاتها مع الشركاء التجاريين التقليديين حيث تبين التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩م/٢٠٠٠ أن الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبى الذى يعتبر الشريك التجارى الرئيسى قد اتجهت بدرجة طفيفة نحو الزيادة لتبلغ ٢٧,٢% عام ١٩٩٩ مقارنة بنسبة ٢٦,٨% عام ١٩٩٦ من إجمالى الصادرات العربية.
- زادت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من ٩,١% عام ١٩٩٦ إلى ١٠% عام ١٩٩٩ وزادت أيضاً إلى اليابان لتبلغ ١٨,٤% عام ١٩٩٩ مقارنة بنسبة ١٨,١% عام ١٩٩٦، وزادت أيضاً إلى دول جنوب شرق أسيا من ١١,٢% عام ١٩٩٦ إلى ١٢,١% عام ١٩٩٩م /٢٠٠٠.
- أما الواردات العربية فزادت من الولايات المتحدة من ١٣% عام ١٩٩٦ إلى ١٣,٢% ام ١٩٩٩، وزادت بدرجة كبيرة من اليابان من ٦,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٨,٢% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.
- وزادت من دول جنوب شرق أسيا من ٥,٤% عام ١٩٩٦ إلى ٥,٧% عام ١٩٩٩م وانخفضت إلى الاتحاد الأوروبى من ٤١,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٣٩% عام ١٩٩٩م/٢٠٠٠.
- وبمقارنة الصادرات بالواردات العربية عام ٩٩/٢٠٠٠ مقارنة بعام ٩٦ يتضح وجود عجز فى الميزان التجارى للدول العربية مقارنة بالولايات المتحدة حوالى ٣,٢% والاتحاد الأوروبى حوالى ١٢% بينما يوجد فائض فى الميزان التجارى للدول العربية مقارنة باليابان حوالى



١٠,٢% ودول جنوب شرق آسيا حوالى ٦,٢%.

- ويتضح من جدول رقم ٣ والشكل رقم (٢) بالملحق الإحصائى :

أن نصيب البترول من الصادرات العربية بلغ حوالى ٦٨% عام ٩٩/٢٠٠٠ من إجمالى الصادرات العربية وهى نسبة كبيرة جداً بينما بلغت نسبة صناعات الأغذية والمشروبات والمواد الخام والمواد الكيماوية والالات ومعدات النقل والمصنوعات ٣١% عام ١٩٩٩م /٢٠٠٠ وهى نسبة ضعيفة توضح أن الدول العربية لا يوجد عندها قاعدة تكنولوجية زراعية صناعية الأمر الذى يجعلها أقل قدرة على زيادة الصادرات الصناعية والزراعية أما الواردات العربية الصناعية والزراعية زادت بدرجة كبيرة جداً حيث زادت واردات الأغذية والمشروبات بنسبة ١٥% من إجمالى الواردات العربية وزادت واردات الالات ومعدات النقل حيث بلغت ٣٤% والمصنوعات بلغت حوالى ٣٠% من إجمالى الواردات العربية وذلك عام ٩٩/٢٠٠٠ وهذا يؤكد على أهمية قيام قاعدة تكنولوجية صناعية زراعية تقدر على زيادة الصادرات وخفض الواردات العربية حتى تكون الدول العربية قادرة على مواجهة تحديات العولمة ومواجهة أحداث ما بعد ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) التجارة العربية البينية :

يتضح من الجداول أرقام ٥، ٦، ٧ بالملحق الإحصائى ما يلى:

أولا: بالنسبة للصادرات البينية :

يلاحظ زيادة الصادرات البينية من ٧,٠١ مليار دولار عام ١٩٨٥ لتصل إلى ١٣,٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ أى بنسبة قدرها ٩٨,٣ % إلا أن عام ١٩٩٥م شهد تراجعاً فى الصادرات البينية بلغت نسبته ٥,٣ وذلك بالمقارنة بعام ١٩٩٠م وخلال عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧ حققت الصادرات البينية معدل نمو سنوى بلغ ١٣,٧% ٤,٢٠% على التوالى ثم عادت الصادرات البينية لتتراجع مرة أخرى عامى ١٩٩٨ – ١٩٩٩ حيث بلغت ١٤,٦ مليار دولار، ١٤,٢ مليار دولار، أى بنسبة ترجع قدرها ٦,٢%.

وعليه يمكن القول أن الصادرات البينية شهدت طفرة ملموسة خلال الفترة ٨٥– ١٩٩٠م كما اتسمت الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩م بتذبذب الصادرات البينية ما بين الارتفاع والانخفاض بمعدلات صغيرة.

ثانياً: بالنسبة للواردات البينية :

أما بالنسبة للواردات البينية فقد حققت زيادة ملموسة خلال عام ١٩٩٥م حيث بلغت ١١,٠٧ مليار دولار مقابل ٨,٧٨ مليار دولار عام ١٩٩٠م أى زادت بنسبة قدرها ٢٦% ولكن خلال الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٨ لم تشهد الواردات البينية تغيرات ملموسة بل كانت شبه مستقرة وبلغت تلك الواردات ١٢,٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٨م وبتراجع قدره ٠,٣ مليار دولار مقارنة بعام ٩٧ ثم زادت عام ٩٩ إلى ١٢,٩ مليار دولار.

وقد انعكست التطورات سالفة الذكر على التجارة الخارجية البينية حيث شهدت طفرة فى عام ١٩٩٠م حيث بلغ إجمالى التجارة الخارجية ٢٢,٦٨ مليار دولار مقابل ١٥,٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٥م بنسبة زيادة قدرها ٤٩% أما الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٧ فقد زادت التجارة الخارجية البينية زيادات سنوية غير كبيرة ونتيجة لتراجع كل من الصادرات البينية والواردات البينية عام ١٩٩٩م فقد تراجعت التجارة الخارجية البينية بنسبة قدرها ٤,٤ % لتصل إلى ٢٧,١ مليار دولار.

ثالثاً: بالنسبة للوزن النسبى للتجارة العربية البينية فى التجارة الخارجية :

يتضح من الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائى ما يلى :

زاد الوزن النسبى للتجارة العربية البينية حيث بلغ ٩,٤% عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٥م الذى بلغ فيه الوزن النسبى ٧,٦% فقط، أما خلال الأعوام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ – ١٩٩٧ فقد تراجع الوزن النسبى للتجارة العربية البينية مقارنة بعام ١٩٩٠م، ولكن خلال عام ١٩٩٨م ارتفع الوزن النسبى للتجارة البينية ليصل إلى ٩,٧% ثم عاد وانخفض عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٨,٦% ويرجع ذلك إلى الزيادة الضخمة فى قيمة الصادرات الاجمالية وبمعدل أعلى من الزيادة فى قيمة الصادرات البينية.

ومن ذلك نتوصل إلى أن نسبة التجارة العربية البينية إلى الحجم الكلى للتبادل التجارى للبلدان العربية مجتمعة كانت دوماً دون ١٠% ووصلت إلى ٨,٦% عام ٩٩/٢٠٠٠م وهذه بدون شك نسبة تعكس واقعاً متردياً للتعاون الاقتصادى العربى، الأمر الذى يستلزم البحث فى هذه القضية الهامة فى



محاولة للتوصل إلى صيغة أو إطار يحوى عدداً من المتطلبات أو المحاور التى يمكن من خلالها تدعيم وتنشيط ذلك الجانب من التعاون الا وهو التجارة العربية البينية.

رابعاً: تطور الهيكل السلعى للتجارة البينية :

يتضح من الجدول رقم (٨) بالملحق الإحصائى ما يلى:

بالنسبة للهيكل السلعى للصادرات البينية فقد استمر ترتيب البنود السلعية على نفس نسقه فى العام السابق على الرغم من اختلاف حصص البنود السلعية عن مستوياتها فى ذلك العام فقد أتى بند المواد الخام والوقود المعدنى فى المقدمة بحصة مقدارها ٥٥ % من إجمالى الصادرات البينية يليه فى المرتبة الثانية بند المواد الكيماوية بنسبة ١٦ % ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ١٣%.

وبالنسبة لهيكل الوارات البينية عام ١٩٩٨، احتفظ أيضاً بالترتيب نفسه لعام ١٩٩٧م فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدنى المرتبة الأولى من حيث حصتها فى الواردات البينية بنسبة ٥٣%، يليها الكيماويات بنسبة ١٦,٩ %، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ١٣,٩ %وتجدر الإشارة إلى زيادة تشابه هيكل الصادرات البينية مع هيكل الواردات البينية الذى كان يختلف بصورة ملحوظة فى الأعوام السابقة ويعزى ذلك إلى تزايد توفير البيانات التفصيلية عن الصادرات والواردات البينية بالنسبة للعديد من الدول العربية فى الاستبيان الإحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد.

خامساً: التوزيع الجغرافى للتجارة العربية البينية :

من واقع البيانات المعروضة بالجداول أرقام (٩)، (١٠) بالملحق الاحصائى يتضح ما يلى :

١- تعد السوق العربية الشريك التجارى الرئيسى لعدد من الدول العربية ومن بين هذه الدول الصومال والتى يبلغ متوسط نسبة صادراتها إلى باقى الدول عامة ٦٦% من اجمالىصادراتها، وكذلك العراق بنسبة قدرها ٦٣,٣% ولبنان بنسبة ٥٥,٣% والأردن بنسبة ٤٥,٣%.

٢- هناك مجموعة من الدول العربية زادت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالى صادراتها وذلك عام ١٩٩٨م بالمقارنة بعام ١٩٩٣م ومنها على سبيل المثال السعودية من ٨,٩% إلى ١٥,٤% والصومال من ٥٦,٢% إلى ٧٥,٨% وعمان من ١١% إلى ٢٠,١% والكويت من ٢,٩% إلى ٤,١%.

٣- كما أن هناك مجموعة من الدول تراجعت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالى صادراتها وذلك عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٣م وذلك بدرجة ملحوظة ومن بينها الدول التالية : الإمارات من ٧,٧% إلى ٥,٦% وتونس من ١٠,١% إلى ٥,٨% والعراق من ٨٥,٤% إلى ٣,٢% ومصر من ١٧,١% إلى ١٤,٥%.

٤- وبالاضافة إلى الملاحظات السابقة فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن التوزيع الجغرافى للتجارة العربية البينية يتسم بشدة تركزه فى عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث تتركز الواردات البينية لمعظم البلدان العربية فى أسواق ثلاثة بلدان عربية على الأكثر وعلى سبيل المثال فإن عمان تستورد نحو ٩٥% من وارداتها البينية من ثلاثة بلدان عربية هى الإمارات ٨٠% والسعودية ١٣% والبحرين ٢% كذلك مصر التى تستورد نحو ٩١,٢% من وارداتها البينية من ثلاثة بلدان عربية هى السعودية ٨٤% والبحرين ٥,١% والأردن ٢,١% والأكثر من ذلك هناك بعض البلدان مثل البحرين التى تستورد معظم وارداتها نحو ٩٦,٦% من وارداتها من بلد واحد فقط هو السعودية. وأخيراً يلاحظ أن العلاقات السياسية الثنائية بين البلدان العربية تلعب دوراً هاماً فى اتجاه بل فى حجم التجارة العربية البينية فكلما كانت هذه العلاقات جيدة كلما أثر ذلك إيجابياً فى اتجاه وحجم التبادل التجارى والعكس بالعكس صحيح.

٥- تأتى السعودية فى المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبى لوارداتها إلى إجمالى العربية البينية، حيث بلغت نسبتها ١٥,١١%، فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨م ويأتى بعدها عمان فى المركز الثانى حيث بلغت نسبتها ١١.٨% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨م، ويأتى فى المركز الثالث الإمارات بوزن نسبى قدره ١١,٥% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨م.

٦- هناك بعض الدول ارتفع الوزن النسبى لوارداتها البينية بصورة ملحوظة خلال الفترة محل الدراسة منها مصر إذ ارتفع وزنها النسبى من ٢,٢% عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٤,٤% عام ١٩٩٨م وكذا اليمن حيث ارتفع وزنها النسبى من ١,٧% عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٥,١% عام ١٩٩٨م.



٧- كما أن هناك بعض الدول تراجع الوزن النسبى لوارداتها البينية بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة ومنها عمان حيث تراجع وزنها النسبى من ١٤,٢% عام ١٩٩٣ لتبلغ ١١,٤% عام ١٩٩٨ وأيضاً المغرب التى تراجع وزنها النسبى من ٨,٢% عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٦,٣% عام ١٩٩٨م.

٨- تمثل الواردات البينية لكل من الصومال وموريتانيا أدنى أوزان نسبية حيث بلغت ٠,٣% فى المتوسط لكل منها خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨م.

ثانياً: ضعف القاعدة الإنتاجية لدى الدول العربية (١٢):

إن ضعف التركيب القطاعى لهياكل الانتاج فى الدول العربية هو العامل الرئيسى لضعف التجارة البينية بين هذه الدول، كذلك غياب التنسيق القومى من أجل إقامة هياكل إنتاج تتكامل رأسياً على مستوى العالم العربى، وتتكامل مراحلها وحلقاتها فى الصناعات والأنشطة المختلفة وذلك فى إطار تقسيم العمل والتكامل الانمائى.

لهذا نجد أن سياسات الانتاج والتنمية لدى العالم العربى قد اتخذت اتجاهات مختلفة من دولة لأخرى ومن ثم لم يحدث تنمية حقيقية لهذه الدول حيث تعددت الأسواق القطرية المختلفة رغم ضيقها وانخفاض الانتاج.

وقد اتبعت هذه الدول سياسة إحلال الواردات فى البداية من أجل تخفيض عجز ميزان المدفوعات وإقامة قاعدة صناعية قطرية من أجل الحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية.

ولقد اتبعت هذه الدول سياسة إنتاجية منفردة لكل منها دون وجود أى تنسيق مع باقى الدول الأخرى ووضعت كل منها حواجز جمركية، ومن ثم فقد أنشأت أسواق ضيقة وضعيفة منغلقة على نفسها.

وقد ركزت هذه الدول على الصناعات الاستهلاكية والمعمرة والتى تستخدمها فئة محدودة من أفراد المجتمع.

ولهذا أصبح هناك عائق أمام نمو الانتاج الصناعى الوطنى لكل دولة وحدوث خلل هيكلى فى القاعدة الانتاجية وذلك لإهمال الصناعات الرأسمالية الانتاجية والتى تشكل القاعدة الرئيسية والضرورية للتنمية والصناعة بل زاد من سوء الحال إنشاء صناعات متماثلة لدى هذه الدول تعمل بطاقات إنتاجية متدنية ومن ثم ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة الانتاجية وبالتالى عدم قدرتها على المنافسة الخارجية بالاضافة إلى تمتعههذ السلع الانتاجية بحماية جمركية كبيرة مما يضعف من قيام سوق كبيرة مشتركة لهذه الدول.

وقد انتشرت الدعوة على المستوى الدولى لاتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية ومن ثم عملت الدول العربية على تشجيع الصادرات من أجل فتح المجال للأسواق العالمية وذلك دون التخلى عن سياسة إحلال الواردات.

إلا أن هذه الدول عملت على إقامة صناعات حديثة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وتكنولوجية عالية ولكن فى سلع أولية تدخل فى تشكيل مدخلات ضرورية لصناعات الدول المتقدمة وكان التركيز على صناعة البتروكيماويات وخام الحديد والفوسفات والقطن خاصة فى النصف الأول من السبعينات بعد حدوث الطفرة السعرية لأسعار البترول الخام عقب حرب اكتوبر المجيدة وقد شكلت هذه السلع الأولية حوالى ٩٥% من الصادرات العربية الخارجية فى هذه الفترة (١٥).

كما يلاحظ ضعف علاقات التشابك والتوازن بين قطاعى الزراعة والصناعة وعدم الاستفادة من تكاملها داخل الدول العربية وارتباطهما المباشر بالقطاعات الاستهلاكية الوسيطة أو النهائية فى الدول الأجنبية المتقدمة.

ومن ثم أصبح تدفق هذه السلع للخارج بدلاً من الداخل، وذلك لغياب فكرة التعاون والتكامل الانتاجى داخل سوق عربية موحدة.

إن المشكلة الأساسية تتمثل بالمشكلة التنموية ومن ثم فإن الطريق الطبيعى لعلاج هذه المشكلة هو التخطيط الانمائى والتكامل الانتاجى وبذلك يزيد من الانتاج وبرفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لتوفير الفائض الانتاجى للتبادل.

ولكن بكل أسف فإن التجربة العربية السابقة كانت عكس ذلك، حيث عملت هذه الدول على اختيار الحرية لا التخطيط والتنسيق والترابط فى إطار خطة قومية تضم جميع الدول العربية، كما سار العمل على نمط تحرير التجارة فيما بينها رغم تخلف القاعدة الانتاجية وخطورة الخلل الهيكلى فى اقتصادياتها النامية ولهذا فقد أسفرت هذه التجربة عن عدم نجاح مبدأ الحرية العشوائية كمدخل لتنمية هذه الدول، وكان الأفضل اتخاذ أسلوب التنسيق والتخطيط الشامل لأنه الضمان

والوسيلة المفضلة لتنمية حقيقية وتكامل فعال لهذه الدول ومن المعروف أن التجارة الخارجية انعكاس للتركيب القطاعى الهيكلى للإنتاج وأنه قد توجد مقومات التصنيع ولكنها لا تحقق بالضرورة التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد.

ولهذا كان من الأفضل أن يكون هناك [١٦] ارتباط ما بين الانتاج والتجارة فى إطار تنسيق محكم بين هذه الدول بدلاً من تقليد تجارب الدول المتقدمة صناعياً والتى يصلح فيها إقامة السوق الأوروبية المشتركة ويضمن لها النجاح لأنه أقيمت بين دول متقدمة ومتقاربة فى أنظمتها الاقتصادية ومستويات نموها ولكن هذه الصورة لا تصلح لدل ساعية للنمو لا تملك الجهاز الانتاجى المتطور والمتنوع والاقتصاد المتوازن.

ثالثاً: اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول العربية :

اعتنقت الدول العربية سياسات اقتصادية مختلفة وأصبح لكل دولة سياستها وأهدافها فبعضها يتبع نظام اقتصادى مغلق يقوم على التخطيط المركزى وتملك الدولة لكل وسائل الانتاج المختلفة فى ضوء تأميم جميع المشروعات الانتاجية واعتماد الدولة على أن تقوم المؤسسات الاقتصادية التى تملكها بكل الأدوار المختلفة بواسطة ما سمى بالقطاع العام ومن ثم إقامة سياسة التسعير الجبرى وسياسة حماية المنتج الوطنى بغرض رسوم جمركية وضرائبية باهظة على استيراد السلع الأجنبية وتحديد حصص سواء للصادرات أو الواردات ودعم السلع الاستهلاكية وهذه السياسات تتعارض مع سياسة السوق المفتوحة.

ولكن هذه السياسات المغلقة بدأت فى التقلص بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى ومن ثم اكتشاف حقيقة فشل هذا النظام الذى حمل الدول المعاناة الكثيرة من قيام القطاع العام وعجزه عن إشباع حاجات السوق وتحمل الكثير من الخسائر المادية والتى تتحملها ميزانيات الدول التى تبنته.

كما اعتنقت بعض الدول العربية نظام الاقتصاد الحر أى نظام السوق ومن ثم حرية الاستيراد والتصدير والاعتماد على القطاع الخاص فى معظم مجالات الانتاج والخدمات والانشطة الاقتصادية الأخرى.

واعتنقت بعض هذه الدول نظام الاقتصاد المختلط والذى يجمع بين نظام السوق والنظام المغلق وذلك بمشاركة الدولة فى بعض أوجه الانتاج والنشاطات والخدمات والتدخل فى توجيه حركة الاقتصاد كلما استلزم الأمر ذلك مع منح القطاع الخاص قدراً من الحرية فى الحركة.

وقد نتج عن اتباع هذه الأنظمة الاقتصادية الثلاثة أنها اتبعت سياسات اقتصادية مختلفة سواء فى النواحى الصناعية أو الزراعية أو الخدمية ومن ثم التفاوت الكبير فى سياسات الاستيراد أو التصدير والتواجد بالسوق العالمى أو أشباع حاجات السوق المحلى.

ولهذا أصبحت كل دولة منغلقة على نفسها وتعمل على انتاج بعض ما تحتاجه من سلع غذائية وتستورد من الخارج ما تحتاج من سلع صناعية وغذائية أخرى، وللأسف لم تستفد هذه الدول بما لديها من امكانيات من المواد الأولية الصناعية او ما لديها من ميزات نسبية فى الصناعات المختلفة أو لاسلع الزراعية، ومن ثم عدم إيجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل فى حالة ما إذا كان هناك تنسيق وتخطيط بين هذه الدول فى ضوء إقامة سياسة اقتصادية وانتاجية موحدة تجمع هذه الدول من أجل زيادة الانتاج والتنمية.

مما سبق تبين أن الدول العربية والاسلامية منذ استقلالها السياسى قد أخذت نمطاً تنموياً انفرادياً قطرياً يغيب عنه التنسيق والتكامل مع بعضها البعض ومن ثم فقد نتج عن ذلك تعميق التبعية والتجزئة القطرية وقد برز ذلك الاتجاه وازدهر فترة السبعينات وقت الازدهار البترولى حيث أدى ذلك إلى زيادة الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية فى مجالات التجارة والاستثمار والانتاج والتكنولوجيا ومن ثم فإن هذه الدول تتكامل اقتصادياً ولكن مع العالم الأجنبى الصناعى المتقدم خاصة فى مجال القطاع الانتاجى وبالذات قطاع البترول.

وهو قطاع يتميز بالكثافة الرأسمالية والتقنية المتقدمة، وهو المجال الكبير فى ممارسة الشركات المتعدية الجنسية لنشاطاتها.

وفى مجال المشروعات العربية المشتركة فقد قامت هذه المشروعات دون وجود مخطط إقليمى لتحرر عناصر الانتاج فى المنطقة العربية ووضع نظام للأفضليات فى التجارة، بالاضافة إلى عدم قيامها بنشاطها فى إطار تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومى مما أدى إلى بعثرة جهودها وإمكانياتها وعدم تحقيق تقسيم للعمل لما يتناسب مع الظروف الخاصة بالمواد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد.



كما لوحظ أن قيام هذه المشروعات قد ترك لآليات السوق ولم تتضمن مع إنشائها قدراً من التنسيق بين خطط التنمية للأطراف فى هذه المشروعات بالاضافة إلى أن تجارب التكتلات

لها، وقد نتج عن ذلك عدم الاقتناع الكامل لدى أصحاب القرار السياسى بجديتها وجدواها، كما نتج عن ذلك أيضاً أن بعض الدول العربية من خلال العمل داخل الجامعة العربية أن تبنت بعض المشروعات والاتفاقيات العربية بسبب الحرج السياسى دون الاقتناع الموضوعى، وعند عودة مندوبى الدول من هذه الاجتماعات لا يتم التصديق النهائى عليها من حكوماتهم.

وعلى سبيل المثال ما حدث للسوق العربية المشتركة أن وافق عليها خمس دول عام ١٩٦٥ ثم انضم إليها دولتين وأصبحت تشكل من سبع دول فى حين أن عدد الدول العربية بالجامعة اثنين وعشرون دولة، وفى الوقت نفسه فإن معدل التبادل بين هذه الدول " التجارة البينية " لا تزيد عن ٩% من جملة تجارتها الخارجية ونظرا لعدم الجدية فى الادارة السياسية فقد غلب عليها النظرة الانية على النظرة الاستراتيجية طويلة المدى كما تطفى المصالح العاجلة على المنافع الآجلة ويرجع ذلك لضعف التنسيق بين هذه الدول وعدم وجود هيئة مركزية عربية تهتم بالعمل المشترك بالاضافة إلى البيروقراطية الادارية.

ومن أبرز مظاهر ضعف الارادة السياسية غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف والتركيز والاهتمام بالمشاكل القطرية دون الاعمال القومية وتنافس الأجهزة القطرية مع الأجهزة القومية، وإسباغ الطابع الدولى على العلاقات القومية وعدم وجود التنسيق بين الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والهيئات.

لهذا فقد جانب التوفيق المشروعات المشتركة العربية فى الستينات لأن القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية ولم تكن تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصادى الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاقيات مشروعات لم تكن من الصعب فى ظروفها أن يكتشف انتفاء المصلحة الاقتصادية لدى بعض الاعضاء وضعف الامكانيات التمويلية لدى البعض الآخر، هذا بالاضافة إلى التخوف الذى كان مسيطراً على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادى والسياسى.

هذا بالاضافة إلى الخلافات السياسة الكبيرة التى انتابت الكثير من دول العالم العربى والاسلامى وانشقاق هذا العالم على نفسه خاصة خلال السنوات الأخيرة ومنها ما حدث من مقاطعة عربية لمصر فترة اتفاقية السلام مع إسرائيل وما حدث من حرب إيران والعراق والفتنة الطائفية بلبنان، ثم حرب الخليج الثانية بغزو العراق للكويت، ولا ننسى ما يحدث الآن من فتن وحروب داخلية خاصة فى أفغانستان والصومال والسودان والجزائر، ثم الاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينيين الأمر الذى أدى إلى عدم وجود استقرار سياسى حقيقى فى الدول العربية.

ولا شك أن الخلافات السياسية بين الحكومات العربية والاسلامية تلعب دورها السلبى فى مجالات العلاقات الاقتصادية عموماً ونظراً لاستمرار ضعف هذه العلاقات ستظل هذه الخلافات قائمة وتؤثر طالما أنها مرتبطة بالقرارات السياسية ومن ثم يجب الفصل بين القرارات السياسية والقرارات الاقتصادية حيث أنه من المعروف لدى الدول المتقدمة أن القرارات السياسية تعمل فى خدمة القرارات الاقتصادية ولكن فى الدول العربية والاسلامية نجد أن ذلك لا يعمل به، بل أن القرارات الاقتصادية تتأثر كثيراً بالحالة السياسية بين الدول.

رابعاً : ضعف الادارة فى المشروعات العربية المشتركة :

لقد أسهم عدم حسن اختيار قيادات بعض مؤسسات العمل العربى المشترك وضعف الرقابة والمتابعة والمحاسبة فى إيجاد مؤسسات غير ناجحة وقد أدى ذلك إلى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات واستغلال فشلها كذريعة لإحباط أى تجربة جدية وكما أن اتفاقيات هذه المشروعات تتضمن الربط بين الملكية والادارة.

كما أن البعض منها تشترط أن عضوية مجلس الإدارة ترتبط بقدر محدد من الأسهم "مثل مشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية"، وقد ترتب على ذلك حرمان عدد من المساهمين فى التمثيل بمجلس إدارة المشروع مع أنه لا يشترط أن تجتمع القدرة المالية مع القدرة الإدارة وهذه قضية واضحة فى الأقطار العربية.

كما أن هذه الظاهرة ستؤدى إلى سيطرة مجموعة مالية قليلة العدد وليست على مستوى الكفاءة الادارية والفنية على معظم المشروعات مما يعرضها للخطر.



وكان الأجدى أن يتم الفصل ما بين الملكية وإدارة المشروع حتى يحقق النجاح المطلوب.

حيث أن وضع سلطة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع فى أيدى عناصر غير مؤهلة لهذا العمل ينتج عنه نتائج وخيمة على المشروع وغالباً ما تعتمد هذه العناصر على المستشارين الأجانب وفى بعض الأحيان يتم التعاقد مع شركة أجنبية لإدارة المشروع بالكامل فى الفترة الأولى، وقد قدرت المبالغ التى تدفع للشركات الاستثمارية الأجنبية فى العالم العربى فى تلك الآونة بحوالى ١,٨ بليون دولار فى السنة [١٨].

وحين تعمل هذه المؤسسات أو المنظمات فى الحصول على القيادات الرائدة وذات الكفاءة الفنية والادارية والخبرة والمؤهلات البارزة فإنها لاتفلت من قبضة التحكم فى مسار فعاليتها ووأد صادرتها، إذ تتم محاصرتها عن طريق تخفيض موارد الميزانيات أو منح الصلاحيات أو إقرار البرامج، وكثيراً ما كانت هذه المعوقات عاملاً مهما فى تقاعس وإخفاق هذه المؤسسة فى جذب العناصر القومية ذات الكفاءة العالية لدعم أجهزتها الادارية والفنية. [١٧]

خامساً : عدم مسايرة التقدم التكنولوجى :

لا شك أن الدول العربية متخلفة كثيراً عن الدول المتقدمة فى مجال التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة فى مجال انتاج السلع الصناعية والزراعية وافتقار الكثير منها للمواصفات القياسية العالمية والكفاءة الانتاجية مما يؤدى فى النهاية إلى ضعف القدرة التنافسية فى الأسواق المختلفة.

هذا رغم وجود الكثير من مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية البحثية لدى بعض الدول العربية والاسلامية.

لهذا أرى أن تهتم هذه الدول بالعمل على تطوير الانتاج والأخذ بالأساليب المتقدمة تكنولوجياً والعمل على تطوير هذه المراكز والمعاهد لأجل إيجاد تكنولوجيا متطورة للعمل بها داخل العالم العربى والاسلامى ويمكن الاستعانة بالدول المتقدمة فى هذا المجال مع تطويع ما لديهم من تقدم تكنولوجى وذلك طبقاً لظروف العالم العربى والاسلامى، حتى تستطيع هذه الدول أن تنافس وتواجه المنتجات السلعية المختلفة سواء داخل الدول العربية، الاسلامية أو الأسواق العالمية الأخرى.

سادساً : القيود الجمركية والإدارية بين الدول العربية : [١٩]

لا شك أن انسياب التجارة والسلع بين الدول العربية دون المقومات والقيود الجمركية أو القيود والإجراءات الإدارية سوف يؤدى إلى انتعاش هذه التجارة وزيادتها خاصة فى التجارة البينية لهذه الدول، ولكن الملاحظ وجود الكثير من القيود الجمركية والتعقيدات الادارية التى تعوق حركة التجارة بين هذه الدول ومن هذه القيود ما تؤدى إلى ترك بعض السلع لعدة أيام بالموانئ البحرية مما يعرضها للتلف وأن بعض الإجراءات الإدارية تتطلب موافقة عدة جهات حكومية قبل دخول السلع للسوق المحلية لأى دولة من هذه الدول ومن المعوقات أيضاً كثرة ما يطلب من أوراق وشهادات مختلفة سواء منها الشهادات الصناعية أو الصحية أو شهادات المنشأ أو اعتمادات بعض الجهات الخارجية لهذه الأوراق والشهادات وكلها أمور إدارية السلع تعوق حركة البضائع والسلعية والتجارة عامة، مما يكبل المصدر أو المستورد الكثير من الوقت والمال وفى النهاية خسارة كبيرة له حيث تتعرض السلع المصدرة أو المستوردة للتأخير لعدة أيام مما قد يعرضها لخسائر مادية كبيرة لاختلاف الأسعار والضرائب الجمركية من وقت لآخر وكذا تعرض هذه السلع للعوامل الجوية المختلفة ما يساعد على تلف البعض منها.

سابعاً : عدم توافر وسائل مواصلات ونقل :

تفتقر الدول العربية إلى وجود بصفة منتظمة بين الدول العربية وسائل نقل ومواصلات تجمع بينها فى شبكات للطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية وذلك لنقل السلع المختلفة بين هذه الدول، خاصة وأن وجود الطرق البرية الممهدة فى شبكة تربط هذه الدول بعضها ببعض خاصة وأنها دول متجاورة ويتلاصق معظمها مما يساعد على سرعة النقل بوسائل النقل بالسيارات أو السكك الحديدية وهي من أرخص أسعار النقل ويليها شبكة مواصلات بحرية بوجود السفن المختلفة مع إيجاد وإنشاء الموانئ المائية لدى هذه الدول.

وعدم وجود هذه الشبكات المختلفة لوسائل النقل والمواصلات سيؤدى إلى حدوث عوائق مختلفة فى حسن سير التجارة البينية بين هذه الدول أو مع التجارة الخارجية.

كما يلاحظ أيضاً أنه رغم وجود أسطول للنقل البحرى العربى إلا أنه غير قادر على تلبية احتياجات العالم العربى



فى‌هذا المجال، بالاضافة إلى أنه رغم وجود بعض الموانئ البحرية لدى بعض الدول العربية والاسلامية إلا أن هذه الموانئ تعانى الكثير من عمليات الشحن والتفريغ بالأجهزة الآلية الحديثة هذا بالاضافة إلى الاختلاف الكبير فى رسوم الموانئ لدى الدول العربية والاسلامية فبعض هذه الدول رسومها منخفضة والبعض الآخر " وهم كثرة " ترتفع فيها الرسوم حيث أنها تعتبر من أهم الموارد المالية والتى تعتمد عليها هذه الدول فى دخلها مما يزيد من تكاليف النقل.

ولا ننسى أن النقل الجوى يقف عقبة كبيرة نحو التصدير للخارج خاصة السلع الزراعية السريعة التلف وذلك نظراً لارتفاع تكلفة النقل بالطائرات وأنه رغم وجود الفائض الزراعي لبعض السلع الغذائية الصالحة للتصدير أرخص تكلفتها إلا أن ارتفاع أسعار النقل تحول دون المنافسة الأجنبية.

ثامناً : برامج التنمية العربية (٢٠)

اتجاه كل دولة عربية إلى تبنى برنامج طموح للتنمية يقوم على فريضة التنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى وإلى جانب استحالة تحقيق طموحات الاكتفاء الذاتى حتى فى الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق كان لهذه البرامج أخطاء واضحة إذ تكشف قوائم المشروعات العربية الكبرى التى تمت على المستوى القطرى درجة عالية من التكرار والتضارب ويشمل ذلك مشروعات الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب والأمونيوم وهكذا يتأكد الانفصال السياسى بانفصال اقتصادى.

وقد انعكس هذا فى تدنى حجم التجارة العربية البينية إلى أقل من ٨% من مجموع التجارة العربية مع العالم الخارجي.

ونتج عن غياب التنسيق بين السياسات الصناعية العربية وعن فقر التخطيط فى تلك الدول أن تكررت كثير من المشروعات بشكل أثر بالسالب فى حجم استغلال الطاقات الانتاجية الجديدة وأرباحها وأدى تراجع أسعار النفط ابتداء من عام ١٩٨٢ وما تبعه من انخفاض الانفاق العام والخاص فى معظم الدول العربية النفطية إلى زيادة هذه الخسائر كما أثرت أزمة الاحتلال العراقى للكويت بشكل عنيف فى مستقبل الصناعة فى دولة الخليج وبالذات فى الكويت والعراق.

وفى الدول العربية ذات الخبرة الصناعية الأطول مثل مصر والمغرب وسوريا تعانى الصناعة من مشاكل متفاوتة يرجع جزء كبير منها إلى مشاكل إدارية وأخرى تنسب إلى القيود الحكومية والبيروقراطية هذا إلى جانب صعوبات شديدة فى التمويل يرجع بعضها إلى برامج التقشف المالى وإلى أحجام البنوك التجارية عن الأقراض الصناعى.

تاسعاً: ضيق أفق أصحاب المصالح : (٢١)

وفى الواقع أن تحقيق المصلحة العربية المشتركة قد يقف أمامه بعض المصالح الاقليمية الضيقة وغير الحقيقية، ذلك أن الدعوة لقيام صناعة قطرية مستقلة لها بريق خاص وإلى جانب النزعة الوطنية التى قد تدعم هذا التوجه فإن هناك مصالح حقيقية لفئات واسعة من المستفيدين من هذه المشروعات سواء حققت هذه الصناعات إضافة حقيقية للناتج المحلى الإجمالى أم لا ومن هؤلاء مسئولو جهات الترخيص الصناعى ومروجو المشروع وممثلوا الشركات الأجنبية المصدرة للآلات والمعدات والمعرفة الفنية.

وأخيراً المستثمرون المحليون الذين يحصلون على صور مختلفة من الدعم أو الاعفاء الضريبى وسواء نشأت الصناعة الجديدة فى ظل السوق الحرة أو الملكية العامة فإنها تتيح مرتبات خيالية ومزايا كبيرة للأعضاء فريق الإدارة.

هذا إلى جانب الأرباح الكبيرة للمستثمرين فى سوق محكوم ومحمى بسياج جمركية عالية توفر الطلب الحكومى السخى وبصورة متعددة من الدعم بصافى ذلك سياسات تثبيت الأجور وتقييد المنافسة مما يولد فئات كبيرة من ذوى المصالح فى إقامة الصناعة القطرية.

ومن الطبيعى أن تقاوم هذه الفئات مشاريع الاندماج الاقتصادى وحتى بغرض حسن النية فإن الضغوط المناوئة للاندماج الاقتصادى تعتمد فى أحيان كثيرة على حسابات خاطئة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاندماج وهى لا تأخذ فى الاعتبار الآثار طويلة الأجل للتكامل الاقتصادى ففى الأمد الطويل ينتج عن اتساع حجم السوق منافع كثيرة مثل ترشيد الصناعة وانخفاض تكاليف الانتاج منافع تفوق بكثير ما قد يفقده بعض المنتجين فى عملية التكامل الاقتصادى وعلى ذلك يصبح من الممكن تعويض الخاسرين بشكل يمكنهم من تحويل عملياتهم إلى نشاط آخر.

وهكذا يتضح أن هناك الكثير من المعوقات أمام مجهودات التكامل الاقتصادى العربى وهو ما يتطلب أن

يسبقه إعادة تنظيم البيت العربى والتعامل مع المتغيرات السلبية التى ألمت بالوطن العربى قبل أن يبدأ الانطلاق فى طريق الوحدة الاقتصادية أو حتى التعاون الاقتصادى.

عاشرا : تحديات أخرى : (٢٢)

هناك العديد من التحديات الأخرى التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى والتى من أهمها :

- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الأقطار العربية إلى الدقة فى تحديد الهدف ورسم الوسيلة لتحقيقه إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارات الانشائية كذلك تضمنت نصوصاً تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات.
- ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد فى معظمها أية نصوص الزامية.
- عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادى العربى.
- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربى المشترك وضعف الكادر الفنى فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.
- عدم وضوح المقاييس التى يتم فى ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.
- المعاناة من النزوع إلى المحلية والولايات السياسية فى عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة والحد من نشوء الولاء القومى.
- ضعف قابلية الأقطار العربية فى تقديم الاستشارات وتبادلها فيما بينها.
- ضعف بنية البحوث الأساسية والتطبيقية وفاعليتها تلك البحوث التى تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.
- التناقضات التى تسود أساليب التنمية العربية.
- التباين بين الأقطار العربية فى بنية السياسات الاقتصادية والحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى.
- انخفاض قابلية الاقطار العربية النفطية فى تقديم الإعانات والقروض الميسرة للأقطار العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الأقطار وبالتالى إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينضجم عنه ضعف الايمان بالعمل العربى المشترك.
- سيادة نمط انتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن انخفاض فى مستوى التكوين الرأسمالى.
- الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربى بين الأقطار العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعى على كافة المستويات والمجالات فنشأت بين الأقطار العربية مسافات شاسعة.
- لا زالت التجزئة للوطن العربى تتعمق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطرى واختلاف مستويات النمو والتطور للأقطار العربية وهذا الوضع يصعب معه احداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.
- إن هناك تناقضاً ظاهرياً بين مفهومى التكامل والوحدة بحيث يصعب الجمع بينهما فى إطار قضية واحدة.

فالتكامل يتعلق باستقلال الأجزاء والوحدة تتعلق بتذويب الأجزاء فى إطار الجماعة وعلى الرغم من ذلك فالتوفيق ممكن إذا كان التكامل هو أحد طرق التوحيد وهنا يصبح التكامل العربى وسيلة وليس هدفاً نهائياً فى حد ذاته ولا بد للعمل العربى المشترك من حسم هذه المسألة بوضوح.

- ما زالت التنظيمات فوق القطرية وضورتها لتحقيق القطرية والتوحيد لا تواجه بصراحة وفاعلية على مستوى بلدان الوطن العربى شأنها فى ذلك شأن كل دول العالم النامى، وقد قطعت بعض التكتلات شوطاً بعيداً فى هذا المضمار بحيث صار له برلمان ينتخب انتخاباً مباشراً وحقق النجاح الذى يطيب للبعض أن يستشهد به يوماً.

أما نحن فى التجربة العربية فما زالت قرارات الجامعة العربية ملزمة لمن يوافق عليها فقط وما زالت توصيات المجلس الاقتصادى خاضعة للقاعدة نفسها حتى بعد تسميتها قرارات.

لذلك نلاحظ ظاهرة جديدة على صعيد الوطن العربى (٢٣) وهو سعى مجموعات إقليمية من الأقطار العربية للتعاون الجماعى فيما بينها، ويسعى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتى الجماعى وهذا يعطى الأقطار المتعاونة إمكانية تلافى نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات وهى بذلك تحقق لنفسها مزايا فى مضمار التكامل الانتاجى والتسويقى معاً.



إلا أنه من الطبيعى أن تتعرض تجارب التعاون الإقليمى لا سيما التعاون العربى المشترك إلى مجموعة من الضغوط إن لم تكن التحديات فمن ناحية أولى هناك مجموعة من المعوقات النابعة من البيئة الداخلية ومنها العوامل المرتبطة بطبيعة السياسات الاقتصادية وغياب التخطيط طويل الأجل وعدم الاستقرار فى تنفيذ خطط التنمية مما يقلل من إمكانيات التنسيق بين الدول العربية فى جهود التنمية القطرية بالنظر إلى التنمية العربية الشاملة فضلا عن تنوع العلاقات العربية بالعالم الخارجى، وكذلك القيود القائمة أما التبادل التجارى العربى وتباين نظم الانتاج والتسويق والأسعار وضعف شبكات النقل والمواصلات البينية العربية وهناك أيضاً عوامل إدارية تؤدى إلى محدودية التنفيذ الكفء لخطط التنمية وتباين معايير وضع الأولويات فى التنمية الشاملة وضعف القدرة المؤسسة فى مجال العمل العربى المشترك وبالتالى ضعف قدرتها على زيادة العمل العربى المشترك، وهناك أيضاً العوامل الاجتماعية وتتمثل فى غياب الاهتمام بالعامل البشرى فى التنمية بوجه عام أو على الأقل محدودية وحداثة الاهتمام بهذا العامل وهو ما يحتاج إلى وقت طويل لتحقيق تقدم ملموس فى تنمية الموارد البشرية.

المبحث الثانى: التحديات العالمية التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى

مقدمة :

تواجه الاقتصاديات العربية حالياً وفى المستقبل المتطور تحديات اقليمية ودولية لعل أهمها العولمة وما تمثله من تهديد للعالم الثالث لتسلب كل مكاسبه ومزاياه النسبية فى إطار نظام اقتصادى عالمى جديد غير متكافئ أو متوازن. (٢٤)

والعولمة هى ظاهرة طبيعية لثورة الاتصالات والتكنولوجيا وهى عملياً لا يمكن الا التكيف معها والتصدى الذى تواجهه الدول العربية هو هل يمكن تحقيق التوافق بين متطلبات العولمة والاستقلال الذاتى العربى أم يحب قبول ذوبان خصائص الاقتصاد الذاتى العربى مع اقتصاد أصبح عالمياً ؟.

فى الواقع أن العولمة حتى فى مجال التكيف الاقتصادى العربى معها لن تقضى على الذاتية الاقتصادية العربية فإذا كانت الجماهير فى أوروبا وافقت على مبدأ الانتقال التدريجى من مرحلة الاقتصاد الدولى إلى مرحلة الاقتاد العالمى ونفس الحال فى الولايات المتحدة واليابان إلا أن هذه الدول ظلت مع ذلك محافظة على اقتصادات وطنية حيث تعمل كل دولة على تماسك مؤسساتها الوطنية لتعظيم الاستفادة من موقعها القومى فى بناء الاقتصاد العالمى من جانب آخر فإن العولمة لم تجعل من السوق الأوروبية المشتركة دولة فوق وطنية بل إننا نجد إحدى دولها وهى بريطانيا تقبل بالعولمة ولكن ليس لصالح البناء الأوروبى الموحد وإنما لصالح المصلحة الوطنية البريطانية عندما تنفتح بريطانيا على ثورة المعلومات اليابانية وترفض ثورة المعلومات الأوروبية.

ولعل أهم تحد يواجه الاقتصادات العربية فى ظل العولمة هو ذلك الرصيد الضعيف للأداء العربى وغياب التنسيق الاقتصادى العربى، فبينما تتفاوض دول الاتحاد الأوروبى مثلاً كتكتل له موقف موحد مع دول المنطقة العربية فى إطار المشاركة الأوروبية تتفاوض دول المنطقة العربية فرادى، كما أن منظمات القطاع الخاص العربى فى غالبيتها غير متكيفة مع المنهج الذى ينبغى أن تتبناه لتحقيق الجودة التنافسية ورفع الكفاءة وخفض التكلفة والتوجه بالأسواق.

وعلى الرغم أيضاً من أن العولمة قضت على أهمية الجغرافيا كما كان موجوداً من قبل الا أن (٢٥) الحدود السياسية فى منطقتنا العربية باعتبارها حدوداً جغرافية ما زالت تشكل إحدى بؤر الخلاف بين الدول العربية وبالطبع فإن استمرار هذه الخلافات الحدودية سيعيق التعاون الاقتصادى بين هذه الدول الذى أصبح حتمياً لأن العولمة لا تتلاشى فيها فقط الحدود السياسية والجغرافية والأيدلوجيات وإنما أيضاً أثرت على مركز القرار الاقتصادى وعناصره الى كانت فيما قبل موجودة كلها داخل الدول العربية الواحدة أما الآن فإن مركز القرار لم يعد داخل الدولة وإنما يتخذ القرار على مستوى العالم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التى لا تتحرك فى إطار أنها شركة أمريكية أو فرنسية أو يابانية إنما تتحرك فى إطاراتها شركة عالمية تخذ قراراتها فيما يتعلق بالبحث العلمى وبما يتعلق بحجم الانتاج وبما يتعلق بتوزيع مراكز الانتاج تبعاً لما يتفق مع مصالحها ولذا فإن لأية دولة عربية فى الوقت الحاضر تعجز عن أن تستقل بسياستها النقدية أو المالية أو الاستثمارية فنحن هنا فى مصر نتحدث عن جذب الاستثمارات ولكن ينافسنا فى ذلك كل دول العالم ولن تأتى الاستثمارات لمصر فى إطار سياسة ضريبية أو نقدية أو سياسية عمالة نقررها نحن

فقط ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار سياسات الدول المنافسة حتى نقرر هى الميزات الاضافية التى يمكن أن نقدمها ولا تقدمها الدول المنافسة.

وفيما يلى شرح لأهم التحديات العالمية للتكامل الاقتصادى العربى :

(١) منظمة التجارة العالمية (الجات) WTO :

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة ومستجدات متتالية أفرزها الواقع الاقتصادى العالمى الجديد لا سيما بعد توقيع اتفاقات الجات بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤م فى مدينة مراكش التى تعتبر أكبر اتفاق عالمى للتجارة فى التاريخ لازالة الحواجز أمام الصادرات وتعزيز الازدهار للاقتصاديات القادرة على المنافسة واكتساح الأسواق وذلك من خلال خفض الرسوم الجمركية عموماً بنسبة ٤٠% ومن المتوقع أن ينجم عن تطبيق هذه الاتفاقيات إضافة إلى الدخل العالمى مقداره ما بين ٢١٣ مليار دولار و٢٧٤ مليار دولار سنوياً فى غضون عشر سنوات وأن تزداد عنها تجارة العالم بأكثر من ٧٥٠ مليار دولار سنوياً أى بأكثر من ١٢% من أعلى معدل حققته خلال السنوات العشر الماضية. [٢٦]

- لقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية التى حلت محل الجات لتصبح الدعامة الثالثة فى العلاقات الاقتصادية العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تتضمن اتفاقيات مراكش مسائل مرتبطة بالاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية إلى جانب المسائل المرتبطة بتحرير الخدمات "الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين".

وتنطوى هذه الجوانب على بعض[٢٧] الانعكاسات السلبية إذ من المتوقع أن تحقق الدول العربية خسائر صافية فى مجالات استيراد الغذاء وتصدير الغزل والمنسوجات والملابس كما تقدر الزيادة فى قيمة الفجوة الغذائية بنسبة ٢٥% نتيجة لزيادة أسعار الغذاء المستورد.

وحتى الدول العربية المصدرة للبترول أعضاء منظمة أوبك ستواجه اتهامات من قبل " **الجات** " بالمشاركة فى إقامة تكتل احتكارى تجارى يهدف إلى رفع الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية وبالتالى تعرض هذه الدول لإجراءات الانتقامية بحجة حرقها قواعد التجارة الحرة، إلا أن الانضمام إلى اتفاقيات الجات قد يتيح للدول العربية الاستفادة من المزايا التى ستوفرها التجارة الحرة على النطاق العالمى للنمو الاقتصادى العربى، هناك حالياً ثمان دول عربية موقعة على اتفاقيات مراكش هى مصر والجزائر وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ومن المتوقع أن تنضم إليها الإمارات وسلطنة عمان، هناك إذن تحديات جديدة ستواجه الاقتصاد العربى سواء انضمت جميع الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية أم لم تنضم، ولذلك فإن مواجهة هذا الوضع لا بد أن يتم من خلال توجه الدول العربية نحو التكامل الاقتصادى كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية الجات التى تجيز إقامة اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة تعطى من خلالها مزايا للدول الأعضاء فى التكتل دون غيرها، كما أجازت الاتفاقية موضوع تجارة الخدمات فى إطار تكتل متعدد الأطراف لفائدة الدول المشاركة فى التكتل دون غيرها وبالتالى فإ تكتل تجارى عربى يمكن البلدان العربية الوقاية من فرائض الجات دون أن يمنعها ذلك من الاستفادة من مزاياها.

- إن مواجهة التحديات التى تفرضها اتفاقيات الجات تتطلب اتباع سياسات وقائية من جانب الدول العربية للتعامل مع الجوانب الزراعية والصناعية والخدمية وهى نفس السياسات التى يجب أن تتخذها لكى تتمكن من تحقيق تنمية حقيقية فى البلاد العربية وفى طليعتها إزالة القيود الجمركية والادارية والمعوقات الأخرى بين الأسواق العربية وتوفير البنية التحتية الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع والخدمات وتطوير آليات التمويل وفتح منافذ التسويق لمنتجات العربية.
- وهذه السياسات ضرورية للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية الدولية

٢- الشرق أوسطية :

إذا كانت مختلف مناطق العالم تشهد اليوم قيام تكتلات اقتصادية وتجارية هامة كالاتحاد الأوروبى ومناطق تجارة حرة فى أمريكا الشمالية " نافتا " ومنتدى التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادى " أبيك " ومجموعة الآسيان وغيرها فإن المنطقة العربية هى وحدها رغم ما يتوافر لها من مقومات التكامل لم تشهد حتى اليوم تكتلها الاقتصادى الذى تواجه به عولمة الاقتصاد والتكتلات الاقليمية.

ومن جهة أخرى [٢٨] يلاحظ أن تحديات أخطر تواجهها البلدان العربية تتمثل فى مشروعات الشرق أوسطية



والمتوسطية وإعادة ترتيب المنطقة العربية باتجاه يتحقق فيه لدول الجوار الجغرافى وخاصة إسرائيل الهيمنة على الاقتصاد العربى لتصبح فيه القائدة للتفاعلات الاقتصادية وغير الاقتصادية الاقليمية والمنفردة بمكانة القوة الاقليمية المهيمنة بتفوقها العسكرى وتسلحها النووى.

ويرجع ذلك إلى قيام وكالة التنمية الدولية الأمريكية بإصدار وثيقة هامة عام ١٩٧٩م تحت عنوان "وثيقة التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط" دعت فيها الدول العربية إلى إنهاء العمل بالتعاون الاقليمى العربى على أسس قومية ويصبح نظام التعاون الاقليمى غير قائم على أسس قومية بتعاون دول وادى النيل والمغرب العربى ودول الخليج مع إسرائيل فى تعاون اقليمى فى الشرق الأوسط. (٢٩)

ومن الواضح أن هذه المشروعات وغيرها تستهدف أولاً وقبل كل شئ الهيمنة على موارد المنطقة وأسواقها وطمس الهوية القومية وإنهاء أى تجمع قائم على أساس العروبة مثل جامعة الدول العربية ومؤسساتها الهيكلية واستبدالها بمشروعات بديلة تكون إسرائيل وحدها محورها وفى القلب فيها ذلك أن المشروع الصهيونى يتجاوز هدف إقامة نظام إقليمى جديد فى مواجهة النظام العربى وهو يحاول القفز على الثوابت الجغرافية والقومية والتعكز على العامل الاقتصادى فى تقديم مشروع استراتيجى عمل يحمل دلالة سياسية.(٣٠)

وعلى الرغم من أن التعاون الاقليمى أيا كان شكله يرتبط ارتباطا وثيقا بقيام وفاق وحسن جوار بين الدول فإن استحقاقات هذا التعاون لم تتوافر بعد طالما ظلت حالة الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية قائمة وطالما ظلت حقوق الشعب العربى الفلسطينى فى أرضه وموارده سلبية وليس أمام العرب من خيار فى مواجهة هذا التحدى الا باستعادة التضامن وتحقيق المصالحة العربية وإقامة السوق العربية المشتركة.

الفصل الرابع: مقترحات ورؤية جديدة لمواجهة التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى

يجب أن يكون المدخل الانتاجى العمود الفقرى الذى يستند إليه فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك حيث أن المداخل التقليدية المتمثلة فى تحرير التجارة وتصدير عناصر الانتاج والمشروعات المشتركة وهى المداخل التى استعملتها التجربة العربية حتى الوقت الحاضر وهى مستعارة من تجربة السوق الأوربية المشتركة لم تصل إلى نتيجة إيجابية حيث أنه بعد مرور أكثر من ٣٠ عام على نشوء مجلس الوحدة الاقتصادية وقرارا إنشاء السوق العربية المشتركة نجد أنه زاد الاعتماد على المجهودات القطرية وتقلصت المبادرات القومية وتضاعفت المديونية الخارجية لدى أغلب البلدان العربية وقد أكد مؤتمر القمة الحادى عشر فى نوفمبر سنة ١٩٨٠م على أهمية المدخل الانتاجى.

هذا بالاضافة إلى ضرورة التأكيد على أهمية الإصلاح الهيكلى للقوى البشرية باعتبارها عنصراً لازما لنجاح برنامج الاصلاح الهيكلى للاقتصاد العربى فى القرن القادم حيث واكب الادارة الحرة للاقتصاد فى الدول التى سعت إلى التقدم منذ بدء الثورة الصناعية وهى تلك التى حققت قدراً مرموقاً فى شرق أسيا جهداً منظماً ومتعاظماً لتشكيل قدرات الانسان، وقد ساهمت هذه القدرات بشكل واضح فى تحقيق الانتاجية المرتفعة للاستثمار وفى تعاظم القيمة المضافة وبالتالى فى تحقيق معدلات عالية التنمية.

كما يلاحظ أن العمل الاقتصادى العربى المشترك ليس ضرورة تنموية فحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية فالعالم كله ينفض عن نفسه غبار النشاط الاقتصادى القطرى المنفرد والعلاقات الثنائية أو الثلاثية المحدودة ولذا فإن التعامل فى بدايات القرن المقبل سيكون بين التكتلات العملاقة أو القارات الكاملة الولايات المتحدة لا تئن لمجرد توحيد سوق قارة أمريكا الشمالية بل تعمل على جعل الأمريكتين منطقة تجارة حرة وتدعو للتنسيق فى إطار العالم الغربى بأكمله الأمر الذى يعنى أن هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق البلدان العربية فى المرحلة القادمة تتعدد عناصرها فى :

- تحييد العمل الاقتصادى بعيداً عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة
- والالتزام بأولوية العلاقات العربية ومعاملاتها الخارجية
- كفالة مبدأ التعامل التفضيلى للمنتجات والخدمات العربية والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية أى معاملة العمل ورأس المال العربى بما لا يقل عن مثيله القطرى
- وتحقيق التوازن فى الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الانتاج
- تحرير تنقل الايدى العاملة العربية





- العمل على التقليص السريع الفعال للفجوة التنموية والداخلية فيما بين الاقطار العربية وداخل كل قطر
- اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع المشتركة وتحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية ومنح المشروعات المشتركة معاملة تفضيلية
- ووضع سياسة للتخزين الاستراتيجي للسلع الاساسية
- وضع المصالح الاقتصادية العربية فى خدمة القضايا القومية

فإذا ما تحددت عناصر تلك المسئولية العربية فغنه يمكن أن يسهم الغرب فى تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة

وأخيراً فإننا نؤكد على أهمية النظرة الموضوعية العلمية للتكامل الاقتصادى العربى ولعل غياب هذه النظرة هو الذى أدى إلى عجز الجامعة العربية عن تنفيذ أكثر من ١٢٢ اتفاقية دارت فى مجموعها حول العمل العربى المشترك.

وفيما يلى بعض المقترحات لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى :

المبحث الأول : مقترحات لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى

أولاً: مقترحات لمواجهة التحديات الداخلية والعالمة التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى :

سوف نعرض فى هذا السياق عدد من المقترحات اللازمة لنجاح عملية التكامل الاقتصادى العربى واضعين فى الاعتبار الأسباب التى أدت إلى فشل تجارب الاندماج العربى السابقة وما يحيط بالدول العربية من متغيرات على المستويات المختلفة بأمل الوصول إلى صيغة ناجحة لهذا التكامل.[٣١]

١- **الارادة السياسية العربية :**

تعتبر الارادة السياسية للدول العربية أهم عوامل نجاح إقامة تكامل اقتصادى عربى فلو نظرنا إلى تجارب الاندماج العربى السابقة نجد انها تبدأ باتفاق الارادة السياسية وتفشل باختلاف الارادة السياسية يلاحظ أن تحقيق استراتيجية عربية لتنمية التجارة البينية من أجل إقامة تكتل اقتصادى عربى تتطلب إرادة سياسة عربية للتنفيذ والالتزام فالتكامل الاقتصادى عملية اقتصادية سياسية وتوفير الدعم السياسى لتحقيق هذه الاستراتيجية يعتبر أساسياً، فهو يمثل الاداة الأولى لتحقيق هدف التكامل الاقتصادى العربي فى عصر لا مكان فيه الا للتكتلات العملاقة.

٢- **تحرير التجارة العربية البينية خلال فترة زمنية محددة :**

يعد تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية هو المدخل الرئيسى لاقامة منطقة تجارة حرة ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع جدول زمنى دقيق لاتمام تحرير التجارة خلال فترة انتقالية تشتمل على مراحل متدرجة أو تحريرها دفعة واحدة مع الابقاء على استثناءات محددة يتم التخلص منها على مراحل متدرجة.

ويمكن أن تبدأ إقامة منطقة تجارة حرة عربية ثنائية أو بين عدد قليل من الدول فى بادئ الأمر تضم الدول المتقاربة اقتصادياً مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر فى شمال أفريقيا كمنطقة أولى ودول الخليج العربى كمنطقة ثانية وسوريا والأردن والعراق كمنطقة ثالثة على أن توضع الخطوط الرئيسية لانضمام المناطق الحرة بعضها لبعض عبر فترة زمنية معينة ويتطلب ذلك وضع خطة عمل محددة المعالم تشتمل على دعم تحرير التجارة بتدابير وأحكام مساندة لضمان حرية المنافسة مثل منع الاحتكار والإغراق والدعم وقواعد مفصلة للمنشأ وأسس للتقويم الجمركى وتوحيد النماذج والإجراءات الجمركية ومعالجة القيود الفنية والمواصفات ومعايير الجودة النوعية، كما يتطلب التحرير تدابير لأوضاع الدول العربية الاعضاء الأقل نمواً بحيث تكون التزاماتها فى إطار أكثر مرونة وهذه الصيغة هى أبسط الصيغ وأولى المراحل فى أى مشروع للتكامل الاقتصادى.

٣- **التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول المنطقة :** [٣٢]

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة الحرة يكمن فى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية وتنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية اقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الاقليمية.

٤- **تفعيل دور المشروعات العربية المشتركة :** [٣٣]

إن المشاريع العربية المشتركة تمثل بدايتها حالة تضافر بين موارد عربية " ملكيتها العامة أو الخاصة أو المختلطة ".

وأمام كفاءة القطاع الخاص وتميزه فى إدارة المشروعات بالمقارنة بالقطاع العام، تتجه أغلب الدول العربية نحو اتباع سياسة الخصخصة لذا يجب تمكين القطاع الخاص بأن يكون شريكاً مساهماً بشئ من المال ومشاركاً فى إدارة مشاريع



مشتركة تمدها الدول بالموارد العامة وتعززها بمقومات النجاح وتحميها من العثرات، وتعد هذه المساهمة الفعالة من قبل القطاع الخاص عاملاً أساسياً لربط أوصال الوطن العربى وتحقيق الوحدة الاقتصادية.

٥- **إرساء إطار قانونى لمنطقة التجارة الحرة العربية :**

إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والتى تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧م بما تحتويه من مواد وأحكام تمثل إطارا قانونيا ملائما ليس فقط كمنطقة تبادل حرو انما يرقى بها إلى منطقة اتحاد جمركى إلا أن الأمر يحتاج إلى ضرورة تفعيل هذه الاتفاقية من خلال تنقيتها مما يتعلق بها من شوائب، مثال ما جاء فى المادة ٢٠ منها والى تنص على التزام الدول الاعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية الأمر الذى يمثل عقبة تحول دون انضمام مصر للاتفاقية بالاضافة إلى ضرورة مواءمة أحكام الاتفاقية مع أحكام اتفاقية الجات والتى تحولت إلى منظمة التجارة العالمية.

٦- **سياسة صناعية اقليمية :**

تقوم هذه السياسة على تحقيق تنسيق صناعى وانتاجى بين البلدان العربية لايجاد صناعات متكاملة منتجة بين الدول العربية على أساس التخصص القائم على المزايا النسبية فإذا تشابهت أكثر من دولة فى تلك المزايا يتم اختيار أقلها تكلفة فى تنفيذ المشروع على أن تساهم باقى الدول فى المشروع.

ويجب مراعاة الا يتضرر قطاع انتاجى معين له أهمية نسبية فى سلعة معينة نتيجة التوسع فى نشاط آخر وهو ما يشبه عملية إعادة توزيع داخل القطر الواحد ويمكن إنشاء مجالس سلعية متخصصة فى مجالات السلع الزراعية والمواد الخام حيث تضم جميع منتجى ومصدرى ومستوردى السلع الرئيسية بهدف تنسق انتاجها وتسويقها.

٧- **تطبيق فكرة إدارة مراكز التميز :**

إن هذه الفكرة تعد فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد والتعمير البديل العلمى لفكرة المشروع القومى التى كانت مقبولة فى عهد التخطيط المركزى لشامل وأصبح متعذرا اليوم قبولها اللهم إلا فى مجالات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والرعاية وفكرة إدارة مركز التميز تعبر عن فلسفة واقعية كشفت عنها دراسات التنمية وهى القبول بالجديد إلى جانب القديم والسماح بالتقليدى إلى جوار المتطور الذى يقو وهذه حقيقة مسلم بها حتى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ولا شك أن هذا النوع من الادارة يساعد على تغير المناهج التقليدية فى التفكير والعمل للعبور إلى القرن الحادى والعشرين.

٨- **التعاون فى البنية الأساسية :**

يشكل التعاون فى البنية الأساسية القاعدة الضرورية لجذب أشكال أخرى من التعاون فى المستقبل لذلك يعد أحد أهم عوامل نجاح إنشاء منطقة تجارة حرة عربية.

٩- **تعزيز المؤسسات المالية العربية :**

تلعب المؤسسات المالية دوراً هاماً فى ربط الاقتصادات العربية وعلى رأسها البنك التى تمثل شرايين الاقتصادات العربية بشبكات مراسليها فى كافة أنحاء الوطن العربى، ويمكن تعزيزها من خلال الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف حتى يتسنى لها الترويج للمشاريع التنموية الجارية من خلال توجيه المدخرات العربية المودعة بها للاستثمار المباشر فى هذه المشاريع أو من خلال صناديق الاستثمار المتداولة فى أسواق المال.

١٠- **الاهتمام بالبنية المعلوماتية :**

إن سهولة تبادل المعلومات ودقتها إلى الشفافية تعد أداة هامة لجذب الاستثمارات العربية نحو المشروعات المشتركة داخل الدول العربية وهذا يتطلب تعزيز دور مراكز المعلومات على المستوى القومى وتعزيز روابطها مع أجهزة ومراكز المعلومات الاقليمية والدولية ومراكز المعلومات المعنية بمنظمات الامم المتحدة ويمكن أن تلعب المحقيات التجارية والسفارات العربية بالخارج دوراً هاماً فى دراسة أسواق عالمية مستهدفة ومن الشركات المصدرة للمعلومات اللازمة عبر المتغيرات البيئية السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية، والسوقية لتصميم استراتيجياتها التسويقية التنافسية.

وتمثل هذه العوامل بالاضافة إلى الاليات السابق ذكرها إطاراً ضرورياً لاقامة عملية تكامل اقتصادى ناجحة بين الدول العربية قادرة على مواجهة التحديات والمعوقات الداخلية وذلك كضرورة لمواجهة المتغيرات العالمية والاقليمية والعبور إلى القرن الحادى والعشرين.

ثانياً: عناصر تحقيق التكامل الاقتصادى العربى المتكامل: (٣٣)

توجد عدة عناصر لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى



المتكامل أهمها :

١- القضاء على أسباب التوتر السياسى والاجتماعى :

يجب العمل على خلق قاعدة عريضة من الوفاق الاجتماعى وإزالة الاثار السلبية الناتجة على تفاوت الدخول وعدم وصول منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جزء كبير من المجتمع، أما فى المناطق العشوائية فى المدن أو المناطق الريفية البعيدة عن سمع وبصر العاصمة فيجب على الشعب أن يشارك بكافة طبقاته وفئاته فى عملية التنمية الاقتصادية ويعنى هذا مشاركة الافراد ووضع أهداف هذه التنمية ثم وجود فرصة عمل أو مشاركة عادلة دون احتكار أو استبعاد لفئات أو مناطق نائية من هذه المشاركة وأخيراً ضمان أن يتم توزيع منافع التنمية على الجميع.

٢- معالجة البطالة :

تحتاج قضية البطالة بين الشباب إلى علاج جذرى وخصوصا لتفاقمها فى كافة أنحاء الوطن العربى ويحتاج علاج هذه الظاهرة إلى مراعاة توجيه موارد التنمية إلى المشروعات عالية الاستخدام للعمل ومنها المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيا المتواضعة والبسيطة وكذلك التوسع فى التنمية فى المناطق الريفية والنائية.

٣- الاهتمام الكبير بالاصلاح الاقتصادى الداخلى :

قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً فى علاج الاختلالات الاقتصادية العديدة الناتجة عن سياسات الانفاق المفرط والاستدانة فى السبعينات وأوائل الثمانينات وعلى الدول العربية أن تستكمل مسيرة الاصلاح الاقتصادى إذ رغم نجاح التحول لاقتصاديات السوق فى مصر والمغرب وتونس إلا أن مسيرة الاصلاح زالت بطيئة فى سوريا والجزائر وليبيا بينما يعانى السودان والصومال والعراق من صعوبات اقتصادية هائلة بعضها خارج عن قدراتها والبعض الاخر بسبب عدم الاستقرار السياسى وتضبط السياسة الاقتصادية ومع استقرار الأحوال الاقتصادية ووضع سياسات انمائية ذات كفاءة يمكن استكمال بناء قواعد التكامل العربى.

٤- الاصلاح السياسى والاجتماعى :

استقر فى الفكر التنموى أهمية توسيع المشاركة السياسية لضمان تحقيق الأهداف التنموية فالهدف النهائى لأى مجهود فى التنمية لا بد أن يكون الانسان وهو يما يتطلب مساهمته فى اختيار أولويات برامج التنمية حتى يتحقق الالتزام الناتج عن المشاركة ولقد بدأت الكثير من دول المنطقة فى توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية وزيادة مساحة التعددية السياسية.

ولقد نتج عن ذلك تحسن الأوضاع المالية فى الكثير من هذه الدول وانخفض مقدار عجز الموازنة فى معظم الدول العربية منسوباً إلى الناتج المحلى الاجتماعى فى منتصف التسعينيات مع ذلك ما زالت بعض الدول النفطية تعانى من اختلال كبير فى الإجراءات لاستمرار تدنى أسعار البترول مع استمرار تأثير فاتورة حرب الخليج.

٥- التعامل مع قواعد النظام الاقتصادى العالمى الجديد :

فرضت تطورات النظام الاقتصادى العالمى الجديد بعد أنهيار الاتحاد السوفيتى وقيام قطبية سياسية أحادية تدور حول الولايات المتحدة وزيادة دور المؤسسات المالية العالمية "صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسة التجارة العالمية الجديد" وزيادة التنسق بينهما تحديات صعبة للدول النامية.

وأصبح على الكثير من هذه الدول قبول برامج للإصلاح الاقتصادى تتشابه فى مكوناتها إلى حد كبير حيث يقترب عدد البرامج فى أفريقيا مثلاً من خمسين برنامجاً وتتضمن هذه البرامج إلى جانب سياسات ترشيد الانفاق العام والخصخصة وتخفيض حجم الطلب الكلى دفعة قوية تجاه الانفتاح الاقتصادى الخارجى بتخفيض التعريفات الجمركية والغاء حصص الاستيراد والتصدير وتحرير المعاملات النقدية ويعنى كل هذا أن على الصناعة الوطنية أن تتعامل مع مناخ شديد المنافسة وهو ما يتطلب تصحيح السياسات الداخلية المعتمدة على الدعم إلى سياسات تسعى إلى تحسين الكفاءة الانتاجية وتحسن الآداء، ويتطلب هذا المناخ الجديد تغييراً كبيراً فى برامج ومناهج العمل وأساليب الإدارة.

٦- إزالة أسباب الخلافات العربية :

تفرض التحديات العالمية الجديدة ضرورة تكاتف الدول العربية ووقوفها معاً صفاً واحداً ويعنى هذا العمل بكل جهد على إزالة أسباب الخلافات العربية الاقائمة وهناك الكثير من نقاط التسامس الحرة بين الدول العربية التى تحتاج إلى تخفيض حرارتها ففى لامغرب ما زال الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء قائماً وكذلك أدى التوتر بين السودان ومصر والإطاحة بكثير من صور التعاون بين البلدين وبالذات بعد الاستيلاء على المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان وإلغاء الخط الملاحى من وادى حلفا والاستغناء عن الكثير من مهندسى الرى والخبراء المصريين.

كذلك ما زال العراق معزولاً عن باقى الأمة العربية



وخلافاته مع بعض دول الخليج قائمة وفى جنوب الجزيرة العربية هناك محاولة لتسوية أزمة الحدود بين اليمن والسعودية وفى الخليج ما زال جرح غزو العربا للكويت قائماً بينما تظهر بين الحين والآخر بثور من الخلاف بين قطر والبحرين وحتى بين الامارات والسعودية ولقد شرعت الجامعة العربية فى إنشاء محكمة عربية للعدل للتعامل مع هذه النزاعات والعمل على تسويتها قبل أن تصل إلى نقطة الانفجار.

٧- أهمية التلاحم على المستوى الشعبى :

مما لا شك فيه أن قضية التكامل العربى هى قضية شعوب بالدرجة الأولى وبالتالى يحب العمل على تشجيع فرص التكامل والتلاحم على المستوى الشعبى ويعنى هذا العمل على توسيع قنوات الاتصال الشعبى ليس فقط عان طريق فتح السبل وتسهيل انتقال العمالة العربية والزيادات وتداول الجرائد والمجلات والأفلام وبرامج التليفزيون العربية وتشجيع البرامج الاعلامية المشتركة.. الخ وتشجيع عمل الجمعيات الأهلية غير الحكومية فى المجالات ذات الاهتمام المشترك وبشار فى هذا المجال إلى مجهودات الاتحادات النقابية العملية فى تقريب وجهات النظر وتشجيع المواقف المشتركة وفى جانب الأعمال بدأت المؤسسات الخاصة فى عبور الحدود للقيام بالاستثمارات وأيضاً لتقديم خدمات المقاولات والبنوك وشركات التأمين.

ومن المؤسف أن المبادرات العربية فى مجال تشجيع تدفق العمالة والاستثمارات والخدمات قد ب>ات تراجع أمام المجهودات العالمية لخلق اقتصاديات مفتوحة فنجد مثلاً أن اتفاقيات جولة الأرجواى الأخيرة قد خطت خطوات عملاقة فى إزالة العقبات أمام الصادرات الصناعية والزراعية وبدأت تفرض نظما ما لتحرير تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية ووبالرغم من ثقافة العرب المشتركة لا توجد قوانين أو منظمات لحماية الملكية الفكرية فى إطار جامعة الدول العربية.

٨- اكتمال البناء على قاعدة التنظيمات العربية القائمة.

هناك من مؤسسات التكامل والتعاون العربى الجامعة العربية ووكالاتها، وأيضاً المؤسسات المالية العربية مثل الصندوق العربى للتنمية وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها، ويجب العمل على تقوية ودعم هذه المؤسسات.

كذلك حققت الشعوب العربية قدراً من التلاحم الناتج عن انتقال العمالة والسياحة ومن الواجب استمرار هذه التدفقات.

المبحث الثانى : رؤية جديدة لمواجهة التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى

انطلاقا من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مختلف أرجاء الوطن العربى والسعى من أجل الوصول إلى أفضل صيغ للتعاون الاقتصادى العربى لا بد من وضع استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك التى تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى وأبرز نقاط هذه الرؤية الجديدة هو ما يلى :

١- المقومات الاستراتيجية والاسس التنظيمية (٣٦)

- العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لنطلق إلى منطقة تجارة حرة تضم كل الدول العربية.
- أهمية استكمال عضوية باقى الدول العربية فى منظمة التجارة العالمية.
- التأكيد على أهمية تحويل " اجتماع الخبراء لدراسة أثار النظام العالمى الجديد على الاقتصادات العربية " والذى انعقد بالجامعة العربية إلى " لجنة عرضية "، حتى يتسنى تغطية المسائل الاساسية التى ينبثق عنها تعاون عربى جماعى تجاه هذا النظام الجديد.
- التأكيد على أهمية تسريع إنشاء " لجنة الاتصال العربية " والى تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الاعضاء فى الجات فى صنيف.

٢- المقومات الفنية (٣٦)

- قيام ما تضمه منظومة العمل العربى المشترك من فعاليات سواء كانت منظمات عربية متخصصة أو منظمات عربية غير حكومية أو اتحادات عربية نوعية أو مهنية أو شركات عربية مشتركة ... الخ باعتبارها بيوت خبرة فنية كل فى مجاله فى تعميق البحث حول آثار الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الجديدة على الدول العربية منفردة ومجتمعة وعلى مستقبل التعاون العربى والاستفادة من ثمار جهودها فى هذا الشأن من خلال الآلية التى تتقرر لاستمرار بحث هذا الموضوع فى نطاق الجامعة العربية مع مراعاة أن تؤخذ فى الاعتبار الضوابط التالية :
  - القيام بالتوصيف الدقيق للقطاعات المعنية.
  - التعريف بالايجابيات القائمة والمحتملة وكيفية تغظيمها



وتطويرها.

- تحديد السلبيات القائمة والمحتملة وكيفية مواجهتها وتجنبها.
- تحديد الاجراءات اللازمة للتعامل مع القطاعات العربية المذكورة على مستوى التنسيق والتعاون العربى وعلى مستوى العمل القطرى.

انطلاقاً من عدم مقدرة الدو العربية فرادى على مواجهة تحديات الاتفاقات الدولية ورغبة فى الاستفادة من المهلة الممنوحة للدول النامية ومن بينها الدول العربية للالتزام بها فإن الامر يستوجب وجو استراتيجية عربية تعمل على تحجيم الآثار السلبية من ناحية وتعظيم ما يوجد من مزايا من ناحية أخرى، وبالطبع فإن هذه الاستراتيجية لا تقتصر على معالجة تطورات المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية بل تهدف إلى بحث وتطوير وتفعيل الموقف الاقتصادى العربى الجماعى وتأهيله للتعامل مع النظام الاقتصادى العالمى الجديد وما يشهده من متغيرات وتحديات.

٣- استخدام الأموال العربية فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

٤- استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة فى الوطن العربى وتوظيفها فى خدمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.

٥- الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمساهمة فى تطويرها وتوطنيها.

٦- تقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية.

٧- ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة فى الوطن العربى وضمان حريتها فى الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضى الوطن العربى والتوسع فى الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

٨- تخليص الموارد المادية والثروات الطبيعية فى الوطن العربى من أى سيطرة أجنبية وتوظيفها فى عملية التنمية.

٩- تحرير الاقتصاد العربى من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى وبناء صناعات متطور.

١٠-زيادة دور وفعالية الاقتصاد العربي وتحرير الانسان العربى وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن القومى العربى الذى يتضمن " الأمن الفكرى، الأمن العسكرى، الأمن الغذائى والأمن التكنولوجى والأمن المائى ".

١١-إقامة نظام اقتصادى عربى جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربى يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربى ويستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد الوطن العربى وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة بين دولة.

١٢-لا بد أن تتضمن استراتيجية العمل الاقتصادى العربى منطلقات وأهداف وأولويات وبرامج وآليات العمل الاقتصادى المشترك بين الدول العربية التأكيد على أن فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربى من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك مساو مع مراكز القوى فى الاقتصاد العالمى. [٣٥]

١٣-إن الخيارات المتاحة أمام العرب فى الظروف الراهنة هى ما بين التكتل والتجميع والتعظيم من ناحية، وبين الانقسام والتجزئة والانفراد والتعثر من ناحية أخرى ويمكن القول إن عوامل التوحيد وكذلك عوامل التجزئة كامنة فى كل المجتمعات ولكن تحرك هذه العوامل أو تلك يعتمد على أسباب كثيرة، بعضها إدارى وبعضها ظرفى وبعضها خارجى.

ويلاحظ أن الواقعية تستدعى أن يكون الاندماج والتكامل منطلقاً للتنمية والعمل الاقتصادى العربى المشترك فالسياسات الواقعية هى التى تؤمن هذا المنهج والذى سارت عليه الدول الأوروبية بدأ بالاقتصاد تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً ومن ثم شق الطريق المكملة التى تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً إلى التكامل السياسى والضمان الاجتماعى والأمن القومى العربى، وهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادى العربى المشترك يحتفظ بالكثير من حيوية ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربى.

١٤-إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى عالم التقنيات والمعلوماتية عالم الادارة القادرة والقرار النافذ، لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة فى استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادى العربى والوحدة الاقتصادية العربية التى



بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربى قادر على البقاء والمنافسة فى عالم الاقتصاد المعاصر.

١٥-توجيه برامج الاصلاح الاقتصادى بما يخدم هدف التكامل الاقتصادى العربى وتشجيع إنشاء الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية أو خاصة والعمل على رفع كفاءتها ونشر استثماراتها وتشجيع القطاع الخاص العربى على القيام بدوره فى تنمية التجارة البينية العربية وتوسيع فرص الاستثمار المشترك بين شركات القطاع الخاص العربية.

١٦- الربط بين الأسواق العربية للأوراق المالية والعمل على دعم تعاونها فى طرح وتسييل الأوراق المالية وتداولها وتسجيلها أو نقل ملكيتها وتبادل المعلومات فيما بينها لتمكينها من زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها.

١٧- تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية وتحقيق الانسجام القانونى التام بين أحكامها وبين التشريعات العربية ذات العلاقة بالاستثمار وتهيئة مناخ استثمارى ملائم لاستقبال رؤوس الأموال العربية وإادة توجيهها نحو الدول العربية.

١٨- التأكيد على أولوية التعاون العربى العربى واعتباره أساساً لأى تعاون بين العرب وغيرهم من دول الجوار الجغرافى وتنمية الحوار العربى الأوروبى من موقف التفاوض الجماعى بين العرب ودول الاتحاد الأوروبى.

١٩- دعم وتطوير وتوسيع شبكة البنية الاساسية العربية ومشاريع الربط الكبرى كالطرق والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير نظام عربى للمعلومات لتسهيل تدفق البيانات والمعلومات والإحصاءات الضرورية لمؤسسات العمل الاقتصادى العرب المشترك.

٢٠- توفير وإيداع آليات عربية للتعويض توفر للترتيبات الاقتصادية العربية المشتركة الأمان والاستمرار وتقضى على هواجس الخوف من إعادة توزيع منافع التكامل لصالح بعض الأطراف على حساب اطراف أخرى.

٢١- تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك وحمايته من تقلبات المزاج السياسى العربى وخلق مؤسسات عربية فوق قطرية لها صلاحيات سيادية ملزمة للأطراف العربية المشاركة.

٢٢- تعبئة الارادة السياسية للحكومات والشعوب العربية وراء هدف بناء السوق العربية المشتركة ومساندة مسيرة التكامل الاقتصادى العربى وإزالة الخط الوهمى بين المصالح القطرية والمصالح القومية.

٢٣- ضرورة دعم جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وإعادة النظر فى الموارد الواردة بميثاق الجامعة العربية والتى تشكل قيداً على العمل العربى المشترك وتعوق انطلاقه.

الخلاصة والنتائج

١- قرر مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٩ تكليف المجلس الاقتصادى الاجتماعى بالأعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩م وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية WTO وهى شكل من أشكال التكامل الاقتصادى وكخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادى التام.

٢- أصبحت الوحدة والتكامل العربى ضرورة لتقدم وتطور الدول العربية خاصة بعد أن أصبح منطق التكتلات والتجمعات الإقليمية يمثل أهمية خاصة لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادى ولمواجهة المنافسة العالمية.

٣- إن مقارنة التجربة العربية فى الوحدة والتكامل مع تجربة التكامل والوحدة الأوروبية يؤكد على أن التجربة العربية لم ترق إلى أى مستوى من المستويات التى وصلت إليها التجربة الأوروبية.

٤- إن فشل عملية التوحيد والتكامل العربية لم يكن بسبب غياب الصيغ القانونية والدستورية أو التصورات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها فالنصوص الدستورية والقانونية وشكل البناء المؤسسى وما يتفرع عنه من منظمات ولجان متخصصة كل هذه الأمور تم إنجازها فى التجربة العربية للتكامل الاقتصادى ألا أن مشاريع الوحدة العربية للتعاون الاقتصادى العربى ظلت دون تفعيل ولم تحقق الأهداف التى أنشئت من أجلها.

٥- إن إخفاق الوحدة والتكامل العربى يثير الكثير من التساؤلات حول أسباب نجاح الوحدة الأوروبية وفشل الوحدة العربية التى من أهمها :



- استيعاب الدول الأوروبية للثورة الصناعية مما جعلها أكثر كفاءة فى التعاون الاقتصادى المتبادل بينما الدول العربية كان معظمها فى مرحلة البناء الاقتصادى.
- أن التكامل الأوروبى سبقه الاستقرار السياسى والديمقراطى الممثل فى الأحزاب والثقافات والجمعيات وسيادة القانون فى حين ما زالت الدول العربية فى مرحلة بناء الدولة وعدم الاستقرار السياسى والديمقراطى بها فضلاً عن التباين فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- غياب الإدارة السياسية العربية الفاعلة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى.
- ظهور مصلحة أمريكية لبناء أوروبا القوية لمواجهة المعسكر الشرقى وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، بالمقابل عمل النظام الدولى على تفتيت الوطن العربى.
- نجحت تجربة الوحدة الأوروبية بعد أن استطاعت أوروبا التغلب على مشكلة الأمن من خلال المظلة النووية التى وفرتها الولايات المتحدة الأمريكية بينما الدول العربية لم تستطيع تحقيق هذه المظلة النووية ففشلت وحدتها الاقتصادية لأطماع النظام العالمى فى المنطقة العربية.

٦- انخفض وزن الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية من ٣,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٠، بينما ثبت وزن الواردات العربية إلى الواردات العالمية حيث بلغ حوالى ٢,٦% عام ١٩٩٦م واستمر فى الثبات حتى عام ٢٠٠٠م.

٧- إن نصيب البترول من الصادرات العربية بلغ حوالى ٦٨% عام ٩٩/٢٠٠٠م من إجمالى الصادرات العربية وهى نسبة كبيرة جدا بينما بلغت نسبة صناعات الأغذية والمشروبات والمواد الخام والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل والمصنوعات حوالى ٣١% عام ٢٠٠٠م وهى نسبة ضعيفة توضح أن الدول العربية لا يوجد عندها قاعدة تكنولوجية زراعية صناعية.

٨- زادت نسبة الواردات العربية الصناعية والزراعية بدرجة كبيرة حيث زادت نسبة واردات الأغذية والمشروبات والالات والمعدات والمصنوعات من إجمالى الواردات العربية حيث بلغت حوالى ١٥%، ٣٤%، ٣٠% عام ٩٩/٢٠٠٠م على التوالى.

وهذا يؤكد على عدم وجود قاعة تكنولوجية صناعية وزراعية.

٩- ضعف التجارة البينية بين الدول العربية خلال الفترة محل الدراسة ٩٠- ٢٠٠٠م حيث بلغت ٩,٤% عام ١٩٩٠ انخفضت لتصل إلى ٨,٦% عام ٩٩/٢٠٠٠م.

١٠-ضعف القاعدة الانتاجية التكنولوجية للدول العربية الأمر الذى أدى إلى ضعف التجارة البينية بين الدول العربية.

١١-اختلاف السياسات الاقتصادية وضعف الارادة السياسية وضعف الادارة فى المشروعات العربية المشتركة هذا بالاضافة إلى القيود الجمركية والادارية بين الدول العربية وعدم توافر شبكات على مستوى عالى للطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية وذلك لتشجيع التجارة العربية.

١٢-تواجه الاقتصاديات العربية حالياً ومستقبلاً تحديات إقليمية ودولية لعل أهمها العولمة وما تمثله من تهديد للعالم العربى لتسلب كل مكاسبه ومزاياه النسبية فى إطار نظام اقتصادى عالمى جديد غير متكافئ أو متوازن.

١٣-الدول العربية أمامها خيار وحيد للتعامل مع الجات، هو الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادى وإلا وقعت فى براثن الجات.

١٤-تعتبر مشروعات الشرق الأوسطية والمتوسطية وإعادة ترتيب المنطقة العربية باتجاه هيمنة اسرائيل من أكبر التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى.

١٥-يجب أن يكون المدخل الانتاجى العمود الفقرى الذى يستند إليه فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك، هذا بالاضافة إلى أهمية الاصلاح الهيكلى للقوى البشرية باعتبارها عنصراً هاماً لنجاح التكامل الاقتصادى العربى.

١٦-عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم التقنيات والمعلوماتية، عالم الادارة، لذلك يتوجب على الدول العربية أن تخطو خطوات حاسمة فى استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادى العربى والوحدة الاقتصادية العربية التى بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربى قادر على البقاء والمنافسة فى عالم الاقتصاد المعاصر.

الملحق الإحصائى

أولا : الجداول الإحصائية

جدول رقم (١)

التجارة العربية الاجمالية

	مليار دولار				معدل التغير السنوى (%)			متوسط معدل التغير للفترة ٩٤-٩٨(%)
	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٧	٩٨	٩٩	
الصادرات العربية	١٦٨,٨	١٧٣,٢	١٣٦,٠	١٦٢,٩	٢,٦	٢١,٥-	١٩,٨	١,٩
الواردات العربية	١٣٩,٤	١٤٢,٣	١٥٤,٢	١٥١,٧	٢,١	٨,٤	١,٦-	٦,٨
الصادرات العالمية	٥٢٧٣,٩	٥٥٠٧,٥	٥٤١٧,٩	٥٥٧٧,٢	٤,٤	١,٦-	٢,٩	٦,١
الواردات العالمية	٥٣٦٨,٢	٥٥٩٧,٥	٥٥١٦,٥	٥٧٥١,٥	٤,٣	١,٤	٤,٣	٦,٣
وزن الصادرات العربية فى الصادرات العالمية %	٣,٢	٣,١	٢,٠	٢,٩				
وزن الواردات العربية فى الواردات العالمية %	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٢,٦				

المصدر: الاستبيان الإحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموجه لعام ٢٠٠٠م

جدول رقم (٢)

اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية

	الصادرات				الواردات			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الدول العربية	٨,٧	٩,١	١٠,١	٨,٧	٨,٩	٨,٢	٨,٥	٨,٤
الولايات المتحدة	٩,١	٩,٦	١٠,٥	١٠,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٢,٨	١٣,٢
اليابان	١٨,١	١٨,٦	١٦,٨	١٨,٤	٦,٢	٦,٩	٧,٨	٨,٢
الاتحاد الأوروبى	٢٦,٨	٢٥,٥	٢٧,٣	٢٧,٢	٤١,٢	٤٠,٠	٣٨,٥	٣٩,٢
دول جنوب شرق أسيا	١١,٢٥	١٢,٠	١٢,٠	١١,٣	٥,٤	٥,٨	٥,٦	٥,٧
باقى دول العالم	٢٦,١	٢٥,٢	٢٤,٠	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٥,٤	٢٧,١	٢٥,٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:- الاستبيان الاحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى.

جدول رقم (٣)

هيكل الصادرات والواردات العربية الإجمالية

	الصادرات العربية الاجمالية				الواردات العربية الاجمالية			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الأغذية والمشروبات	٣,٧	٣,٨	٤,٠	٣,٩	١٥,٥	١٥,٤	١٤,٨	١٥,٠
المواد الخام	٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٥,٨	٦,٩	٦,٨	٦,١
الوقود المعدنى	٧١,٦	٦٩,٧	٦٣,٢	٦٨,٠	٤,٧	٤,٦	٣,٠	٤,٢
المواد الكيماوية	٤,٧	٥,٢	٦,٢	٥,٣	٨,٤	٨,١	٧,٦	٨,٢
الالات ومعدات النقل	٣,٢	٣,٦	٥,٠	٣,٨	٣٣,٣	٣٣,١	٣٤,٩	٣٤,٠
المصنوعات	١٤,٠	١٤,٦	١٩,٣	١٥,٩	٢٩,٨	٣٠,٠	٣٠,٢	٣٠,٢
سلع غير مصنفة	٠,٨	٠,٧	١,٠	٠,٧	٢,٥	١,٩	٢,٦	٢,٣
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الاستبيان الاحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى



جدول رقم (٤)

قيمة ونمو التجارة العربية البينية

	القيمة بالمليار دولار				معدل التغير السنوى (%)		
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
التجارة العربية البينية	٢٧,١	٢٨,٣	٢٦,٤	٢٧,١	٤,٥	٦,٨-	٢,٧
الصادرات العربية البينية (فوب)	١٤,٧	١٥,٧	١٣,٨	١٤,٢	٦,٧	١١,٩-	٢,٩
الواردات العربية البينية (سيف)	١٢,٤	١٢,٧	١٢,٦	١٢,٩	١,٩	٠,٤-	٢,٤

المصدر: - الاستبيان الاحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى.

جدول رقم (٥)

تطور التجارة العربية البينية ووزنها النسبى فى التجارة الخارجية العربية ((بالمليار دولار))

بيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
١- الصادرات البينية العربية	٧,٠١١	١٣,٩٠٢	١٣,١٦٤	١٤,٩٦٤	١٥,٥٩٥	١٤,٦٢٢	١٤,٢
٢- الواردات البينية العربية	٨,٢٠٥	٨,٧٨١	١١,٠٧٤	١٢,١٩٧	١٢,٨٦٤	١٢,٥٧٢	١٢,٩
٣- التجارة الخارجية البينية	١٥,٢١٦	٢٢,٦٨٣	٢٤,٢٣٨	٢٧,١٦١	٢٨,٤٥٩	٢٧,١٩٤	٢٧,١
٤- الصادرات العربية	١٠٦,٠٢٧	١٤٠,٣٧٣	١٤٣,٩٢٧	١٦٧,٤٩٨	١٧٢,٧٣١	١٣٤,٠٣٥	١٦٢,٩
٥- الواردات العربية	٩٤,٣٢٨	١٠١,٠٨٠	١٣٤,٠٥٥	١٣٩,٥٢٢	١٤٣,٤٣٩	١٤٧,٥١٥	١٥١,٧
٦- التجارة الخارجية العربية	٢٠٠,٣٥٥	٢٤١,٤٥٣	٢٧٧,٩٨٢	٣٠٧,٠٢٠	٣١٦,١٧٠	٢٨١,٥٥٠	٣١٤,٦
٧- الصادرات البينية/ الصدارات العربية	٦,٦	٩,٩	٩,١	٨,٩	٩,٠٠	١٠,٩	٨,٥
٨- الواردات البينية / الواردات العربية	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,٧	٨,٩	٨,٥	٨,٥
٩- التحارة البينية / التجارة الخارجية	٧,٦	٩,٤	٨,٧	٨,٨	٩,٠٠	٩,٧	٨,٦

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠

جدول رقم (٧)

مساهمة التجارة البينية فى التجارة العربية الاجمالية

	فى المائة			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
نسبة الصادرات البينية الى الصادرات العربية الاجمالية	٨,٧٠	٩,٠٥	١٠,١٥	٨,٧٢
نسبة الواردات البينية الى الواردات العربية الاجمالية	٨,٩٢	٨,٩١	٨,١٩	٨,٥٢

المصدر : الاستبيان الاحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠م

جدول رقم (٨)

هيكل الصادرات والواردات العربية البينية عام ١٩٩٨م

البند السلعى	الصادرات العربية البينية		الواردات العربية البينية	
	(مليون دولار)	(فى المائة)	(مليون دولار)	(فى المائة)
الأغذية والمشروبات	١٧٩٤,١	١٣,٠	١٧٥٩,١	١٣,٩
المواد الخام والوقود المعدنى	٧٥٩١,٩	٥٥,٠	٦٦٨٩,٦	٥٣,٠
المواد الكيماوية	٢٢٠٨١,١	١٦,٠	٢١٣٦,٠	١٦,٩
الالات ومعدات النقل	٦٩٠,٠	٥,٠	٥٠٥,٦	٦,٠
المصنوعات	١٥١٨,٠	١١,٠	١٥٣٣,٤	١٢,٢

المصدر : الاستبيان الاحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠ ومصادر وطنية أخرى.



جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية للصادرات البينية لكل دولة

إلى إجمالى صادرات تلك الدولة خلال الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨)

الدولة	السنوات						المتوسط
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	
الأردن	٤١,٣	٤٢,٤	٤٤,٩	٤٦,٧	٥٢,٠	٤٤,٧	٥٥,٣
الإمارات	٧,٧	٥,٢	٤,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٥
البحرين	٣٤,٧	٣٠,٧	٢٣,٤	٣٥,٨	٢٣,٢	٣٤,٨	٣,٧
تونس	١٠,١	٨,٢	٩,١	٧,٦	٧,٦	٥,٨	٨,٠٠
الجزائر	١,٧	٢,٨	٢,٤	١,٧	١,٧	٢,٧	٢,١
السعودية	٨,٩	٩,٠	٩,٨	٩,٩	١٠,٥	١٥,٤	١٠,٥
السودان	٤١,٢	٣٨,٤	٣٠.٦	٣٨.٧	٣٤,٢	٤١,١	٢٧,٣
سوريا	٢٣,٧	٣٠,٤	٢٦,١	٢٠,٠	٢٦,١	٢٧,٩	٢٥,٧
الصومال	٥٦,٢	٥٩,٤	٦٩,٨	٦١,٢	٧٣,٦	٧٥,٨	٦٦,٠٠
العراق	٨٥,٤	٩٩,٢	٩٦,٩	٩١,٧	٤,٥	٣,٢	٦٣,٤
عمان	١١,٠٠	١١,٨	١١,١	١٠,١	١٢,٣	٢٠,١	١٢,٧
قطر	٨,٧	٩,٦	٨,٨	٦,٠٠	٦,٥	٧,٩	٧,٩
الكويت	٢,٩	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٤,١	٢,٩
لبنان	٥٣,٧	٥٥,٧	٦٣,٩	٦٢,٩	٤٩,١	٤٧,٦	٥٥,٣
ليبيا	٤,٣	٦,٣	٦,٥	٨,٧	١٠,٦	٧,٣	٧,٢
مصر	١٧,١	١٤,٧	١٣,٩	١٤,١	١٢,٦	١٤,٥	١٤,٤
المغرب	٦,٨	٥,٩	٦,٦	٧,٢	٦,٤	٦,٦	٦,٥
موريتانيا		٠,٥	٠,٢	٠,٥	١,٠٠	٠,٩	٠,٦
اليمن	٤١,٦	٣	١١,٨	٧,٤	٣,٧	١١,١	٢٠,٦

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سنوات مختلفة (٩٣ – ٢٠٠٠)

جدول رقم (١٠)

الأهمية النسبية للواردات العربية البينية لكل دولة

إلى إجمالى الواردات العربية البينية خلال الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨)

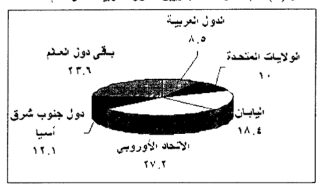
الدولة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط
الأردن	٧,٦	٧,٦	٧,٨	٨,٨	٧,٥	٥,٩	٧,٥
الإمارات	١١,٢	١١,٨	١٢,٤	١١,٥	١٠,٨	١١,٤	١١,٥
البحرين	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٠٠	٣,١
تونس	٣,٠٠	٢,٥	٤,٤	٤,٨	٢,٩	٤,٦	٤,٠٠
الجزائر	٢,٤	٢,٩	٣,٠٠	٢,١	٢,٨	٣,٢	٢,٩
السعودية	١٥,٨	١٤,٢	١٤,٧	١٥,٤	١٥,٣٠	١٤,٩	١٥,١
السودان	٣,٠٠	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٢	٤,٢	٢,٣
سوريا	٢,٧	٢,٤	٢,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٤	٣,٠٠

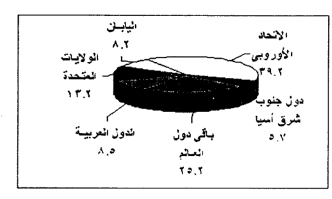
الدولة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط
الصومال	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢
العراق	١,٤	١,٧	٢,٧	١,٢	١,٨	٢,٠٠	١,٨
عمان	١٤,٢	١٢,٧	١١,٢	١٠,٦	١٠,٦	١١,٤	١١,٨
قطر	٣,٤	٢,٢	٢,٩	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٣,٤
الكويت	٨,٣	٨,٠٠	٨,٦	٨,٥	٨,٤	٨,٠٠	٨,٠
لبنان	٥,٥	٦,٠٠	٥,٢	٥,٢	٥,٤	٤,٩	٥,٤
ليبيا	٥,٣	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٠٠	٤,٥
مصر	٢,٣	٢,٤	٤,١	٤,٤	٥,٤	٤,٤	٤,٠٠
المغرب	٨,٢	٧,٥	٦,٤	٦,٥	٦,٩	٦,٣	٧,٠٠
موريتانيا	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢
اليمن	١,٧	١,٣	١,٩	٣,٤	٤,٢	٥,١	٣,٠٠
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : جدول محسوب من البيانات الواردة بالتقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ١٩٩٩

ثانيا الأشكال البيانية

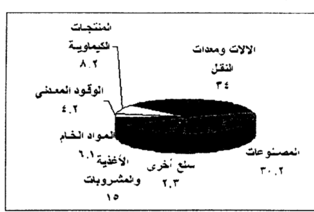
شكل (١) أهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال عام ١٩٩٩





شكل (٢) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام ١٩٩٩

الأغذية والمشروبات ٣.٩
المواد الخام ٢.٤
الوقود المعدني ٦٨
المنتجات الكيماوية ٥.٣
الآلات ومعدات النقل ٣.٨
المصنوعات ١٥.٩



المصدر : الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى



هوامش الدراسة

١- **مركز البحوث ودراسات المستقبل بجامعة أسيوط**، المؤتمر السنوى، السوق العربية المشتركة، سنة٢٠٠٠، ص٥٨ - ٧٧.

٢- **منظمة العمل العربية**، مؤتمر العمل العربى، الدور السادس والعشرون، السوق العربية المشتركة ضرورة لاختيار، القاهرة، ص١٩.

٣- **سليمان المنذرى**، السوق العربية المشتركة، دروس وتمرينات المستقبل، ٢٠٠٠، ص٥٧.

٤- **محمد لبيب شقير**، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

٥- **نتريك أويزا وآخرون**، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، ترجمة فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.

٦- **Balless, B**, "The theory of economic integration", London 1961.

٧- **فؤاد مرسى**، الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى فى السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة، ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة ١٩٧٤م.

٨- **د. محسن حسنين حمزة**، التكامل الاقتصادى الاقليمى بين دول العالم الثالث - استراتيجية حديثة للتنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، العدد ٣١٦، القاهرة، اكتوبر ١٩٧١م.

٩- **د. سامى عفيفى حاتم**، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثانى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩١م.

١٠-**د. أحمد على دغيم**، السوق الأوربية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.

١١-**بنك مصر**، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٩٩، القاهرة.

١٢-**د. إسماعيل شلبى**، إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية، ص٢٣.

١٣-**د. محمد لبيب شقير**، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، الجزء الأول، ص٣٢.

١٤-**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠م.

١٥-**الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، التجارة العربية البينية، العدد ٥٠، ١٩٨٧م، ص٣٨ - ٣٩.

١٦-**د. محسن زلزلة**، التكامل الاقتصادى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م، ص١٤٥.

١٧-**د. محسن زلزلة**، مرجع سابق، ص١٤٧ - ١٤٨.

١٨-**د. ابراهيم شحاتة**، الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات لعربية المشتركة، القاهرة ١٩٩٤م.

١٩-**عبد الرحمن السحبانى**، تحرير التبادل التجارة العربى، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مايو ١٩٩٧، ج٣.

٢٠-**إحسان هانى سمارة**، التكامل الاقتصادى العربى، المحددات والإقامة، ندوة التكامل الاقتصادى العربى، الخرطوم، ١٩٨٩م.

٢١-**د. على عبد العزيز سليمان**، التعاون الاقتصادى العربى بين المصلحة والمصارحة، كتاب الأهرام الاقتصادى، رقم ٥٠، ١٩٩٢.

٢٢-**عبد العال العكبان**، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة، مجلس المستقبل العربى، العدد ١٦، ١٩٨٢م، ص٢٦٤.

٢٣- **د. محمد بهاء الدين الغمرى**، السوق العربية المشتركة: الواقع والآفاق، المؤتمر السنوى الثانى، نوفمبر ١٩٩٧، ١٩٩٨، ص١٤٥.

٢٤- **د. سليمان المنذرى**، مرجع سابق، ص٧٨.

٢٥-**على موسى**، الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين، المؤتمر السنوى نوفمبر ١٩٩٧، السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصا العربى، جامعة أسيوط، ١٩٩٩، ص٣٣١.

٢٦-**ابراهيم نوار**، اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة، ١٩٩٤، ص١٠.



٢٧-د. **محمد محمود الامام**، ورقة العمل الرئيسية، لندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، ابريل ١٩٩٦، ص٩٩.

٢٨-د. **طه عبد العليم**، الشرق الأوسطية، كدراسة استراتيجية، ١٩٩٥، ص٢٣.

٢٩-د. **أحمد سعيد نوفل**، البعد السياسى للعمل الاقتصادى العربى المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة للمعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٨٧م.

٣٠-د. **عبد الحسن زلزلة**، المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣١-د. **معتصم سليمان**، نحو استراتيجية عربية لتنمية الاتجارة العربية البينية، شئون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ٧٩، ١٩٩٤م، ص١٥٧.

٣٢-د. **عبد الحى ابراهيم**، أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٩٣.

٣٣-د. **محمود الحمصى**، دور القطاع العام والخاص فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى، المستقبل العربى، بيروت، العدد ١٤٢، عام ١٩٩٠م، ص١٥٧.

٣٤-د. **مصطفى الكفرى**، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك، المؤتمر السنوى الثانى ١٩٩٧، السوق العربية المشتركة وتستقبل الاقتصاد العربى، مركز الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط، ١٩٩٨م، ص١٢٦-١٢٨.

٣٥-**جامعة الدول العربية**، استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، وثائق اقتصادية رقم ١، تونس، سنة ١٩٨٢م، ص٥.

٣٦-د. **فاروق حسانين مخلوف**، مشروع السوق العربية المشتركة فى ظل أحكام الجات، المؤتمر السنوى الثانى نوفمبر ١٩٩٧م، مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، ١٩٩٨م.

معوقات التأمين بالاتحاد الكويتي لكرة القدم

د. عدلة عيسى مطر
أستاذ مشارك بكلية التربية الأساسية
جامعة الكويت

مقدمة:

تطور مفهوم الرياضة في العصر الحالي فأصبح الفكر الاحترافي هو السائد في الوسط الرياضي؛ الأمر الذى يتطلب التخصص فى المجال الممارس بحيث يكون هذا المجال هو مصدر الرزق لمن يمارسه؛ فالاحتراف يعنى التفرغ الكامل للنشاط الممارس وتطوير الأداء والتحسين المستمر.

وفي ضوء تحول الرياضة إلى صناعة تهدف إلى الاستفادة من كل الموارد المتاحة لتحقيق أرباح عالية بما فى ذلك كرة القدم والتى تتمتع بشعبية كبيرة على مستوى العالم مما أدى إلى تحولها إلى صناعة تدار بفكر مختلف عما كانت عليه. ويسعى العاملون بها إلى الاستفادة من هذه المكانة التى تحظى بها اللعبة بالإضافة إلى شهرة اللاعبين والمدربين وذلك من خلال تنظيم البطولات وتسويقها والحصول على مصادر تمويل متعددة مما كان سبباً في ارتفاع أسعار اللاعبين وتغير المفهوم من الهواية إلى الاحتراف. الأمر الذي أدى إلى سعى الكثير من المؤسسات الرياضية إلى التأمين على لاعبيها ضد الإصابات الرياضية الكثيرة وأيضاً من الحوادث والأخطار، ويشير **إتش بلدين** Belden.H (١٩٩٦م) (٤) أن الحماية التأمينية توفر الأمان المالي وتعزز البرامج الآمنة التى يطمئن بها العاملون بالمجال الرياضي من المخاطر التى يمكن أن تصيبهم في الرياضات التى يمارسونها.

كما يشير **حسام رضوان** (٢٠٠٠م) (١) إلى أن الأخطار التى تواجه وتعترض طريق الرياضيين تعتبر كارثة وخسارة فادحة حيث أن اللاعب يصل في إعداده وتكلفته إلى ملايين الجنيهات مما يتطلب نظاماً تأمينيا يخدم كل الأطراف المعنية سواء كان الشركة القائمة على التأمين أو النادى أو اللاعب. (حسام رضوان : ٨٧).

لذلك يعد التأمين أحد وسائل الضمان التى توفر مدخلاً للتمويل الذاتي بالإضافة لتهيئة البيئة الاستثمارية وتقليل عوامل المخاطرة، وهو مجموعة أنظمة تطورت عبر الأزمنة لتحقيق الأمان والاستقرار من خلال تحويل عبء المخاطرة من الشخص أو الهيئة المعرضة له إلى شخص آخر يعاونه أو هيئة تساعده على تحمل هذه المخاطر (٢ : ٩٢).

مشكلة البحث:

من خلال قراءات الباحثة وإطلاعها على الدراسات السابقة المرتبطة بالتأمين على اللاعبين – وجدت أن المجال الرياضي يفتقد إلى دراسات في هذا المجال بالإضافة لافتقاده إلى توفير عوامل الأمان بالنسبة للرياضيين وخاصة لاعبى كرة القدم في ضوء تطبيق نظام الاحتراف وتخصص اللاعب في هذا المجال واعتباره مصدر الرزق الأساسي له، هذا بالإضافة إلى الأموال التى تنفقها الأندية الرياضية على اللاعبين وتكلفة إعداد اللاعب أو شرائه، الأمر الذى يتطلب وجود حماية للأندية واللاعبين من أخطار الإصابات الرياضية أو الحوادث وغيرها.

وقد أكد على ذلك **دافيد، هال، رايك** Reich, Hale, David (١٩٩٨م) (٥) حيث أكدوا على أن توفير سياسة تأمينية يضمن بقاء اللاعبين بفرقهم دون قلق من تعرضهم إلى إصابات أو مخاطر.

كما أكد **لوجمايز وسترميتز** Lugmayis, Stremitzer (١٩٩١م) (١٣) أنه الغطاء التأميني القانوني التقليدي بات لا يفى باحتياجات المجال الرياضي وكرة القدم بشكل خاص، حيث يغطى بعض الأخطار فقط.



ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فيما يلي :

١. عدم وجود نظم للتأمين على لاعبي كرة القدم.
٢. ندرة المتخصصين في مجال التأمين على اللاعبين.
٣. عدم اهتمام شركات التأمين بالتوجه نحو التأمين على اللاعبين.
٤. تحويل الرياضة لصناعة وتجارة واستثمار والحاجة لغطاء تأميني يغطى المستثمرين.
٥. تطبيق نظم الاحتراف.
٦. زيادة الاسعار في بورصة اللاعبين.
٧. زيادة تكاليف إعداد اللاعبين.
٨. زيادة المخاطر في الرياضة والمرتبطة بـــ (الإصابة – الشغب – حوادث " السيارات، القطارات، الطائرات" – عادات اللاعب الحياتية اليومية).

ويكمن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالى:

ما هي المعوقات التى تواجه عملية التأمين على اللاعبين بالاتحاد الوطني الكويتي لكرة القدم ؟ وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية :

١. ماهي المعوقات القانونية؟
٢. ماهي المعوقات التمويلية؟
٣. ماهي المعوقات الفنية المرتبطة باللاعبين والإصابات والتدريب والمباريات؟
٤. ماهي المعوقات الإدارية؟
٥. ماهي المعوقات التأمينية؟
٦. هل هناك فروق دالة إحصائيا من كل من اللاعبين والجهاز الإداري فيما يخص المعوقات التأمينية؟

أهمية البحث:

يحتاج الرياضي إلى أموال كثيرة حتى يتم إعداده ليصبح بطلاً في مجاله وتتكبد الأندية الكثير من الأموال من أجل إعداد اللاعبين وأيضاً في عملية شراء اللاعبين للارتفاع بالمستوى الفني وإحراز البطولات المحلية والقارية والإقليمية والعالمية. وتحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية التأمين على اللاعبين والتى يمكن إيجازها في النقاط التالية :

١. ضمان بقاء اللاعب فى الملاعب لأطول فترة ممكنة.
٢. توفير عوامل الأمان للاعب والنادى من الأخطار والإصابات المختلفة.
٣. دراسة المعوقات التى تواجه نظام التأمين على اللاعبين.
٤. التعرف على الإيجابيات التى يمكن أن تعود على النادى واللاعب وشركات التأمين من خلال تطبيق هذه الحماية التأمينية على اللاعبين.
٥. توفير مدخلاً للغطاء التمويلي للاعب والنادي والاتحاد ضد كثير من المخاطر التى قد يتعرض لها اللاعب.

أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على المعوقات التى تواجه عملية التأمين على لاعبي المنتخب الوطنى الكويتي لكرة القدم والمرتبطة بـــ:

١. المعوقات القانونية.
٢. المعوقات التمويلية.
٣. المعوقات الفنية وتشمل:
   • اللاعبين. • الإصابات. • التدريب والمباريات.
٤. المعوقات الإدارية.
٥. المعوقات التأمينية.
٦. الفروق بين رأى كل من اللاعبين والإداريين فيما يخص المعوقات التى تواجه عملية التأمين على اللاعبين.

مصطلحات البحث:

التأمين: هو حماية الفرد من الأخطار التى يمكن أن يتعرض لها ومساعدته إذا تعرض لهذه الأخطار. (تعريف إجرائى)

الدراسات المرتبطة:

أولاً : الدراسات الأجنبية :

١. قام جيه آر ريد Reed.R.J بدراسة عام (١٩٩٠م) (١٤) بعنوان **"الأمان وتأمين رياضات الهواة"** بهدف وصف التأمين الشامل وبرنامج الأمان لشركة (تسويق التأمين لكل الرياضات) (فانكوفر/ كندا) واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وشملت العينة بعض المسئولين عن التأمين بالشركة المذكورة، وتوصل الباحث إلى إمكانية حصول العملاء على تأمين رياضى فعال لحمايتهم فى حالات رفع القضايا من جراء حوادث الرياضة.
٢. قام أى إس لو جمايز، ستريمتزه Lugmayris, Stremitzer. H بدراسة عام (١٩٩١م) (١٣) بعنوان



"الحوادث الرياضية والتأمين" وهدفت إلى دراسة التأمين في المجال الرياضي واستخدم المنهج الوصفي وتوصل إلى تنوع المخاطر المتصلة بالرياضة كما أن الغطاء التأميني القانوني يعطى بشكل جزئي فقط.

٣. قام **آرلافورجيا، بى فراو، جى فولبى Laforgia. R, Frau. p, vope. G** بدراسة عام (١٩٩٢م) (١٢) **بعنوان "المشاكل التأمينية للرياضيين"** وهدفت إلى وصف نظام التأمين فى إيطاليا. وشملت العينة بعض المتخصصين فى التأمين على اللاعبين واستخدموا المنهج الوصفى وتوصلوا إلى حاجة الرياضيين سواء (المحترفين أو الهواة) لحماية أنفسهم من مخاطر الرياضة التى يمارسونها.

٤. قام **بارنهارت، بروس، دوجلاس Barnhart, Bruce, Douglas** بدراسة عام (١٩٩٢م) (٣) **بعنوان " تحليل ممارسات التأمين على الرياضيين فى اتحاد الجامعات الأمريكية "** وهدفت إلى الكشف عن المعلومات الأساسية بخصوص التأمين على الرياضيين فى الجامعات الأعضاء فى اتحاد الجامعات الأمريكية. واستخدم الباحثون المنهج الوصفى وشملت العينة (١٦) مديراً رياضياً من الثلاثة أقسام المكونة لاتحاد الجامعات الأمريكية. وكانت أهم النتائج هى اختلاف قيمة أقساط التأمين المدفوعة والمطالبات بصورة كبيرة بين الجامعات الأمريكية، عدم اهتمام مديرى التأمين على الرياضيين بمسئولياتهم التأمينية كما أن الإصابات الرياضية تحول دون التأمين على الرياضيين.

٥. قام **جايلز Giles** بدراسة عام (١٩٩٢م) (٨) **بعنوان "التأمين والرياضة"** هدفت إلى مناقشة دور التأمين فى الرياضة من خلال التوفيق بين طبيعة تقبل الخطر فى بعض الرياضات على أن يكون التأمين هو الأساس ضد الخسائر. واستخدم الباحث المنهج الوصفى وشملت العينة بعض المؤسسات الرياضية وتوصل إلى أن دورالتأمين يزداد كلما ازدادت الدعاوى القضائية فى الرياضة.

٦. قام **ستاسى جوردن، جين ساراهارتى – Gorden Stacy,Harty.Sara.J** بدراسة عام (١٩٩٢م)(٩) **بعنوان "شركة إدارة النجوم العامة، مجموعة K.K المتحدة للتأمين"** وهدفت الدراسة إلى دراسة أرباح الشركة والعوامل التى أسهمت فى نمو الشركة. وتوصل الباحث إلى أن مدير الائتمان لدى الشركة وصل إلى المركز التاسع بين بائعى الجملة والمركز الرابع بين مديرى ووكلاء الائتمان فى عالم التأمين، وقد حازت على مكانة عالية من خلال التأمين الرياضى والتأمين على النشاطات والشركات التى تعمل فى مجال الترفيه.

٧. قام **مارك إيه هوفمان Hofman, Mark.A** بدراسة عام (١٩٩٢م) (١٠) **بعنوان "تقرير كاشف. شركة ريلانس للتأمين، بإلينوى"** وتهدف إلى توضيح أنشطة شركة ريلانس للتأمين حيث تشير إلى أنها جزء من مجموعة شركات ريلانس القابضة المتحدة، كما تهدف لدراسة أرباح الشركة، وتشير إلى أن الشركة خاضت التأمين فى مجال الترويح وأنشطة وقت الفراغ وتوفر التغطية التأمينية لرياضات الهواة.

٨. قام **جى روبرت نولز Knowles.Robert.G** بدراسة عام (١٩٩٣م) (١١) **بعنوان "فريق تأمين الألعاب الأوليمبية بأطلانطا (١٩٩٦م)"** وهدفت إلى دراسة عملية اختيار المؤسسة التى ستتولى عملية التأمين والسمسرة والخدمات الإدارية والاستراتيجية، واستخدم الباحث المنهج الوصفى، وتوصل إلى اختيار مؤسسة جونسون وهيجنز من جورجيا للقيام بهذه الأعمال السابقة.

٩. قام **ستريت، باتسى، لافيرى Street, Yates, lavery** بدراسة عام (١٩٩٤م) (١٦) **بعنوان "ممارسات التأمين الطبى على الرياضيين فى جامعات القسم الأول فى اتحاد الجامعات الأمريكية "** وهدفت الدراسة إلى معرفة تكلفة التأمين الطبى على الرياضيين واستخدموا المنهج الوصفى وتوصلواإلى أنه كلما زادت تكلفة التأمين الطبى على الرياضيين سعت الأقسام الرياضية فى البحث عن طرق للاستمرار فى الحصول على تغطية تأمينية جيدة وخفض التكلفة فى آن واحد.

١٠. قام **جونا ثان يتسهرست Ticchurst.Jonathan** بدراسة عام (١٩٩٥م) (١٧) **بعنوان "التأمين الرياضى سوق**



متنامية" وتهدف الدراسة إلى أهمية التأمين ودور بعض المؤسسات التأمينية فى المجال الرياضى، واستخدم الباحث المنهج الوصفى وشملت العينة بعض رجال الإدارة فى بعض المؤسسات التأمينية وتوصل الباحث إلى أن التأمين قام بدورٍ هامٍ فى الكثير من ترتيبات الرعاية ومخططات العلاوات التى هى أساسية فى عملية الرياضة الاحترافية الحديثة.

١١. قام بيلدون Beldon,-H بدراسة عام (١٩٩٦م) (٤) بعنوان **"المتطوعون والرياضة والتأمين"** وهدفت إلى التعرف على دور التأمين كوسيلة للإدارة الرياضية فى ظل تخفيض التمويل الحكومى والاتجاه نحو التطوع والتمويل الذاتي. واستخدم الباحث المنهج الوصفى واستخدم لجمع البيانات (القوانين التشريعية، النصوص والنشرات العلمية، والوثائق الرسمية، والمقابلات الشخصية)، وشملت العينة الاستشاريين المتخصصين فى التأمين الغير ربحى، المتطوعين القائمين على إدارة العمل فى المؤسسات الرياضية. وتوصل الباحث إلى أهمية التعديل فى التشريعات التى تتعلق بالتأمين على اللاعبين وإعطاء تسهيلات وضمانات فى هذا الشأن، وأيضا اختلاف نوع بوليصة التأمين باختلاف الاحتياجات الفردية للأفراد، كما ترتبط الحماية التأمينية ببعض الضوابط القضائية لارتباط ذلك بالمناظرة العالمية المرتبطة بالممارسة الرياضية.

١٢. قام دافيد، هال، رايك David, Hale, Reich بدراسة عام (١٩٩٨م) (٥) بعنوان **" التأمين يغطى خسائر اللاعب الرئيسى فى الهوكى"** وهدفت إلى دراسة الدور الذى يقوم به التأمين لتغطية خسائر الإصابات فى رياضة الهوكى، واستخدموا المنهج الوصفى، وكانت العينة تشتمل على بعض لاعبى الهوكى، وتوصل إلى أن توفير سياسة تأمينية بلا أى استثناء يضمن بقاء اللاعب بفريقه دون قلق مما يمكن أن يلحق به من إصابات أو مخاطر.

١٣. قام رود زولكس Zolkos.Rodd بدراسة عام (١٩٩٨م) (١٩) بعنوان **"شركة K,K المتحدة للتأمين"** بهدف دراسة دور الشركة فى التأمين على الرياضيين ضد مخاطر الإصابات، واستخدم الباحث المنهج الوصفى وشملت العينة بعض المسئولين فى هذه الشركة، وتوصل الباحث إلى أن الشركة توسع من برامجها المقدمة فى مجال الرياضة والترفيه والأعمال الخاصة بقضاء وقت الفراغ.

١٤. قام د.أس.آر بيجو ول. أ جيمس D.s.r Baiju, and James بدراسة عام (٢٠٠٢م) (٦) بعنوان **"القفز بالبارشوت، رياضة حظ وتكلفة"** وتهدف إلى تحديد التكلفة التى يتحملها (NHS) والمتعلقة بعلاج الإصابات الناتجة عن القفز بالمظلات، ومقارنة التدريب الذي يحصل عليه القافزون المدنيون والتدريب الذي يحصل عليه العسكريون، وشملت العينة (٥٣) فرداً وتوصلا إلى أن المتدربين المدنيين قد حصلوا على ٦,٥ ساعة تدريب بينما المتدربون العسكريون قد نالوا ٣١,٥ ساعة، كما أن (NHS) توفر التغطية التأمينية التى يحتاجها المتدربون إذا تعرضوا إلى إصابات وخاصة العسكريين.

١٥. قام ج أتش تن فلدن، جيه بى ماكنباك Velden GH, Mackenbach JP بدراسة عام (٢٠٠٤م) (١٨) بعنوان **"توصيات المجلس الصحي حول مناسيب التأمين الصحي الأساسي"** وهدفت إلى تحديد خدمات الرعاية الصحية التى يتضمنها التأمين الأساسي الشامل واستخدما المنهج الوصفي وتوصلا إلى أن هذه الخدمات منها صندوق التكافل، صندوق التأمين الإجباري ومن الضرورى أن يوجد إطار عمل قومى للتقييم وربط هذه الأعمال ببعض.

١٦. قام سنتنر جيه تيرنس Terence J, Centner بدراسة عام (٢٠٠٥م) (١٥) بعنوان **" فحص القواعد القانونية لحماية الأطفال من الإصابات في الأنشطة الرياضية الترويحية"** وهدفت إلى تحديد التشريعات التى تتعلق بواجبات الأشخاص نحو سلامة الأطفال. واستخدم المنهج الوصفي وتوصل إلى وجود تشريعات مرتبطة بدفع تعويضات للمصابين أثناء تأديه النشاط، وبعض القوانين المرتبطة بمنع الأشخاص المصابين بإقامة دعوات قضائية ووجود تأمين على اللاعبين إلا في حالات معينة يتم تحميل الشخص المصاب المسئولية.



١٧. قام إم فورسبلاد، إل ويدينهيلم، ويرنير Forssblad M, Weidenhielm L, werners بدراسة عام (٢٠٠٥م) (٧) بعنوان " تكاليف جراحات الركبة في كرة القدم، كرة اليد، كرة الجليد" وتهدف إلى تحديد التكلفة الخاصة بالركبة في بعض الرياضات، واستخدموا المنهج الوصفي وتوصلوا إلى أن ٧٤% فقط من إصابات الرباط الصليبي الأمامي قد أبلغ عنها لشركات التأمين، وكانت تكلفة جراحات الركبة في الرياضات محل الدراسة منخفضة، وكانت أعلى تكلفة للاعبي فرق كرة اليد الأوربية بالمقارنة بالرياضات الأخرى.

إجراءات الدراسة:

١. **منهج الدراسة:** استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمناسبته لتحقيق أهداف الدراسة.

٢. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم الدوليين بالاتحاد الكويتي لكرة القدم بالإضافة للإداريين والمدربين العاملين مع المنتخب، بالإضافة لأعضاء مجلس الإدارة.

٣. **عينة الدراسة:** بلغت عينة الدراسة الإجمالية عدد (٥٨) من لاعبي المنتخب الوطني الكويتي وعددهم (٣٠) بالإضافة للجهاز الفني والإداري والطبي وعددهم (٨) بالإضافة لأعضاء مجلس الإدارة ومدير المنتخب الوطني لكرة القدم وعددهم (١٠) وتم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل منهم :

١. **عينة الدراسة الأصلية :** وعددها (٤٨) وبعد استبعاد الاستمارات غير المستوفاة وصل العدد إلى (٤٤) من لاعب وإدارى بالإضافة للجهاز الفني للمنتخب الوطني الكويتي لكرة القدم.

٢. **عينة الدراسة الاستطلاعية :** وعددها (١٠).

٤. **أدوات جمع البيانات:**

استخدمت الباحثة في جمع بيانات الدراسة كلاً من:

أ. **المقابلة الشخصية:** مع كل من اللاعبين والمدربين والجهاز الفني والإداري والطبي وأعضاء مجلس الإدارة.

ب. **الاستبيان:** حيث قامت بإعداد استمارة استبيان للتعرف على المعوقات التى تواجه عملية التأمين على لاعبي المنتخب الوطني الكويتي لكرة القدم واتبعت الباحثة في إعداد الاستمارة الخطوات التالية:

١. الاضطلاع والقراءة لأدبيات المراجع العلمية والدراسات حول موضوع البحث.

٢. تحديد المحاور الرئيسية للاستبيان وعددها (٢٥) وهي المعوقات القانوينة – المعوقات المالية- المعوقات الفنية وتشتمل على (اللاعبين / الإصابات / التدريب والمباريات) – المعوقات الإدارية – المعوقات التأمينية.

٣. اشتملت الاستمارة على ميزان تقدير ثلاثى وهو (نعم / إلى حدٍ ما / لا) ودرجاته على التوالى (٣ /٢ /١).

٤. تم وضع العبارات المرتبطة بكل محور من المحاور الخمس الرئيسية والمحاور الثلاث الفرعية ضمن المحور الثالث الفني.

٥. **الدراسة الاستطلاعية:** قامت الباحثة بإجراء الدراسة الاستطلاعية للتعرف على الفترة الزمنية المناسبة لتطبيق الاستمارة وللتأكد من مدى وضوح وسهولة فهم عبارات الاستبيان ومناسبة الوقت لاستيفاء بيانات الاستمارة وتم التطبيق على عينة الدراسة الاستطلاعية وعددها (١٠) وبعد استبعاد الاستمارات غير المستوفاه وصل العدد إلى (٨) مفحوصين.

٦. **المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان:**

أولاً : الصدق

قامت الباحثة بحساب الصدق من خلال طريقتين:

أ. **صدق المُحكِّمين:** تم عرض الاستمارة بعباراتها ومحاورها على الخبراء، وهم الحاصلون على الدكتوراه في مجالات الإدارة الرياضية والإدارة العامة والاقتصاد والتأمين؛ لإبداء رأيهم في المحاور والعبارات ومدى قدرتها على تحقيق الغرض منها مع ترك حرية الحذف والإضافة والاستبعاد.

ب. **صدق الاتساق الداخلي Internal Consistency :** حيث قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل عبارة ومجموع المحور المنتمى إليه. وأظهرت قيم الارتباط درجات عالية دالة إحصائياً كما في الجدول التالي:



جدول (١)

يوضح معامل الارتباط للاتساق الداخلى لصدق الاستمارة ، ن=٨

م	المتغير	م	ع	معامل الارتباط
١	أولاً: معوقات قانونية عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	*٠,٧١٣
٢	عدم توافر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٨٨
٣	عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٨٢
٤	عدم إدراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٨٢
٥	مجموع المحور الأول	١١,٠٠٠	١,١٩٥	*٠,٧٢٢
٦	ثانيا: معوقات تمويلية: ندرة الرعاة فى المجال الرياضى لضمان نجاح برامج التأمين.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	*٠,٧١٣
٧	محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٢٥
٨	صعوبة تحديد قيمة التأمين الاجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.	٢,٢٥٠	٠,٨٨٦	*٠,٨١٤
٩	صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	*٠,٨١٠
١٠	عدم الاتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	*٠,٧٣٠
١١	ارتباط الدخل المادي للاعب بمشاركاته في المباريات.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	*٠,٩١٠
١٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٣٧٥	٢,١٣٣	*٠,٩١٣
١٣	ثالثاً معوقات فنية أ- اللاعبون: اختلاف الأعمار السنية للاعبين فى المنتخب الوطني.	٢,٣٧٥	٠,٥١٧	*٠,٧١١
١٤	اختلاف المستوى الفني والبدني والصحي للاعبي المنتخب الوطني	٢,١٢٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٣٥
١٥	عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.	٢,١٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٧٦
١٦	قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٨٧٥
١٧	العادات الصحية الغير سليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم ــ السهر ــ سوء التغذية).	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٨٧٥
١٨	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	*٠,٧٩٥
١٩	ب- الإصابات عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الاصابة الرياضية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	*٠,٧٣٠
٢٠	اختلاف درجة الإصابة للاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧١٦
٢١	تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	*٠,٧٣٥
٢٢	صعوبة التحديد الدقيق لاسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	*٠,٧٨٧
٢٣	ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٨٦٤
٢٤	ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	*٠,٨٩٧
٢٥	عدم وجود طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٨٨٦
٢٦	عدم توافر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.	٢,٠٠٠	١,٠٦٩	*٠,٧٢٣
٢٧	عدم الوعي الصحى بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	*٠,٩٣٠
٢٨	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٥٠٠	٢,٨٧٨	*٠,٨٨٨

م	المتغير	م	ع	معامل الارتباط
	ج- التدريب والمباريات			
٢٩	عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٨٢
٣٠	عدم تقنين الأحمال التدريبية للاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٨٨٢
٣١	عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	*٠,٧٧٣
٣٢	مجموع المحور الثالث (ج)	٧,٨٧٥	١,٧٤٦	*٠,٧٤٨
٣٣	مجموع المحور الثالث	٤٤,٠٠٠	٣,٧٧٩	*٠,٨٠٣
٣٤	رابعا معوقات إدارية عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	*٠,٨٩٧
٣٥	عدم وجود نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامجا تأمينيا مستقرا.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٨٤٣
٣٦	عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينيه.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٨٤٧
٣٧	تعدد الجهات المسئولة عن اللاعب (نادي ــ اتحاد ــ لجنة أولمبية).	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	*٠,٨٦٨
٣٨	عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٨٣٦
٣٩	عدم وجود نظام معلومات متكامل يتضمن (سن اللاعب ــ عمره في الملاعب ــ مستواه الفني ــ البدني ــ الصحي ــ النفسي ــ انجازاته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٣٩
٤٠	قلة الإخصائيين فى النظم التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة فى كرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٣٠
٤١	انتقال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف.	١,٦٢٥	٠,٩١٦	*٠,٨٦٨
٤٢	مجموع المحور الرابع	٢١,٧٥٠	١,٤٨٨	*٠,٨٥٢
٤٣	خامسا معوقات تأمينية عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين فى ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٤٤
٤٤	عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٨٥٥
٤٥	اعتبار التأمين أحد النظم غير الضرورية في المجال الرياضي.	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٧٦٦
٤٦	عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة فى العصر الحالى.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٥٠
٤٧	عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على ايجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٨٤٨
٤٨	الاعتقاد بأن اللاعب هو المسئول عن التأمين على نفسه.	٢,٢٥٠	١,٠٣٥	*٠,٨٦٦
٤٩	مجموع المحور الخامس	١٥,٧٥٠	٢,١٨٧	*٠,٧٤٦
٥٠	مجموع المحاور	١٠٨,٢٥٠	٤,٧٤٣	*٠,٨٤٧

قيمة ر الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٠,٧٠٧



ثانياً : الثبات

أ. قامت الباحثة بحساب ثبات استمارة الاستبيان عن طريق تطبيق الاختبار وإعادة الاختبار **Test Re Test**، وأظهرت قيم معاملات الارتباط بين التطبيق درجات عالية دالة إحصائياً كما في الجدول التالي:

جدول (٢)

يوضح ثبات الاختبار بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني ، ن = ٨

م	العبارات	التطبيق الأول		التطبيق الثانى		معامل الارتباط	الصدق الذاتي
		م	ع	م	ع		
١	أولا: معوقات قانونية عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٨٨٩	٠,٩٤٢
٢	عدم توافر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٣	عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٤	عدم إدراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٥	مجموع المحور الأول	١١,٠٠٠	١,١٩٥	٩,٦٢٥	١,٦٨٥	*٠,٧٣٨	٠,٨٥٩
٦	ثانيا: معوقات تمويلية: ندرة الرعاة فى المجال الرياضى لضمان نجاح برامج التأمين.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٨٨٩	٠,٩٤٢
٧	محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٨	صعوبة تحديد قيمة التأمين الاجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.	٢,٢٥٠	٠,٨٨٦	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	*٠,٩١٧	٠,٩٥٧
٩	صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٩٠٦	٠,٩٥١
١٠	عدم الاتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٧٧٧	٠,٨٨١
١١	ارتباط الدخل المادي للاعب بمشاركاته في المباريات.	٢.١٢٥	٠,٨٣٤	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٩٠٦	٠,٩٥١
١٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٣٧٥	٢,١٣٣	١٣,٨٧٥	٢,٧٩٩	*٠,٧٢٦	٠,٨٥٢
١٣	ثالثا معوقات فنية أ- اللاعبون: اختلاف الأعمار السنية للاعبين فى المنتخب الوطني.	٢,٣٧٥	٠,٥١٧	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	*٠,٧٧٥	٠,٨٨٠
١٤	اختلاف المستوى الفني والبدني والصحي للاعبي المنتخب الوطني	٢,١٢٥	٠,٣٥٣	٢,١٢٥	٠,٦٤٠	*٠,٧٥٢	٠,٨٦٧
١٥	عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في ال لاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.	٢,١٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
١٦	قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	*٠,٧١٧	٠,٨٤٦
١٧	العادات الصحية الغير سليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم – السهر – سوء التغذية).	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	*٠.٧٨٨	٠,٨٨٧
١٨	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	١٢,٣٧٥	٠,٩١٦	*٠,٧٨٧	٠,٨٨٧

م	العبارات	التطبيق الأول		التطبيق الثانى		معامل الارتباط	الصدق الذاتي
		م	ع	م	ع		
١٩	ب- الإصابات اعدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الاصابة الرياضية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٢٠	اختلاف درجة الإصابة للاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	*٠,٧٦٧	٠,٨٧٥
٢١	تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٢٢	صعوبة التحديد الدقيق لأسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	٢,٢٥٠	٠,٨٨٦	*٠,٩٢٤	٠,٩٦١
٢٣	ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٢٤	ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٢٥	عدم وجود طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	١,٨٧٥	٠,٨٣٤	*٠,٩٠٦	٠,٩٥١
٢٦	عدم توافر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.	٢,٠٠٠	١,٠٦٩	١,٨٧٥	٠,٩٩١	*٠,٩٤٤	٠,٩٧١
٢٧	عدم الوعي الصحى بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٢,٢٥٠	٠,٧٠٧	*٠,٧٧٨	٠,٨٨٢
٢٨	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٥٠٠	٢,٨٧٨	٢١,٥٠٠	٤,٠٠٠	*٠,٧٢٠	٠,٨٤٨
٢٩	ج- التدريب والمباريات عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	*٠,٧١١	٠,٨٤٣
٣٠	عدم تقنين الأحمال التدريبية للاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	*٠,٧٦٦	٠,٨٧٥
٣١	عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	٢,١٢٥	٠,٩٩١	*٠,٨٨٥	٠,٩٤٠
٣٢	مجموع المحور الثالث (ج)	٧,٨٧٥	١,٢٤٦	٧,٠٠٠	١,٧٧٢	*٠,٧٥٣	٠,٨٦٧
٣٣	مجموع المحور الثالث	٤٤,٠٠٠	٣,٧٧٩	٤٠,٨٧٥	٥,٣٠٣	*٠,٧٢٠	٠,٨٤٨
٣٤	رابعا معوقات إدارية عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	*٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٣٥	عدم وجود نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامجاً تأمينياً مستقراً.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٨٨	٠,٨٨٧
٣٦	عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينية.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	*٠,٧٧٥	٠,٨٨٠
٣٧	تعدد الجهات المسئولة عن اللاعب (نادي – اتحاد – لجنة أولمبية).	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	*٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٣٨	عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٦٤٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٣٩	عدم وجود نظام معلومات متكامل يتضمن (سن اللاعب – عمره في الملاعب – مستواه الفني – البدني – الصحي – النفسي – انجازاته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٦٤٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٤٠	قلة الإخصائيين فى النظم التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة فى كرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٦٤٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٤١	انتقال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف.	١,٦٢٥	٠,٩١٦	١,٨٧٥	٠,٩٩١	*٠,٧٢٨	٠,٨٥٣
٤٢	مجموع المحور الرابع	٢١,٧٥٠	١,٤٨٨	٢٠,٧٥٠	٢,٣٧٥	*٠,٧٦٧	٠,٨٧٥



م	العبارات	التطبيق الأول		التطبيق الثانى		معامل الارتباط	الصدق الذاتي
		م	ع	م	ع		
٤٣	خامساً معوقات تأمينية عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين فى ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٦٧	٠,٨٧٥
٤٤	عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	*٠,٧٧٥	٠,٨٨٠
٤٥	اعتبار التأمين أحد النظم غير الضرورية في المجال الرياضي.	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	*٠,٨٨٩	٠,٩٤٢
٤٦	عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة فى العصر الحالى.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	*٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٤٧	عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على ايجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	*٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٤٨	الاعتقاد بأن اللاعب هو المسئول عن التأمين على نفسه.	٢,٢٥٠	١,٠٣٥	٢,١٢٥	٠,٩٩١	*٠,٩٤٠	٠,٩٦٩
٤٩	مجموع المحور الخامس	١٥,٧٥٠	٢,١٨٧	١٥,٠٠٠	٢,٤٤٩	*٠,٨٢٦	٠,٩٠٨
٥٠	مجموع المحاور	١٠٨,٢٥٠	٤,٧٤٣	١٠٠,٩٠٧	١٠,٩٠٧	*٠,٧٢٧	٠,٨٥٢

قيمة ر الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٠,٧٠٧

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين التطبيق الأول والتطبيق الثانى في متغيرات البحث؛ مما يدل على ثبات المتغيرات قيد البحث، كما يوجد صدق ذاتى لنفس المتغيرات كما هو موضح بالجدول.

ب. قامت الباحثة بحساب ثبات الاستمارة عن طريق معامل **ألفا كرونباخ** وأظهرت معاملات الارتباط درجات عالية دالة احصائياً كما في الجدول التالي:

جدول (٣)

معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ ، ن=٨

المحور	معامل الثبات
المحور الأول	*٠,٧٩٥
المحور الثاني	*٠,٧٨٨
المحور الثالث (أ)	*٠,٧٢٩
المحور الثالث (ب)	*٠,٧٢٦
المحور الثالث (ج)	*٠,٧٩٨
المحور الرابع	*٠,٧٣٩
المحور الخامس	*٠,٧٧٦
مجموع المحاور	*٠,٧٧١

قيمة ر الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هي ٠,٧٠٧

٧. الدراسه الأساسية:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة الأساسية على العينة الرئيسية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٧/١ وحتى ٢٠٠٥/٧/٢٥.

٨. المعالجات الإحصائية:

قامت الباحثة بتفريغ البيانات في الجداول الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف البحث وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة وهي المتوسط الحسابي – الإنحراف المعياري – التكرارت – النسب المئوية – معاملات الارتباط لبيرسون – دلالة الفروق.

٩. عرض وتفسير ومناقشة النتائج:

استناداً لنتائج البيانات والمعالجات الإحصائية وحجم العينة والمجتمع والدراسات المرتبطة المرجعية وفي ضوء تساؤلات البحث وأهدافه قامت الباحثة بمناقشة وتفسير النتائج كما يلي:



جدول (٤)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الأول المرتبطة بالمعوقات القانونية ، ن =٤٤

م	المتغير	م	ع	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
١	أولاً: معوقات قانونية عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤٤	١٠٠	–	–	–	–	–	١٣٢	١٠٠	١
٢	عدم توافر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.	٢,٩٧٧	٠,١٥٠	٤٣	٩٧,٧	١	٢,٣	–	–	*٤٠,٠٩١	١٣١	٩٩,٢٤	٢
٣	عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.	٢,٧٠٤	٠,٤٦١	٣١	٧٠,٥	١٣	٢٩,٥	–	–	*٧,٣٦٤	١١٩	٩٠,١٥	٤
٤	عدم إدراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين.	٢,٧٩٥	٠,٥٠٩	٣٧	٨٤,١	٥	١١,٤	٢	٤,٥	*٥١,٣١٨	١٢٣	٩٣,١٨	٣
٥	مجموع المحور الأول	١١,٤٧٧	٠,٨٤٨	١٥٥	٨٨,٠٦	١٩	١٠,٧٩	٢	١,١٣	*٤١,٦٣٦	٥٠٥	٩٥,٦٤	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٥,٩٩١.

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسطات فى المحور الأول تتراوح ما بين (٢,٧٠٤، ٣,٠٠٠) والنسب المئوية تتراوح ما بين (٩٠,١٥%، ١٠٠%) وأن هناك فروقاً دالة أحصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فيما عدا العبارة رقم (١) والتى اتجهت كل الاستجابات نحو الاستجابة نعم دون وجود فروق دالة لأى استجابة أخرى وكانت الفروق دالة احصائياً لصالح الاستجابة نعم فى العبارات أرقام (٢، ٣، ٤) وهى على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالأتى:

- عدم توافر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها بنسبة مئوية قدرها ٩٩,٤٢%.
- عدم إدراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.
- عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية بنسبة مئوية قدرها ٩٠,١٥%.

من حلال أراء العينة يؤكد ذلك على أن القواعد واللوائح المعمول بها لا تزال تفتقر لأن تتلائم مع المتغيرات المعاصرة ولايزال بها ثغرات قد توجه نظم الاحتراف نحو اتجاهات سلبية نظراً لأن نظم الاحتراف المعمول بها تهدف لترشيد العمليات نحو تحقيق الأهداف الرياضية الربحية منها والمرتبطة بالإنجاز وبالمستوى الفنى العالى وقد يرجع هذا سواء لتجاهل اللوائح للمتغيرات المعاصرة أو عدم وعى المسئولين أو عدم التنسيق أو لعدم الفهم الدقيق لمعنى الاحتراف وتبعاته سواء التمويل المناسب والإستثمار الأمثل وبالتالى تقليل عوامل المخاطرة على كل عناصر المجال الرياضى واتحاد كرة القدم الكويتى بشكل خاص، بالإضافة للأندية والرعاه والمستثمرين وكل المهتمين بكرة القدم في ضوء الاحتراف والتمويل الذاتي والاستثمار.

ويؤكد ذلك على أن هناك معوقات قانونية تحول دون التأمين على اللاعبين وفقاً لاستجابة العينة فيما يرتبط بجميع عبارات المحور سواء من حيث عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين فى المنظمات الرياضية وعدم استقرار النظام الإدارى فى المنظمات الرياضية بالإضافة لعدم استقرار لوائح النظام الأساسى، كما إن عقود الاحتراف فى ظل نظم الاحتراف

تفتقر لبنود تهتم بالجانب التأمينى وبالتالى لاتوجد برامج تأمينية تتضمن شرائح تأمينية تناسب مختلف اللاعبين سواء الدوليين أو الدرجة الأولى أو الناشئين أو بحسب سعر اللاعب أو عمره فى الملاعب أو بحسب عمره الزمنى أو بحسب إصابته وتبعا للكشف الطبى الموقع عليه أو السنوات التى وقع عليها ضمن العقد الاحترافى بينه وبين النادى أو الاتحاد.

ويتفق على ذلك كل من **بيلدون Beldon. H (١٩٩٦م) (٤)** حيث يرى ضرورة التعديل فى التشريعات والقوانين لتنظيم عملية التأمين فى المنظمات الرياضية **ودافيد، هال، رايك David Riech, Hale, (١٩٩٨م) (٥)** حيث يشير إلى أهمية وجود سياسة تأمينية واضحة لتغطية خسائر الإصابات الرياضية لضمان بقاء اللاعب بفريقه دون قلق الأمر الذي سوف يوفر عوامل الأمان للاعب والنادى وبالتالي الاستقرار المالي والإداري والاستثمار في المجال الرياضي وبالتالي يصبح بيئة أكثر قدرة على تحقيق الإنجاز.

وبذلك يتحقق الهدف الأول من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الأول والذي يتضمن على ما هي المعوقات القانونية التى تواجه التأمين على اللاعبين.

جدول (٥)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الثاني المرتبطة بالمعوقات التمويلية ، ن=٤٤

م	المتغير	م	ع	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٦	ثانيا: معوقات تمويلية: ندرة الرعاه فى المجال الرياضى لضمان نجاح برامج التأمين.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤٤	١٠٠	–	–	–	–	–	١٣٢	١٠٠	١
٧	محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.	٢,٧٧٢	٠,٤٢٣	٣٤	٧٧,٣	١٠	٢٢,٧	–	–	*١٣,٠٩١	١٢٢	٩٢,٤٢	٣
٨	صعوبة تحديد قيمة التأمين الاجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.	٢,٤٣١	٠,٨٤٦	٢٩	٦٥,٩	٥	١١,٤	١٠	٢٢,٧	*٢١,٨٦٤	١٠٧	٨١,٠٦	٥
٩	صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.	٢,٣١٨	٠,٨٢٨	٢٤	٥٤,٥	١٠	٢٢,٧	١٠	٢٢,٧	*٨,٩٠٩	١١٢	٨٤,٨٤	٤
١٠	عدم الاتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني.	٢,٨١٨	٠,٥٤٠	٣٩	٨٨,٦	٢	٤,٥	٣	٦,٨	*٦٠,٥٩١	١٢٤	٩٣,٩٣	٢
١١	ارتباط الدخل المادي للاعب بمشاركاته في المباريات.	٢,١١٣	٠,٧٨٤	١٦	٣٦,٤	١٧	٣٨,٦	١١	٢٥	١,٤٠٩	٩٣	٧٠,٤٥	٦
١٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٤٥٤	٢,٣٠٧	١٨٦	٧٠,٤٥	٤٤	١٦.٦٦	٣٤	١٢,٨٧	*٢٨,٤٠٩	٦٩٠	٨٧,١٢	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ٥,٩٩١.



يتضح من الجدول (٥) أن المتوسطات تتراوح ما بين (٢,١١٣، ٣,٠٠٠) والنسب المئوية تتراوح ما بين (٧٠,٤٥%، ١٠٠%) وأن هناك فروقاً دالة أحصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فيما عدا العبارات أرقام (١١) كما أن العبارة رقم (١) لاتوجد بها فروقاً دالة إحصائياً نظراً لاتجاه كل الاستجابات نحو الأستجابة نعم وكانت الفروق دالة أحصائياً لصالح الاستجابة نعم فى العبارات أرقام (٧، ٨، ٩) وهى على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالأتى:

- محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها. بنسبة مئوية قدرها ٩٢,٤٢%
- صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب. بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٨٤%
- صعوبة تحديد قيمة التأمين الاجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة. بنسبة مئوية قدرها ٨١,٠٦%

يؤكد ذلك على عدم وجود تمويل ذاتى نظراً لعدم وجود رعاه لضمان نجاح عمليات التمويل وبالتالى عدم نجاح نظم وعمليات التأمين كما أن نظم التمويل مفيدة ومحدودة فى ظل اللوائح المعمول بها حالياً، كما أنه فى ظل ما سبق هناك صعوبة فى تحديد قيمة القسط التأمينى للاعب وإن كان ذلك لابد وأن يكون فى ضوء عمر اللاعب فى الملاعب وسعره فى السوق الرياضى بين اللاعبين المحترفين ومدى صدق هذا السعر فى ضوء كثير من المتغيرات أهمها الوعى بالعوامل المؤثرة فى تحديد سعر اللاعب، كما أن إصابات اللاعب المتكررة قد تؤثر كثيراً على سعره بالإضافة إلىّ خبرته فى الملاعب ومستقبله كلاعب، وبالتالى يؤثر ذلك كثيراً على تحديد القيمة الإجمالية للتأمبن على اللاعب فى ضوء عدم وجود بنود تحدد أو تجبر اللاعب على الاستمرار فى الملاعب رغماً عنه، كما أن المخاطرة الناتجة من الإصابة أو الأحداث الأخرى قد تؤثر كثيراً فى عمر اللاعب فى الملاعب، بالإضافة لنوع وحجم البطولات المشارك فيها والتى سوف يشارك فيها وهذا لايستطيع اللاعب وحده تحديده فى ضوء أنها لعبة جماعية وهى كرة القدم بل تحتاج لنظام معلومات متكامل يتضمن مشاركاته محلياً ودولياً وأهدافه ومركزه في الملعب وأهدافه وإصاباته والأندية التى لعب لها وسعره السابق وغيرها.

بينما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح الاستجابة إلى حد ما فى العبارة رقم (١٠) وهى كانت وفقاً لنسبتها المئوية كالأتى:

- عدم الاتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني بنسبة مئوية قدرها ٩٣,٩٣%

ويؤكد ذلك على أنه فى ضوء عدم وجود رعاه وممولين وتقلص نظم تمويل الرياضة وكرة القدم، نجد أنه من البديهى والطبيعى أن يتم العمل فى نظم عدم التأكد من حيث عدم الاتفاق على المسئول التمويلى سواء الاتحاد أو النادى أو الراعي أو الممول أى هيئة يشارك من خلالها اللاعب نظراً لتعدد مشاركات اللاعب المحلية والجامعية والشبابية والدولية والإقليمية والعسكرية وغيرها.

ويتفق مع ذلك مارك إيه هوفمان Hofman, Mark.A (١٩٩٢م) (١٠) الذى أشار إلى وجود بعض الشركات المتخصصة فى التأمين على اللاعبين وتحقق أرباح من جراء ذلك بالإضافة إلى بيلدون Beldon,-H (١٩٩٦م)(٤) حيث يرى ضرورة وجود بعض التسهيلات والضمانات التى تعطى للمسئولين عن التأمين مما يوفر عوامل الأمان للدخول فى هذا المجال المتعلق بالتأمين على اللاعبين، حتى يتسنى توفير بيئة مناسبة للاستثمار والاحتراف من خلال مختلف العوامل التى تعطى مؤشراً للاستقرار وعدم وجود أزمات تمويلية وهو ما قد يوفر النظام التأميني.

وبذلك يتحقق الهدف الثاني من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثاني والذي يتضمن على ما هي المعوقات التمويلية التى تواجه التأمين على اللاعبين.



جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الثالث (أ) المرتبطة بالمعوقات الفنية للاعبين ، ن =٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
١٣	ثالثاً معوقات فنية أ- اللاعبين: اختلاف الأعمار السنية للاعبين فى المنتخب الوطني.	٢,١٣٦	٠,٨٢٣	١٨	٤٠,٩	١٤	٣١,٨	١٢	٢٧,٣	١,٢٧٣	٩٤	٧١,٢١	٥
١٤	اختلاف المستوي الفني والبدني والصحي للاعبي المنتخب الوطني.	٢,٢٠٤	٠,٥٥٣	١٢	٢٧,٣	٢٩	٦٥,٩	٣	٦,٨	*٢٣,٧٧٣	٩٧	٧٣,٣٨	٤
١٥	عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.	٢,٥٤٥	٠,٦٩٧	٢٩	٦٥,٩	١٠	٢٢,٧	٥	١١,٤	*٢١,٨٦٤	١١٢	٨٤,٨٤	٢
١٦	قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.	٢,٥٤٥	٠,٦٩٧	٢٩	٦٥,٩	١٠	٢٢,٧	٥	١١,٤	*٢١,٨٦٤	١٢٢	٨٤,٨٤	٢
١٧	العادات الصحية غير السليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم – السهر – سوء التغذية).	٢,٧٧٢	٠,٤٢٣	٣٤	٧٧,٣	١٠	٢٢,٧	-	-	*١٣,٠٩١	١٢٢	٩٢,٤٢	١
١٨	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢,٢٠٤	١,٤٨٧	١٢٢	٥٥,٤٥	٧٣	٣٣,١٨	٢٥	١١,٣٦	*١٩,٦٣٦	٥٣٧	٨١,٣٦	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٥,٩٩١.

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسطات فى المحور الثالث (أ. اللاعبين) تتراوح ما بين (٢,١٣٦، ٢,٧٧٢) والنسب المئوية تتراوح ما بين (٧١,٢١%، ٩٢,٤٢%) وأن هناك فروقاً دالة أحصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فى المحور الثالث (أ) الخاص بالمعوقات الفنية للاعبين فيما عدا العبارة رقم (١٣) وكانت الفروق دالة إحصائياً لصالح الاستجابة نعم فى العبارات أرقام (١٥، ١٦، ١٧) وهي على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالأتى:

- العادات الصحية غير السليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم– السهر– سوء التغذية) بنسبة مئوية قدرها ٩٢,٤٢%
- عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٨٤%
- قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٨٤%



ويؤكد ذلك على أن اللاعب أحد الأسباب الرئيسية فى عدم وجود نظم للتأمين عليه فى ظل عاداته اليومية والسلوكيه المرتبطة بقلة النوم والسهر وسوء التغذية وهى كلها سلوكيات يصعب السيطرة عليها وتحتاج لثقافة صحية لدى اللاعب، وهى تكتسب فى السنوات الأولى من حياته فى الملاعب وبل فى سنواته الأولى من الميلاد، كما أن تلك العادات من شأنها أن تقلل من عمر اللاعب فى الملاعب وتأهيل مستواه الفنى والمهارى والبدنى نظراً لكونها تضر بالصحة العامة بشكل عام وبالأحرى اللاعب ذوى المستوى العالى، وهذا يتضح كثيراً فيما يخص لاعبى الكرة ومدى الشهرة والنجومية التى يعيشونها والتى قد تؤثر سلبياً على مستواهم الرياضى الكروى وبالتالى عمرهم في الملاعب كما أن اللاعب في ظل النجومية التى يعيشها بين الجماهير يصعب عليه تقبل السيطرة أو النصيحة وبالتالى يحتاج الأمر لسيطره ذاتية نابعة من الشخص نفسه من أجل تفهم العوامل المؤثرة عليه سلبيا فى ظل الوضع الحالى ومدى ارتباط ذلك بعمره ومستقبله فى ظل نظم الاحتراف، بل ويحتاج لثقافة رياضية ــ كروية احترافية.

بينما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح الاستجابة (إلى حد ما) فى العبارة رقم (١٤) وهي كالأتى:

- اختلاف المستوي الفني والبدني والصحي للاعبي المنتخب الوطني بنسبة مئوية قدرها ٩٧%

ويرجع ذلك لوجود التباين الطبيعي بين مستويات اللاعبين نتيجه عدد المباريات الممارسه وعدد الوحدات التدريبيه والفورمه الرياضية بالاضافه لمركز اللاعب والنادي المنتمي اليه وعدد المباريات التي يلعبها تحت مظلته بل وفي بعض الاحيان عدد الدقائق الفعليه في كل مباره، كما قد يرجع للنمط العضلي المميز للاعب بل والحاله الصحية بشكل عام ولنظام التغذيه المتبع.

ونجد أن هذا الاختلاف في المستوى الفني والبدني والصحي قد يرجع أيضاً لاختلاف العمر التدريبي والعمر الزمنى وبعض الاصابات التى قد تحدث للاعبين وفترات اللعب في المنافسة بالإضافة لاختلاف عدد المباريات التى لعبها كل لاعب، هذا فضلاً عن اختلاف طبيعة متطلبات مركزه في الملعب ودورة في الخطة بالإضافة لتباين فترات مشاركة اللاعبين وعدم تثبيت التشكيل للمباريات من خلال المدرب.

ويتفق مع ذلك دافيد، هال، رايك Riech, Hale, David (١٩٩٨م) (٥) حيث يشيروا إلى أن هناك عادات صحية غير سليمة يمكن ان تؤدى إلى كثرة إصابات اللاعبين مما يعوق عملية التأمين ولا شك أن الإصابات أحد أهم عناصر المخاطرة في المجال الرياضي نظراً لكثرتها وتعددها وصعوبة التحكم فيها وحتمية حدوثها.

وبذلك يتحقق الهدف الثالث من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثالث والذي يتضمن على ما هي المعوقات الفنية المرتبطة بالعاملين التى تواجه التأمين على اللاعبين.

تابع جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الثالث (ب) والمرتبط بالمعوقات الفنية للإصابات ، ن =٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
١٩	ب- الإصابات عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الاصابة الرياضية.	٢,٨١٨	٠,٣٩٠	٣٦	٨١,٨	٨	١٨,٢	-	-	*١٧,٨١٨	١٢٤	%٩٣,٩٣	٣
٢٠	اختلاف درجة الإصابة للاعبين.	٢,٨١٨	٠,٤٩٥	٣٨	٨٦,٤	٤	٩,١	٢	٤,٥	*٥٥,٨١٨	١٢٤	%٩٣,٩٣	٣
٢١	تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.	٢,٨٤٠	٠,٣٧٠	٣٧	٨٤,١	٧	١٥,٩	-	-	*٢٠,٤٥٥	١٢٥	%٩٤,٦٩	٢



م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٢٢	صعوبة التحديد الدقيق لأسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.	٢,٥٢٢	٠,٧٣١	٢٩	٦٥,٩	٩	٢٠,٥	٦	١٣,٦	*٢١,٣١٨	١١١	%٨٤,٠٩	٧
٢٣	ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.	٢,٧٢٧	٠,٤٥٠	٣٢	٧٢,٧	١٢	٢٧,٣	–	–	*٩,٠٩١	١٢٠	%٩٠,٩٠	٥
٢٤	ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.	٢,٨٦٣	٠,٤٠٨	٣٩	٨٨,٦	٤	٩,١	١	٢,٣	*٦٠,٨٦٤	١٢٦	%٩٥,٤٥	١
٢٥	عدم وجود طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.	١,٨٦٣	٠,٧٣٤	٩	٢٠,٥	٢٠	٤٥,٥	١٥	٣٤,١	٤,١٣٦	٨٢	%٦٢,١٢	٩
٢٦	عدم توافر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.	٢,١٣٦	٠,٩٢٩	٢٢	٥٠	٦	١٣,٦	١٦	٣٦,٤	*٨,٩٠٩	٩٤	%٧١,١٢	٨
٢٧	عدم الوعي الصحى بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.	٢,٦٨١	٠,٤٧١	٣٠	٦٨,٢	١٤	٣١,٨	–	–	٥,٨١٨	١١٨	%٨٩,٣٩	٦
٢٨	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٢٧٢	٢,٧٣٩	٢٧٢	٦٨,٦٨	٨٤	٢١,٢١	٤٠	١٠,١٠	*١٧,٤٥٥	١٠٢٤	٨٦,١٩	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٥,٩٩١.

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسطات فى المحور الثالث الخاص بالمعوقات الفنية (ب. الإصابات) تتراوح ما بين (١,٨٦، ٢,٨١) كما أن النسب المئوية تتراوح ما بين (٦٢,١٢%،٩٥,٤٥%) وأن هناك فروقاً دالة احصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فى المحور الثالث (ب) الخاص بالمعوقات الفنية للإصابات فيما عدا العبارات أرقام (٢٥، ٢٧) وكانت الفروق دالة إحصائياً لصالح الاستجابة (نعم) فى العبارات أرقام (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥) وهى على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالآتى:

- ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب بنسبة مئوية قدرها ٩٥,٤٥%
- تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص بنسبة مئوية قدرها ٩٤,٦٩%
- عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الاصابة الرياضية بنسبة مئوية قدرها ٩٣,٩٣%
- اختلاف درجة الإصابة للاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٣,٩٣%
- ارتفاع نسب إصابات اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٠,٩٠%
- صعوبة التحديد الدقيق لأسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٠٩%
- عدم توافر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات بنسبة مئوية قدرها ٧١,٢١ %

ويؤكد ذلك على أن الإصابات تعتبر أحد المعوقات الرئيسية التى قد تحول دون التأمين على لاعبى كرة القدم بالاتحاد الكويتى لكرة القدم وبخاصة لاعب المنتخب الوطني الأول حيث يتضح ضعف الخدمات الطبية للاعبين والتى قد ترجع لعدم الاهتمام وعدم تطبيق نظم الاحتراف الحقيقية بكل بنودها وعدم اعتبار اللاعب ثروة بشرية قومية تعمل من أجل تحقيق الانجازات ذات الصبغة الوطنيه. مما يتطلب إجراء الكشف الطبى الشامل دورياً وإعادة صياغه لسياسة



الرعاية الطبية للاعبين حتى يتم توفير مناخاً مناسباً لتطبيق نظم وبرامج التأمين لحماية اللاعبين وتوفير مناخاً استثمارياً يدعم المسيرة الاحترافية بل ويوفر مدخلاً للتمويل الذاتي.

كما يتضح أهمية وجود متخصصين فى التأهيل الرياضى والطبى لإصابات الملاعب عن طريق تعيين الأفراد ذوى التخصص المناسب وأهمية توفير عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات لتقليل نسب الإصابة والحد منها عند حدوثها، كمايؤكد ذلك على عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابة ومن ثم نظام المعلومات يتضمن كافة التقارير والبيانات الطبية عن اللاعب وعمره فى الملاعب وتحديد إصابته ونوعها ليتسنى من خلال ذلك تحديد مدى إمكانية التأمين عليه من عدمه وإذا كان هناك إمكانية فيتحدد قيمة القسط التأمينى والشريحة التأمينية المناسبة وفقاً للقياسات الصحية.

ويتفق على ذلك **بارنهارت، بروس، دوجلاس Barnhart, Bruce, Douglas** (١٩٩٢م) (٣) حيث يشيروا إلى أن كثرة الإصابات تحول دون التأمين على اللاعبين بالإضافة إلى عدم اهتمام مديرى التأمين بمسؤلياتهم التأمينية تجاه اللاعبين، كما أكد على ذلك **جيه أريد Reed, R.D** (١٩٩٠م) (١٤) الذي أكد أن حوادث الرياضة المتعددة تحول دون التأمين على اللاعبين، وأيضاً **جايلز Giels** (١٩٩٢م) (٨) الذى يوضح أهمية تقبل طبيعة الخطر فى الرياضة وتفهم مسئولى التأمين لذلك على أن يكون التأمين هو الأساس للتعامل مع هذه المواقف، كما أن الموقف يحتاج إلى وعى وأسلوب علمي للوقوف على الواقع من حيث إعادة الرعاية الطبية ونظم الحفظ والأرشفة للبيانات والمعلومات عن اللاعب، بحيث تتضمن وتوفر مدخلاً تأمينياً منسباً وفقاً لجدول أو برامج تأمينية محددة وفقاً للشرائح التأمينية المعمول بها.

وبذلك يتحقق الهدف الثالث من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثالث والذي يتضمن على ما هي المعوقات الفنية المرتبطة بالإصابات التى تواجه التأمين على اللاعبين.

تابع جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الثالث (ج) والمرتبط بالمعوقات الفنية للتدريب والمباريات، ن = ٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٢٩	ج- التدريب والمباريات عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.	٢,٨٨٦	٠,٣٢١	٣٩	٨٨,٦	٥	١١,٤	-	-	*٢٦,٢٧٣	١٢٧	٩٦,٢١	١
٣٠	عدم تقنين الأحمال التدريبية للاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٣٨	٣٣	٧٥	١١	٢٥	-	-	*١١,٠٠٠	١٢١	٩١,٦٦	٣
٣١	عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٦٨١	٠,٦٣٨	٣٤	٧٧,٣	٦	١٣,٦	٤	٩,١	*٣٨,٣٦٤	١٢٦	٩٥,٤٥	٢
٣٢	مجموع المحور الثالث (ج)	٨,٣١٨	١,٠٩٤	١٠٦	٨٠,٣٠	٢٢	١٦,٦٦	٤	٣,٠٣	*٣٩,٨١٨	٣٧٤	٩٤,٤٤	
٣٣	مجموع المحور الثالث	٤٣,٧٩٥	٤,٣٧٥	٥٠٠	٦٦,٨٤	١٧٩	٢٣,٩٣	٦٩	٩,٢٢	*٣٩,٨٦٤	١٩٣٦	٨٦,٢٢	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٥,٩٩١.



يتضح من الجدول (٦) أن المتوسطات تتراوح ما بين (٢,٧٥٠، ٨,٣١٨) كما أن النسب المئوية تتراوح ما بين (٨٦,٢٢%، ٩٦,٢١%) كما أن هناك فروقاً دالة احصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فى المحور الثالث (ج) الخاص بالتدريب والمباريات وكانت الفروق دالة لصالح الاستجابة (نعم) فى العبارات أرقام (٢٩، ٣٠، ٣١) وهى على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالأتى:

- عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات بنسبة مئوية قدرها ٩٦,٢١%
- عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم بنسبة مئوية قدرها ٩٥,٤٥%
- عدم تقنين الأحمال التدريبية للاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩١,٦٦%

ويرجع ذلك لعدم الأخذ بالأساليب العلمية فى التدريب ومراعاة أهمية القياسات البدنية والنفسية والفنية والمهارية لتحديد الجرعات التدريبية المناسبة وفقاً للتقارير الطبية المسجلة والتحاليل المختلفة، كما يؤكد ذلك على عدم تقنين الأحمال التدريبية وفقاً لمستويات اللاعبين غير المسجلة بناءاً على ماسبق وبالتالى يتضح أن العملية التدريبية لاتزال تفتقد الكثير من المعايير العلمية والموضوعية والتى قد تكون بسبب عدم تخصص القائمين بالعملية التدريبية أو نتيجة نقص الإمكانيات أو نقص المؤهلين للقيام بذلك أو لعدم الوعى بأهمية ذلك أو لعدم الاهتمام بتنفيذ وإجراء ذلك مما يؤثر بالتالى على البيئة الرياضية القادرة على توفير مناخ تأمينى مناسب يتضمن نسب تأكد تناسب الشركات والمنظمات التأمينية المختلفة أو لقدرات اللاعب الفنية التى تكونت عبر عمره التدريبي الطويل في الملاعب وهي مسئولية تقع على عاتق المنظومة التدريبية الرياضية بالكامل تبدأ من انتقائه وحتى المستوى القمي التنافسي في الآداء.

ويتفق ذلك مع دافيد، هال، رايك **Riech, Hale, David** (١٩٩٨م) (٥) حيث يؤكدوا على أن الإصابات الناتجة عن سوء التدريب والأحمال العالية وكثرتها فى المجال الرياضى يؤثر على التأمين فى المجال الرياضى، **وستريت، ياتسى، لافيرى Street, Yates, Lavery** (١٩٩٤م) (١٦) الذى يؤكد على ارتفاع تكلفة التأمين الطبى على اللاعبين، وأيضاً بارنهارت، بروس، دوجلاس **Barnhart, Bruce, Douglas** (١٩٩٢م) (٣)حيث أشاروا إلى عدم اهتمام مديرو التأمين بالتأمين على اللاعبين نظراً لكثرة الإصابات الناتجة عن الممارسات الخاطئة وزيادة الأحمال التدريبية، وهو الأمر الذي يحتاج فيه المجال الرياضي لمدربين وخطط وبرامج تدريبية مقننة وعالمية ومتدرجة وترتكز على الأسلوب العلمي لضمان أكبر قدر من النجاح والذي يوفر بالتبعية مناخاً استثمارياً يساعد على التأمين ويوفر مدخلاً للتمويل الذاتي.

وبذلك يتحقق الهدف الثالث من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثالث والذي يتضمن على ما هي المعوقات الفنية المرتبطة بالتدريب والمباريات التى تواجه التأمين على اللاعبين.

جدول (٧)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الرابع المرتبط بالمعوقات الإدارية ، ن =٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٣٤	رابعاً معوقات إدارية عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.	٢,٩٥٤	٠,٢١٠	٤٢	٩٥,٥	٢	٤,٥	–	–	*٣٦,٣٦٤	١٣٠	٩٨,٤٨	١
٣٥	عدم وجود نظام لاحتراف ثابت ومستقر يضمن برنامج تأميني مستقر.	٢,٩٠٩	٠,٢٩٠	٤٠	٩٠,٩	٤	٩,١	–	–	*٢٩,٤٥٥	١٢٨	٩٦,٩٦	٢
٣٦	عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينية.	٢,٥٠٠	٠,٥٩٠	٢٤	٥٤,٥	١٨	٤٠,٩	٢	٤,٥	*١٧,٦٣٦	١١٠	٨٣,٣٣	٧





م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٣٧	تعدد الجهات المسئولة عن اللاعب (نادي ــ اتحاد ــ لجنة أولمبية).	٢,٧٩٥	٠,٥٩٣	٣٩	٨٨,٦	١	٢,٣	٤	٩,١	*٦٠,٨٦٤	١٢٣	٩٣,١٨	٤
٣٨	عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.	٢,٧٩٥	٠,٥٠٩	٣٧	٨٤,١	٥	١١,٤	٢	٤,٥	*٥١,٣١٨	١٢٣	٩٣,١٨	٤
٣٩	عدم وجود نظام معلومات متكامل يتضمن (سن اللاعب ــ عمره في الملاعب ــ مستواه الفني ــ البدني ــ الصحي ــ النفسي ــ انجازاته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة.	٢,٨٤٠	٠,٤٧٩	٣٩	٨٨,٦	٣	٦,٨	٢	٤,٥	*٦٠,٥٩١	١٢٥	٩٤,٦٩	٣
٤٠	قلة الإخصائيين فى النظم التأمينية القادرين على التعامل ع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة فى كرة القدم.	٢,٦٨١	٠,٦٣٨	٣٤	٧٧,٣	٦	١٣,٦	٤	٩,١	*٣٨,٣٦٤	١١٨	٨٩,٣٩	٦
٤١	انتقال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف.	١,٦١٣	٠,٨٩٤	١٢	٢٧,٣	٣	٦,٨	٢٩	٦٥,٩	*٢٣,٧٧٣	٧١	٥٣,٧٨	٨
٤٢	مجموع المحور الرابع	٢١,٠٩٠	٢,٦٤٨	٢٦٧	٧٥,٨٥	٤٢	١١,٩٣	٤٣	١٢,٢١	*٥٧,٠٩١	٩٢٨	٨٧,٨٧	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٥,٩٩١.

يتضح من الجدول (٧) أن المتوسطات تتراوح ما بين (١,٦١٣، ٢,٩٥٤) كما أن النسبة المئوية تتراوح ما بين (٥٣,٧٨%، ٩٨,٤٨%) وأن هناك فروقاً دالة احصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فى المحور الرابع الخاص بالمعوقات الإدارية وكانت الفروق دالة لصالح الاستجابة نعم فى العبارات أرقام (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠) وهى على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالآتى:

- عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن بنسبة مئوية قدرها ٩٨,٤٨%.
- عدم وجود نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامجاً تأمينياً مستقراً بنسبة مئوية قدرها ٩٦,٩٦%.
- عدم وجود نظام معلومات متكامل يتضمن (سن اللاعب - عمره في الملاعب - مستواه الفني - البدني - الصحي - النفسي - انجازاته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة بنسبة مئوية قدرها ٩٤,٦٩%.
- عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.
- تعدد الجهات المسئولة عن اللاعب (نادي - اتحاد - لجنة أولمبية) بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.
- قلة الإخصائيين فى النظم التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة فى كرة القدم بنسبة مئوية قدرها ٨٩,٣٩%.
- عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينية بنسبة مئوية قدرها ٨٣,٣٣%.



ويرجع ذلك لحداثة نظام الاحتراف، واعتماد الإدارة الرياضية فيما سبق على الهواة المتطوعين فى إدارة العمل الإدارى؛ نتيجة اعتبار المجال الرياضى بشكل عام والكروى بشكل خاص نظاماً رياضياً هاوياً غير محترفٍ لا يستهدف الربح بعكس الأنظمة الأخرى والتى تعمل من أجل الربح والتوجه الاقتصادى الاستثمارى بشكل رئيسي.

كما أنه بالتبعية يفتقد نظام الاحتراف المعمول به حالياً للنضج بحيث يستطيع تصحيح أخطائه ومراعاة كافة الحقوق والواجبات بين عناصر النشاط الرياضى المعنى وهو كرة القدم، بحيث يضمن منظومة تستطيع تقديم المنتج الخدمى الرياضى الكروى بشكل يستطيع أن ينافس فى سوق المنافسة الرياضية وهو البطولات الرياضية المختلفة.

ويؤكد ماسبق على عدم وجود نظام للمعلومات يوثق مختلف البيانات والمعلومات التى تخدم الشركات التأمينية والاستثمارية ويوفر مدخلاً لاتخاذ القرارات الاقتصادية والتمويلية بشكل يضمن لها الحد الأدنى من النجاح وتقليل عوامل المخاطرة، وذلك فى ضوء مشاركة اللاعب مع أكثر من منظمة سواء منتخب بلاده أو ناديه أو الجامعة أو المدرسة أو الجيش أو الشرطة وهى بلا شك مشاركات متعددة تنعدم فى ضوئها المسئولية التأمينية والتمويلية للاعب ومن ثم تحتاج لإعادة الصياغة وفقاً لوجهة نظر الشركات صاحبة الحقوق فى هذا الشأن وفى نفس الوقت يوفر مدخلاً تمويلياً للمسئولين الرئيسين عن هذا المنتج وهو اللاعب ذوى المستوى العالى من الأداء وهو لاعب المنتخب الوطني الكويتى لكرة القدم.

بينما كانت هناك فروق دالة إحصائياً لصالح الاستجابة (لا) فى العبارة رقم (٤١) وهى كانت وفقاً لنسبتها المئوية كالآتى:

- انتقال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف بنسبة مئوية قدرها ٥٣,٧٨%.

وقد يرجع ذلك لاعتبار أن انتقال اللاعب من نادٍ لآخر عملية أصبحت ميســرة وتنتقل بالتالى تبعية اللاعب لناديه الجديد وفقاً لتعاقد رسمى مؤرخ يتضمن بنوداً مالية وإدارية واضحة.

ويتفق مع ذلك **مارك إيه هوفمان Hofman, Mark. A** (١٩٩٢م) (١٠) حيث يشير إلى تسابق الشركات فى دخول مجال التأمين الرياضى لعدم وجود معوقات إدارية بالإضافة إلى الأرباح التى تستفيد بها الشركة من جراء ذلك، حيث تستطيع شركات التأمين أن ترى الفرص المتعددة للتأمين وبالتالى الاستثمار في المجال الرياضي بشرط استقرار النظام واعتماده على نظام معلومات يتميز بالدقة المتناهية **وبذلك يتحقق الهدف الرابع من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الرابع والذي يتضمن على ما هي المعوقات الإدارية التى تواجه التأمين على اللاعبين.**

جدول (٨)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لعبارات المحور الخامس المرتبط بالمعوقات التأمينية ، ن = ٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٤٣	خامساً معوقات تأمينية عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين فى ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.	٢,٧٩٥	٠,٤٠٨	٣٥	٧٩,٥	٩	٢٠,٥	–	–	*١٥,٣٦٤	١٢٣	٩٣,١٨	٣
٤٤	عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.	٢,٨٤٠	٠,٣٧٠	٣٧	٨٤,١	٧	١٥,٩	–	–	*٢٠,٤٥٥	١٢٥	٩٤,٦٩	٢

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المجموع التقديرى	الوزن النسبى	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٤٥	اعتبار التأمين أحد النظم الغير ضرورية في المجال الرياضي.	٢,٦٣٦	٠,٧١٨	٣٤	٧٧,٣	٤	٩,١	٦	١٣,٦	*٣٨,٣٦٤	١١٦	٨٧,٨٧	٥
٤٦	عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة فى العصر الحالى.	٢,٧٩٥	٠,٤٠٨	٣٥	٧٩,٥	٩	٢٠,٥	–	–	*١٥,٣٦٤	١٢٣	٩٣,١٨	٣
٤٧	عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على ايجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٩٥٤	٠,٢١٠	٤٢	٩٥,٥	٢	٤,٥	–	–	*٣٦,٣٦٤	١٣٠	٩٨,٤٨	١
٤٨	الاعتقاد بأن اللاعب هو المسئول عن التأمين على نفسه.	٢,٢٩٥	٠,٨٧٨	٢٥	٥٦,٨	٧	١٥,٩	١٢	٢٧,٣	*١١,٧٧٣	١٠١	٧٦,٥١	٦
٤٩	مجموع المحور الخامس	١٦,٣١٨	٢,٠٣٢	٢٠٨	٧٨,٧٨	٣٨	١٤,٣٩	١٨	٦,٨١	*٣١,٠٩١	٧١٨	٩٠,٦٥	
٥٠	مجموع المحاور	١٠٨,١٣٦	٧,٨٠١	١٣١٦	٧٢,٩٤	٣٢٢	١٧,٨٤	١٦٦	٩,٢٠	*١٠,٨٦٤	٤٧٧٧	٨٨,٢٦	

قيمة كا٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هى ٥,٩٩١.

يتضح من الجدول (٨) أن المتوسطات تتراوح ما بين (٢,٢٩٥، ٢,٩٥٤) كما أن النسب المئوية تتراوح ما بين (٧٦,٥١%، ٩٤,٦٩%) وهناك فروق دالة احصائياً بين استجابات العينة فى جميع العبارات فى المحورالخامس الخاص بالمعوقات التأمينية وكانت الفروق دالة احصائياً لصالح الاستجابة نعم فى العبارات أرقام (٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨) وهى على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالأتى:

- عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على ايجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبى المنتخب الوطني لكرة القدم بنسبة مئوية قدرها ٩٨,٤٨%
- عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٤,٦٩%
- عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين فى ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%
- عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة فى العصر الحالى بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.
- اعتبار التأمين أحد النظم الغير ضرورية في المجال الرياضي بنسبة مئوية قدرها ٨٧,٨٧%.
- الاعتقاد بأن اللاعب هو المسئول عن التأمين على نفسه بنسبة مئوية قدرها ٧٦,٥١%.



ويرجع ذلك لعدم الوعى بأهمية التأمين وعدم اعتبار المجال الرياضى نظاماً يقدم منتجاً خدمياً، لابد وأن يهدف للربح فى ضوء اعتبار الرياضة صناعة واستثماراً وأن مصادر تمويلها والصرف عليها لابد وأن تحقق عوائد مادية واجتماعية واستثمارية وغيرها من الفوائد المرجوة في ضوء هذا التمويل، كما أن المجال الرياضى لا يزال بصفة عامة وكرة القدم بصفة خاصة يفتقد للمحترفين والقادرين على إيجاد صياغة استثمارية للخدمات الرياضية فى ضوء مفاهيم العرض والطلب والتحول الجذرى فى المفاهيم الرياضية الكروية عالميا، كما أن المسئولين عن النشاط الكروى لاتزال أفكارهم ترتبط بالهواية والتطوع والخدمات العامة والتى أصبحت أفكاراً غير موضوعية وغير مجدية حالياً، وهناك عدم مسئولية والتزام يفرض الواقع الحالي لدى الإدارة الكروية بأن مسئولية اللاعب تقع على الجهات المستفيدة منه، كما أن اللاعب لا يزال تحكمه الذاتية فى أفكاره وغير جاد فى رعاية ذاته والاعتماد على نفسه والاهتمام بذاته باعتباره ثروة بشرية لدى المستفيدين منه سواء النادى أو الاتحاد أو نفسه، ومما لاشك فيه أن التأمين كنظام في ضوء التحولات الرياضية العصرية المستحدثة وعلى الرغم من كونه أصبح مطلباً ضرورياً ملحاً، إلا أنه لم يرتقِ حتى الآن لنظام يفرض نفسه على المنظومة الرياضية التى تتميز وتتسم بمختلف عوامل المخاطرة وعدم التأكد وفقاً للصيغ الاستثمارية.

ويتفق مع ذلك **بارنهارت وبروس** **Barnhart, Bruce, Douglas** (١٩٩٢م) (٣) حيث يرى أن هناك عدم وعى بأهمية التأمين فى المجال الرياضى وعدم اهتمام مديري التأمين بالتأمين على الرياضيين.

وبذلك يتحقق الهدف الخامس من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الخامس والذي يتضمن على ما هي المعوقات التأمينية التى تواجه التأمين على اللاعبين.

جدول (٩)

يوضح الفروق بين اللاعبين والإداريين ، ن = ٣٠

م	المتغير	اللاعبين		الإداريون		فرق بين متوسطين	دلالة الفروق	sig
		م	ع	م	ع			
١	مجموع المحور الأول	١١,٥٣٣	٠,٨٩٩	١١,٣٥٧	٠,٧٤٤	٠,١٧٦	٠,٦٣٧	٠,٥٢٨
٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٣٦٦	٢,٤١٣	١٥,٦٤٢	٢,١٣٤	٠,٢٧٦-	٠,٣٦٦-	٠,٧١٦
٣	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢,٢٠٠	١,٦٠٦	١٢,٢١٤	١,٢٥١	٠,٠١٤-	٠,٠٢٩-	٠,٩٧٧
٤	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٤٣٣	٢,٦٩٩	٢٢,٩٢٨	٢,٨٩٤	٠,٥٠٤	٠,٥٦٥	٠,٥٧٥
٥	مجموع المحور الثالث (ج)	٨,٤٦٦	١,٠٠٨	٨,٠٠٠	١,٢٤٠	٠,٤٦٦	١,٣٢٩	٠,١٩١
٦	مجموع المحور الثالث	٤٤,١٠٠	٤,٣٤٩	٤٣,١٤٢	٤,٥٢١	٠,٩٥٧	٠,٦٧٢	٠,٥٠٦
٧	مجموع المحور الرابع	٢١,٣٠٠	٢,٥٨٨	٢٠,٦٤٢	٢,٨١٧	٠,٦٥٧	٠,٧٦٣	٠,٤٥٠
٨	مجموع المحور الخامس	١٦,٤٦٦	١,٩٩٥	١٦,٠٠٠	٢,١٤٨	٠,٤٦٦	٠,٧٠٥	٠,٤٨٤
٩	مجموع المحاور	١٠٨,٧٦٦	٨,٣٦٥	١٠٦,٧٨٥	٦,٥٠٦	١,٩٨١	٠,٧٨١	٠,٤٣٩

قيمة ت الجدولية عند مستوى معنوى ٠,٠٥ = ٢,٠٤٥

يتضح من الجدول أنه ليس هناك فروق دالة إحصائيا بين محاور الاستبيان فيما يخص عينة البحث

وقد يرجع هذا لكون اللاعبون ليس لديهم الثقافة التأمينية والوعى التأمينى أوالفكر الاستثمارى بحكم عدم أهمية ذلك لديهم لكونهم لاعبين لديهم مسئوليات فنية ومهارية وأدائية، كما أن الإداريين لم يتدربوا أو ينالوا أى تدريب أو تأهيل يوفر مدخلاً لتفهم هذا الفكر فى ضوء الاحتراف المعمول به، كما أنهم فى الأصل نجد كثيراً منهم لاعبين قدامى وامتهنوا إدارة كرة القدم بشكل طبيعى وتلقائى دون تدريب أو تأهيل أو تخصص وتحكم أفكارهم نفس الفلسفة المرتبطة بالهواية والتطوع وعدم التربح.



ويتفق ذلك مع آرلافورجيا، بى فراد، جى فولبى Laforgia.R,Frau.p,vope.G (١٩٩٢م) (١٢) وتوصلوا إلى حاجة الرياضيين لحماية أنفسهم من مخاطر الرياضة كما توصلوا إلى أن الإداريين ليسوا على وعى كامل بأهمية التأمين على اللاعبين، و بارنهارت، بروس، دوجلاس Barnhart, Bruce, Douglas (١٩٩٢م) (٣) وتوصلوا إلى عدم اهتمام المديرين بمسئولياتهم التأمينية بالإضافة لعدم الوعي التأميني عند اللاعبين والإداريين.

وبذلك يتحقق الهدف الخامس من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الخامس والذي يتضمن على هل هناك فروق دالة احصائياً بين كل من اللاعبين والجهاز الإداري فيما يخص المعوقات التأمينية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات:

استناداً لنتائج البحث وفي ضوء أهداف البحث والمشكلة والتساؤلات وفي ضوء العينة والمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات تخلص الباحثة إلى ما يلي:

فيما يخص المحور الأول هناك معوقات قانونية مرتبطة بـــ:

- عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.
- عدم توافر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.
- عدم وجود استقرار في النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.
- عدم وجود بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن التأمين على اللاعبين.

فيما يخص المحور الثاني هناك معوقات تمويلية مرتبطة بـــ:

- هناك ندرة في الرعاة في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج التأمين.
- هناك محدودية في نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.
- هناك صعوبة في تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.
- هناك صعوبة في تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.
- هناك عدم اتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني.
- إلى حد ما هناك ارتباط للدخل المادي للاعب ومشاركته في المباريات.

فيما يخص المحور الثالث هناك معوقات فنية مرتبطة بـــ:

أ. اللاعبون:

- هناك اختلاف في الأعمار السنية للاعبين في المنتخب الوطني.
- إلى حد ما هناك اختلاف في المستوى الفني والبدني والصحي للاعبي المنتخب الوطني.
- هناك عدم تأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.
- قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.
- هناك عادات صحية غير سليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم، السهر، سوء التغذية).

ب. الإصابات:

- عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابة الرياضية.
- هناك اختلاف في درجة الإصابة للاعبين.
- هناك تنوع وتداخل في أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.
- هناك صعوبة في تحديد أسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.
- ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.
- هناك ضعف في الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.
- إلى حد ما هناك طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.
- عدم توافر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.
- هناك عدم وعي صحي بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.



ج. التدريب والمباريات:

- عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.
- هناك عدم تقنين للأحمال التدريبية للاعبين.
- عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.

فيما يخص المحور الرابع هناك معوقات إدارية مرتبطة بـــ:

- عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.
- عدم وجود نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامجاً تأمينياً مستقراً.
- عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينية.
- هناك تعدد في الجهات المسئولة عن اللاعب (نادى – اتحاد– لجنة أولمبية).
- عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.
- هناك قلة في الاخصائيين في النظم التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.
- لا يوجد انتقال للاعب نتيجة لنظام الاحتراف.

فيما يخص المحور الخامس هناك معوقات تأمينية مرتبطة بـــ:

- عدم وجود وعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.
- عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.
- اعتبار التأمين أحد النظم غير الضرورية في المجال الرياضي.
- هناك عدم إيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي.
- هناك عدم تشجيع من الجهات الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.
- هناك اعتقاد بأن اللاعب هو المسئول عن التأمين على نفسه.

ثانياً التوصيات:

استناداً لنتائج البحث ومن خلال أهدافه والمشكلة البحثية وتساؤلات البحث وفي ضوء العينة والمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات والاستنتاجات توصي الباحثة بما يلي:

فيما يخص المحور الأول:

- وضع لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.
- وضع برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.
- الاهتمام بوجود استقرار في النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.
- وضع بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن التأمين على اللاعبين.

فيما يخص المحور الثاني:

- الاهتمام بوجود رعاة في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج التأمين.
- وضع مقترح لنظام التمويل الرياضي في ضوء تغيير لوائح النظام الأساسي المعمول بها.
- تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ضوء نسب الإصابات التي تم التوصل إليها.
- وضع بنود لتحديد قيمة القسط التأميني للاعب.
- اتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني من خلال مسئولية تضامنية بين اللاعب والمنظمة الرياضية المسئولة وأحد الرعاة للمجال الرياضي.

فيما يخص المحور الثالث:

أ. اللاعبون:

- الاهتمام بالا يكون هناك اختلاف في أعمار اللاعبين في المنتخب الوطني.
- التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب حتى لا يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.



- الإكثار من وجود اللاعب في الملاعب.
- التأكيد على اهتمام اللاعبين بعاداتهم الصحية السليمة في حياتهم الخاصة (النوم الصحي، عدم السهر، التغذية السليمة).

ب. الإصابات:

- وضع تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابة الرياضية.
- وضع مقاييس واستمارات للقياس الدوري المستمر للاعب فيما يخص النواحي الصحية والتغذية والتدريب والحالة النفسية.
- هناك تنوع وتداخل في أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.
- وضع نظام لتحديد أسباب الإصابة من خلال الكشف الطبي السريع عقب الإصابة لبيان أسبابها بدقة تحديد وتوقيت ومكان الإصابة.
- الاهتمام باللاعبين حتى لا يحدث ارتفاع في الإصابات.
- الاهتمام بالخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.
- وضع لوائح تنص على عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.
- توعية اللاعبين بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.

ج. التدريب والمباريات:

- وضع نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.
- تقنين الأحمال التدريبية للاعبين.
- وضع برامج تدريب مناسبة لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.

فيما يخص المحور الرابع:

- العمل علي استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.
- وضع نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامج تأميني مستقر.
- تدريب وإعداد وصقل القيادات الرياضية المخصصة لتكون مؤهلة لكيفية التعامل مع النظم التأمينية.
- التحديد الدقيق للجهة المسئولة عن اللاعب (نادى – اتحاد– لجنة أولمبية).
- الاهتمام بوضع لوائح تضمن التنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.
- الاهتمام بوجود أكثر من اخصائي في النظم التأمينية قادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.

فيما يخص المحور الخامس:

- الاهتمام بأن يكون هناك وعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.
- المساعدة على الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.
- التأكيد علي اعتبار التأمين أحد النظم الضرورية والملحة في المجال الرياضي.
- الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي.
- اهتمام الجهات الإدارية المختصة بالتشجيع لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.
- التأكيد علي أن المسئولية التأمينية علي اللاعب هي مسئولية مشتركة.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١. **حسام رضوان** : اقتصاديات الاتحادات الرياضية الأولمبية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان، ٢٠٠٠م.

٢. **على أحمد على شاكر، محمد وحيد عبد البارى**: المبادئ العلمية والعملية للخطر والتأمين، دار الثقافي العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

3. **Barnhart, Bruce, Douglas**: an analysis of athletic insurance practices at NCAA member institutions. EDD, west –Virginia- University, 1992.



4. **Beldon,-H:** volunteers, sport discus, journal of legal aspects of sport (there haute, I nd).1996.
5. **David. Halc. Reich:** insurance covers loss of key hockey player, photocopy available from A.B.I, 1998.
6. **D.S.R Baiju, L.A. James:**Parachuting.asport of chance and expense, L.A James, Department of othopaedic and yrauma, Horton General Hospital, 47 Gospel Farm Road, Acocks Green, Birmingham B277 JN,UK.
7. **Forssblad M, Weidenhielm, Werners:** Knee surgery costs in FootbaLL, European team handball and ice hockey, Gorans hospital, stockolm, Sweden magnus.
8. **Giles,-J:** insurance and sport insurance law journal (Sydney, Aust –), 1992.
9. **Gorden –Stacy, Harty. Sara. J** : spotlight report. General star management Co K&K insurance group INC, photocopy available from A.B.I, 1992.
10. **Hofman, Mark.A**: spotlight report: reliance insurance Co. of tillois, photocopy available from A.B.I, 1992.
11. **Knowles.Robert.G:** Atlanta 1996 olymics insurance team in place, full text online., photocopy available from A.B.I, 1993.
12. **Laforgia.R,Frau.p,vope.G:** problem assicurativi dello sportive. (Insurance problem of the sportmen) serial, medicina dello sport (torino). 1992.
13. **Lugmayris, Stremitzer H:** Athletic accident and insurance, versichungs institut, Wirtschafts University, welthandel wien, 1994.
14. **Reed.R.J** : amateur sports insurance and safety a new approach mserial, Canadian insurance (Toronto. Ont). 1990.
15. **Terence J, Centner:**Examining legal rules to protect children from injuries in recreational and sports activity, conner Hall, the University of Georgia, Athens, GA 30602, USA, 2005.
16. **Street, Yates, lavery**: Athletic medical insurance practices at NCAA division I institutions, journal of athletic training, 1994.
17. **Ticehurst.Jonathan**: sports insurance. A growth market, full text online insurance publishing & printing CO.
18. **Velden GH, Mackenbach JP:** Health council recommendation on the contours of the basic package, Erasmus medisch centrum instituut Maats chappelijke Gezondheidszorg, Rotterdam.
19. **Zolkos.Rodd**: K&K insurance group INC, photocopy available from A.B.I, 1998.




الإصلاح الإداري وبيئة الإدارة في النظرية والتطبيق: حالة الجزائر

د.سنوسي خنيش
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
جامعة الجزائر

إن البحث في موضوع الإصلاح الإداري، لا يمكن أن يقتصر فيه الأمر على دراسة النظريات المتغايرة والمتباينة التي تكونت بشأنه، والتي أدت بالكثير من الباحثين إلى الاختلاف في تحديد الأشكال والصور التي يتم تحقيقه على أساسها.

وبهذا نجد أن مصطلح الإداري له صلة وثيقة بالعديد من المصطلحات الأخرى، علما بأن هناك خصوصية حضارية للمصطلحات كما يذهب إلي ذلك بعض الباحثين(*). وهنا نتساءل عن طبيعة هذه الصلة ؟ وعن الكيفيات التي تساعد على تحديد مفهوم خاص للإصلاح الإداري على ضوء هذه الاختلافات بين المصطلحات السائدة. وأول ما نجد في هذه المصطلحات هو: مصطلح **"التغيير الإداري"** الذي ينصب مفهومه أساسا في محاولة نقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، مع المقارنة دائما بمرحلة معيارية. ويختلف "التغيير" عن "التغير" في أن الثاني يهتم بتحريك المجتمع ودفعه قدما نحو مرحلة جديدة، مثلما نجد ذلك في علم اجتماع التنظيم. كما نجد مصطلح **"التحديث الإداري"** الذي يعد من أكثر المصطلحات عمومية وشمولا، لكنه في نفس الوقت أكثر المفاهيم ضيقا من حيث الزمان والثقافة[1]، مع الإشارة إلى أنه يمكن أن ينظر إلى "التحديث" من زاوية المجتمع بشكل عام، أو تقسيمه إلي مراحل، مثل: التحديث الاقتصادي، أو التحديث السياسي [2].

ويعني مصطلح **"التطوير الإداري"** في بعده الشامل والمتكامل، القدرة المتجددة لبناء وتطوير المفاهيم والاتجاهات والنظم، والقدرات والأساليب، لتحقيق الاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية. وهو بذلك يرتبط بعمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يرتبط مفهوم التطوير الإداري بأساليب تطوير إدارة التنمية بالمفاهيم والاتجاهات الأصلية والمعاصرة، سواء بتوفير القدرات البشرية المؤهلة، أو سواء بإصلاح الهياكل الوظيفية والتنظيمية، وترشيد العمليات الفنية واستغلال الإمكانيات المادية في ضوء المتغيرات التي يمكن أن تطرأ. وهو بذلك عادة ما يهدف إلي "العمل على توفير جميع المكونات والمدخلات، التي تؤمن بمؤسسات إدارة التنمية، جميع المكونات وفعالية دائمة ومتصلة، تمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية المطلوبة".[3]

والى هنا يمكن القول بأن مصطلح **"التطوير الإداري"**، يعني ذلك النشاط الذي يتصف بالديمومة والاستمرارية والحركية الهادف إلى التطوير التدريجي التلقائي أو الفوقي لكافة مكونات النظام الإداري وعناصره المختلفة بما في ذلك الأطر البشرية، والهيكليات التنظيمية، والأساليب، والوسائل والأدوات الإدارية، وكما هو واضح فإن هذا النشاط يتصف بأنه أكثر عمقا وشمولية واتساعا من الإصلاح الإداري، لكنه أكثر استمرارية ويتم تنفيذه بصورة تدريجية وأقل جذرية[4]، مثلما يذهب إلى ذلك الأستاذ الدكتور **"سعيد محمد الحفار"**.

كما أن هناك مصطلحا آخر هو **"العمران"** (**أو العمارة**) الذي يرتبط إلى حد كبير بمصطلح **"المعاش"** (وهي من الأدبيات الخلدونية الإسلامية)، الذي هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله وهو مفعل من العيش كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه جعلت موضعا له على طريق المبالغة[5].. فالإنسان « وهو معنى العمران



وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه...فهو أيضا يحتاج إلى تحصيله حبا إلى أعمال أخرى»[٦].

كما نجد أيضا مفهومي **"التنمية الإدارية"**، و**"النمو"** الذي يعبر عن الكم ولا يهتم بالجانب الكيفي، وغالبا ما يكون عشوائيا وبدون خطة محددة. في حين ارتبط مفهوم التنمية بكل الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والثقافية. إذ يرى بعض الباحثين أن مصطلح "التنمية" قد استعمل بعدة طرق والتي من أهمها أن التنمية السياسية تعبر عن معيار جغرافي من أجل الإشارة للعملية السياسية في الدول النامية، ومعنى ذلك أنها تتعلق بالدول الفقيرة أو الأقل تصنيعا[٧]. وبذلك نستنتج بأن المعيار الجغرافي قد استعمل للتفريق بين عالم الشمال المتقدم، وعالم الجنوب المتخلف، وأن "التنمية السياسية" لا توجد إلا في الشمال المتقدم؟!

ويرى الخبير الدولي**"سعيد محمد الحفار"** بأن التنمية الإدارية تمثل مجموعة الجهود والأنشطة الواعية الهادفة إلى تطوير النظم في الأجهزة الإدارية وتفعيل نشاطها، إلى جانب تطوير وبلورة الإستراتيجيات والسياسات الإدارية وأساليب ووسائل وتقنيات الإدارة واتجاهاتها وعناصرها البشرية بحيث نصبح قادرة على تحقيق أفضل النتائج بأقصر الأزمان وأقل التكاليف انسجاما مع المواصفات والمعايير النوعية الدولية، وهذا بعنى بأن النشاط الخاص بالتنمية الإدارية يتضمن الإصلاح، والتطوير الإداري عبر عملية الربط الصحيح فيما بين المؤسسات والهيئات الحكومية الاجتماعية وقطاع الأعمال والعمل على خلق البيئة الملائمة للتنسيق والتعاون فيما بينها على قاعدة المصلحة الوطنية المشتركة[٨].

ومن الناحية الوظيفية نجد أن "التنمية السياسية" تعني حركة النظام السياسي وتوجهه نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر[٩]، وهذا ما يذهب إليه الأستاذ **"إيسانستاد"** S. N. Eisenstaad في قوله: بأن التنمية السياسية تبقى وثيقة الصلة بنشاط المنظمات السياسية الفعالة داخل المجتمع من جهة، ومشكلات المواطنين في صنع القرارات من جهة ثانية[١٠].

ومصطلح **"التنمية الإدارية"** مفهوم تعددت حوله التعاريف ، بحيث يجمع بعض هذه التعاريف على أنها تعبر عن الجهود التي تقوم بها الدول في معالجة المشكلات الإدارية حتى نصل إلى التقدم المنشود. في حين يعرفها آخرون بأنها: «تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاية وفعالية الأجهزة الإدارية وزيادة قدرتها على العمل الإيجابي المنتج بما يمكنها من تحقيق مهامها والأهداف المرسومة لها، بأقل تكلفة ممكنة. إن تحقيق التنمية الإدارية الصحيحة مرهون بوجود القيادة الفعالة القادرة على بث الحياة في أرجاء التنظيم، والتي تجعل من الأفراد العاملين في المنظمة جماعة واحدة تعتز بإنجازها وتتطلع إلى المزيد من العطاء»[١١]. وهذا يعني ارتباط التنمية الإدارية بالأجهزة الإدارية ومدى فعاليتها من خلال التحكم في عملية القيادة الفعالة. وهو رأي يتماشى إلى حد بعيد مع المفهوم العلمي للتنمية الإدارية. والأهم في نظري هو انطلاق التنمية الإدارية من الخبرات العلمية والعالمية في ميدان الإدارة، وكافة المجالات والنشاطات المختلفة. علما بأن التنمية -(العمارة – التمكين)- في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته. كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها، وهنا يبرز بجلاء دور التنمية الإدارية في إدارة التنمية الشاملة[١٢].

أما التعريف الذي أرى أنه يتوافق وطبيعة الموضوع الذي أنا بصدد دراسته، فهو التعريف الذي آتي به الدكتور: "حسن ابشر الطيب ، حيث يقول: «إن التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه أساليب التدريب والبحوث، والاستشارات، للتأثير على المهارات التي يحتاجها المديرون للأداء الناجح وعلى البيئة التي يعملون فيها» [١٣].

وفي الدول النامية نجد أن الجهاز الإداري يقوم بدور رئيسي في عمليات التنمية، فهو جهاز إدارة تنمية أكثر من



أي شيء آخر، ويتضح هذا المفهوم لجهاز الإدارة العامة في الدول النامية بتفاعل ثلاث حقائق تواجه قيادات هذه الدول بدرجات متفاوتة وهي:

١. أن الاستقلال السياسي لا يتأكد إلا بالتنمية الاقتصادية، التي تعوض التخلف.
٢. أن التنمية الاقتصادية المطلوبة لا تحقق بالسرعة المطلوبة إلا بالنمو الصناعي.
٣. أن التصنيع يحتاج إلى تحويلات أساسية اجتماعية، ولا يتحقق أحيانا ولا يبدأ إلا بقيام السياسة العامة، مباشرة عن طريق جهازها الإداري بدور رئيسي في تحقيقه أو بدئه [١٤].

إذا، أن مصطلح "**إدارة التنمية**"، وهو مفهوم حديث جدا- من حيث تطور العلوم، لا من حيث الوظيفة الحضارية للإدارات الإنسانية- وقد برز أول مرة خلال مرحلة الخمسينات من القرن العشرين، والذي يعبر عن «عن الأسلوب والنمط الإداري المتبع، وبالتالي فهي مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري في الدول النامية، ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة»[١٥]، مثلما يذهب إلى ذلك الدكتور"**أحمد رشيد**". كذلك نجده يرى أن إدارة التنمية تمثل تعبيرا عن حل مشكلات الإدارة العامة في الدول النامية. وفي هذا ما يمثل خلطا بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية، على اعتبار أن التنمية الإدارية، هي التي تسعى إلى حل المشكلات عادة. وهي بذلك لا تمثل إلا إحدى الوظائف والعمليات التي يفترض في إدارات التنمية أن تلعبها إلى جانب وظيفتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...وغيرها من الوظائف التي تتشكل منها وظيفة التنمية طبقا لكليتها وشموليتها المفترضة. أضف إلى ذلك انه لا يمكن تعريف إدارة التنمية من زاوية وظيفية فقط، وذلك لأن إدارة التنمية تعبر عن وجود نظامي "بنائي" و"وظيفي" و"علائقي" في الوقت نفسه، وأنه لا يجوز تعريف الكل بالاستناد إلى الجزء وحسب[١٦]. ومن هنا يبرز بجلاء أن عملية التنمية – مهما كانت طبيعتها – هي عملية حضارية تمس الإنسان والإدارة معا.

وهكذا، نستنتج بأن إدارة التنمية لا تنحصر فقط في نمط توزيع المواد وتحديد الموازنات الوطنية، بل نجدها كذلك تشمل عملية رسم الإستراتيجيات لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة بواسطة نظام التخطيط الاقتصادي الشامل. وبذلك نجد أن العديد من الدول أخذت بهذا النظام ، حتى بالنسبة لبعض الدول التي تأخذ بنظام اقتصاد السوق والتفتح الاقتصادي الذي يتناقض والتخطيط الاقتصادي الموجه. والمخططات الإستراتيجية لا توضع فقط من داخل الإدارة، ولكن يتم التفاوض عليها ضمنا أو صراحة من جهات خارجية. والقضية هنا ذات حدين، الأول هو جانب الضعف في التخطيط طويل المدى من منطلق عدم الثقة وحركية الاهتمامات وعدم وضوح الأهداف في الزمن البعيد، والثاني هو مزايا التخطيط طويل المدى وأهميته في سيرة إدارة التنمية وتوجيه أنشطتها. ولتحقيق التوازن بين إدارة التنمية وإدارة حماية البيئة لابد من إدخال عنصر الحركية في وضع الإستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

ويأتي ذلك عن طرق مختلفة أهمها ما يطلق عليه "نوافذ المراقبة" التي تعتمد على ما يلي:

١. تحديد هدف بعيد غير واضح.
٢. وضع مسار عام في اتجاه الهدف غير الواضح.
٣. وضع هدف واضح محدد قريب الأجل.
٤. تحديد مسار واضح نحو الهدف القريب المحدد.
٥. وضع بدائل متوسطة المدى للسلوك مرحليا بناء على ما يتحقق من الأهداف القريبة.
٦. ويتم، مرحليا، تكرار الخطوات ٣ و٤ في اتجاه الهدف غير الواضح حتى يصبح هدفا واضحا[١٧].

ويمكن إجمال القيم الاجتماعية للجهاز الإداري في الدول النامية عموما، وفي الجزائر خصوصا فيما يلي:

١. يعد الجهاز الإداري جهازا بيروقراطيا كبيرا، فالتبعية التي عانت منها هذه الدول لقوى استعمارية فرض عليها أن تتعامل مع جهاز بيروقراطي يتسم بالجمود والتخلف الإداري.
٢. تكدس الجهاز الإداري بعدد من الخريجين لا حاجة معينة لهم، مما يترتب على ذلك تجاهل عنصري الكفاءة



والخبرة على حساب عنصر الشهادة والمؤهل.

٣. أصبح الجهاز الإداري في نظر الكافة جهازا فاسدا، حيث تكثر فيه الرشاوى والمحسوبية، وعلى ذلك تنعدم الصلة بين الحركات الوطنية قبل الاستقلال وبين الجهاز الإداري في مجموعه، وتصبح من القيم الاجتماعية الراسخة في الأذهان أن الجهاز الإداري سيكون من أهم معوقات النظام السياسي الوطني بعد الاستقلال[١٨].

وعلى العكس من هذا الرأي السائد، يرى الدكتور "**أحمد رشيد**" أنه على الرغم من صحة هذا الرأي نسبيا، إلا أنه يؤكد أن الجهاز الإداري سيضل هو أداة من أدوات السياسة الوطنية بعد الاستقلال لأي دولة وقعت تحت نير الاستعمار، ولكن الصعوبة تكمن في كيفية توجيهه والسيطرة عليه وهي مشكلة إدارة التنمية[١٩].

وكل فجوة تظهر بين إدارة التنمية والبيئة الاجتماعية التي تعمل فيها هذه الإدارة، فإنها ترجع إلى إخفاقات الإدارة، ومنه فإن الفجوة الإدارية كلما اتسعت، كلما قلت بالتأكيد فرص نجاح تنفيذ عمليات التنمية، ومن ثم بداية استجابة الإدارة للزومية التغيير، بمعنى ضرورة إحداث إصلاحات أساسية في بنيتها حتى يعكسها التنظيم القائم في تلك الإدارة. ومن ثم التحول في تنفيذ أهداف التنمية إلى المساهمة في وضع السياسات التنموية [٢٠]. دون إنكار ظاهرتي القلق وعدم الرضا، اللتين أصبحتا سائدتين في الجزائر حول فعالية إدارة التنمية، و«هناك شعور طبيعي لدى الناس كما هو لدى المؤسسات بالتردد لإحداث التغيير، فالتغيير معوق يستطيع تدمير الأساليب المتفق عليها بفعل الأشياء وعلاقات مسؤولية السلطة الأسرية... وهو يسبب قلقا للناس، لأنه ربما يؤثر سلبا على أساليبهم المعتادة... فعلاقاتهم الشخصية بمرؤوسيهم وزملائهم ورؤسائهم ربما يصيبها بعض التغيير. فالمواقف التي كان يظن أن لها أهمية قبل التغيير يمكن أن تفقد أهميتها والأشخاص ذوي التقدير الذاتي لإمكاناتهم في مهن معينة قد يضطرون للقيام بمهام غير مألوفة» [٢١].

خصوصا وان فرص نجاح إدارة التنمية في أي دولة تبقى مرهونة بالسند السياسي الذي غالبا ما يطغى عليه الطابع السلطوي والفوقي والشعبوي (إن لم أقل الشعوبي) في الدول النامية عموما، وبعكس الدول المتقدمة. كما تبقى فرص نجاح هذه الإدارة – سواء كانت ممركزة أو غير ممركزة – مرهونة أيضا بالبنية التنظيمية والمالية والبشرية، وبالصدى التطويري الذي تحدثه إدارة التنمية سواء بالرجوع إلى معطيات البيئة المحلية والوطنية، أو باستيراد نظريات ونماذج اقتصادية من الخارج، مثلما سنرى ذلك في النماذج الصناعية المطبقة في الجزائر، والتي أعني بها نموذج الصناعات المصنعة، وإعادة الهيكلة، واقتصاد السوق، والخوصصة، والشراكة الجديدة،...الخ.

وهنا يجب أن نميز بين إدارة التنمية والإدارة بالأزمات، والتي تعتبر إدارة طوارئ بمعنى إدارة ظرفية وخاضعة للظروف والأزمات بدلا من إدارتها، كما أنها تقوم أيضا، على افتعال الأزمات، وإيجادها من عدم كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة التي تواجه الكيان الإداري، وهكذا يضل الكيان الإداري المهترئ يتعرض لأزمة تلو الأزمة، وتتعاقب عليه الأزمات متلاحقة حتى يتم تدميره بالكامل[٢٢]، أو أن يخضع لعمليات الإصلاح والتغيير من جهة، وإدارة الأزمات التي تعبر عن الكيفيات التي من شأنها أن تساهم في التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها، والاستفادة من إيجابياتها، من جهة ثانية. وكل هذا مرتبط بتقليص الفجوة الإدارية والعلمية والمجتمعية.

ولو أن هذه النماذج قد لا تكون موجودة أصلا، لذا ينبغي تطويرها وطنيا أو محليا. باعتبار أن البرامج قد تتغير بتغير البيئة المطبقة فيها. وفي هذا الإطار يقول الباحث "**طارق حمادة**": «...إلا أن وضع قضية التنمية كقضية حضارية في إطارها الصحيح، لا يعني حل مشكلة التخلف، التي تعاني منها الأكثرية الساحقة من دول عالمنا المعاصر، ففي الوقت الذي تزايدت فيه النظرة إلى القضية على أساس أنها أمور تتعلق بالعديد من المجالات والأنشطة المترابطة والمتفاعلة، والتي لا حصر لها، كأمور الغذاء والطاقة والعمالة ونوعية الحياة والبيئة. نجد أن هناك تباعدا، بل تباينا في طرق وأساليب مواجهة هذه الأمور، وحل المشكلات المنبثقة عنها، خاصة وأن مثل هذه الأمور تتغير باستمرار. وتتراكم مشكلاتها

بصورة تصاعدية نتيجة لعدم إمكانية تلبية المطالب والحاجات المترتبة عنها. الأمر الذي يزيد من هذه الأمور تأزما، وفي هذه المشكلات تعقيدا، فتتعذر مواجهتها في المدى البعيد»[٢٣]. وهذا ما يتطلب ضرورة التحكم جيدا في عملية التنمية الإدارية وإدارة التنمية وإدارة حماية البيئة، وربط هذه العملية بالتنمية الشاملة في مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتقانية، حتى لا يؤدي ذلك إلى إهمال عنصر الإنسان ودوره في تحقيق التنمية الشاملة.

كما أن النظام العام للبيئة والنظام العام للتقييم البيئي للدول العربية الإسلامية عموما والجزائر خصوصا، يمثلان دليلا إرشاديا لوضع خطة ارتيادية إدارية لحماية البيئة في هذه الدول، بما في ذلك الأمن الثقافي البيئي الذي تتضمنه الإدارة الاقتصادية والأمن والسلامة البيئية للسكان. فالحضارة الإنسانية تمثل نماذج لإدارة البيئة من الموارد البشرية والموارد الطبيعية في نظام متكامل ومعقد في شكل يحقق التوازن والتكامل بين البيئية والتنمية.

إذا، إن البيئة والتنمية متلازمتان، فالبيئة هي كل ما يحيط بالإنسان في البيت والمدرسة والمجتمع وفي الأسرة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك ما يحيط به من الجغرافيا والطبيعة والمناخ وغير ذلك من الأمور[٢٤]. أما البيئة الإدارية على وجه الخصوص فهي بيئة العمل في المؤسسة الإدارية، مثل علاقات الموظف برؤسائه وزملائه فى العمل وما يحيط به من علاقات إنسانية وموارد مادية ومالية ونظم وتقنيات إدارية ومكان العمل، سواء في مجال الادارة العامة أو ادارة الأعمال، وغير ذلك من البيئات الإدارية. فكل هذه البيئات لها تأثيرها الإيجابي والسلبي على العمل الإداري وعلى الإنسان وسلوكياته.

ويعرف مصطلح **الإصلاح** عموما بأنه ذلك التحسين الذي يراد به التغيير والتطوير والتجديد والتنمية، وهو بذلك يُعني بالتعديل التدريجي في أحد أجزاء ظاهرة ما، سواء كانت تنظيمية، أو سواء كانت سياسية، وثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية ، أو تقانية. كما يمكن أن نسمي الإصلاح نسبة إلى الموضوع الذي تقع عليه الإصلاحات، كأن نقول: الإصلاح السياسي، والإصلاح الإداري، والإصلاح الاقتصادي... الخ.

وقد يفهم الإصلاح من خلال إحداث تغيير في سلوك الأفراد بواسطة التربية والتعليم.

أما مصطلح **"الإصلاح الإداري"** فعادة ما يعبر عن سلسلة التحسينات والتعديلات التي تدخل على الجوانب الإجرائية والوظيفية والهيكلية والمنهجية للأجهزة الإدارية، التي تقوم بها الحكومات من أجل تحسين الأداء الإداري. وهناك من حاول تعريف الإصلاح الإداري كنهج سياسي مستمر موجه إلى ضبط العلاقات القائمة بين البيروقراطية وبين بعض عناصر المجتمع، أو ضبط تلك العلاقات في إطار البيروقراطية نفسها[٢٥]. ويفهم من هذا التعريف أن الهدفين الذين يمكن تحديدهما والعيوب التي تقتضي معالجتها تشكل أمورا تختلف باختلاف الظروف التي تسود البيئة السياسية.

وبما أن هناك أعمالا تدخل ضمن الإصلاحات الإدارية، كنظريات الإدارة الحديثة والبيروقراطية. فإننا نجد بأن عملية الإصلاح الإداري لا تتسم بالظرفية أو المفاجأة، بل نجدها تحمل في طياتها فلسفة جديدة تحمل تحولا كاملا في التصورات والفكر والسلوك، وحتى تنظيم العمل البشري، وبالتالي فإن لمصطلح **"الإصلاح الإداري"** أكثر من بعد في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه. لذلك نجد أن هناك من اعتبر الإصلاح الإداري، كمحاولة إرادية للتحول الإداري، أمام ما يقاومه أو يعيقه من التفاعلات والعوامل والمواقف. ويرى الدكتور أحمد رشيد أن "الإصلاح الإداري" يقوم على أساسي، أولهما يبرز من خلال إعادة تنظيم الجهاز الإداري للقيام بوظائفه الجديدة على ضوء السياسة العامة الهادفة إلي التنمية. أما ثانيهما فيكمن في علاج مشكلات الجهاز الإداري علاجا يتتبع موطن المشكلات الإدارية في المجتمع، بما يخلق جهاز إداري يعكس علاقات وقيم المجتمع ويحقق التنمية في نفس الوقت الذي تحقق فيه كفاءة العمليات الإدارية[٢٦].

ويرى الأستاذ الدكتور **"سعيد محمد الحفار"** أن الإصلاح الإداري، هو عبارة عن خطة أو برنامج يتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة اوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وأدوات وتقانات ومهارات النظام الإداري المتشكل عبر السنين، والتي تتبدى في عدم قدرته على ممارسة النشاطات الإدارية المختلفة



بكفاءة عالية من اجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التي تخص عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شمولي، أي أن الإصلاح الإداري يقتضي وضع البرامج الشاملة والتي تعالج بصورة جذرية المشكلات المدروسة بدقة وعناية في ضوء الإمكانات والموارد المادية والبشرية التي تشكل الحامل الأساسي لإعداد وتنفيذ برامج الإصلاح(٢٧).

وبهذا المعنى نستنتج بأن الإصلاح الإداري لابد وان يتأثر بالبيئة التي هو بصدد إصلاحها وبكل التغييرات التي يمكن أن تحدث فيها، كما أن له تأثير كبير في تطوير هذه البيئة ووضعها نحو تحقيق أهدافه المسطرة. كما يمكن أن نستخلص من هذه العملية الإدارية، ما يلي:

١. إن عملية الإصلاح الإداري، سواء ما تعلق بمداها أو بمدتها، ترتبط بعملية التغيير الإداري الذي يحصل في بيئة الإدارة بقدر يفوق ما يحصل منها في إطار الإدارة ذاتها، وأنه من المتعذر معالجة المسائل المتصلة بالإصلاح الإداري، دون الاهتمام بعامل التغيير المشار إليه واستخراج النتائج المتصلة به. وعلى هذا فالإصلاح الإداري ليس غاية في حد ذاته، كما أنه لا يعمل بمعزل عن البيئة المحيطة به، وإنما يندمج بصورة منطقية وتسلسلية في المنهج العام للتغيير.

٢. إن الأمر لا يعدو كونه تدخلا يطال زوايا الجهاز الإداري وبناه الإدارية وجميع تقسيماته بدون استثناء. وبذلك فان عملية الإصلاح الإداري الفعال، تشمل كل المستويات الإدارية من الإدارة العليا إلى الإدارة الدنيا، بهدف تحقيق الهدف العام للمنظمة الإدارية. والى هنا يمكن الاستنتاج بأن الإصلاح الإداري يرتبط تمام الارتباط بمفهوم التغيير، وبالذات التغيير العلمي الهادف، بمعنى أنه يقوم على أساس من التغيير الجذري في الأشخاص والمفاهيم والبُنى من جهة، كما يقوم على رسم إستراتيجية إدارية واضحة المعالم والأهداف والوسائل من جهة ثانية.

٣. إن لعملية الإصلاح الإداري انعكاسات في كل البيئات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تقانية، وهي تفترض بداهة وجود الإرادة السياسية التي ترافقها وتشكل شرطا لازما لتحقيقها. وهذا ما يتطلب وجود جهازا إداريا يتولى المهمة ويشرف عن إحداث التغييرات المطلوبة من البداية وحتى النهاية. والتي تتميز بالتجديد والابتكار لكي يكون الإصلاح فعال. كما يجب أن يكون التنظيم القائم على الإصلاحات قريبا من مراكز القرار السياسي، باعتباره هيئة استشارية تغذي وتقوي النظام بالمعارف الإدارية.

٤. إن ما يمكن استنتاجه أيضا، هو أن الإصلاح الإداري يجب أن يهدف بالوقت نفسه إلى إيجاد إدارة تضمن للعاملين فيها الاستفادة من القوانين الاجتماعية، وتتحرك بأقصى درجات الفعالية والسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، وتخفف عن المواطنين ما يمكن أن تفرض عليه من عناء ومعاملات وتعقد إجراءات. ولا شك أن للاعتبارات الاقتصادية والتقانية والنفسية المشار إليها، تأثيرها الواضح على منهجية العمل الإصلاحي الذي يمكن إطلاقه.

٥. إن الإصلاح الإداري يأتي بصورة أساسية ثمرة للجهد الإنساني، فهو ليس آليا أو طبيعيا يتحصل من ذاته، وهو يقابل عادة بمختلف أشكال المعارضة والمقاومة، وهذا ما يعطيه غالبا لونا سياسيا(٢٨). وبهذا نجد أن عملية الإصلاح الإداري لها صلة وثيقة بالبيئة الاجتماعية وإصلاحها أو تغييرها، وبالتالي فإن لها صلة وثيقة بالقيم والأفكار السائدة في تلك البيئة. كما أن نجاح الإصلاحات الإدارية يبقى مرهون دراسة القيم التاريخية والاجتماعية والحضارية السائدة.

٦. إن التغييرات تفترض التخطيط الارتيادي – مثلما أشرت إليه آنفا– وهي مبدئيا من الأمور التي يمكن التنبؤ فيها واستشرافها، إذ لا يعقل أن يكون المسؤولون عن الإصلاحات الإدارية متغربين عن مجتمعاتهم، أو متغاضين الطرف عما يطرأ من أحداث في بيئة الإدارة التي تحدث فيها عملية الإصلاح مع جهلهم إياها أو عدم توقع تلك الأحداث.

كما نجد مصطلح" **الثورة الإدارية**" التي يرى الدكتور "أحمد رشيد" بأنها تعبير عن ثورة وثيقة الصلة بتغيرات



أساسية في نظم التعليم، وفي تشكيل المنظمات الاجتماعية وفي نظم الاختيار، لكنها مع ذلك تظل دائما ناتجا لأنشطة أجهزة مختصة في الدولة، ذلك أن النظرة المطلوبة للثورة الإدارية يجب أن تتبناها وتضع الأساليب العلمية لتطبيقها أجهزة مسؤولة وواعية للإصلاح الإداري (٢٩).

في حين نجد أن الأستاذ الدكتور **"سعيد محمد الحفار"** – ولأول مرة على الأقل في الساحة العربية الإسلامية- يقرن بين الدروس المستفادة من الثورة الإدارية في غير ميدانها كميدان البيئة، حيث يرى أن الأمر يستوجب علينا أن نتحرى التجربة التى مرت بها **"الثورة الإدارية"** في ميدان الصناعة والحرب، وإدارة الأعمال والإدارة العامة لنتبين أهم معالمها، ولنرى وسائل الإفادة من هذه التجربة في ميدان البيئة بمفهومها الدولي المتكامل بين الطبيعة والمجتمع والثقافة، وما يستلزمه ذلك من تكييف لهذه الوسائل مع طبائع العمليات البيئية، بل لنبتدع وسائل جديدة لعلها اقدر على معالجة المشكلات البيئية ومواجهة ملامحها الخاصة(٣٠).

ويزيد في توكيد هذا الاتجاه في إدارة حماية البيئة أن ميدان الصناعة والتجارة وإدارة الأعمال – مثلما سنرى ذلك لاحقا- عرف منذ بضع عقود من السنين وسائل حديثة وهامة ساهمت إلى حد كبير في الرفع من فعاليته. ومكنته من إقامة إدارة ارتيادية وعقلانية منظمة، وقد شاعت فيه وذاعت خلال السنوات الأخيرة تخصصات وطرائق في الإدارة والتسيير "Management"، أحدثت فيه ما أصطلح على تسميته " بالثورة الإدارية".

و بهذا نجد أن التنمية الإدارية تعد الأساس الذي تقوم عليه التنمية السياسية- والعكس صحيح بحكم أن العمليتين الإدارية والسياسية متكاملتين- حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة إلى حد بعيد بالتنمية الإدارية. لأنه لما يحدث أي إصلاح إداري فإنه ينعكس مباشرة على الإصلاح السياسي، والعكس صحيح. وأما **الإصلاح السياسي**، فيتمثل في تلك التعديلات أو التحسينات التي تقوم بها الدول والحكومات، قصد إدخال تغييرات على المؤسسات السياسية والإدارية القائمة في الدولة، وذلك باستعمال الأساليب والأدوات الشرعية وفقا لأسلوب تدريجي متواصل.

وهذا ما نجده في المحاولات التي تقوم بها الأنظمة السياسية (**) بهدف إصلاح أي خلل نسقي قد يقع بين البيئات الفرعية التي يتكون منها المجتمع كنظام متكامل يحدث الترابط بين البيئية الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية، والبيئة التكنولوجية. كما أنه يقوم بإصلاح المؤسسات السياسية: كالنظام الانتخابي، والإعلامي، والحزبي، والجمعيات، والجهاز الحكومي، والإدارة المركزية والمحلية، والرئاسة، والقضاء، أو يتولى الإستراتيجيات الكبرى ورسم السياسة العامة.

وهذا ما يجعل من الإصلاحات السياسية عبارة عن عملية تتميز بالدوام وباستمرار التغيرات التي تحدث على صعيد البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقانية. فكلما تطور المجتمع كلما تحتم على النظام السياسي القيام بتغييرات في هياكله وبناه، حتى يتماشى والتغيير الاجتماعي. وقد تكون الإصلاحات السياسية – في بعض الأحيان – وراء إحداث هذه التغييرات الاجتماعية. وهذا ما يؤكد بأن العلاقة بينهما علاقة جدلية.

والمؤشرات الدولية جلها تؤكد بأن المشكلات البيئية تعود إلى ضعف الوعي البيئي لدى المسؤولين على قضايا التنمية، فالبيئة اليوم في الجزائر في أزمات، مما يستلزم ضرورة التفكير في إحداث إصلاحات سياسية وإدارية جذرية في إدارة البيئة، فأعداد السكان والموارد البشرية في ازدياد متسارع، والضغط على موارد الطبيعة في مد متصاعد، والسلالات والأنظمة البيئية كموارد للتنمية في انتهاك متواصل، ناهيك عن الأزمة في الأمن الغذائي، وأزمة الاختيار بين مصادر الطاقة المتعددة للبيئة والتنمية، والصناعة التي عليها أن تنتج اكثر من استهلاك موارد اقل، والتحدي الحضري، ونفقات مكافحة التلوث بكل أنواعه...الخ.

وهكذا يبتدأ الحفاظ على البيئة يوما بعد يوم، مؤسسة ضخمة، بل صناعة من أخطر الصناعات، تتطلب أن يخطط لها تخطيط علمي شامل، وأن تدار شؤون الحفاظ على البيئة إدارة علمية ورشيدة. شأنها في ذلك شان أي مؤسسة اقتصادية حديثة. ولزام على هذه الصناعة أن تستهدف تحقيق



أكبر حظ من الفعالية والنجاعة، للوصول بالتالي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ضوء تنمية بلا تدمير أو تخريب، **تنمية مناسبة تحقق التوازن في المعادلة البيئية الإنمائية**[٣١].

والى هنا أصل إلى القول بان الإصلاح الإداري ليس مجرد شعار يردد، أو نسخة طبق الأصل يتم استيرادها من الخارج – مثلما أكد لي ذلك الأستاذ الدكتور "**سعيد محمد الحفار**" في لقائي المطول معه– لكنه بالأساس إما عملية إعادة نظر بالأوضاع القائمة حاليا، أو عملية خلق وإبداع جديدين بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

بيد أن الأمر يتطلب تنمية متناغمة لجميع عناصر العمل الإداري، من حيث المعلومات، والتحديث والفهم والمواقف والقابليات بين الإداريين، وغير ذلك من الإصلاحات الداخلية. إلا أن ما أريد أن أؤكد عليه في عداد دواعي الإصلاح الإداري من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، هو دور الإدارة الحديثة، والإصلاح الإداري بمختلف جوانبه، في الخطة الارتيادية الشاملة ،التي أنا بصدد البحث والتدبر فيها، من أجل تحسين التنمية، شريطة توفر عناصر أساسية في الإصلاح الإداري أهمها على الإطلاق: ضرورة التشجيع من القمة والمشاركة من القاعدة، لا أن تكون القرارات نابعة من فوق، وضرورة توفير الوسائل الكفيلة بتدعيم الاتجاه التغييري والتجديدي للحركية التي يجب أن تكون متوائمة مع فلسفة الإصلاح الإداري.

وإلى هنا أصل إلى السؤال الجوهري والوجيه في أن واحد؛ ترى هل أن الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر قد استجابت للشروط والمواصفات التي أتيت عليها سابقا؟ فإن كان الغرض من الإصلاح الإداري الناجح والفعال عادة ما يكون شاملا يمس كل الأجهزة الإدارية التابعة للدولة – ولو تم ذلك عن طريق التدرج والتخطيط – فإن ذلك لا يتم إلا من خلال الإعداد السابق للتعامل مع الظروف البيئية الجديدة. وهو كما يقول الدكتور "**علي السلمي**" هو: « وهو أسلوب هجومي في طبيعته وفيه تلجأ الادارة للمبادرة باستمرار »[٣٢]، علما بأن استخدام الأسلوب الحديث في إدارة التغيير يتطلب مقومات أساسية في تنظيم المنظمة وإدارتها، أهمها توافر نظام جيد لجمع المعلومات والبيانات الداخلية والخارجية ذات الصلة بأطر عمل المنظمة. خاصة وأن العصر الحديث هو عصر المعلومات والشبكة المعرفية.

كما يمكن أن يكون الإصلاح جزئيا يمس قطاعا من قطاعات الإدارة العامة. وفي كلتا الحالتين يجب التركيز على عملية التخطيط الارتيادي. أما الإصلاحات الجزئية غير الناجحة فهي تلك التي تحاول أن تغير الواقع السياسي والإداري بخطة أقل ما يقال عنها أنها لا تتماشى والبيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المراد تغييره. باعتبار أنها تستند إلى الأساليب التقليدية، من خلال **سد الثغرات التي يسببها التغيير، وهو أسلوب دفاعي في طبيعته ولا يتخذ إلا شكل رد الفعل**[٣٣].

وإذا كانت الخطط الارتيادية هي مخططات للأمد الطويل، ولوضع مثل هذه المخططات لابد من تحديد الفترة الزمنية التي توضع لها هذه الخطط الارتيادية، ولابد من الحصول على المعلومات عن البيئة، والإمكانيات والقيم المتوقع تواجدها خلال هذه الفترة الزمنية. وبذلك نجد أن التخطيط الإستراتيجي يعتبر أداة بالغة الأهمية، خصوصا إذا كانت الوسائل قليلة ونادرة من جهة، دون أن ننسى صعوبة عامل الزمن الذي عادة ما يكون في غير صالح هذه الإصلاحات من جهة ثانية، خصوصا وان الإحصائيات تؤكد انه كلما بعدت الفترة الزمنية كلما قلت الثقة في فعالية الإصلاحات بسبب **قلة الثقة في التقديرات**. وفي هذه الحالة يجب التركيز أيضا على التنسيق والتنظيم بين القطاعات التي يمسها الإصلاح الإداري. وإلا ضاعت الجهود البشرية والمادية والمالية في غير الهدف المرسوم من الإصلاح. أما الوسائل فهي متنوعة كأن تكون مادية أو تقانية (كالآلة)، أو مالية (كالتمويل)، أو بشرية (كالإنسان) وكلها تتطلب خطة محكمة ومتماشية مع البيئة الاجتماعية، بهدف إحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشودة.

ومنذ استقلال الجزائر – وحتى ابتداء من تاريخ الثورة التحريرية المباركة – وبتتبع كل **البرامج والمواثيق** المعدة في مرحلة الثورة الجزائرية، وإلى غاية برنامج طرابلس



فإننا لا نجد اهتماما واضحا بالإصلاح الإداري من قبل السلطة السياسية. وبالرجوع إلى ميثاق الجزائر لعام ١٩٦٤، فإننا نجد أنه لم يذكر الإصلاح الإداري، إلا في إحدى اللوائح وفي شكل جملة جعلت من الإدارة - خصوصا الإدارة الاقتصادية - بسبب موقعها في الدولة والاقتصاد، تسبب خطرا كبيرا على المسار الاشتراكي.

كما أن ميثاق الجزائر لعام ١٩٧٦، لم تكن فيه أية إشارة إلى الإصلاح الإداري الشامل. وحتى جانب الاهتمام بإدارة البيئة بعد الاستقلال جاء متأخرا، ولم يبرز إلا من خلال ميثاق ١٩٧٦، الذي انطوى على أول إشارة للحفاظ على البيئة، على شكل فقرة عنوانها "مكافحة التلوث وحماية البيئة"، والتي تنص على ما يلي: «إن تحقيق تنمية سريعة تشمل مجموع قطاعات أنشطة البلاد وتحدث حركة متشعبة تمتد عمليا إلى كافة التراب الوطني، يطرح مشكلة حماية البيئة ومكافحة المضار التي تنجم خاصة من بروز مراكز عمرانية وأنشطة صناعية، وبهذا الصدد سوف تتخذ الدولة، في نطاق التخطيط الوطني، التدابير الضرورية، وتنظم كلما يلزم لصيانة المحيط في البلاد، والوقاية من كل ظاهرة مضرة بصحة وحياة السكان.

إن المجموعات المحلية وكذلك مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، ستلعب دورا رئيسيا في تنفيذ سياسة مكافحة التلوث، وحماية البيئة التي يجب أن تكون الشغل الشاغل لجميع المواطنين، إذ لا يجوز اعتبار ذلك مهمة خاصة بالدولة وحدها» [٣٤].

أما في ميثاق ١٩٨٦ فنجد مقطعا خاصا يتعلق بـــ "الدولة واللامركزية"، حيث كانت فيه إشارات عديدة إلى الإصلاح الإداري، باتخاذ الدولة الجزائرية من اللامركزية أساسا، لتطويرها وتنظيمها وجعلها وسيلة تزيل العراقيل الإدارية حتى تكون غاية أعمال الأجهزة التنفيذية القاعدية من جهة، وتحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن، من جهة ثانية. فجاء فيه ما يلي: « ولا يتأتى ذلك إلا بإجراء إصلاح إداري، يأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع، ومتطلبات التنمية، ومقتضيات العصر. ويكون هذا باعتماد أساليب إدارية حديثة وتخطيط محكم، وتكوين راق، واختيار رجال أكفاء سياسيا وإداريا، مع جعل اللغة الوطنية [***] لغة التكوين والتكامل، والعمل لتكييف الإجراءات وتسهيلها وتوحيدها» [٣٥].

ولا نجد في ميثاق ١٩٨٦، إلا تكرار حرفيا لما جاء في ميثاق ١٩٧٩، على الرغم من أن الفترة الفاصلة بين الميثاقين عرفت صدور أول قانون لحماية البيئة في عام ١٩٨٣. وفي مجال حماية البيئة نجد أن ميثاق ١٩٨٦ ينص على ما يلي: «إن تنفيذ التنمية السريعة في مجمل قطاعات النشاط، التي تولدت عنها عملية متعددة الجوانب تمس مختلف أنحاء الوطن، تطرح مشكل حماية البيئة ومحاربة الظواهر الضارة، وخاصة منها تلك التي ترافق بروز مراكز حضرية ذات النشاط الصناعي. وبهذا الصدد على الدولة، في إطار التخطيط الوطني، فرض الإجراءات اللازمة وتنظيم العمليات الكفيلة بالمحافظة على سلامة البيئة وتحقيق الوقاية، والقضاء على كل المظاهر الضارة بصحة المواطنين، وعليه يتعين على الجماعات المحلية وجميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد أن تؤدي الدور المنوط بها في تنفيذ سياسة محاربة التلوث وحماية البيئة. ومن الضروري ألا يفهم بأن تنفيذ هذه السياسة من صلاحية الدولة وحدها، بل ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لكل المواطنين» [٣٦].

أما بعد عام ١٩٨٨، فأول ما نجد، بروز اللائحة الاستثنائية التي صادق عليها حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر ١٩٨٩ . حيث تم تناول الإصلاح الإداري بطريقة مفصلة نوعا ما، والتي تم من خلالها الاعتراف بانحراف الإدارة عن المسار المحدد لها في المواثيق الثورية والدستورية، وبروز روح اللامبالاة والرشوة والمحسوبية والمحاباة والاختلاس .كما تم وضع تصور جديد للإصلاح الإداري لتجاوز هذه الأزمة التي برزت من أحداث أكتوبر عام ١٩٨٨. والتي كان من أهمها التأكيد ضرورة تجسيد اللامركزية الإدارية وأساليب الديمقراطية المحلية، وإلغاء الدوائر الإدارية، إلا أن ذلك لم يتجسد على ارض الواقع رغم محدودية الطرح السياسي والحضاري.

أما من خلال تحليل مضمون الخطاب السياسي العام، فمنذ السنوات الأولى للاستقلال، **ساهم البعد المتنامي بين الخطاب**



السياسي الرسمي المنادي بالمساواة والتضامن والعدل الاجتماعي... والحقائق الاقتصادية والاجتماعية المأسوية المعيشة في إفقاد الدولة حضوتها وحفر هوة بين الحاكمين والمحكومين. وفي الوقت الذي تعاني فيه أغلبية الشعب البطالة والفقر وظروف المعيشة السيئة جدا، فإن أقلية من الواصلين في اللحظة الأخيرة،...تولت الإدارة وأثرت بسرعة[٣٧]. وهنا نجد أن تشابك هذه العوامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، قد ساهمت في انحراف الإصلاحات السياسية والإدارية عن إحلال القطيعة الفعلية مع أساليب الحكم والتسيير الاستعماري اللذين تميزت بهما فترة الاحتلال الفرنسي.

ومع انطلاق المخطط الثلاثي التجريبي الأول، بين عامي ١٩٦٧- ١٩٦٩ والمخططات الرباعية واتساع القطاع العام على إثر التأميمات في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، نجد أن الانسجام – ولو ظاهريا – كان سائدا بين السلطة السياسية والإدارة التنفيذية، إلى جانب ظهور دور الجيش في الحياة السياسية. ويبرز الانحراف البيروقراطي جليا من خلال خطاب قسنطينة[٣٨] في عام ١٩٧٤، والذي ألقاه الرئيس "**هواري بومدين**"، أكد فيه صراحة على عدم إيمانه بالصراع الطبقي الذي يعد روح الفلسفة الاشتراكية التي اتخذتها الجزائر نهجا بعد الاستقلال، وبهذا برزت رأسمالية الدولة الجزائرية بوضوح وكذلك الأساليب البيروقراطية الجامدة، التي أصبحت الوسيلة المفضلة للإدارة، ولقد أعطيت الأولوية للحفاظ على الأجهزة وتطويرها على حساب المصلحة العامة وعلى حساب تلبية تطلعات وطموحات المواطنين، «**إن البيروقراطية والتقنوقراطية اللتين كانت جبهة التحرير الوطني تعتمد عليهما تتصفان بالمركزية المفرطة والتسلط والاستبداد بالرأي والرغبة النامية وغير المبررة في توخي السرية**»[٣٩].

كما تم الاعتراف بهيمنة الحزب الواحد بحكم القانون، من خلال بيان رئاسة الجمهورية في أكتوبر ١٩٨٨- ولو أنني لا أنكر أن حزب جبهة التحرير الوطني كان يافطة في يد الإدارة- وهذا ما أدى إلى مفارقات كبيرة. خصوصا إذا تعلق الأمر بالبيروقراطية الهجينة والانحرافات الإدارية والسياسية. وبتتبع الخطاب السياسي ابتداء من عام ١٩٨٩ – وخصوصا مع بداية عام ١٩٩٤- وإلى يومنا هذا، قد أصبح يعترف صراحة بانحراف الإدارة الجزائرية عن مسارها الصحيح، والعمل على ضرورة إدخال إصلاحات إدارية جذرية تجسد القطيعة مع النظام الإداري السابق. وهذا ما يؤكده الرئيس "**ليمين زروال**" في خطابه الذي ألقاه بالجزائر العاصمة، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٩٤، حيث يقول:«...لن يتم القضاء على البيروقراطية والاستبداد والتعسف والمحسوبية إلاّ بالقطيعة التي تظل الهدف الأساسي في القضاء على مثل هذه المظاهر وهذه التصرفات...لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإجراء تغيير جذري في هياكل الدولة التي ينبغي مستقبلا أن تخضع لقواعد جديدة... بتعزيز مؤسسات الدولة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية وإقامة علاقات متينة ورزينة بين المواطن والإدارة... وأن مصداقية المؤسسات العمومية تقتضي مكافحة الرشوة والمضاربة...بكل عزم وإصرار... »[٤٠].

كما تميز الخطاب السياسي الرسمي، والى غاية اليوم، بالحديث عن الإصلاحات في كافة المجالات، باتخاذ **لجان للإصلاح** كوسيلة لإحداثه – ولو أن القاعدة الإدارية العملية تقول أنه: **إذا أردت أن تقتل مشروعا فانشأ له لجنة**– حيث عرفت الجزائر العديد من لجان الإصلاح، على مستويات عدة، اذكر منها العدالة وهياكل الدولة والتربية والتعليم...إلخ ولو أن ذلك لم ينعكس على الواقع الفعلي للإدارة الجزائرية. كما يلاحظ انعكاس الخطاب السياسي الإصلاحي على التنظيم السائد في بعض الوزارات. حيث أصبحت هناك – على سبيل المثال– وزارة منتدبة لإصلاح السجون وأخرى لإصلاح المستشفيات.

وفي مجال الإصلاحات التي مست الإدارة المركزية، والمتمثلة أساسا في الهيئات التي يمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الحكومة والوزراء، إلى جانب الهيئات الاستشارية التابعة لهما. فقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، قيام المجلس التنفيذي برئاسة السيد"**عبد الرحمن فارس**، وكان ذلك في ٧ أبريل ١٩٦٢ والذي واصل عمله بعد ثلاثة أسابيع المحددة بعد الاستقلال، بإصدار أوامر، وكانت له سلطة مطلقة.

بعدها جاء استفتاء ١ جويلية ١٩٦٢ وكانت أول حكومة [****] برئاسة السيد "أحمد بن بلة" في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ (فترة الحكم المؤقت)، حيث كان الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة في المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية .ثم جاء دستور ٨ مارس ١٩٦٣، وميثاق الجزائر في ١٦-٢١ أبريل ١٩٦٤، ليحددا توجه النظام السياسي والإداري للجزائر المستقلة بوضوح، وبغض النظر عن السلبيات فان أول مجلس وطني تأسيسي كان برئاسة "فرحات عباس" بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢.

وبعد انقلاب ١٩ جوان ١٩٦٥، أصدر أمر ١٠ جويلية ١٩٦٥، والذي أعتبر أمرا دستوريا، حيث أصبحت الحكومة تمارس وظيفتين: الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية، وهذا ما يخدم مصالحها دون مصالح الشعب، الذي كان ولا يزال يعاني الأمرين في ظل مرحلة الاستقلال والحرية.

وحتى عام ١٩٧٦- وهو تاريخ ظهور الدستور الجزائري الثاني- وبالمقارنة مع دستور ١٩٦٣- فإن الجديد فيه، لم يظهر إلا في مجال تحديد الميادين التي يتدخل فيها النائب، وإبعاده عن ميداني الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، حسب ما جاء في المادة ١٥١ [٤١]، وهذه الحالة لم تكن تخدم السلطة النظامية - شكلاً - حيث تم تعديل دستور (١٩٨٩)، ولم يغير دستور ١٩٧٦ أي شيء عدا من يمارس السلطة النظامية وهما: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بواسطة مراسيم تنفيذية ورئاسية. ومن خلال دستور ١٩٧٦، فإن حماية البيئة أصبحت من المجالات التي يتدخل فيها نواب المجلس الشعبي الوطني، ويظهر لنا ذلك في المادة ١٥١، ومن خلال البنود التالية:

- البند٢٢: الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي، والبيئة ونوعية الحياة، وحماية الحيوانات والنباتات.
- البند ٢٣: حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- البند ٢٤: النظام العام للغابات.
- البند ٢٥: النظام العام للمياه [٤٢].

أما بالنسبة لدستور ٢٣ فيفري١٩٨٩، الذي جاء ليكرس - وعلى إثر الضغط والمعارضة- التعددية السياسية من جهة، وليقنن الإصلاحات السياسية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الجديدة، فإن المجالات التي يتدخل فيها نواب المجلس الشعبي الوطني في ميدان البيئة، تظهر لنا ذلك في المادة ١١٥، التي تناولت نفس البنود المنصوص عليها في ميثاق ١٩٧٦ بشيء من التفصيل، ولم تضف إليها سوى مجال تدخل النواب في ميدان النظام العام للمناجم والمحروقات، وعموما فان البنود التي وردت من خلال المادة:١١٥، هي كالآتي:

- البند ٢٠: القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة.
- البند ٢١: القواعد العامة المتعلقة بالثروة الحيوانية والنباتية.
- البند ٢٢: حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- البند ٢٣: النظام العام للغابات والأراضي الرعوية.
- البند ٢٤: النظام العام للمياه.
- البند ٢٥: النظام العام للمناجم والمحروقات [٤٣].

والجديد بالنسبة لدستور ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ يظهر من خلال البرلمان المكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة. حيث أصبح بإمكان منتخبي المجالس الشعبية المحلية أن يصبحوا أعضاء في مجلس الأمة. ذلك أن ثلثي أعضاء محلس الأمة ينتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية والولائية على أن يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي من بين الشخصيات الوطنية في العديد من المجالات [٤٤]. وبالتالي فقد اصبح من الممكن أن تثار مشكلات ومعوقات الإصلاح الإداري على المستوى المحلي، في الغرفة الثانية من البرلمان.

إلاّ أن تجربة وزارة الإصلاح الإداري والوظيف العمومي، والتي فوضت لها صلاحيات عديدة لتناول قضايا الإصلاح بصفة شاملة [٤٥]، لم تدم إلا حوالي ستة أشهر، بسبب انقلاب ٥ جوان ١٩٦٥ . وابتداء من نهاية عام ١٩٦٥، ألحقت إدارة الوظيف العمومي والإصلاح الإداري بوزارة الداخلية إلى غاية ١٢ جانفي ١٩٨٢، حيث تم إنشاء كتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، والتي أعطيت لها صلاحيات واسعة فيما يخص الإصلاحات

الإدارية وإدخالها على جميع القطاعات؛ إلاّ أن هذه التجربة لم تدم إلاّ حوالي سنتي. وعلى إثر التعديل الحكومي عام ١٩٨٤، تمَّ إحداث محافظة للإصلاح والتجديد الإداريين بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٤، وهكذا فـ«الأبحاث والأعمال التي قامت بها هذه الأخيرة لم تتم بعد صياغتها، فحذفت المحافظة وانفجر الإصلاح الإداري، وتم توزيع أشغالها بين مختلف الوزارات»[٤٦].

وابتداء من ٣ فبراير ١٩٨٧، أدمجت مهام إصلاح المصالح العمومية وتحديثها وكذلك المناهج وإجراءات العمل التابعة لها، في اختصاصات كل عضو من أعضاء الحكومة. وبناء على ذلك، فقد وزعت الاختصاصات بين ثلاثة أطراف هي:

١. إصلاح المجموعات المحلية: وهي من اختصاص وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
٢. القانون الأساسي للوظيف العمومي: وهو من اختصاص رئيس الحكومة.
٣. القطاع العمومي الاقتصادي: وهو من اختصاص الوزارة المعنية[٤٧].

والى هنا يمكن القول بأن اهتمام الإصلاحات الإدارية المركزية في الجزائر، كان منصبا أساسا حول الجوانب الشكلية والإجرائية، دون الغوص في عملية التغيير الشامل للخروج من التخلف والتبعية والهيمنة والتغريب.

والجدير بالاهتمام - ولأول مرة - في ميدان الإصلاحات الإدارية، هو الجمع الذي تم بين إدارتي الإصلاح الإداري والبيئة في وزارة واحدة، ابتداء من عام ١٩٩٤، وهي وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري. حيث أصبحت هناك وزارة منتدبة لدى وزير الداخلية مكلفة بالجماعات المحلية والإصلاح الإداري، إلى جانب مديرية عامة للبيئة. لكن هذا الوضع دام إلى غاية ٤ يناير ١٩٩٦ فقط، وابتداء من ٥ جانفي ١٩٩٦، ألحقت بالإدارة المكلفة بالجماعات المحلية لكن هذه المرة تحت تسمية كتابة الدولة مكلفة بالبيئة[٤٨]. وابتداء من عام ٢٠٠٠ تم إلحاق البيئة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ولم يدم الوضع إلا حوالي سنتين، لتلحق البيئة بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة في عام ٢٠٠٢، ليعاد إلحاق البيئة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، التي تم استحداثها من جديد في أبريل ٢٠٠٤.

وكان من الأجدى أن تبقى إدارة البيئة مرتبطة بإدارة الإصلاح الإداري، حتى لا تتشابك الاختصاصات ويحدث الاضطراب بين هذين الميدانين الهامين، والمرتبطين تمام الارتباط ببعضهما البعض. أو أن تلحق برئاسة الحكومة- على أقل تقدير- نظرا لارتباط قضايا البيئة في الجزائر بالعديد من القطاعات الوزارية، وما يتطلب ذلك من تنسيق ورقابة وتوجيه فيما بينها.

إن المفهوم العلمي للإصلاح الإداري، يؤكد على أن هدف كل إصلاح هو التنمية الشاملة عن طريق التغيير الشامل، فالإصلاح ليس نسخة تستورد، أو أن يعتمد في إحلاله على ذهنيات مسلوبة أو متغربة. وبناء على ما تقدم ذكره، يمكن القول باختصار أن الإصلاح الإداري يستهدف كغايات، تجديد التنظيم الإداري وبنيته، والاهتمام بإدارة العنصر البشري، كما يستهدف أساليب العمل والتشريع الذي يجب أن يكون حاويا لكل هذه الأركان من جهة، كما يجب أن يكون نابعا من البيئة التي يعمل فيها. وانه لحري بالإصلاحات الإدارية في الجزائر أن تعبر عن مقتضيات البيئة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقانية والحضارية، لا أن يكون نابعا من فوق.

والملاحظ على الإدارة المركزية بعد عام ١٩٨٨، هو تميزها بالاستمرارية، وحتى مع إرجاع الديوان، فإن ذلك لم يكن سوى ترسيما. كما نلاحظ أن وظائف كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والوزراء، هي وظائف مزدوجة في الواقع، لكن الذي يهمنا هو الجانب الإداري، فالسلطة النظامية بعد دستور ١٩٨٩، أصبحت تمارس من طرف شخصين، والقاعدة السياسية تقول أن العلاقة عكسية بين الميدانين التشريعي والنظامي، والعكس صحيح. إلا أن هناك عيوبا مسجلة على المادة: ١٢٠ من دستور ١٩٩٦، التي تنص على طبيعة العلاقة بين غرفتي البرلمان والجهاز التنفيذي (*****)، إذ أن الأمر يتطلب تحديد العلاقة بدقة بين غرفتي البرلمان لأجل تفادي تعطيل القوانين، كما يتوجب تحديد صلاحيات مجلس الأمة في مجال تعديل القوانين، وحدود وصلاحيات المجلس الدستوري، ومهام اللجنة



المتساوية الأعضاء بدقة متناهية.

وتنحصر مشاركة الإدارة الاستشارية، في تحضير القرارات كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، والذي امتدت تجربته بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٦، ثم ليعود من جديد في بداية عام ١٩٩٤ وإلى يومنا هذا. والذي يقوم بإعداد تقارير دورية وسنوية أهمها: تقرير "الجزائر غدا"، وتصوره حول البيئة والتنمية (******)، وتقريره حول التنمية البشرية في الجزائر للعام٢٠٠٣، والذي لم يظهر إلا في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى جانب التركيز على ملف اقتصاد المعرفة وعلاقته بالموارد البشرية. كما تم إلغاء الدواوين في كل الوزارات في الفترة الممتدة من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٥، مع الإبقاء على موظفين - الذين هم عبارة عن مستشارين مكلفين بمهمة- يقومون بنفس المهام.

وأما فيما يخص صلاحيات الإدارة المركزية، فنجدها تنحصر أساسا في تحضير القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية والتقنية، والتي لها صلة بصلاحيات الإدارة والتوجيه والتنسيق والتنظيم، كما هي مكلفة بالسهر على تحسين نوعية الخدمات في المصالح العمومية، وتوطيد العلاقات بين الإدارة والمواطن [٤٩]. إلا أن التجربة أثبتت بروز ظاهرة طغيان أساليب التنظيم البيروقراطي الشكلي والرسمي على الإصلاحات التي مست الجهاز الإداري المركزي «...فالواقع يقول بأن الإدارة المركزية سقطت في فخ النمطية عندما أرست هياكلها على نمط موحد: مديرية، ومديرية فرعية، ومكتب. وتبين فيما بعد أن هذه الطريقة تثقل العمل الإداري، وأنها مكلفة، وقد انكبت الإدارة التي تعددت مهامها على تسيير الاقتصاد والمراقبة والتجهيز ...وذلك على حساب الابتكار والتوجيه والتخطيط الإستراتيجي. ورغم أهمية هذه التصحيحات يظهر أنها غير كفيلة بأن تمكن الجهاز الإداري من الخروج من وضعه الخانق» [٥٠].

منذ استقلال الجزائر السياسي، بادرت السلطة السياسية **بإصلاح الإدارة اللامركزية وبإقرار مبدأ اللامركزية الإقليمية ونظام الإدارة المحلية**، وهذا من أجل كسب تأييد القاعدة الشعبية والتغلغل في الأوساط الجماهيرية من أجل القضاء على التخلف بمختلف مظاهره. حيث تدخل المشرع الجزائري في عام ١٩٦٣ ليقلص عدد البلديات من ١٥٣٦ بلدية إلى ٦٧٦ بلدية فقط، لاغيًا بذلك أكثر من نصفها في محاولته للقضاء على أزمتها المالية ونقص الوسائل فيها [٥١]. أما بالنسبة للولاية، وبسبب عدم تكيف هياكلها القديمة مع مرحلة استرجاع السيادة الوطنية، فقد جاء إصلاح العمالة القديمة التي وجدت قبل عام ١٩٦٩. بهياكل جديدة جاء بها قانون الولاية بالأمر رقم: ٦٩-٣٨، والتي حددها كمجموعة لامركزية.

وبالرجوع إلى الاختصاصات المقررة للبلدية، والتي نص عليها الميثاق البلدي الصادر بالأمر رقم ٦٧-٢٤ [٥٢]، نجد أن المجلس الشعبي البلدي يباشر عمله تحت رقابة الوالي مباشرة [٥٣]. كما أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي - بصفته ممثلاً للدولة- صلاحيات هامة، فهو مكلف بحفظ الأمن، والمحافظة على الأملاك والأشخاص. وعلى الوالي أن يقوم بالأعمال التي يرفض رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بها [٥٤].

كما نجد أن رئيس المجلس الشعبي البلدي - باعتباره ممثلا للبلدية - يسير أشغال البلدية، ويأمر بالصرف والإنفاق، ويمضي عقود الشراء والتبادل، ويبرم المناقصات والمزايدات الخاصة بأشغال البلدية[٥٥]. كما نجد أن المجلس التنفيذي الولائي قد اصبح مكلفا بإعداد مخططات التنمية الولائية، وتحضير دورات المجلس الشعبي الولائي بهدف إشراك المسؤولين المحليين في الإدارة وتسيير شؤون الولاية، وكل عضو فيه ينفذ المهام التي يكلف بها طبقا لإطار العمل المسطر في المجلس [٥٦].

في حين نجد أنه تم تقسيم اللجان البلدية إلى لجان دائمة، ولجان مؤقتة، حيث تقوم بدراسة المسائل والمشكلات المتعلقة بالإدارة العامة للبلدية، والمالية، والتجهيز، والإسكان والشؤون الثقافية. كما خول لهذه اللجان أن تستدعي لحضور اجتماعاتها، بصفة استشارية موظفي الدولة الذين يعملون في حدود البلدية من ذوي الخبرة والكفاءة والتخصص [٥٧].

وبظهور دستور عام ١٩٨٩ والذي تضمن الانتقال من الاشتراكية إلى الليبرالية، وما يصحب ذلك من تراجع لدور الدولة في ميادين عديدة. نجد أنه تم إقرار إصلاح قانوني جذري للإدارة المحلية في أبريل عام ١٩٩٠، بحيث يتماشى

مع النهج الجديد للسلطة، وبالتالي فإن المرحلة التي دخلتها الجزائر تعتبر مرحلة مغايرة تماما للمراحل السابقة، وهذا ما يقودني إلى التساؤل عن مدى استطاعة الإصلاحات الإدارية المحلية أن تعكس مبدأ الديمقراطية والشورية الإدارية على مستوى الإدارة اللامركزية؟ خصوصا وان هناك من يرى بأن فشل البلدية في النظام القديم، يرجع في جانب كبير منه إلى الرقابة المشددة وضيق الاستقلال نتيجة هيمنة الحزب الواحد – بمختلف تنظيماته– عليها [٥٨].

وبالرغم من الزوال النسبي للرقابة على الأشخاص في القانونين الجديدين للبلدية والولاية، بحكم التعددية السياسية، فإن الرقابة على الأعمال بقيت، ذلك أن مداولات المجلس الشعبي البلدي لا يمكن أن تصبح نافذة، إلا بإرسالها إلى الوالي ليبدى رأيه فيها[٥٩]. كما تم الإبقاء على الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، باعتباره ممثلا للدولة والبلدية. لكن هذه الازدواجية في السلطة يمكن أن تؤدي إلى نوع من التصادم بين الصلاحيتين. وهذا ما نجده في القانون الجديد رقم: ٩٠–٠٨ الذي ينص على أنه في حالة تعارض مصالح المجلس الشعبي البلدي مع مصالح البلدية، فإنه يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يعين أحد أعضائه لتمثيل البلدية.

وبمجيء قانون الولاية الجديد رقم ٩٠–٠٩، في شهر أبريل عام ١٩٩٠، والذي أعتبر الوسيلة الوحيدة للتنظيم المحلي، بسبب التحويل الكبير الذي مس المهام. فقد اعتبرت الولاية جماعة محلية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، تحدد بمرسوم، وتكون تعديلات الحدود الإقليمية من اختصاص القانون بعد استشارة مجالس الولايات المعنية[٦٠]. وعلى العكس تماما من رئيس المجلس الشعبي الولائي الذي ينتخب على أساس أنه عضو في المجلس، والذي يمكنه الاستقالة مع إخبار الوالي، ويتم استخلافه خلال شهر[٦١]. فإن الوالي يعين بمرسوم رئاسي، والذي يمكنه الاستقالة مع إخبار الوالى، ويتم استخلافه خلال شهر[٦٢]. ووظيفة الوالي تعتبر من الوظائف السياسية فى الدولة، كما أنه يعتبر – مثل القانون السابق– ممثلاً للولاية والدولة معا.

وإلى هنا نجد أن اختيار النهج الليبرالي لم يصحبه تلقائيا تراجع دور الدولة مقارنة بالنظام السابق، فالملاحظ أن الدولة بقيت مهيمنة على عمل هذه المجموعات، ولم يحدث توزيع للسلطة على المستوى المحلي. فبالرجوع – دائما– إلى قانوني البلدية والولاية، نجد أن ممثلي الشعب على مستوى المحلي يفتقرون إلى سلطات قانونية فعلية، ووجودها لا يكون إلا من باب الإجراءات الشكلية. ويتجلى ذلك من خلال المصطلحات المستعملة (يبادر، ويشجع، ويساهم، ويشارك...) في حين أن الوالي يتمتع بصلاحيات أوسع (يقرر، وينفذ، ويراقب، ويسهر...)، وهناك فرق بين استعمال مصطلح يساهم ومصطلح يقرر. علما بأن القرار الرشيد يستمد فعاليته من هذه الاستشارة العلمية الهامة.

كذلك، نجد أن الاستقلالية التي منحت للمؤسسات العمومية ابتداء من عام ١٩٨٨ – بمقتضى القانون رقم ٨٨– ٠١ المتعلق باستقلالية المؤسسات – قد أدت إلى انخفاض دور البلدية. وبالتالي فمن المفروض أن يؤدي الإصلاح البلدي بالضرورة، إلى التخفيف من شدة الوصاية على الأعمال، وعلى مستويات التصديق والتعديل والإلغاء تحديدا. كما نجد أن دور الولاية قد أضحى محدودا في المجال الاقتصادي، ولم يبق لها سوى جانب التدخل من خلال صناديق المساهمة.

وإلى هنا أصل إلى القول بأنه لا يمكن الحديث عن الإصلاح الإداري الفعال إلاّ بتوفر الوسائل البشرية والمادية والمالية. خصوصا وأن الأرقام تثبت بأن ميزانية الإدارة المحلية تأخذ حوالي ٣٠ % من ميزانية الدولة (أي ما يساوي ٩٠ % من ميزانية المجموعات المحلية)، وهذا ما يتطلب إصلاحا ماليا جذريا وعميقا للضرائب المحلية، والتفكير في إيجاد موارد مالية جديدة للبلديات، فالقاعدة تقول أن من يمول يفرض القرارات بالضرورة.

كما يمكن القول أيضا بأن الإصلاح البلدي والولائي، ما هو إلاّ تكيف مع الوضع السياسي الجديد، أما تجسيد اللامركزية الفعلية وتوزيع السلطات ميدانيا، فلا يزال دون مستوى تطلعات المواطنين. فالبلدية لا يمكن أن تدرس في الواقع في البعد اللامركزي وحده، بل يجب أن يقرن ذلك باللاتركيز الإداري، فالرقابة السابقة واللاحقة من الوالي،



أمر لا مفر منه بالنسبة للبلديات. وهذا بحكم الإصلاح المتعلق بقانون البلدية الحالي. كذلك نجد أن الولاية لا يمكن أن تفهم إلا بالرجوع إلى المركزية دائما، باعتبار أن الوالي يعين بمرسوم رئاسي وليس منتخبا. وهذا ما يتطلب مراجعة جديدة للقوانين التي تحكم البلدية والولاية، بهدف التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية ، والمستمدة من واقع بيئتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فاللامركزية الإدارية – وبكل بساطة– هي اضطلاع المواطنين بتسيير شؤونهم المحلية بأنفسهم، ووفق ما تمليه عليهم ظروف ومتطلبات البيئة التي يعيشون فيها.

فالإصلاحات الإدارية فى الجزائر، تقوم على الإدارة القانونية الشكلية والرسمية ولو كانت خاطئة، كما تغيب – تماما– العنصر الإنساني الكفء. وبذلك فهي لم تستفد من التجارب والخبرات العلمية والعالمية للإدارة الناجحة. فاستيراد المنظومة القانونية الفرنسية (*******) وحدها لا يعد كافيا، خصوصا وان هناك بعض المختصين الفرنسيين في ميادين الإدارة العامة والقانون الإداري، والذين يرون بأن تجسيد اللامركزية الإدارية لا يمكن – وبأي حال من الأحوال – أن يحدث بتشريع القوانين أو استيرادها، وإنما يتطلب الأمر إحداث تحول فعلي في ذهنية الإنسان[٦٣].

كما أن إدخال التغييرات الجزئية في النظام الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدولة، لا تعني أبدا الإصلاح الإداري العلمي. فالإصلاح الإداري عبارة عن عملية حضارية تاريخية مستمرة، كما يعني أيضا الابتعاد عن سياسة "الشعبوية"، والمصالح الخاصة، والتسيير البيروقراطي الفوقي الذي يتعارض مع نظام الإدارة المحلية الشعبية. وهذا يتطلب التسلح بالمعرفة العلمية وعدم مصادرة رأي الشعب في اتخاذ القرار وتطبيقه.

هوامش البحث :

(*) راجع في ذلك:

- محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص٤.
- أحمد صدقي الدجانى، التميز في المصطلح. ندوة إشكالية التميز. رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، (١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢)، القاهرة: نقابة المهندسين والمعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢، ص١.

(١) فيريل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، (ترجمة: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، ص ٥٩.

(٢) نفس المرجع، ص٥٩.

(٣) حسن أبشر الطيب، مؤسسات التنمية الإدارية: أوضاعها الراهنة وآفاق المستقبل، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٦، ص ٧.

(٤) سعيد محمد الحفار، الإصلاح الإداري، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٣، ص٦.

(٥) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الجيل، بدون تاريخ، ص٤٢٤.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٦.

(٧) فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص ٦٣.

(٨) سعيد محمد الحفار، الإصلاح الإداري، المرجع السابق الذكر، ص٧.

(٩) فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص ٦٣.

(10) Joseph Lapalombara, Bureaucracy and Political Development, U.S.A: Princeton University Press, 1971, p. 97.

(١١) عبدل خرابشة. محمد محمود ذنيبات، "التنمية الاقتصادية والإدارة (من المنظور الإسلامي)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، المجلد: XXIX، العدد: ٤، ١٩٩١، ص٨٩٦.

(١٢) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام. مفاهيم – مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص ١٣.

(١٣) حسن أبشر الطيب، المرجع السابق الذكر، ص ٧١.

(١٤) أحمد رشيد، إدارة التنمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص١.

(١٥) أحمد رشيد، الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص١٢.

(١٦) عبد المعطي عساف ويعقوب حيدر عبد الرحمن، " نحو نموذج متكامل لجهاز إدارة التنمية في الدول العربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، الجزء: ٣٧، العدد:١، ١٩٩٩، ص١١.

(١٧) محمد حامد سليم، الإستراتيجيات الإدارية: عمليات الاختيار– بدائل– نماذج، دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٤٣٩.

(١٨) محسن العبودي، الإدارة العامة في الدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١٨٩.

(١٩) أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٩٦.

(٢٠) طارق حمادة، منهاج النظم: إطار متكامل لدراسة الظواهر الاجتماعية، نموذج تطبيقي لظاهرة الإدارة في الدول العربية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥، ص ٥٧.

(٢١) روبرت ف. هارتلي، الإدارة بين النجاح والفشل، (ترجمة: مكتبة جرير)، الطبعة السادسة، الرياض: مكتبة جرير، ٢٠٠٠، ص٧٤.

(٢٢) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهج إقتصادي إداري لحل





الأزمات على مستوى الإقتصاد القومي والوحدة الإقتصادية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ص١١.

(٢٣) طارق حمادة، نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥، ص٧٤.

(٢٤) يوسف إبراهيم السلوم، " إدارة البيئة"، مجلة الأمن والحياة، تصدر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة الحادية والعشرون، العدد: ٢٣٧، أبريل/ مايو ٢٠٠٢، ص ٣٥.

(٢٥) حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة العامة: الإصلاح الإداري: النظرية العامة – تجارب مختارة، (تحقيق المركز الإقليمي للدراسات والأبحاث)، الجزء الرابع، بيروت: المكتبة الإدارية، ١٩٩٨، ص١٥.

(٢٦) أحمد رشيد، إدارة التنمية، المرجع السابق الذكر، ص ١٤٠.

(٢٧) سعيد محمد الحفار، الإصلاح الإداري، المرجع السابق الذكر، ص٦.

(٢٨) حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة العامة، الجزء الرابع، المرجع السابق الذكر، ص١٦.

(٢٩) أحمد رشيد، إدارة التنمية، المرجع السابق الذكر، ص١٣٦.

(٣٠) سعيد محمد الحفار، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٢، ص١٥.

(**) وهذا ما لم تتنبه إليه الجزائر في إصلاحاتها السياسية والقانونية والتربوية.

(٣١) سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية (الإدارة البيئية)، المجلد السادس، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٧، ص٤٤٢٥.

(٣٢) علي السلمي، "الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية"، الأهرام الاقتصادي، تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: ٣٥، يناير ١٩٩١، ص ٥٤.

(٣٣) علي محمد منصور، مبادئ الإدارة العامة: أسس ومفاهيم، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٨، ص ٣٦٦.

(٣٤) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٧٦)، الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٥، ص ٢٣٤– ٢٣٥.

(***) يقصد بها اللغة العربية، قبل أن تصبح اللهجة الأمازيغية أيضا لغة وطنية في وقت لاحق، علما بأن الأولى لغة وطنية رسمية، والثانية وطنية... مع سيطرة اللغة الفرنسية على الإدارة الجزائرية والقطاع الاقتصادي.

(٣٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٨٦)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦، ص ١٢٦.

(٣٦) نفس المرجع، ص ٢٥٥.

(٣٧) عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨– ١٩٩٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٠١.

(38) Khalfa Mameri, Citations du Président Boumediene, 4ème édition, Tipaza -Algérie: Edition karim Mameri, 1993, p.219.

(٣٩) عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق الذكر، ص ٧٣.

(٤٠) راجع: يومية الخبر، الصادرة في الجزائر، العدد: ١٠٥٥، بتاريخ ١٩ /٠٤/ ١٩٩٤، ص٣.

(****) الحكومة الأولى كانت تضم ١٩ وزيرا، والحكومة الثانية المشكلة في ١٩٦٣/٠٩/١٩ كانت تضم ١٦ وزيرا.

(٤١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور(١٩٧٦)، الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦، ص٥٧.

(٤٢) نفس المرجع، ص ٥٨.

(٤٣) ج.ج.د.ش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ٨٩–١٦، مؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٨٩، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، الموافق عليه في استفتاء ٢٣ فبراير ١٩٨٩، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/٠٣/١، العدد: ٩، المادة: ١١٥، ص ٢٥٠.

(٤٤) ج.ج.د.ش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ٩٦–٤٣٨، مؤرخ في ٧ ديسمبر ١٩٩٦، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٨، العدد: ٧٦، المادة: ١٠١، ص٢١.

(٤٥) راجع في هذا الشأن: المرسوم رقم: ٦٤–٣٣٣، المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٦٤، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٤، العدد: ٥٤.

(٤٦) محمد أمين بوسماح، المرفق العام في الجزائر، (ترجمة:رحال بن أعمر، ورحال مولاي إدريس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥، ص ٤٤.

(٤٧) ج.ج.د.ش.، المرسوم رقم: ٨٧–٣٨، المؤرخ في ٣ فبراير ١٩٨٧، المتعلق بمهام الإصلاح والتجديد الإداريين، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٧، العدد: ٦، المواد: ١، ٢، ٣، ص٢٠٦.

(٤٨) ج.ج.د.ش.، المرسوم الرئاسي رقم ٩٦–٠١، مؤرخ في ٥ يناير ١٩٩٦، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٦، العدد: ٠١، ص٦–٧.

(*****) وهذا ما تم التطرق إليه في ندوة وطنية من طرف مجلس الأمة بتاريخ ٠٦–٢٠٠٤/١٢/٠٧. بنزل الأوراسي، الجزائر العاصمة. تحت عنوان"شرح المادة ١٢٠ من دستور الجزائر ١٩٩٦".

(******) محضر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتصوره حول جزائر الغد، الجريدة الرسمية، الجزائر، الصادرة بتاريخ: ٩ أبريل ١٩٩٧م، العدد: ٢١، ٦١ صفحة.



(٤٩) ج.ج.د.ش.، المرسوم التنفيذي رقم ٩٠-١٨٨، مؤرخ في ٢٣ جوان ١٩٩٠، يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٢٥ جوان ١٩٩٠، العدد:٢٦، المادة:٢.

(٥٠) محمد أمين بوسماح، المرجع السابق الذكر، ص ٧١.

(٥١) لخضر عبيد، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧.، ص١١.

(٥٢) ج.ج.د.ش.، قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٦٧، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٦٧، العدد: ٦.

(٥٣) عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠، ص١٩٨.

(٥٤) قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، المرجع السابق الذكر. المادة: ٢٣٥.

(٥٥) نفس المرجع، المادة: ٢٢٦.

(٥٦) نفس المرجع، المادة: ٠٨.

(٥٧) قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، المرجع السابق الذكر، المادتين: ٩٤ و٩٨.

(٥٨) السعيد الطيب، "القانون الجديد للبلدية، مجلة إدارة، تصدرها المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد: ١، العدد: ١، ١٩٩١، ص٣.

(٥٩) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: ٩٠-٠٨، المؤرخ في ٠٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم البلدية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١١ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥، المادة: ٤٤.

(٦٠) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: ٩٠-٠٩، المؤرخ في ٠٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم الولاية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥، المواد: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧.

(٦١) نفس المرجع، المادة: ٢٥.

(٦٢) قانون: ٩٠-٠٩، يتضمن قانون الولاية، المرجع السابق الذكر، المادة: ٢٥.

(*******) وهذا ما يذهب إليه الدكتور "ميشيل كروزيه" Michel Crozier في كتابه القيم حول البيروقراطية، "لا يمكن تغيير المجتمع بمراسيم".

(63) Michel Branciard. La Décentralisation dans un pays centralise. Lyon- France: Chronique Sociale. 1984. p. 7

قائمة المراجع العلمية:

الكتب:

١. محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٢. أحمد صدقي الدجاني، التميز في المصطلح. ندوة إشكالية التميز. رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، (١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢)، القاهرة: نقابة المهندسين والمعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢.

٣. فيريل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، (ترجمة: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥.

٤. حسن أبشر الطيب، مؤسسات التنمية الإدارية: أوضاعها الراهنة وآفاق المستقبل، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٦.

٥. سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية (الإدارة البيئية)، المجلد السادس، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٧.

٦. سعيد محمد الحفار ، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٢.

٧. سعيد محمد الحفار ، الإصلاح الإداري، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٣.

٨. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الجيل، بدون تاريخ.

٩. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام. مفاهيم – مناهج وتطبيقات ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٠. أحمد رشيد، إدارة التنمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤.

١١. أحمد رشيد، الإدارة العامة ، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

١٢. أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة ، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

١٣. محمد حامد سليم، الإستراتيجيات الإدارية: عمليات الاختيار- بدائل- نماذج، دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

١٤. محسن العبودي، الإدارة العامة في الدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩.





١٥. طارق حمادة، منهاج النظم: إطار متكامل لدراسة الظواهر الاجتماعية، نموذج تطبيقي لظاهرة الإدارة في الدول العربية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥.

١٦. روبرت ف. هارتلي، الإدارة بين النجاح والفشل، (ترجمة: مكتبة جرير)، الطبعة السادسة، الرياض: مكتبة جرير، ٢٠٠٠.

١٧. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.

١٨. طارق حمادة، نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥.

١٩. حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة العامة: الإصلاح الإداري: النظرية العامة – تجارب مختارة، (تحقيق المركز الإقليمي للدراسات والأبحاث)، الجزء الرابع، بيروت: المكتبة الإدارية، ١٩٩٨.

٢٠. علي محمد منصور، مبادئ الإدارة العامة: أسس ومفاهيم، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٨.

٢١. عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨- ١٩٩٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٢٢. محمد أمين بوسماح، المرفق العام في الجزائر، (ترجمة:رحال بن أعمر، ورحال مولاي إدريس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥.

٢٣. لخضر عبيد، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧.

٢٤. عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠.

٢٥. Joseph Lapalombara, Bureaucracy and Political Development, U.S.A: PrincetonUniversity Press, 1971.

٢٦. Michel Branciard, La Décentralisation dans un pays centralise, Lyon- France: Chronique Sociale, 1984.

٢٧. Khalfa Mameri, Citations du Président Boumediene, 4ème édition, Tipaza -Algérie: Edition karim Mameri, 1993.

المقالات:

٢٨. عبدل خرابشة . محمد محمود ذنيبات، "التنمية الاقتصادية والإدارة (من المنظور الإسلامي)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، المجلد: XXIX، العدد: ٤، ١٩٩١.

٢٩. عبد المعطي عساف ويعقوب حيدر عبد الرحمن، " نحو نموذج متكامل لجهاز إدارة التنمية في الدول العربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، الجزء: ٣٧، العدد:١، ١٩٩٩.

٣٠. يوسف إبراهيم السلوم، " إدارة البيئة"، مجلة الأمن والحياة، تصدر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة الحادية والعشرون، العدد: ٢٣٧، أبريل/ مايو ٢٠٠٢.

٣١. علي السلمي، "الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية"، الأهرام الاقتصادي، تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: ٣٥، يناير ١٩٩١.

٣٢. السعيد الطيب، "القانون الجديد للبلدية، مجلة إدارة، تصدرها المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد:١، العدد:١، ١٩٩١.

المواثيق والدساتير والقوانين:

٣٣. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٧٦)، الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٥.

٣٤. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٨٦)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦.

٣٥. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور (١٩٧٦)، الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦.

٣٦. ج.ج.د.ش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ٨٩-١٦، مؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٨٩، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، الموافق عليه في استفتاء ٢٣ فبراير ١٩٨٩، الجريدة



الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/٠٣/١، العدد: ٩.

٣٧. ج.ج.د.ش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ٩٦-٤٣٨، مؤرخ في ٧ ديسمبر ١٩٩٦، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٨، العدد: ٧٦.

٣٨. ج.ج.د.ش.، المرسوم رقم: ٦٤-٣٣٣، المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٦٤، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٤، العدد: ٥٤.

٣٩. ج.ج.د.ش.، المرسوم رقم: ٨٧-٣٨، المؤرخ في ٣ فبراير ١٩٨٧، المتعلق بمهام الإصلاح والتجديد الإداريين، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٧، العدد: ٦.

٤٠. ج.ج.د.ش.، المرسوم الرئاسي رقم ٩٦-٠١، مؤرخ في ٥ يناير ١٩٩٦، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٦، العدد: ١.

٤١. ج.ج.د.ش.، محضر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتصوره حول جزائر الغد، الجريدة الرسمية، الجزائر، الصادرة بتاريخ: ٩ أبريل ١٩٩٧م، العدد: ٢١.

٤٢. ج.ج.د.ش.، المرسوم التنفيذي رقم ٩٠-١٨٨، مؤرخ في ٢٣ جوان ١٩٩٠، يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٢٥ جوان ١٩٩٠، العدد: ٢٦.

٤٣. ج.ج.د.ش.، قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٦٧، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٦٧، العدد: ٦.

٤٤. ج.ج.د.ش.، قانون رقم: ٩٠-٠٨، المؤرخ في ٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم البلدية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١١ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥.

٤٥. ج.ج.د.ش.، قانون رقم: ٩٠-٠٩ المؤرخ في ٠٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم الولاية، الجريدة الرسمبة، الصادرة بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥.



استراتيجيات التنمية البشرية في ظل التغيرات العالمية الجديدة

الدكتور/ عنتر عبد الرازق النهطاوى
مدرس اقتصاد
المعهد التكنولوجي العالي بالعاشر من رمضان

مشكلة البحث :

لقد حازت قضية التغيرات العالمية الجديدة والتي يطلق عليها " ظاهرة العولمة " من ناحية، وقضايا التنمية البشرية من ناحية أخرى على اهتمام كبير في الأدبيات الحديثة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام والاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة. ولم يقتصر هذا الاهتمام على المفكرين الاقتصاديين والسياسيين عند دراستهم للجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه القضايا فقط، وإنما شارك أيضا المفكرون الاجتماعيون والإعلاميون وعلماء البيئة في تناول هذه القضايا من كافه جوانبها مما ساهم في ظهور ما يمكن أن نسميه بالتخصص في تناول قضايا العولمة.

ولقد ارتبطت هذه التغيرات العالمية وما أفرزته من ظهور النظام العالمي الجديد بانتشار نظرية اقتصادية جديدة عرفت باسم الليبرالية الجديدة "Neo libralismus" والتي تعتمد أساسا على مبدأ أن "ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح ". وأهم مفكريها الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل ملتون فريدمان "Milton Friedman" حيث تبنت كثير من الدول الصناعية وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) هذه النظرية كأساس لرسم سياستها الاقتصادية المتمثلة في عدم تدخل الدولة وتقلص دورها الاقتصادي من خلال تطبيق نظام الخصخصة وتحرير التجارة وما يترتب عليه من حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد.

كذلك صاحب ظهور العولمة ذات الفلسفة الليبرالية الجديدة اتخاذ إجراءات تحرير الأسواق المالية والنقدية والقطاع المصرفي وتراجع النظم النقدية التقليدية وتقلص دور السلطات النقدية المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتحكم في ورقابة أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأوراق المالية بالبورصات بمعنى خضوع كل المتغيرات الاقتصادية بما فيها الموارد البشرية والقوى العاملة بصفة خاصة لقانون العرض والطلب وأداء السوق الحرة.

ونظراً لأن العنصر البشرى يمثل محور النشاط الاقتصادي سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية وذلك من حيث الغاية (إشباع الحاجات البشرية عن طريق السلع والخدمات) وأيضا الوسيلة (حيث تعتمد التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد على العنصر البشرى) فإن الآثار المترتبة على التغيرات العالمية الجديدة تمتد حتى تصل إلى الموارد البشرية.

ولعل تعليق مدير شركة ميكرو سيستمز الأمريكية جون جيج "John Gage" في اجتماع بمعهد جوربا تشوف بسان فرانسيسكو في سبتمبر ١٩٩٥ على سؤال لمدير الجلسة رستم روى "Rustum Roy" والخاص بعدد العاملين الآن لدى شركة سان سيسمتز يعكس الموقف الخطير حيث أجاب :"١٦ ألف ... وباستثناء قلة قليلة منهم فإن كل هؤلاء احتياطي يمكن الاستغناء عنهم عند إعادة التنظيم ... إننا نتعاقد مع العاملين بالكمبيوتر ... ويطردون أيضا بواسطة الكمبيوتر".

وقد كان البرجماتيون أكثر وضوحا حينما ذكروا في



الاجتماع أن ٢٠ % فقط من السكان العاملين ستكفى القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي وإنتاج جميع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الدولي أما فيما يتعلق بمستقبل نسبة العاطلين الباقية (٨٠ %) فأكد جريمى ريفكن "Jeremy Rifikin" في كتابة نهاية العمل أنهم سيواجهون مشاكل عظيمة.

بينما ذهب آخرون لأبعد من ذلك وكانوا أكثر تشاؤما في وصف مستقبل الموارد البشرية حيث قالوا في ذلك "إما أن تأكل أو تؤكل" "to have lunch or be lunch". وهذا الموقف الحرج يعكس النموذج العالمي الجديد للموارد البشرية القائم على صيغة ٢٠% عاملين و٨٠% عاطلين عن العمل، وما يترتب علية من حتمية الاهتمام بقضية التنمية البشرية (١).

ولقد أدى التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات إلى تزايد الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بقضايا التنمية البشرية لتتلاءم مع التغيرات العالمية الجديدة. فمن خلال التطور الهائل الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من استخدام القمار الصناعية وشبكات الإنترنت والتجارة والبريد الإلكتروني ومختلف أشكال ثورة الاتصالات والمعلومات، أصبح العالم بمثابة سوق واحد تقلصت فيه المسافات الفاصلة بين دول العالم وانصهرت فيه مختلف الاقتصاديات الفردية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد وبدأت تتبلور صورة النظام العالمي الجديد المتمثل في عولمة الأنشطة والسياسات بأركانه الثلاثة : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمي لتنظيم والإشراف على التجارة الدولية طبقا لاتفاقيات الجات ولقد صاحب ذلك ظهور مفاهيم جديدة مثل الإدارة بالمعلومات والجودة شاملة والمواصفات العالمية للمنتجات والخدمات "الايزو" والقدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي (٢).

ونظرا لأن عملية التوافق مع العولمة والنظام العالمي الجديد لها متطلبات هامة في مقدمتها التنمية البشرية وزيادة قدرات ومهارات القوى العاملة والتي أصبحت من أهم معايير قياس مدى التقدم في المجتمع لذلك ظهرت ضرورة الاهتمام بقضية التنمية البشرية لتواكب هذه التطورات لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التغيرات والتغلب على مواجهة الجوانب السلبية لها وخاصة التي تعانى منها الدول النامية.

حيث أنها قضية تتعلق بعملية تطوير وتحديث الخصائص النوعية للسكان وتنمية قدراتهم بهدف توفير فرص المشاركة الفعالة في التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

في هذا الإطار تنعكس مشكلة البحث في الإجابة على سؤال جوهري يتعلق بكيفية (استراتيجيات) تحقيق معدلات متطورة من التنمية البشرية في المجتمع في ظل تحديات النظام العالمي الجديد وينبثق من ذلك سؤالين فرعيين يتعلق الأول بماهية ودوافع ومكونات التنمية البشرية وكيفية قياسها والثاني يختص بماهية ملامح وسمات النظام العالمي الجديد وتحدياته ومدى تأثيره على استراتيجيات في التنمية البشرية المحلية.

أهمية وهدف البحث :

تمثل الموارد البشرية أحد المقومات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع سواء على المستوى الكلى أو المستوى الجزئي ومن ثم حظيت قضايا التنمية البشرية على اهتمام كثير من المفكرين والعلماء سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية ولم يكن الاهتمام بالتنمية البشرية جديدا على الإطلاق ... فمنذ أكثر من ٢٥ قرنا عبر الفيلسوف الإغريقي "بروتا حوارس" عن أهمية البشر من خلال مقولته المأثورة "البشر هم معيار الأشياء جميعا" كذلك رأى "أرسطو" وكثير من الفلاسفة الأوائل ضرورة اعتبار معيار مدى تحقيق صالح للبشرية كمؤشر للدخل والثروة لتقيم الأوضاع الاجتماعية. ولقد امتد هذا الاهتمام أيضا إلى الفكر الاقتصادي سواء الكلاسيكي (آدم سميث وريكاردو ومالتس) أو الكمي (وليم بيتي وفرنسوا كيناي)

ومنذ مطلع القرن العشرين وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بقضايا ومشكلات الموارد البشرية بصفة عامة والقوى العاملة بصفة خاصة حيث ساهمت الدراسات الإدارية لـــ "تايلور" من ناحية وظهور الحركة العمالية وما أسفرت عنه من تكوين النقابات



العمالية من ناحية أخرى في محاولات الوصول إلى صيغة ملائمة للعلاقة التوازنية بين العمال (حماية حقوق العاملين) وأصحاب العمل.

ولقد تبلورت ضرورة هذا الاهتمام من خلال حوار بريء بين طفل وأمه في إحدى ليالي البرد القارس بشتاء عام ١٩٢٩ والذي نشر في مجلة ألمانية :

- يسأل الطفل أمه ببراءة وهو يرتعش من قسوة البرد : لماذا لا تدفئين المنزل يا أمي ؟
- قالت الأم : لأنه لا يوجد لدينا فحم بالمنزل يا ولدى.
- فسأل الطفل : ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل !
- أجابت الأم : لأن والدك بدون عمل.
- فيسأل الطفل : ولماذا يكون أبى بدون عمل (عاطل) !
- قالت الأم : لأنه يوجد فحم كثير في الأسواق يا ولدي.

ولقد عبر هذا الحوار ببساطة عن الدائرة الشيطانية لأزمة البطالة والاقتصاد والتي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجها الدول الصناعية والنامية على حد سواء لما تمثله من عدم الاستخدام الأمثل لرأس المال البشرى وما يترتب علية من أضرار اقتصادية واجتماعية عديدة حيث توجد علاقة تربط بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية فتمثل الأولى التنمية الشاملة حيث تركز على زيادة المهارات الإنتاجية والابتكار لدى الأفراد والوصول إلى أقصى ناتج ممكن وتتعامل مع الأفراد كغاية لزيادة قدرات وخيارات الإنسان ... بينما تهتم تنمية الموارد البشرية بالأفراد على أنهم وسيلة (مدخلات) كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية.

كذلك ظهر الاهتمام بهذه القضية في الفكر الاقتصادي المعاصر مثل "تيودور شولتيز" في كتابه الشهير "الاستثمار في رأس المال البشرى" [٣] وجارى بيكر الحاصل على جائزة نوبل عن دراسات في مجال الاستثمار وفى هذا الإطار تظهر أهمية الدراسة من خلال تناول أربع قضايا محورية بالبحث والتحليل وهى :-

١- الموارد البشرية من حيث المفهوم والأهمية.

٢- التنمية البشرية من حيث الدوافع والمكونات وكيفية قياسها وتمويلها.

٣- محركات ودوافع التغيرات العالمية والجديدة وملامح النظام العالمي الجديد.

٤- أثار التغيرات العالمية الجديدة على التنمية البشرية واستراتيجيات تحقيق التنمية البشرية في ظل النظام العالمي الجديد.

وفى ضوء ذلك تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على قضايا التنمية البشرية في ظل النظام العالمي الجديد وظاهرة العولمة مع رصد أهم الإنجازات والتطورات المحلية والإقليمية والعالمية وتوضيح انعكاساتها على قضية التنمية البشرية مع محاولة وضع تصور لإستراتيجيات التنمية البشرية في ظل التطورات العالمية الجديدة.

من هذا المنطلق تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية. يعالج الفصل الأول فيها مفهوم وأهمية الموارد البشرية. كما يهتم بدراسة وتحليل قضية التنمية البشرية من حيث الدوافع والمكونات الرئيسية وكيفية قياس وتمويل التنمية البشرية بينما يركز الفصل الثاني على دراسة أسباب ودوافع التغيرات العالمية الجديدة وطبيعة وملامح النظام العالمي الجديد مع رصد أهم التغيرات العالمية الجديدة ويحاول الفصل الثالث أن يبرز مداخل واستراتيجيات التنمية البشرية في ظل التطورات العالمية الجديدة.

١- مفهوم وأهمية للموارد البشرية.

في إطار الدراسات الخاصة بالموارد الاقتصادية، يتم طبقا لطبيعة الموارد التمييز بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية "رأس المال البشرى" والتي تتأثر فيما يتعلق بنوعية وتوزيع القوى البشرية باقتصاديات التعليم والصحة والهجرة وتتميز بالتجدد والاستمرارية والقدرة على الابتكار والإبداع وتتطلب استمرارية التعليم والتعلم والتدريب. ويقصد بالموارد البشرية هنا رأس المال البشرى المتمثل في حجم وهيكل ونوعية السكان في المجتمع وما يشمله من طاقات إنتاجية كامنة وإمكانيات بدنية وذهنية متاحة تعتبر عنصر أساسي في العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي يتم استغلالها لتحقيق النمو والتنمية وتؤثر في كفاءة الأداء الاقتصادي وما يرتبط به من عمليات الإنتاج والاستهلاك والتبادل [٤].

ولقد بدى ذلك واضحا من خلال التجارب العالمية في



مجال التنمية الشاملة لكثير من دول العالم.

فالتخلف الاقتصادي يتولد في حقيقة الأمر أولا وأخيرا من جراء التخلف البشرى والإداري. فالإنسان أصبح يمثل الثروة الحقيقية في المجتمع فهو مصدر الفكر والعمل والابتكار وهو المنظم لعملية تحويل الموارد الطبيعية المتاحة إلى موارد قابلة للاستخدام لتحقيق الرفاهية وبالتالي أصبحت نوعية الإنسان مقياسا للثروة في المجتمع وظهرت ضرورة الاهتمام بتنمية العنصر البشرى وبناء الإنسان القادر على الإنتاج والابتكار والإبداع والتطوير من خلال تطوير مقوماته العلمية والثقافية والاجتماعية والصحية. فهو يمثل محور التنمية الشاملة من ناحية الوسيلة والغاية في نفس الوقت حيث تتوقف التنمية والنمو الاقتصادي بجانب رأس المال المادي على حجم وكيفية استخدام الموارد البشرية. فالاهتمام بتنمية الموارد البشرية ينشأ من خلال هدفين أولهم الوصول إلى الجودة العالية للسلع ورفع القدرة التنافسية وثانيهم إعداد القوى العاملة الماهرة حيث يؤثر ذلك على الاقتصاد القومي في زيادة الصادرات السلعية والقدرة التنافسية وتصدير القوى العاملة الماهرة الزائدة عن طاقة المجتمع الإنتاجية.

وجدير بالذكر أن الموارد البشرية تتحدد من خلال عوامل كمية (مثل حجم وهيكل السكان) وعوامل نوعية تتمثل في السياسات المؤثرة على نوع وخصائص السكان (الاستثمار البشرى) حيث يتم التميز بين هذه العوامل عند محاولة التعرف على الأبعاد الاقتصادية للموارد البشرية (٥).

وتتمثل الملامح الأساسية للموارد البشرية في القرن الواحد وعشرين في مجموعة عوامل رئيسية هي :

١- التعليم والتدريب.

٢- الشخصية.

٣- الدافعية والطموح.

٤- الاختراع والابتكار والإبداع.

ونظرا لان جوهر المشكلة الاقتصادية سواء في الدول النامية أو المتقدمة يتمثل في ندرة الموارد المتاحة (رأس المال البشري والموارد الطبيعية ورأس المال المادي والكيفي) بالنسبة للحاجات البشرية فإن استراتيجيات الحل الملائم تتأثر بمدى وكيفية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بصفة عامة والبشرية بصفة خاصة.

فالاستثمار في المورد البشرية يعتبر من القضايا التي تعكس مدى الاهتمام بالعنصر البشري في المراحل العمرية المختلفة وخلال تطوره الوظيفي وتتوسع مجالاته لتشمل كل ما يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية سواء عن طريق الأسرة أو المنشأة أو الدولة حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عمليه متكاملة ومستمرة تبدأ من الأسرة وتستمر في المنشأة وتدعم من قبل الدولة بناءا علفي دراسة وتخطيط سابق وتتمثل هذه العملية في مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تسعى إلي تجديد وتنمية قدرات وصفات ومهارات الأفراد وبغرض رفع مستوى الأداء لهم.

٢- الدوافع والمكونات الرئيسية للتنمية البشرية

"إن جيش من الأرنب يقوده أسد ... أفضل بكثير من جيش من الأسود يقوده أرنب " (نابليون بونابرت).

٢-١ مفهوم ودوافع التنمية البشرية :

يمثل العنصر البشري جزءاً هاماً ومحورياً من الثروة الحقيقية للمجتمع. فهو الغاية والوسيلة والدافع الأساسي ومحرك التنمية والمستفيد الأول من نتائجها. لذلك تقوم التنمية البشرية علي تنمية قدرات ومهارات الإنسان من أجل رفاهية الإنسان وبواسطة الإنسان نفسه.

وجدير بالذكر، أنه في إطار محاولات تحديد مفهوم التنمية البشرية، شهد الفكر الاقتصادي في الأونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً، حيث كان اهتمام معظم الدراسات ينصب علي المنظور المادي الذي يرتكز علي مؤشرات الدخل القومي ومعدلات نموه كأساس لقياس عملية التنمية، بينما لم يحظى العنصر البشري الذي يمثل التنمية علي الاهتمام الكافي. فبينما تركز الفلسفة المادية للتنمية البشرية علي الاستثمار المادي وإشباع الحاجات المادية دون الاهتمام بالحاجات المعنوية والإنسانية للفرد، وتعتمد في ذلك علي استخدام آليات السوق الحر وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الأسواق وتركزها في الأسواق ذات الكفاءة العالية. نجد أن الدراسات والبحوث قد أثبتت أن النظرة المادية للتنمية البشرية قد أدت إلي تدهور الظروف

الاجتماعية للإنسان واتساع الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية وخاصة فيما يتعلق بمستويات التعليم والصحة والدخل الحقيقي للفرد نظرا للصعوبات والمشكلات التي تواجهها الدول النامية في التجارة الدولية وحرية تصدير العمالة والمواد الأولية. وقد أدى ذلك إلي تطور مفهوم التنمية البشرية وظهور فكرة التنمية البشرية المتكاملة [٦]. وتداولها بالبحث والدراسة في الفكر الاقتصادي والتي لا تركز علي الدخل الحقيقي للفرد فقط وإنما تشمل أيضاً :-

* حقوق الإنسان في إشباع الحاجات المادية والصحية والاجتماعية.
* حقوق الإنسان في الحفاظ علي التراث والحضارة والبيئة والقيم والتقاليد والدين وحصوله علي لمعلومات والمعرفة.

وكان نتيجة هذا التطور ظهور مفهوم أكثر شمولاً للتنمية يتجاوز مؤشر الدخل والنمو ليشمل القدرات والمهارات البشرية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠ والذي اعتبر البشر بمثابة الثروة الحقيقية للأمم [٧]. وطبقا لهذا التقرير يقصد بالتنمية البشرية " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وأهم هذه الخيارات هي تحقيق حياة طويلة خالية من الأمراض واكتساب المعرفة والتمتع بحياة كريمة "علي أن هناك خيارات أخرى مثل الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان والديمقراطية واحترام الإنسان لذاته.

وفي هذا الصدد نجد أن مفهوم التنمية البشرية يمتد ليشمل ثلاث جوانب أساسية هي [٨]:

١- تنمية القدرات البشرية عن طريق الرعاية الصحية والتعليم والتدريب ورفع المهارات الإنتاجية وزيادة القدرة علي الابتكار والإبداع ومراعاة البعد الإنساني في العمل.

٢- الاستفادة من الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية عن طريق توفير فرصة عمل حقيقية تتناسب مع القدرات المكتسبة .

٣- تحقيق الرضا والسعادة والمشاركة الفعالة الكاملة في الأنشطة النقابية والاجتماعية والسياسية كمحور لجهود التنمية مع المحافظة علي حقوق الأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق تعكس قضية التنمية البشرية في حد ذاتها عدة قضايا فرعية هامة تتصف بالترابط والتداخل والتكامل فيما بينها وتهدف إلي تحقيق الاستفادة الكاملة من الخدمات الاجتماعية وتعتبر القوة الحقيقية وراء التنمية البشرية بمفهومها الحديث وهي [٩]:

* الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والتعليم والتعلم والتدريب الابتكار والإبداع والأداء .
* الاستثمار وفرص العمل الإدارة واختيار القيادات .
* رفع المهارات الإنتاجية والابتكارية .

ومن هنا تتبلور قضية التنمية البشرية في استخدام القدرات البشرية من اجل رفع مستوى معيشة الإنسان وزيادة مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات المشاركة والحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان[١٠] وتعتمد هذه العملية على عدة عوامل تطوير أساسية هي :- الخيال والإبداع والابتكار البشري - القوة الذهنية والمهارات الفكرية - الدافعية والرغبة في الإنجاز - الطريقة المتعاونة والفعالة والقيادة.

مدخلات	مجموعة أنشطه تتمثل في	مخرجات
(القدرات العقلية للأفراد)	عمليات الإعداد والتدريب والتنمية والتنفيذ والتعويض المادي والمعنوي وخطط التدريب والتنمية	قدرات ومهارات مميزة للأفراد وتحقيق أداء وإنتاجية مرتفعة

من ناحية أخرى ترجع أسباب زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية إلي عدة عوامل ودوافع تتمثل في [١١]:

* الاهتمام المتزايد براس المال البشرى لأهميته كمحور أساسي لعملية التنمية الشاملة وضرورة التركيز علي تنمية قدرات المجتمع لضمان استمرار التنمية.
* ضرورة الاعتماد علي الذات والموارد والقدرات الذاتية في تحقيق التنمية للتخلص من التبعية الاقتصادية وضمان استدامة التنمية.
* تزايد معدلات البطالة علي المستوى العالمي والاتجاه نحو إلغاء أو تقليص وسائل الدعم والحماية للأنشطة الاقتصادية وإهمال البعد الاجتماعي
* الاستفادة من تجارب التنمية والنمو العالمي والمعتمد علي



القوة البشرية

- التقادم السريع للسلع والخدمات وضرورة تنمية القدرات التنافسية للاقتصاد القومي وتنمية قدرات الابتكار والتحديث واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والمعرفة.

في إطار ذلك ومن منطلق تكامل الحاجات الإنسانية سواء في جانبها الاقتصادي والاجتماعي أو السيكولوجي فإن الدراسة تأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية البشرية علي أنها :

"عملية ثلاثية الأبعاد مستديمة لتطوير القدرات والمهارات الجسمانية والعقلية والنفسية للإنسان تبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر بالمنشأة وتدعم من قبل الدولة وتتأثر وتؤثر في التغيرات المحلية والعالمية وتهدف لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والارتقاء بمستويات الإنتاجية الاقتصادية لها، والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم بغرض تحقيق أفضل مستوى رفاهية للإنسان من الناحية المادية والمعنوية مع ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية واحترم حقوق الإنسان". ومن هنا يتعدى مفهوم التنمية البشرية كونه مجرد تنمية للموارد البشرية وإنما يتسع ليشمل فكرة التنمية الشاملة المتكاملة للبشر من حيث تكوين القدرات البشرية في مجال الصحة والمعرفة والتدريب واستخدام هذه القدرات في تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة بزيادة الإنتاج والمشاركة في الأنشطة المختلفة (١٢).

٢-٢ مؤشرات قياس التنمية البشرية :

بناء علي التحليل السابق أصبحت عملية تحديد المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية تخضع لمبدأ الاجتهاد سواء علي مستوى المنظمات والهيئات الدولية أو الإقليمية وظهرت صعوبات للاتفاق علي قائمة موحدة تضم جميع المؤشرات وانعكس ذلك أيضاً علي قياس عملية التنمية البشرية نفسها. وفي إطار محاولات حصر مؤشرات التنمية البشرية يمكن بصفة عامة التمييز بين مجموعتين رئيسيتين هما : (١٣)

١- مؤشرات قابلة للقياس الكمي (مستوى الدخل البطالة الاستثمار الاستثمارات التضخم القيمة المضافة السن عدد أفراد الأسرة الجرائم ونوعها الانتشار الجغرافي)

٢- مؤشرات معنوية تتمثل في (التعليم الصحة الإسكان البيئة الصالحة الأمن والسلام الإعلام والثقافة المشاركة في القرار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان).

وجدير بالذكر أن مكونات هذه المؤشرات متداخلة ولا تعتبر أي منها بمفرده مؤشراً رئيسياً نظراً لاختلاف النتائج طبقاً للمؤشر المستخدم، وبناءً علي ذلك، أصبحت التنمية البشرية تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) لما تعنيه من ارتفع مستويات التعليم والمعرفة والإنتاجية وقدرات البشر على الابتكار والتجديد والتطوير.

وفى هذا الإطار، يعتمد دليل التنمية البشرية المنبثق عن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث مؤشرات أساسية هما: (١٤)

١- معامل طول العمر، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة = ٣/١ درجة

٢- معامل المعرفة والتحصيل التعليمي ويعبر عن أرقام المسجلين في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي، والإلمام بالقراءة والكتابة = ٣/١ درجة

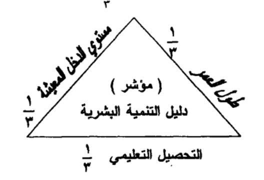
٣- معامل مستوى المعيشة ويمثل الدخل الحقيقي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) = ٣/١ درجة.

حيث يتم ترتيب الدول حسب أعلى مؤشر التنمية والذي يمثل متوسط المؤشرات لكل دولة من الدول ولأغراض احتساب دليل التنمية البشرية يتم تحديد حد أدنى وحد أقصى ثابت لكل مؤشر من المؤشرات حيث يقاس دليل المؤشر المعين طبقا للمعادلة الآتية :

$$\text{دليل المؤشر المعين} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{الحد الأدنى}}{\text{الحد الأقصى} - \text{الحد الأدنى}}$$

دليل التنمية البشرية = متوسط مجموع دليل المؤشرات الثلاثة

$$= \frac{\text{دليل طول العمر} + \text{دليل التحصيل العلمي} + \text{دليل مستوى المعيشة}}{3}$$





من ناحية أخرى نعرض تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ لقضايا المشاركة الاجتماعية والسياسية الفعالة Participetion والحكم Governmence والتنظيم Community Organization والتي تمثل قواعد أساسية للإطار التنظيمي للتنمية البشرية Institutional Framework فلقد عرف التقرير المشاركة الفعالة بأنها إتاحة تكافؤ الفرص القائم علي مبدأ العدالة والمساواة في الحصول علي الرعاية الصحية والمعرفة والثقافة والمهارات والمعلومات وضمان الحقوق الإنسانية بصفة عامة.

بينما اعتبر التقرير لامركزية الحكم من أفضل أساليب المشاركة إلا أنه يري أن النظام القضائي والإداري والقيم والمعايير الاجتماعية وتوزيع الدخل والثروة من أهم المشاكل التي تواجه تحقيق المشاركة الفعالة.

ولا شك أن هذا المقياس يعكس البساطة وسهولة تفسير الرفاهية ونوعية الحياة نظرا لقلة المؤشرات المستخدمة إلا أنه من ناحية أخرى، يعكس أوجهه قصور أهمها أنه يقتصر علي بعض جوانب الرفاهية مما يؤثر على كفاءة القياس كذلك يركز على ويهتم بالمعايير المادية مثل مؤشرات الدخل والتوظيف ... وعدد محدود من العوامل مثل العمر والصحة والتعليم ولم يشمل جوانب كثيرة من السفهوم الشامل للتنمية مثل حقوق الإنسان الثقافية والفكرية والدينية والمشاركة الفعالة.

كذلك يؤدي اختلاف طرق القياس بين الدول إلي صعوبة استخدامها في مجال المقارنات الدولية

من ناحية أخرى، يعمل المؤشر علي توجيه اهتمام الدول إلي الاستثمار المادي وجعل الدول النامية أسواق لتوزيع منتجات الدول الصناعية في ظل نظام حرية التجارة.

كذلك تخضع الدول النامية لتوجيهات مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة للقروض وما يترتب علي ذلك من تدخل في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية في الدول النامية.

من هذا المنطلق ولأغراض استكمال التحليل السابق يبقى سؤال هام يطرح نفسه ويتعلق بكيفية تغطية تكاليف التنمية البشرية وتوفير وسائل التمويل اللازمة وهذا ما نحاول استعراضه في المبحث التالي .

٢-٣- مصادر تمويل التنمية البشرية

لعل من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التنمية البشرية في المجتمع وخاصة في الدول النامية هي مشكلة التمويل وكيفية توفير الوسائل والمصادر التمويلية اللازمة لتغطية تكلفة التنمية البشرية ولا شك أن الدولة تلعب دوراً بارزاً وهاماً في رفع مستويات التنمية البشرية عن طريق زيادة الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وكذلك عن طريق الإنفاق العام لإقامة وتطوير مرافق البنية الأساسية ودعم وتطوير القطاع الخاص، وتدعيم مهارات الإبداع والابتكار والتطوير لدى الأفراد مع ملاحظة أن الأداء الحكومي هنا يتحدد بمدى توفير الوسائل اللازمة لتمويل هذا الإنفاق.

وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين مصادر تمويل داخلية (الإنفاق العام)، ومصادر تمويلية خارجية (المعونة والقروض الدولية).

٢-٣-١ الإنفاق العام كمصدر تمويل داخلي

يعتبر الإنفاق الحكومي العام من أهم مصادر التمويل الداخلي لتغطية تكاليف الاستثمارات الخاصة بالتنمية البشرية في المجتمع حيث يلعب هيكل ونسب توزيع الإنفاق دوراً بارزا في هذا المجال، حيث يتم تحديد الإنفاق العام علي التنمية البشرية من خلال أربع نسب رئيسية تمثل نسب التوزيع وهي[١٥]:

١-نسبة الإنفاق العام وهي تمثل نسبة ما تقوم الحكومة بإنفاقه من إجمالي الناتج القومي وهي بمثابة النسبة المخصصة من الدخل القومي لأغراض الإنفاق العام.

٢-نسبة المخصصات الاجتماعية وهي نسبة تمثل حصة الخدمات الاجتماعية من الإنفاق الحكومي.

٣-نسبة الأولويات الاجتماعية وهي نسبة تمثل حصة الإنفاق علي التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية من الإنفاق الاجتماعي.

٤-نسبة الإنفاق البشري وهي تمثل نصيب الأولويات البشرية من إجمالي الناتج القومي.

وجدير بالذكر أن نسبة الإنفاق البشري لا تتوقف هنا



بالضرورة علي حجم الإنفاق الحكومي، وإنما بالأكثر علي هيكل ونسب توزيع هذا الإنفاق فزيادة الإنفاق علي التنمية البشرية لا يتطلب بالضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي إنما إعادة هيكله ونسب توزيع الإنفاق العام.

فبرغم ارتفاع النسب الأولي والثانية قد يكون الجزء المخصص للإنفاق البشري منخفضاً ويتطلب ذلك عملية إعادة توزيع النسب.

ويظهر ذلك بوضوح عند استعراض نسبة الإنفاق العسكري في الدول النامية بصفة عامة (٢٠٠ مليار دولار) بالمقارنة بنسبة الإنفاق علي التعليم والرعاية الصحية. حيث تبلغ النسبة مثلاً في الدول العربية (١٣%) أي ضعف ما ينفق علي التعليم والصحة.

من هذا المنطلق، يتطلب الأمر إعادة هيكلة نسب توزيع الإنفاق العام في صالح التنمية البشرية مما يؤدى إلي زيادة الإنتاج والاستثمار والنمو الاقتصادي في المجتمع.

٢-٣-٢ المعونات الدولية كمصدر تمويل خارجي :

بجانب الإنفاق العام كمصدر تمويل داخلي تمثل برامج المعونات الدولية مصدر تمويل خارجي هام كمساهمة لتغطية تكلفة التنمية البشرية وخاصة بالنسبة لدول النامية حيث يتحدد هيكل المعونة الدولية من خلال نسب التوزيع التالية :

١) نسبة المعونة : وهي تمثل نسبة المعونة الأجنبية من إجمالي الناتج القومي.
٢) نسبة المعونة المخصصة للقطاع الاجتماعي : وهي نسبة تمثل نصيب الإنفاق الاجتماعي من إجمالي المعونة الأجنبية.
٣) نسبة المعونة المخصصة للأولوية الاجتماعية : نسبة تمثل حصة الأولويات البشرية من إجمالي المعونة المخصصة للقطاع الاجتماعي.
٤) نسبة المعونة المخصصة للإنفاق البشري : النسبة المخصصة للإنفاق البشري من إجمالي الناتج القومي وهي محصلة النسب الثلاثة السابقة.

وجدير بالذكر، أن نسبة المعونة الدولية المتفق عليها عالميا لأغراض المساعدات الإنمائية الرسمية تبلغ ٠,٧% من إجمالي الناتج القومي. وقد بلغ متوسط نسبة المساعدات الفعلية في عام ٨٩ نسبة ٠,٣% فقط وكان النصيب الأكبر مقدماً من النرويج (٠,١%) من الولايات المتحدة الأمريكية (٠,١٥).

مع ملاحظة الاتجاه التنازلي لنسب المعونة الممنوحة من الدول الصناعية خلال العشر سنوات السابقة.

ويلاحظ أن هناك صعوبة لتحديد مجالات استخدام المعونات الدولية فقد تكون مرتبطة بالإنفاق علي قطاع معين أو تكون حرة الاستخدام وبالتالي يمكن أن تستخدم لأغراض الإنفاق علي البنية الأساسية أو القطاعات الإنتاجية أو للدفاع.

وقد بلغت نسبة المعونة المخصصة للإنفاق الاجتماعي من إجمالي المعونة الدولية المقدمة من الدول الصناعية حوالي ٢٢,٦ في عام ١٩٨٩ وما خصص للإنفاق البشري نسبة ضئيلة لا تتناسب مع أهداف التنمية البشرية من هذا المنطلق نجد أن أمام الدول النامية إمكانيات لتمويل التنمية البشرية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي من خلال إعادة هيكل ونسب توزيع المصادر التمويلية لخدمة الإنفاق لأغراض التنمية البشرية.

٢-٤ المكونات الرئيسية للتنمية البشرية بمصر (محاور التنمية البشرية بمصر)

تتأثر منظومة تشغيل الموارد البشرية بمصر بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي أدت إلي تدهور معدلات تشغيل الموارد البشرية ومنها :

١- الاتجاه المتزايد نحو الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما ترتب عليه من تزايد معدلات البطالة وخاصة من خريجي التعليم الجامعي والمتوسط.
٢- انخفاض مستويات الإنتاجية ومستويات الأداء والجودة وتدهور ظروف العمل المادية ببعض الشركات
٣- ارتفاع معدلات زيادة السكان مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وما ترتب عليه من زيادة معدلات التضخم وانتشار البطالة.
٤- انخفاض مستويات الرعاية الصحية والصحة الوقائية ومستوى معيشة الأفراد.
٥- انخفاض مستويات التعليم والتحصيل التعليمي وانتشار



المدارس وأنظمة التعليم الأجنبي.

٦- الاتجاه المتزايد نحو تطبيق المفهوم الواسع للتنمية البشرية والتخصص وتقسيم العمل ورفع الإنتاجية ومستويات الأداء والجودة.

من هذا المنطلق تدور قضية التنمية البشرية في مصر علي ثلاث محاور رئيسية هي تكوين وتوظيف قدرات الموارد البشرية ومستوى الرفاهة في المجتمع. (١٦)

أ - تكوين القدرات البشرية :

تتوقف عمليات تكوين القدرات البشرية بمصر علي ثلاث عوامل هي :

١- الظاهرة السكانية

٢- التعليم والتدريب

٣- الرعاية الصحية

فمصر تعتبر من الدول النامية التي تعاني من مشكلة سكانية كبيرة ترجع نشأتها لأسباب عديدة أهما :

١- الزيادة المطردة في حجم السكان،نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي

٢- وجود إختلالات في هيكل السكان سواء في التوزيع العمري أو التوزيع الجغرافي نتيجة لتركيز السكان في شريط الوادي الضيق (٤% من المساحة الكية).

٣- انخفاض مستوى التحصيل التعليمي والرعاية الصحية ومستويات الإنتاجية للسكان وانتشار الأمية.

٤- سوء توزيع الدخل والثروة وما ترتب عليه من وجود فجوة ضخمة بين مستويات الدخول وانخفاض مستوى معيشة الأغلبية وانتشار البطالة.

وفيما يتعلق بمشكلة السكان والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وعلاقتها بقضايا النمو والتنمية فيمكن التفرقة بين وجهتي نظر متعارضتين حيث ترى الأولي أن النمو السكاني يمثل أحد المعوقات الأساسية للتنمية والنمو الاقتصادي وبالتالي يجب التحكم في معدلات النمو السكاني وتحديد حجم السكان بينما يعتبر الرأي الثاني السكان بمثابة مورد بشري مهم وأحد الموارد الاقتصادية الهامة في المجتمع ويمثل مزايا اقتصادية نسبية ويجب الاهتمام وتدعيم الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية لتحقيق الاستخدام الأمثل ورفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، (مثل تجربة الصين واليابان وكوريا)

وبغض النظر عن اختلاف الرؤى فيما يتعلق بالمشكلة السكانية وأثارها فإن المشكلة ليست في تزايد حجم السكان وإنما تظهر نتيجة لاختلالات في هيكل السكان والتوزيع الجغرافي السكاني.

من هذا المنطلق تتوفر بمصر عدة عوامل تعمل كدوافع للاستثمار في تنمية الموارد البشرية أهمها :-

- انحصار وتركيز النشاط الاقتصادي والسكان في مساحة ٤% فقط من المساحة الكلية لمصر.
- إمكانية استغلال واستصلاح مساحات إضافية وإعادة التوزيع الجغرافي فيها.
- إمكانية الاعتماد علي التوسع الأفقي لمشروعات التنمية بجانب التوسع الرأسي.
- التوسع في الإنفاق الاستثماري في مجال التعليم والرعاية الصحية والصحة الوقائية.
- إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والتوسع الكمي والكيفي في استغلال قدرات الموارد البشرية.

من جانب أخر يوجد بمصر عمالة أجنبية تساهم في زيادة معدلات البطالة. من هذا المنطلق ينبغي العمل علي ترشيد العمالة الأجنبية بمصر ومن ناحية أخري العمل علي سد احتياجات الدول العربية من العمالة المصرية في مختلف المجالات كذلك العمل علي تحقيق الاستخدام الأمثل للمعونات والمساعدات الأجنبية وتوجيها للاستثمار في التنمية البشرية. ولأغراض تحقيق أهداف التنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة في المجتمع المصري ينبغي توجيه الجهود للعمل في اتجاهين :

١- العمل علي تحقيق التوازن بين معدلات زيادة السكان ومعدلات النمو الاقتصادي والتنمية العمرانية والتوزيع الجغرافي المتوازن للسكان.

٢- التوسع في الإنفاق الاستثماري في الموارد البشرية وتنظيم عمليات الهجرة والاستثمار في الخدمات والبنية الأساسية والرعاية الصحية وصيانة المرافق العامة وتجديدها.



وفيما يتعلق بقضايا التعليم فلقد أثبتت الدراسات والبحوث أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد بصفة أساسية علي حجم ونوعية الإنفاق الاستثماري في مجالات التعليم المختلفة والتدريب وفي هذا الصدد نجد أن مصر تواجه كثير من المشاكل المتعلقة بالعملية التعليمية سواء من ناحية انخفاض مستوى التحصيل التعليمى أو انخفاض حجم ونوعية الإنفاق الاستثماري في التعليم بمراحله المختلفة والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية الاقتصادية في المجتمع فلقد أدت قلة الموارد مع زيادة أعداد الطلاب وغياب التقاليد وعدم اهتمام المناخ العام بالعلماء وعزلهم عن المجتمع أدت إلى انخفاض مستوى التعليم في الجامعات الحكومية.

وطبقاً للعلاقة الثلاثية بين الثروة التعليمية والاستثمار الجاري ومستوى الإنتاجية الاقتصادية كان هناك اتجاه لزيادة الاستثمارات في الخدمات التعليمية حيث زادت خلال ١٧ عام من ٨٢ ٩٩/٩٨ إلى حوالي ٢٠,٢ مليار جنيه.

وبالنسبة للتدريب فتحاول الدولة دعم وتطوير التدريب بما يلبى الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل من العمالة المدربة وتقوم بإنشاء وتجهيز مراكز التدريب (٧٧٤ مركزا على المستوى القومى) حيث تختلف النظم بها طبقا للأهداف التدريبية المراد تحقيقها فيوجد نظام التلمذة الصناعية (٣ سنين) وبرامج قصيرة متخصصة (٤-٨ شهور) لتخريج عمالة ماهرة أو متوسطة كذلك مراكز تدريب لإعداد متدربين لسوق العمل وذلك لتدريب المتسربين من مراحل النعليم ومراكز لرفع مستوى مهارة العاملين في الوزارات والشركات إلا أن أجهزة التدريب تفتقر حاليا إلى وجود كيان معترف به لإعداد كوادر التدريب ومتابعتها وتقييمها. كذلك تعانى من عدم توافر مصادر التمويل اللازمة لمقابلة احتياجات الإنشاء والصيانة والتحديث والتطوير والتشغيل.

إلي زيادة مستويات طول العمر والرعاية الصحية لأفراد المجتمع والذي يعتبر في حد ذاته أحد أهم أهداف التنمية البشرية.

ولقد شهدت مصر منذ الخمسينات انخفاض في معدلات الوفيات وزيادة فترات طول العمر نتيجة لتحسين مستويات الرعاية الصحية حيث ارتفعت الاستثمارات في الخدمات الصحية خلال ١٧عام من ٨٢ - ٩٩/٩٨ إلى حوالي ١٢ مليار جنيه وبلغت إجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية خلال نفس الفترة حوالي ٤٨,٧ مليار جنيه بنسبة ٩,٤٥% من إجمالي الاستثمارات المنفذة والبالغة نحو ٥١٦ مليار جنيه.

إلا أنه مازالت هناك مجالات كثيرة خاصة بالرعاية الصحية الأولية والصحة الوقائية والأمراض المتوطنة تحتاج إلي استثمارات إضافية للعمل علي رفع كفاءة الخدمات الصحية وتخفيض التكاليف لتكون في متناول محدودي الدخل وذلك للوصول إلي الوضع الصحي الملائم للمواطنين وخاصة النساء والأطفال ومحدودي الدخل.

ومن ناحية أخرى يجب علي الدولة أن تستمر في تحمل المسئولية الخاصة بالصحة العامة وكفالة وضمان مجانية الخدمات الصحية للمواطنين والعمل علي تطبيق معايير حماية البيئة من التلوث وإزالة مسببات تلوث البيئة والتي تؤثر سلبيا علي المستوى الصحي للأفراد حيث يستحيل الوصول إلي تحسين المستوى الصحي للأفراد في ظل معدلات التلوث البيئي الخطيرة والتي تشمل تلوث الماء والهواء والتربة والغذاء والتي يعاني منها المجتمع المصري حاليا [*].

ب توظيف القدرات البشرية.

يعكس الوضع التوظيفي للقوى البشرية بمصر بعض السمات والخصائص التي يمكن التعرف عليها من خلال استعراض النقاط التالية.

- قطاعات تشغيل القوى البشرية.
- الوضع التشغيلي للأطفال والنساء وكبار السن.
- هجرة القوى البشرية.
- البطالة المقنعة أو (المستترة)[**]
- التوظيف في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي .

طبقا للإحصائيات يتم التعامل مع أقل من نصف القوى البشرية من خلال سوق العمل وبناء علي دراسات هيكل سوق العمل خلال الربع قرن الماضي نجد أنه نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتكفل الحكومة بتوظيف خريجي الجامعات والتعليم المتوسط قد تم توظيف



الجزء الأكبر من القوى العاملة بصفة أساسية في القطاع الحكومي والقطاع العام بينما انخفض نصيب القطاع الهامشي والغير منظم مما أدى إلي ظهور ما يسمى بالبطالة المقنعة.

وفي ظل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي انخفضت إلي حد كبير عمليات التشغيل في الحكومة والقطاع العام وكذلك انخفضت القدرة الاستيعابية للقطاع الغير منظم وزادت معدلات هجرة العمالة للخارج ومعدلات البطالة مما ترتب عليه انخفاض مشاركة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي وذلك حسب معايير العمر والنوع وأماكن الإقامة بالريف أو الحضر.

من ناحية أخرى أدى انخفاض مستويات الأجور والمعيشة للأفراد وانخفاض كفاءة نظم التأمينات الاجتماعية إلي ارتفاع معدلات تشغيل الأطفال والنساء وكبار السن (حوالي ٢,٢ مليون طفل من ٦-١٤ سنة في أخر الثمانينات) كذلك زادت معدلات هجرة العمالة المصرية للخارج منذ منتصف السبعينات مما ترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية إيجابية وسلبية سواء علي المستوى الفردي أو المجتمع(***). فبينما ساهمت تحويلات العاملين بالخارج في حل بعض المشكلات المالية وتحسين المستوى المعيشي علي المستوى الفردي وأصبحت تمثل أيضاً مصدر للنقد الأجنبي للدولة إلا أنه في ظل السياسات الاقتصادية السائدة لم يتم تحقيق الاستخدام الأمثل لها وإنما ساهمت في ظهور بعض الظواهر الاقتصادية السلبية مثل التضخم وارتفاع معدلات الاستيراد والمضاربة في النقد الأجنبي والاستثمار العقاري ولم تساهم بدرجة فعالة في تطوير الأداء والابتكار والنمو الاقتصادي . ونظرا لظروف العولمة وتحرير الاقتصاد القومي وتطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية وكذلك ظروف حرب الخليج أصبح للقطاع الخاص دوراً أساسي في تشغيل العمالة في المجتمع المصري حيث يتوقف مستوى التوظيف في المستقبل علي مدى نمو قطاع الأعمال الخاص وهيكل الإنتاجية والأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج وكذلك مدى استجابة القطاع الخاص للتغيرات الهيكلية الاقتصادية في المجتمع وعلي دور الصندوق الاجتماعي والدولة في توفير فرص العمل عن طريق برامج تنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة ومشروعات تشغيل الشباب ومشروعات التوسع الأفقي للتنمية بمصر.

ج- مستوى الرفاة في المجتمع

يعتبر مستوى الرفاه في المجتمع بعناصره المادية والمعنوية مؤشر ذو اتجاهين فهو من ناحية يمثل الهدف للجهود التي ترمي إلي تحقيق التنمية البشرية في المجتمع وفي نفس الوقت يعتبر دليل للحكم علي مدى نجاح عملية التنمية البشرية ذاتها. وفيما يتعلق بالجانب المادي فإن مصر تعد من الدول النامية الفقيرة هيكليا (متوسط دخل الفرد السنوي حوالي ٥٠٠ دولار) كذلك تزداد معدلات الفقر نظراً لانتشار الركود الاقتصادي وإعادة هيكله الاقتصادي وما يصاحبه من زيادة معدلات البطالة والتضخم وانخفاض الإنتاجية وتزايد فجوة توزيع الدخل والثروة وهروب رؤوس الأموال. وفي هذا الصدد نجد أن التوزيع الجغرافي للفقر النسبي والذي يقوم علي مراعاة المؤشرات النقدية والحقيقية يعكس اختلافات كبيرة في مناطق انتشار الفقر بمصر وخاصة بين الريف والحضر. أما ما يتعلق بالجانب المعنوي فبرغم من وجود مساحة من الحريات الاقتصادية والسياسية إلا أنه ما زالت هناك مجالات كثيرة تتطلب جهود حقيقية للعمل علي توفير المناخ الملائم لمزاولة حقيقية للحرية السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المجتمع المصري.

٣- التغيرات العالمية الجديدة :-

في خلال الربع الأخير من القرن العشرين عاصر العالم أحداث جوهرية شملت كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية والتي عرفت فيما بعد بظاهرة العولمة وأصبحت سمات لنظام عالمي جديد (١٧) حيث ساهمت هذه الأحداث العالمية في سرعة حدوث تغيرات وتطورات جذرية بالنظام العالمي بأكمله سواء علي المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي.

من هذا المنطلق نجد أن التطورات العالمية المعاصرة تعكس طبيعة أساسية ذات صفات التغير والتطوير والإبداع والتحول المستمر والابتكار حيث كان من أهم نتائج هذه



التغيرات تراجع الصراعات الأيدلوجية وانتشار وتدعيم مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان وزيادة الاهتمام بمشكلات التنمية والمياه والطاقة بالإضافة إلي ظهور أنظمة وأطر جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية علي مختلف المستويات وما ترتب عليه من بلورة نظام عالمي جديد ذات ملامح وسمات رئيسية سوف نتعرض لها في الفصل التالي.

ولقد انعكست آثار التغيرات العالمية الجديدة علي منظمات ومؤسسات النشاط الاقتصادي في العمل علي وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات جديدة لمواجهة هذه التغيرات والاستفادة منها تعتمد بصفة أساسية علي تنمية قدرات ومهارات العنصر البشري وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية مع تطبيق أنظمة إدارية واقتصادية تتصف بالمرونة والحركة وتتلاءم مع ديناميكية عصر المعلومات [١٨].

فالتحولات ← الاقتصادية والسياسية / الاجتماعية والثقافية / التكنولوجية والعسكرية ← في إطار ← عالمي / إقليمي / محلي ← أدى إلى ← ظهور فرص متجددة / ظهور مخاطر وتحديات متجددة

وجدير بالذكر أن هناك أسباب ودوافع سياسية واقتصادية وتكنولوجية تقف وراء حدوث هذه التغيرات العالمية الجديدة وبهذه الديناميكية الفائقة سنتناولها فيما يلي.

٣-١ محركات ودوافع التغيرات العالمية الحديثة

يشهد العالم اليوم حالة من الديناميكية والتطور التكنولوجي الهائل الذي يعكس في مضمونه عملية إنهاء الثورة الصناعية وبداية عصر جديد يعتمد علي البحث العلمي وانطلاق ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والحاسب والإلكترونيات (عصر المعلومات) ولقد أدت هذه الثورة بدورها إلي حدوث تغيرات وتحولات متعددة الاتجاهات والمستويات حيث شملت تغيرات في الأنظمة والهياكل السياسية وكذلك الأنظمة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظم الإنتاج والاستثمار علي المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتبلورات في ثلاث محاور واتجاهات رئيسية هي :- [١٩]

١- التطورات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات والتي تمثلت في الاكتشافات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي وتطور استخداماتها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من اعتماد القدرة التنافسية العالمية علي البحث والإبداع والابتكار التكنولوجي. حيث ذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن التعاملات اليومية في أسواق العملات الدولية تزيد عن ١,٥ ترليون دولار وأن حصة أكبر ١٠ شركات في عام ١٩٩٨ في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تبلغ ٨٦% وفى الحاسب الآلي ٧٠% [٢٠]

٢- التطورات الاقتصادية المتمثلة في الاتجاه الاقتصادي نحو العولمة وتزايد أهمية المعايير التجارية والمالية والنقدية العالمية وتطبيق نظام اقتصاديات السوق وبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي وتكوين التكتلات والاتحادات الاقتصادية والإقليمية والدولية وتنظيم حرية التجارة الدولية من خلال تأسيس منظمة التجارة العالمية وتأسيس الإتحاد الأوربي وظهور العملة الأوربية الموحدة "اليورو".

٣- التطورات السياسية والاقتصادية في أوربا الشرقية والدول النامية وما ترتب عليه من ظهور نظام عالمي جديد يعتمد علي القيادة أحادية القطبية والتي تتمثل في سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بعد انطلاق حركات "الجلاسنوست والبروسترويكا" وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاقتصادية الاشتراكية وانتشار موجة المحافظين الجدد في أمريكا وبريطانيا.

وفي هذا الصدد تلعب الثورة التكنولوجية والمعلومات دوراً حاسماً في تحديد نوعية وسرعة التحولات العالمية الجديدة وإعادة تشكيل النظام الدولي من خلال التأثير علي :

١- عملية إعادة هيكلة وتوزيع موارد القوة علي الصعيد العالمي.

٢- عملية إعادة تشكيل البنية الأساسية للنظام الدولي ووضع



الأساس لاقتصاد عالمي وتشديد المنافسة القومية والإقليمية.

٣- عملية التكيف التكنولوجي وإعادة صياغة السياسة القومية من خلال تكيف التجمعات السياسية وأنماط تطورها الداخلي وأثره علي التعاملات الدولية.

ونظرا لأهمية وتأثير هذا الدافع كمحرك رئيسي للتغيرات العالمية وتحديد نطاق البحث نتناول فيما يلي أهم العوامل التي أدت إلي حدوث التغيرات التكنولوجية الحديثة وتحديد ملامح عصر المعلومات والآثار المترتبة عليها.

٣-١-١ التغيرات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات :

يمثل التطور التكنولوجي وثورة المعلومات أحد أهم العوامل التي أدت إلي سرعة انطلاق التحولات العالمية في المجالات والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وهنا ينبغي التمييز بين مفهوم التكنولوجيا والتغير التكنولوجي حيث يقصد بالأولي كل ما يتصل بتطبيق العلوم والبحوث العلمية في حل مشاكل الإنتاج والإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاستفادة من فرص التكنولوجيا في البيئة أو كلاهما معا.

بينما يعني التغير التكنولوجي زيادة القدرة علي الاستفادة من الفرص أو اكتشاف فرص جديدة أو حل المشكلات المختلفة. أي أنه عملية متواصلة لتطوير أساليب الإنتاج والتوزيع والتسويق وإدارة الإنتاج [٢١] وتشمل الثورة التكنولوجية المعاصرة عدة مجالات تتعلق بنوعين من الصناعات وهي :-

١- صناعات الإنتاج تتمثل في صناعة الإلكترونيات الدقيقة والمعلومات وتكنولوجيا الإنتاج والإدارة الإنتاجية الذاتية والبصريات والمواد التخليقية والهندسة الوراثية.

٢- صناعات التجميع وتتمثل في الصناعات الفضائية وصناعة معدات المكاتب والاتصال والأجهزة الإلكترونيه والاتصالات ونظم الدفاع الحديثة.

وتحدد هذه المجالات مستوى التطور التكنولوجي للإنتاج وكذلك مستوى الفائض الاقتصادي المتولد عنه وبالتالي يؤثر في تحديد مستويات القوة المدنية والعسكرية للدولة.

وفى هذا الصدد يمكن تصنيف دول العالم إلي ثلاث مجموعات تعكس كل مجموعة منها درجة معينة من التطور التكنولوجي وهي :-

١- مجموعة الدول المتقدمة تكنولوجياً مثل أمريكا اليابان ألمانيا.

٢- مجموعة الدول الصناعية وهي التي تقوم بتصنيع جزئي للتكنولوجيا مثل الدول الأوربية.

٣- مجموعة الدول المتخلفة تكنولوجياً وهي التي تعتمد علي استيراد التكنولوجيا الحديثة.

بيد أن مدى تحقيق التطور التكنولوجي في المجتمع وبالتالي التصنيف العالمي يتأثر بعوامل تتعلق بالهيكل السياسي والاجتماعي وكذلك الهيكل الاقتصادي والتنظيمي في الدول.

حيث ترجع أسباب حدوث التغير التكنولوجي إلي عدة دوافع ومحركات أساسية تتعلق بحالة التوازن السائدة في كلاً من النظام المجتمعي والنظام السياسي وكذلك القطاع الاقتصادي الإنتاجي والتي تتمثل في [٢٢]

١- حالة عدم الإشباع السائدة في المجتمع نتيجة لتعدد الحاجات والرغبات ونقص الإشباع.

٢- العائد الاقتصادي والمعنوي.

٣- المنافسة.

وهنا يعمل التغير التكنولوجي على أحداث آثار تؤدى إلى إعادة التوازن من حيث توفير مدخلات جديدة أو زيادة كمية ونوعية المدخلات وزيادة الطاقة كذلك رفع كفاءة وجودة المنتجات وخفض التكلفة وبالتالي رفع معدلات الإشباع المادي والمعنوي.

وكان من أهم توابع التغير التكنولوجي ظهور ثورة المعلومات والاتصالات ويقصد بها التطوير الهائل في قوة وإمكانيات الحاسب الآلي مع تخفيض ضخم في التكلفة نتيجة استخدام تكنولوجيا الميكرو إلكترونيات ... فهي تمثل عملية اندماج ميكرو إلكترونيات مع نظم وبرامج الحاسب الآلي مع نظم الاتصالات مما ساهم في أن تصبح صناعة المعلومات بمثابة العنصر الأساسي في تحقيق المزايا التسويقية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي والسيطرة على الأسواق.

في هذا الإطار يعكس عصر المعلومات مجموعة من السمات



والملامح الرئيسية المتمثلة في : [٢٣]

١- الاعتماد بصفة أساسية على تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنتاج الكبير للمعلومات وليست السلع المادية وتحويلها إلى معرفة وكذا الاعتماد على التكامل والتجميع وتزايد القوة الإنتاجية للمعلومات والمعرفة المنظمة.

٢- التحول من الصناعة إلى المعلومات وانتشار شبكات وقواعد وبنوك المعرفة وسيادة سوق المعرفة والصناعات المرتبطة بالمعلومات ورجال المعرفة والمعلومات.

٣- تحول القوى العاملة إلى مجالات صناعة المعلومات وتميزهم بالضبط الذاتي والإسهام الاجتماعي.

٤- ارتكاز النظام السياسي على الديمقراطية والمشاركة ويعتمد التغير الاجتماعي على حركة المواطنين مع تطور دور الجمعيات والمنظمات الغير حكومية وسيادة اللامركزية.

وتتمثل أهم نتائج الثورة التكنولوجية في إعادة بناء الهيكل الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الدخول والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وبالتالي إعادة تشكيل المجتمع السياسي كذلك إعادة هيكلة الاقتصاد والتخصص الصناعي وظهور مذاهب ومدارس جديدة كذلك ساهمت الثورة التكنولوجية فى تكوين اقتصاد عالمي عابر للقوميات والحدود عن طريق تكوين الشركات المتعددة الجنسية وعمليات الاستثمار المباشر ونقل وتجارة التكنولوجيا الحديثة وحرية التجارة الدولية ويعتبر أيضا من آثارا لثورة التكنولوجية والمعلوماتية تدويل الاقتصاد وتغير مستويات الاعتماد المتبادل أو الاندماج الاقتصادي والتحولات النوعية في البنية الأساسية للاقتصاد العالمي وما يترتب علية من تغير قواعد وأنماط تقسيم العمل وتوزيع الدخل والعلاقات الاجتماعية على المستوى المحلى والعالمي.

ومن ناحية أخرى تساهم التغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات في أحداث تغيرات أساسية تتعلق بهيكل التنظيم والإدارة والموارد البشرية وبصفة خاصة في مجالات توزيع الوظائف ونظم قياس الأداء والرقابة والحوافز وعمليات التدريب المستمر والمشاركة والابتكار [٢٤]

من خلال التحليل السابق نجد أن التغيرات التكنولوجية الحديثة وما يصاحبها من ثورة المعلومات والاتصالات قد ساهمت في إحداث تغيرات جوهرية على المستوى المحلى والعالمي أدت إلى الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر جديد لظروف جديدة يطلق علية عصر المعلومات والمعرفة.

٣-٤- أهم التحولات العالمية الجديدة.

تعتمد عملية رصد التغيرات والتحولات العالمية الجديدة على تصنيف هذه التغيرات طبقا لمدى أهميتها والتي بدورها تعتمد على عدة معايير أهمها [٢٥]:-

١- درجة احتمال حدوث التغيرات
٢- معدل تكرار حدوثها
٣- مجال وشدة واتجاه التأثير من حيث القوة والضعف وإيجابية أو سلبية التأثير.

ومن الطبيعي أن نركز الاهتمام على أهم التغيرات العالمية الجديدة والتي تكون درجة احتمال حدوثها مرتفعة ومعدل تكرارها مرتفع وواسعة وقوية التأثير وهنا يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية تتمثل في :

* تغيرات تكنولوجية
* تغيرات سياسية وعسكرية
* تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية

حيث تعتبر المجموعة الأولى من أهم التغيرات نظرا لسرعة حدوثها وكونها محرك لانطلاق التغيرات العالمية الأخرى.

وفى هذا الصدد حاول كلا من نايسيت وأبوردين في مؤلفهما mege trends 2000 تقديم قائمة تشمل أهم التغيرات والتحولات العالمية الجديدة في مرحلة الثمانينات والتسعينات والمعاصرة كما يلي [٢٦] :

١- تحولات مرحلة الثمانينات حيث تشمل تحولات من :

* المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة (عصر المعلومات).
* التكنولوجيا البسيطة إلى التكنولوجيا العالمية.
* الاقتصاد الوطني المعلق إلى الاقتصاد العالمي.
* اهتمامات المدى القصير إلى المدى الطويل.
* النظم المركزية إلى النظام اللامركزى ومن الديمقراطية النيابة إلى الديمقراطية بالمشاركة.



* الاعتماد والتبعية للمؤسسات والمنظمات إلى سيادة الفرد والاعتماد على الذات.
* المنظمات الهرمية إلى المنظمات الشبكية.
* الشمال إلى الجنوب.
* التفكير في البدائل المتعارضة إلى البدائل المتكاملة والمتداخلة.

٢- تغيرات مرحلة التسعينات وتتمثل في : -

* انطلاق الاقتصاد العالمي
* ظهور اشتراكية السوق الحر
* الاتجاه نحو الخصخصة
* ظهور أنماط حياه متماثلة
* نهضة دول النمور الآسيوية
* تزايد أهمية البيولوجيا
* تزايد دور المرأة في القيادة
* نهضة الفنون والآداب

أما فيما يتعلق بالتغيرات العالمية المعاصرة فتتمثل في :-

* ظهور التحالف الدولي العسكري والسياسي ومكافحة الإرهاب وحروب الخليج والتدخلات العسكرية.
* التطورات الأوربية من الوحدة الألمانية والسوق الأوربية المشتركة ١٩٩٢ والاتحاد الأوربي ووحدة النقد الأوربية "يورو"
* تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتحول دول أوربا الشرقية إلى النظام الديمقراطى واقتصاد السوق الحر وانضمامها للإتحاد الأوربي.
* الاهتمام العالمي بالبيئة ومحاولة الاتفاق على أسس حمايتها ومحاولات التنظيم الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي.
* التطور التكنولوجى الهائل متمثلة في تطور تكنولوجيا الحاسب الآلى وتكنولوجيا الاتصالات والتصغير وإعادة الاستخدام والهندسة الوراثية والبيولوجيا الحيوية والموصلات الفائقة وتكنولوجيا الليزر والألياف الضوئية.

وجدير بالذكر أن تأثير هذه التحولات قد يأخذ اتجاها إيجابيا في صورة فرص اقتصادية متجددة أو سلبية في صور مشاكل ومعوقات اقتصادية وهنا تظهر ملامح وسمات النظام العالمي الجديد الذي نتناولها بالتحليل فيما يلي :-

<u>٣-٣ - سمات وملامح النظام العالمي الجديد</u>

لقد أدى ظهور التحولات والتغيرات العالمية الجديدة إلى بلورة واقع عالمي يعبر في مضمونة عن نظام عالمي جديد يعكس مجموعة من السمات والملامح تتمثل في: [٢٧]

١- انطلاق الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي مما أدى إلى تحقيق وفورات اقتصادية تتعلق بعاملي وقت ومكان الإنتاج وتراجع أهمية المواد الخام الطبيعية والاستفادة من إمكانيات التميز في الإنتاج واحتكار المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة أصبح عنصر يستخدم لضمان السيطرة الكاملة للدول المتقدمة على اقتصاديات العالم ويعكس تعميق الفجوة بينهم والدول النامية وعدم العدالة الدولية.

٢- الاتجاه المتزايد نحو تكوين الشركات متعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الضخمة مثل السوق الأوربية المشتركة والتكتلات الآسيوية والنافتا وتزايد المنافسة للسيطرة على الأسواق والتجارة العالمية وخاصة بين المجموعة الأوربية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى العالمي وإنهاء مرحلة الصراع الأيدولوجى العالمي وظهور مرحلة صراع أو حوار الحضارات وظهور أولويات دولية جديدة.

٣- تحديد ملامح النظام الاقتصادي العالمي الذي يعتمد على تنظيم حرية التجارة الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد كذلك على إلغاء الحواجز والإجراءات الجمركية وسيطرة البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية على النظام الاقتصادي العالمي وانحصار الدور التفعيلى للعالم الثالث في التأثير على النظام العالمي الجديد وتزايد معدلات الفقر.

٤- تشابك السياسات الوطنية عبر كل الحدود الدولية وخضوعها للمعايير الدولية واتخاذها أبعاد دولية متزايدة التأثير وانحصار السيادة القومية وتطور مستويات



التنسيق والتعاون على المستوى الدولي واجتذاب بعض الدول النامية للاستثمارات الأجنبية والصناعات المتقدمة وانطلاق نهضة اقتصادية كبرى لهذه الدول مع زيادة الاتجاه نحو تطبيق نظام اقتصاديات السوق وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمصرفي.

ومن ناحية أخرى يواجه النظام العالمي الجديد أربع مشاكل خطيرة ذات تأثير شامل على سكان العالم أجمع بدون تمييز بين الأغنياء والفقراء وتكمن خطورتها في أنها تؤدى إلى انهيار استقرار النظام العالمي وهى :-

* الآثار السلبية للتقدم العلمي والتكنولوجي ويقصد بها الإنتاج الحربي من أسلحة الدمار الشامل والقنابل النووية والليزر وكذلك عمليات الاستنساخ.
* تركز الثروة في يد الدول الصناعية الكبرى وتزايد معدلات الفقر في الدول النامية (مجتمع الخمس الغنى والأربع أخماس فقراء) والصراع الكامل بينهم.
* تلوث البيئة حيث أصبحت أخطار التلوث البيئي لا تعرف الحدود بين الدول وتهدد المجتمع الدولي ككل.
* التعصب والعنصرية سواء القومي أو العرقي أو الديني والذي يؤدى إلى تفكك المجتمع الواحد أوالدين الواحد.

وفى هذا الصدد يجب تدعيم العمل والتعاون الدولي من أجل إيجاد أسلوب مشترك للتعايش وإيجاد حلول عادلة لكافة المشاكل المصيرية مع مراعاة مصالح جميع الفئات والدول على المستوى العالمي.

٣-٤ أبعاد التغيرات العالمية الجديدة ومخاطر العولمة

منذ بدء المناقشات حول قضايا التغيرات العالمية الجديدة (العولمة) وتمثل قضية مخاطر وأبعاد العولمة أهم محاور الجدل في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والشئون الدولية سواء على المستوى الأكاديمي أو الإعلامي أو التيارات الفكرية والسياسية المختلفة. كذلك ساهم في المناقشة خبراء متخصصين في مجالات الاجتماع والإعلام والبيئة والثقافة.

وفى هذا الإطار ومن خلال التحليل السابق نجد أن فكرة العولمة تعتمد على أربع عناصر أساسية وهى:- [٢٨]

١- ازدهار العلاقات التبادلية في مجال السلع والخدمات مع زيادة درجة تنوع (تشكيله) السلع والخدمات المتبادلة.

٢- زيادة حرية حركة رؤوس الأموال الدولية وتنوع مجالات الاستثمار لها وزيادة أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في عمليات التبادل الدولي.

٣- ارتفاع معدلات تبادل وانتشار المعلومات والمعرفة والأفكار بين الدول وأصبحت تمثل عنصر هام في العلاقات الدولية.

٤- تقلص دور الدولة وانحصار نفوذها " أفول الدولة القومية " وتغير مركزها من نمو العلاقات الدولية وحدوث تآكل مستمر لسيادة الدولة بمفهومها التقليدي وانتهاك للحدود الجمركية أو السياسية أو الفكرية أو الولاء والخضوع للدولة القوية كذلك تأثر الثقافة الوطنية بقيم وعادات وثقافات دول أخرى مع ارتفاع نسبة السكان داخل المجتمع التي تتفاعل وتتأثر بالعالم الخارجي.

وبرغم تعدد واختلاف مداخل تناول قضايا العولمة إلا أن هناك شبة اتفاق على أن التغيرات العالمية الجديدة تحمل في طياتها أبعاد ومخاطر على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي بالدول النامية والمتقدمة بيد أن نتائجها وآثارها تتوقف على مدى إمكانية ودرجة وأسلوب التكييف والاستجابة في الدول المعنية لهذا التغير.

وفى هذا الصدد يمكن استعراض عدة أطروحات قدمها كلا من هانس بيتر مارتن وهارلد شومان في كتابهم " فخ العولمة " "Die Globalisierungsfalle"

تعكس أبعاد ومخاطر واتجاهات التغيرات العالمية الجديدة والعولمة : [٢٩]

١- تعتمد العولمة على السياسات الليبرالية الجديدة وتمثل حركة مضادة ترسم صورة المستقبل بالعودة الأوضاع أبان مرحلة الثورة الصناعية وبداية الرأسمالية حيث تسعى لإلغاء وتقليص مكاسب الطبقة العاملة والوسطى المحققة في ظل مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

٢- تتصف ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول العالم بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وإطلاق آليات السوق وتقلص الخدمات الاجتماعية ودور الحكومة في التدخل في النشاط الاقتصادي وتفاقم فجوة توزيع الدخل والثروة بين



المواطنين وبين الدول حيث في ظل الظروف الراهنة يكفى استخدام فقط ٢٠% من القوى العاملة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الدولي وتكون كافية أيضا للحفاظ على النشاط الاقتصادي الدولي ويمثل ٨٠% من السكان فائض عن الحاجة.

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ فلقد زادت الفجوة في الدخل بين أغنى خمس سكان العالم وأفقر خمس سكان العالم قياسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حيث ارتفعت من ٢٠ : ١ في عام ١٩٦٠ إلى ٧٤ : ١ في عام ١٩٩٧ وبالنسبة للثروة الشخصية فلقد تضاعفت ثروة أغنى ٢٠٠ شخص في العالم عام ٩٥-٩٨ وبلغت تريليون دولار وأن خمس سكان العالم الذين يعيشون في الدول الغنية يحصلون على ٨٦% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي و٨٢% من أسواق الصادرات العالمية و٨٦% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما الخمس الأشد فقراً يحصلون على حوالي ١% من كل قطاع.(٣٠)

٣- سيادة دكتاتورية السوق والعولمة واعتبار الأبعاد الاجتماعية ودوله الرفاة أعباء على السوق تهدد المستقبل وما ترتب على ذلك من زيادة المنافسة لخفض تكلفة الإنتاج وإعادة هندسة عنصر العمل واستخدام التكنولوجيا الحديثة والنمو المتزايد للبطالة وتقليص قدرة المستهلكين.

ومن ناحية أخرى ظهور أهمية رأس المال نتيجة لتوحيد مصالح رؤوس الأموال وزيادة الضغوط على الحكومات لأتباع سياسات تتلائم مع مصالحهم " اقتصاد جماعات الضغط والمصالح " .

٤- أدت ظاهرة العولمة إلى انصهار مختلف الاقتصاديات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد بعد أن أصبح العالم سوقا واحد وقرية كونية متشابه إلا أن من ناحية أخرى ينتشر الفقر وتدهور مستويات المعيشة نتيجة لتدهور مساعدات التنمية وتفاقم الديون الخارجية للدول النامية كذلك زيادة تركز الثروة واتساع الفروق بين الدول وبين الأفراد داخل الدولة الواحدة حيث تسيطر ٢٠% من دول العالم على حوالي ٨٠% من الناتج العالمي الإجمالي و٨٥% من مجموع المدخرات العالمية وعلى ٨٤% من التجارة العالمية.

٥- ارتبطت العولمة بتحرير الأسواق النقدية والمالية بإلغاء معظم الضوابط والقواعد التقليدية التي كانت تحكم العمل المصرفي والنظم النقدية وبالتالي تقليص دور السلطات النقدية والوطنية (البنك المركزي) وعجزها عن التحكم والسيطرة على أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وكذلك على عمليات المضاربة في الأسواق المالية والنقدية وزيادة سيطرة مجموعة من المضاربين وتجار العملات.

٦- لا تعتبر ظاهرة العولمة من الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية وإنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوحي وإرادة من الحكومات والبرلمانات التي وافقت على السياسات الليبرالية الجديدة والتي تعبر عن مصالح الشركات الدولية النشاط وجماعات الضغط والمصالح.

٧- تراجع بعض المصطلحات الهامة مثل قضايا العالم الثالث – التحرر – التقدم – حوار الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية كذلك تجاهل الدول المتقدمة لمشكلات الدول النامية وعدم صلاحية نموذج الحضارة في بناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة والخضوع لضغوط المنظمات الدولية في تطبيق سياسات الانفتاح.

٨- العلاقة بين الديمقراطية والسوق ليس بالضرورة متلازمان وإنما أيضا متعارضتان ويرجع ذلك إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة كذلك يمكن أن يؤدى التطور الفوضوي في البورصات والاسواق النقدية العالمية وضعف الضوابط الرأسمالية وعدم وجودها على المستوى المحلى إلى انهيار اقتصادي عالمي والعودة لنظام الحماية.

وفى هذا الاتجاه أيضا أكد روبينز ريكيوبيرو السكرتير العام الأونكتاد (****) في إطار تقديمه لرؤى حول مستقبل التنمية في العالم في مؤتمر دافوس في سويسرا في عام (١٩٩٩) أكد على أن استمرار العولمة بأوضاعها الفكرية



الحالية والتسليم بها كحقيقة واقعة لا تقبل المراجعة يمثل خطرا شديدا على مستقبل العالم وأن مخاطر وأزمات العولمة قد تصاعدت في القرن العشرين بدرجة تدفع الجميع إلى إعادة التفكير في الكثير من القواعد والأفكار الاقتصادية التي تحكمت في العالم لسنوات طويلة وهو ما ظهر فعلا في مؤتمر دافوس حيث تم إعادة فتح ملف معقولية الأيمان الأعمى بالعولمة كما يتم تطبيقها وأهمية أضافه أبعاد إنسانية واجتماعية إلى محاور النظرة الدولية للعولمة كذلك يؤكد السكرتير العام على أن مستقبل التنمية في الدول النامية يرتبط بمفهوم متكامل للتنمية البشرية المتواصلة التي تركز على تحقيق ارتفاع واضح في مستويات المعيشة للبشر مع تحقيق مستويات أكثر عدالة من العلاقات في المحيط الدولي.

وهذا ما يتعارض مع مفهوم العولمة للتنمية الذي يعتمد على زيادة إجمالي الناتج المحلى ويحكمها مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمعايير توازن الموازنة العامة للدولة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات في ظل تحرير التجارة ودعم اقتصاديات السوق.

ولقد انعكست هذه الرؤى أيضا في إطار المظاهرات الضخمة والضغط الشعبي وتزايد الأصوات المعارضة خلال انعقاد مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل لعام ٢٠٠٠ (*****).

٣-٥- موقف الدول النامية من التحولات العالمية الجديدة

فيما يتعلق بإشكالية التعامل مع التغيرات والتحولات العالمية الجديدة يمكن طبقا لنوعية رد الفعل الداخلي ومدى إمكانية خلق استجابة داخلية فعالة بالدول النامية التمييز بين ثلاث حالات رئيسية تعكس في مضمونها بدائل وإمكانيات التعامل مع هذه التغيرات.

١- حالة المشاركة
٢- حالة التأقلم والتكيف
٣- حالة التهميش والعزلة

وبناء على ذلك يمكن تصنيف موقف الدول النامية من التغيرات العالمية الجديدة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: (٣١)

١- مجموعة الدول التي تشارك في التغيرات الدولية وتستطيع خلق استجابة داخلية تحدث تغيرات في الهياكل السياسية والاقتصادية للتعامل مع هذه التغيرات ويمثل ذلك " حالة المشاركة ".

٢- مجموعة الدول التي تعجز عن إنتاج استجابة داخلية حقيقية للتعامل مع التغيرات العالمية وتكون في حالة سكون فتخضع للمعايير التي تمليها القوى الخارجية الكبرى عليها وتحاول قبولها دون أحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والسياسية الداخلية "حالة التأقلم والتكيف".

٣- مجموعة الدول التي تعجز عن خلق استجابة داخلية حقيقية وترفض قبول المعايير التي تفرضها القوى الخارجية ولا تتأقلم معها وتتعرض لعمليات التهميش والعزلة.

ويقصد بعملية خلق استجابة داخلية أحداث تغيرات وتحولات في الهياكل الأساسية في المجتمع والدولة وخلق هياكل جديدة قادرة على التعامل مع التغيرات الخارجية بفعالية وكفاءة.

بينما عملية التكيف تعنى الخضوع للضغوط الخارجية بأسلوب جزئي ودعائي مظهري دون خلق هياكل جديدة فعالة حيث تأخذ عملية التكيف صور مختلفة فقد يكون التكيف ايجابي يظهر تفهم للتطورات العالمية وقد يكون سلبي يسعى إلى تخفيف الضغوط الخارجية ومتطلباتها.

في جميع الأحوال وبغض النظر عن كيفية تعامل الدول النامية مع التغيرات العالمية الجديدة إلا أن هناك حقائق واضحة تبين وضع الدول النامية في ظل التغيرات العالمية الجديدة والمتمثلة في صعوبة الخروج من الأزمات الاقتصادية الكبرى وآثارها السلبية كذلك استيراد التكنولوجيا واتساع نطاق الفقر وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء والاختلالات في الهيكل الاقتصادي العام وتدهور الأجور ومستويات المعيشة وخدمات الصحة والتعليم والبيئة (******) وانخفاض معدلات النمو والتنمية ومركزها في التجارة العالمية ودورها التفعيلي في تشكيل النظام العالمي الجديد.

٣-٥-١-التحولات المحلية لجمهورية مصر العربية

كما سبق ذكره فإن عملية التحكم في آثار التغيرات العالمية الجديدة والعولمة على اقتصاديات الدول النامية ومدى الاستفادة من مزاياها تتوقف على عاملين رئيسيين هما:



- كيفية ومنهجيه التعامل مع هذه المتغيرات
- أسلوب إدارة التحول

وفى هذا الصدد شهد المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات تغيرات وتحولات جذرية شملت جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كمحاولة لتحقيق استجابة داخلية للتعامل مع الظروف العالمية الجديدة.

فالمجتمع المصري الآن يعيش مرحلة من التحول من نظام اقتصادي مركزي يعتمد على سيطرة الدولة وتخطيط مركزي لتوزيع الموارد إلى نظام اقتصادي يعتمد على آليات السوق وزيادة دور القطاع الخاص وتقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولقد تبلورت التحولات في الاقتصاد المصري في صورة من الإجراءات والسياسات والقوانين التى شملت كثير من المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والسياسية والاجتماعية :

١- على المستوى الاقتصادي

١-تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي وتدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوسيع دائرة النشاط لمجالات اقتصادية هامة.

٢-تدعيم نظام الشركات المشتركة من القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك الشركات الأجنبية وفروعها

٣-تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وما يترتب علية من تطبيق نظام اقتصاد السوق وتحرير التجارة ورفع الحظر عن الاستيراد وتحرير التعامل في النقد الأجنبي وتحرير سوق الفائدة وإنشاء شركات الصرافة والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة وبيع شركات قطاع الأعمال العام.

٤-تطوير آليات سوق المال وتدعيم الاستثمار والتعامل في الأوراق المالية وتطوير البورصات المصرية.

٥-الآثار السلبية على الاقتصاد المصري من جراء شركات توظيف الأموال وكذلك الآثار الاقتصادية سواء السلبية أو الإيجابية لحرب الخليج من تخفيض الديون الخارجية أو فقدان مستحقات العاملين بالخارج

٦-تنفيذ بعض المشروعات القومية العملاقة (شرق التفريعة – توشكي) والبدأ في تنفيذ برامج الإصلاح المالي والنقدي والإداري وتحسين أداء الجهاز الحكومي المصرفي.

٢- على المستوى السياسي والاجتماعي

١-التحول السياسي من نظام التنظيم السياسي الواحد إلى نظام التعددية الحزبية وتدعيم النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية.

٢-التوسع في إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وتعمير الصحراء واستصلاح الأراضى.

٣-تغيير أنظمة اختيار القيادات الإدارية وإصدار القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ومحاولة تطوير نظام الإدارة المحلية والإدارة الحكومية.

٤-محاولات تطوير أنظمة التعليم الجامعي والثانوي والفني والمتوسط والأساسي.

٥-حرب الخليج وما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع الاقتصادي المصري.

٦-تطوير وتعديل كثير من القوانين والإجراءات بما يتلائم مع التطورات العالمية الحديثة والمواثيق والاتفاقات الدولية.

من التحليل السابق نجد أن هناك استجابة حقيقية في المجتمع المصري أدت إلى أحداث تغيرات وتحولات هيكلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لإيجاد صيغة ملائمة للتعامل مع التغيرات العالمية الجديدة. إلا أن هذه الاستجابة جزئية تشمل بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية أما فيما يتعلق بالمجالات السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية فهناك استجابة جزئية مظهرية أو شكلية بطيئة نسبيا تعانى من قصور الفعالية وتمثل في مجملها محاولة للتكيف والتأقلم وتحتاج إلى تطوير وتدعيم وتوسيع حتى تصل لمرحلة المشاركة الفعالة.

كذلك فيما يتعلق بالمجالات التكنولوجية والبحث العلمي فما يزال يسود في المجتمع المصري مبدأ الحصول على " تكنولوجيا على المفتاح " من الدول الصناعية المتقدمة ولم يتحقق حتى الآن استجابة حقيقية داخلية في المجال التكنولوجي والبحث العلمي مما يعكس قصورا واضحا في إمكانيات توفير إدارة إيجابية لديها قدرات ومرونة التعامل



مع التغيرات العالمية الجديدة من خلال استراتيجيات وتنظيمات فعالة تعمل على الاستفادة من هذه التغيرات وعصر المعلومات وكذلك على تحقيق الاستخدام الأمثل لإمكانيات التكنولوجيا الحديثة والعمل على تجنب المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناتجة من حالة السكون.

٤ - استراتيجيات التنمية البشرية في ظل العولمة

من خلال التحليل السابق نجد أن التنمية البشرية كعملية مستديمة ومستمرة تخضع لعدة دوافع عالمية وإقليمية ومحلية فعلى المستوى العالمي والإقليمي تلعب التغيرات العالمية الجديدة وما صاحبها من تطور تكنولوجي سريع وثورة المعلومات والمعرفة وديناميكية في النظم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية وفى القوى الإنتاجية الرئيسية وظهور التكامل الاقتصادي والإقليمي والتكتلات الاقتصادية وتدعيم حرية التجارة واقتصاد السوق وانتشار الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار دورا هام في دفع عملية التنمية البشرية في المجتمع.

أما على الصعيد المحلى فتنعكس دوافع التنمية البشرية في العوامل التالية [٣٢] :

* الاستخدام الأفضل للموارد البشرية وانخفاض المستوى التكنولوجي السائد
* الاعتماد على التخطيط قصير الأجل وقصور في التخطيط طويل الأجل
* الزيادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة مع انخفاض مستويات الرعاية الصحية والخدمات الصحية الوقائية.
* انخفاض مستويات التحصيل التعليمي وبرامج التدريب وعدم توفر إمكانيات الابتكار والإبداع والتطوير.
* قصور في تحقيق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وفى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

فلقد أثبتت الدراسات والتجارب العملية أنه في ظل الاقتصاد والعولمة يلعب العنصر البشرى دورا جوهريا في تحديد وتدعيم القدرات التنافسية للنشاط الاقتصادي كذلك في تحديد كيفية التعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة ومدى إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية وتجنب آثارها السلبية.

ومن هذه المنطلق ولأغراض تطوير ورفع كفاءة وطاقة النشاط الاقتصادي وتدعيم قدراته لمواجهة آثار ظاهرة العولمة يتطلب الأمر العمل على أيجاد أساليب واستراتيجيات جديدة وتوفير إدارة حديثة تتصف بالمرونة تعمل على تدعيم وتنمية قدرات ومهارات العنصر البشرى وتطوير إمكانيات القيادة والابتكار والإبداع وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية مع تطوير الإنتاجية وأساليب التعامل مع المتغيرات العالمية والمحلية.

بيد أن ذلك يتوقف على قدرة واستعداد المجتمع للاستثمار في الموارد البشرية وتطبيق استراتيجيات ذات كفاءة وفعالية مرتفعة وجدير بالذكر أن في إطار عملية اختيار وتحديد استراتيجيات التنمية البشرية في ظل العولمة ينبغي أخذ العوامل التالية في الاعتبار : [٣٣]

١- القدرة النسبية للإدارة في التحكم والسيطرة على سلوك التغيرات الحادثة.

٢- المزايا المتوقعة للاستراتيجيات المختارة والتي تتمثل في حجم الوفورات النسبية سواء المادية أو المعنوية التي يمكن تحقيقها باستخدام استراتيجية معينة سواء في صورة عوائد أو تخفيض خسائر.

٤-١- استراتيجيات التنمية البشرية - (الأهمية - الأهداف)

يقصد بالاستراتيجيات سياسات وأساليب عمل مرنة ومخططه طويلة وقصيرة الأجل تستخدم لغرض تحقيق أهداف منشودة وتساعد على الربط بين إمكانيات سوق العمل وإدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان. [٣٤]

مع ملاحظة أن الاستراتيجيات الفعالة ينبغي أن تعكس مجموعة من الخصائص وسمات تتمثل في [٣٥]:

١- المرونة حيث إنها خطة تتعامل مع التغيرات الحديثة وتوفر إمكانيات الابتكار والتجديد وتطوير المستويات الإدارية المختلفة.

٢- الشمول والتكامل مع البيئة فهي تعكس تشكيليه لكل السلوك المتوقع.

٣- تراعى الخبرات والثقافة والتعاملات السائدة وتمثل حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وتظهر أهمية اختيار استراتيجيات التنمية البشرية من خلال الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار عملية تدعيم



وتنمية قدرات الموارد البشرية سواء على المستوى الجزئي (الوحدات الاقتصادية) أو على المستوى القومي.

فعلى مستوى الوحدات الاقتصادية تسعى الإدارة إلى الوصول للأهداف التالية : [٣٦]

١- تحقيق معدلات مرتفعة من الجودة الشاملة وتدعيم ورفع القدرة التنافسية للمنشأة وتحقيق الملائمة بين خصائص الإنتاج ومتطلبات السوق وتثبيت مركزها بالسوق.
٢- تحقيق معدلات ربحية مرتفعة ورفع معدلات العائد على الاستثمار البشرى مع تحقيق الملائمة بين قدرات ومهارات العاملين ومتطلبات الوظائف مع خفض تكلفة العنصر البشرى.
٣- تدعيم روح العمل كفريق والمحافظة على المستوى الصحي للعاملين ورفع الروح المعنوية وبالتالي خفض معدل دوران العمالة وجذب العمالة الماهرة والمتخصصة.
٤- تحقيق التنمية المستمرة لقدرات ومهارات العاملين وتشجيع روح الإبداع والتطوير ورفع كفاءة الأداء وإنتاجية العاملين.

بينما على المستوى القومي فتظهر أهمية استراتيجيات التنمية من خلال تحقيق الأهداف التالية :

١- رفع معدلات التوظف وتخفيض معدلات البطالة وتحسين مستويات الأجور والمعيشة.
٢- رفع إنتاجية الموارد البشرية والاقتصاد القومي وزيادة القيمة المضافة وتحقيق الوفورات الاقتصادية ومستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.
٣- زيادة القدرات التنافسية الاقتصاد الوطني وتنمية التجارة الخارجية والصادرات وتدعيم قدرات الاقتصاد القومي في التعامل مع التغيرات العالمية الجديدة.
٤- تحسين مستويات الرعاية الصحية والصحة الوقائية والتغذية وتطوير مستويات التعليم بجميع مراحله ورفع مستوى التحصيل التعليمي الكيفي والكمي وربط خصائص التعليم مع متطلبات النشاط الاقتصادي.

<u>٤-٢- استراتيجيات التنمية البشرية</u>

لقد شهدت عملية التنمية البشرية تطورا كبيرا في خلال العقد الأخير من القرن العشرين مما يعكس الاتجاه العالمي المتزايد نحو الاهتمام بقضايا التنمية البشرية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية حيث بدأت هذه الدول ترجمة الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة إلى خطط وبرامج عمل محددة من خلال ثلاث خطوات رئيسية هي : [٣٧]

١- تحديد الملامح الأساسية للتنمية البشرية في المجتمع عن طريق رصد الإنجازات الفعلية في مجال التعليم والصحة والتغذية والإسكان والخدمات والاجتماعية وهيكل السكان.
٢- تحديد أهداف التنمية البشرية وتحديد تكلفة تحقيق كل هدف واختيار أفضل الأهداف.
٣- وضع أهداف التنمية البشرية في الإطار العام للاستراتيجية القومية العامة لتحسين مستويات معيشة الأفراد حيث تعتمد استراتيجيات التنمية البشرية على زيادة الدخول عن طريق زيادة قدرات العنصر البشرى وتطوير الطاقات الإبداعية والابتكارية مع تحقيق التوزيع العادل للدخول.

بيد أن عملية تحديد الاستراتيجيات والخطط تتطلب مراعاة معايير التخطيط الاستراتيجي المنظم والتي تتمثل في [٣٨]:

١- التوضيح والتحديد الدقيق للأهداف مع تحديد الأولويات والتعرف على الطاقات الغير مستغلة.
٢- توفر الرؤية المستقبلية وتحديد الاتجاه والبحث عن الفرص المتاحة وتحقيق الاستفادة الكاملة منها.
٣- مراعاة مبدأ المرونة والشمول والتكامل.

ونظرا لأن التنمية من القضايا التي تهتم بكيفية تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان وتعتبر عملية متواصلة متكاملة متعددة الأبعاد يشارك فيها أطراف مختلفة تمثل حاملي جهود التنمية البشرية (الأسرة – منظمات الأعمال والدولة) فانه يمكن تصنيف استراتيجيات التنمية البشرية إلى مجموعتين رئيسيتين :-

١- المجموعة الأولى تمثل استراتيجيات على مستوى الوحدات الاقتصادية (منظمات الأعمال والأسرة).
٢- المجموعة الثانية تشمل استراتيجيات على المستوى القومي (الدولة).



٤-٢-١ استراتيجية التنمية البشرية على مستوى الوحدات الاقتصادية

يمثل رأس المال البشرى المدرب ذات التفكير المهني والنوعي والعلمي والمتطور الذي يملك مهارات وقدرات تتلائم مع التغيرات الحديثة في المهام والإدارة ... مصدر للابتكار والإبداع والتطوير واستحداث منتجات جديدة وأساس لتدعيم القدرات التنافسية في كل مستويات منظمات الأعمال.

ومن هذا المنطلق تسعى منظمات الأعمال لوضع برامج واستراتيجيات مرنة شاملة ومتكاملة تساهم في رفع مستويات كفاءة أداء وإنتاجية العاملين وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد البشرية بهدف تحقيق علاقة ارتباطيه بين الفرص المتوفرة في أسواق العمل وإمكانيات إدارة الأفراد والمنشأة وكذلك تطوير أداء العنصر البشرى.

بيد أن الاستراتيجيات الموضوعة تقوم على أساس مراعاة مبدأين وهما [٣٩] :-

١- الاعتماد على كفاءة أداء العنصر البشرى والمشاركة الإيجابية في تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة.

٢- تحسين ورفع مستويات كفاءة أداء وإنتاجية العنصر البشرى وتحقيق التنمية البشرية.

إلا أن عملية اختيار السياسات والاستراتيجيات الملائمة تتوقف بصفة أساسية على مدى وسرعة ونطاق التغير وكذلك على معدل التغير عبر الزمن ... وتشمل مجالات تتعلق بسياسات الاستقطاب والاختيار والتقييم والتدريب وإعادة التأهيل وكذلك الترقيات والتعويض المالي والمعنوي وتركز على عمليات إعادة الهندسة والهيكلة وإدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي والتطور التنظيمي والقياس إلى نمط.

ونستعرض فيما يلي أهم الاستراتيجيات والتي تأخذ شكل نظام شامل متكامل من الإجراءات والسياسات وتتضمن المجالات التالية :-

١- جودة التعليم الشامل.

٢- التدريب وتطوير قدرات العنصر البشرى.

٣- إعادة تركيب القوى البشرية.

٤- تطوير أساليب وأهداف المشاركة العمالية.

٥- إعادة هندسة نظم الموارد البشرية.

٦- تدعيم وتنمية القدرات الذاتية للابتكار والتطوير والإبداع.

أولاً : جودة التعليم الشامل

لقد أثبت الدراسات المتخصصة والتجارب العملية على المستوى العالمي أهمية وضرورة التعليم واعتبرته بمثابة فكر وعقل الأمة وفى إطار ثورة المعلومات والتكنولوجيا فهو الوسيلة والهدف لدخول صناعة القرن الواحد والعشرين ألا وهى صناعة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. وبناء على التغيرات العالمية الجديدة ومدى أتساع نطاق وسرعة هذه التغيرات تظهر ضرورة تطوير أساليب العملية التعليمية لأغراض تحقيق استجابة سريعة لاحتياجات المجتمع وصناعة المستقبل.

ولأغراض تحقيق الأهداف المنشودة من قضية التعليم وسرعة التلائم مع هذه التغيرات ينبغي أن يعكس التعليم سمات الجودة الشاملة ويقصد بجودة التعليم الشاملة أساليب جديدة في التعامل بمعايير تلقى قبولا عالميا وتعمل على تحقيق الاستخدام الأفضل والفعال للموارد البشرية لأغراض توفير متطلبات التنمية البشرية وتحقيق أهداف المجتمع. فالتعليم الأكاديمي الصرف البعيد عن التطورات العالمية لم يعد له أهمية تذكر بالنسبة للمقارنة الدولية لمستويات التطور العلمي بل قد يؤدى إلى الانزلاق في مشكلة التهميش الدولي للمجتمع والعجز في مواجهة المنافسة العالمية.

وفى هذا الصدد يركز مصطفى رضا في دراسته عن التنمية البشرية على مجموعة من الأفكار ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عند إعادة بناء التنمية البشرية: [٤٠]

١- تمييز مهارات فريدة في الخريج وتحديث المناهج وتطوير عضو هيئة التدريس والإدارة الجامعية.

٢- التحسين والتطوير المستمر المتواصل وخلق وعى ورؤية مشتركة لأهمية الجودة.

٣- توفير معايير واضحة وقاعدة للمعلومات وتحديثها وتقويمها باستمرار من خلال معرفة احتياجات السوق ومواصفات الخريج المطلوبة مع تدعيم القيادة الفعالة والعمل الجماعي لإظهار المواهب الإبتكارية.

٥- يتميز الإنتاج بأنه كثيف المعرفة وإنتاج السرعة والتفرد

ولقد ذاد الاهتمام بالخدمات والبرامج على حساب السلع وبالإنتاج المحددة وبدلا من الإنتاج الكبير.

٦- ضرورة لانتقال من التعليم إلى التعلم حيث يجب التركيز على المقررات والمعارف كثيفة المعرفة ذات القيمة المضافة المرتفعة فالتعليم والتعلم عماد التنافس فهي عملية خلق وإبداع لزيادة القدرة الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن عصر المعلومات والمعرفة تتسم بسرعة التغيير حيث تتغير وتتضاعف المعرفة كل ١٨ شهر ... وأصبح الإبداع والابتكار أساس تقدم الدول لذلك تظهر ضرورة وأهمية اكتساب مهارات وقدرات البحث عن المعرفة وتقديم أفكار جديدة وتطوير أساليب التعامل مع المتغيرات.

ثانياً : التدريب وتطوير قدرات العنصر البشرى

تلعب عملية التدريب دورا محوريا في تطوير المهارات والقدرات الفنية والمهنية كذلك الإدارية والسلوكية للعنصر البشرى في المنشأة سواء كان فرد عامل أو جماعات وفرق عمل أو إنتاج وعلى جميع مستويات الإدارة العليا والتنفيذية والمشرفين.

وتظهر أهمية التدريب من خلال مساهمته في تحقيق التوجه نحو المستقبل والتوسع في البحوث والتطوير وتدعيم روح الابتكار والإبداع والتجديد كذلك رفع مستويات الكفاءة الإنتاجية وتحقيق معدلات ربحية ونمو رأسمالي مرتفعة مما يساعد على رفع القدرات التنافسية ومستويات الجودة في منظمات الأعمال وفى هذا الصدد تقوم المنظمة بوضع برنامج تدريبي شامل يغطى جميع مجالات التدريب الفني والهندسي والمهني كذلك تدريب المديريين والتدريب التخصصي والتحويلي والتأهيلي وأيضا تدريب الترقية والمعرفة وتدريب المهارات والمعلومات والتطوير الإداري والتنظيمي [٤١].

وكخطوة أولى تقوم المنشأة بحصر وتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة سنويا سواء على مستوى الأفراد أو الوظائف ثم يتم اختيار أسلوب التدريب المناسب من بين أشكال التدريب المختلفة والتي تأخذ شكل التدريب الخاص أو الحكومي سواء محلى أو دولي كذلك هناك التدريب المستمر والمتقطع وقد يكون نوعى أو عام داخلي أو مركزي والخطوة الثالثة تركز على اختيار الإدارة لأحدث الوسائل التكنولوجية المتعلقة بصناعة التدريب من حيث اختيار المدربين والمواد والنماذج التدريبية وأساليب ووسائل وأدوات التدريب الحديثة كذلك تعميم للغات الأجنبية وتدعيم الاحتكاك بالخبرات الأجنبية بغرض توفير وتطوير إمكانيات التعامل مع المتغيرات العالمية الحديثة.

وهنا يمكن الاستعانة بأحدث أساليب التدريب من استخدام النماذج والمحاضرات ولعب الأدوار والزيارات الميدانية واستخدام الحاسب الآلي والفيديو والسينما والمحاكاة والمباريات والندوات بما يخدم تطوير قدرات ومهارات العنصر البشرى.

ثالثاً : إعادة تركيب القوى البشرية

تتبلور أهم عناصر عملية إعادة التنظيم للتركيبة البشرية في ثلاث خطوات رئيسية[٤٢] :

١- تخطيط القوى العاملة.

٢- تأكيد هيكل المهارات الجديدة.

٣- تعديل نظم التعامل مع القوى العاملة.

وتشمل عملية تخطيط القوى العاملة عمليات الاختيار والتعيين من خلال تحديد المواصفات والنوعيات والمهارات اللازمة وتحديد الأعداد المناسبة لكل نوعية ثم تحديد أنسب المصادر الحصول على العمالة والاختيار المميز للأفراد وتحديد فلسفة الاختيار والتعيين.

بينما يتم تأكيد هيكل المهارات الجديدة عن طريق تصميم برامج وخطط التدريب وتصميم نظم تقييم الأداء وقياس الكفاءة وإعادة توزيع الأفراد على أنواع العمل الأكثر تناسبا مع هيكل المهارات مع الاهتمام باللياقة الصحية للعاملين والعمل وعلى مشاركة القوى العاملة الغير منتجة في العملية الإنتاجية كذلك تدعيم الاهتمام بالاحتكاك بالخبرات الأجنبية.

وفيما يتعلق بتعديل نظم التعامل مع القوى العاملة فيتم من خلال تعديل أنظمة الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز وشروط التعاقد وعلاقات العمل ونظم الترقية وتقييم الأداء والتنمية الوظيفية سواء على مستوى الفرد أو المنظمة. كذلك الموازنة بين حقوق العاملين ومسؤولياتهم



نحو الإنتاجية المتزايدة والاهتمام بصحة وسلامة العاملين والاهتمام بظروف العمل المادية المحيطة وتحسين ظروف العمل المعنوية والعلاقات الإنسانية وكذلك التركيز على الظروف الداخلية (العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي والتنمية والتطوير) والظروف البينية (العمل – العلاقات الصناعية والتشريعات والتكنولوجيا).

رابعاً : تطوير أساليب وأهداف المشاركة العمالية

حيث يتم في هذا الإطار تطوير مفهوم مشاركة العاملين في الإدارة واختيار الأساليب الملائمة والفعالة لتحقيق أهداف المشاركة من حيث رفع إنتاجية فعالية العاملين بما يتلائم مع التغيرات الجديدة وتأخذ عملية مشاركة العاملين في الإدارة أشكال وأنماط متعددة تتمثل في [٤٣] : (صفات الجودة – فريق العمل التعاوني المسئولة – لجان الإنتاجية والتكنولوجيا – لجان مناقشة المشاكل وبحث اقتراح الحلول – جماعات التغيير) وكذلك المشاركة الإيجابية الفعالة المقرونة بتحمل المسئولية والمخاطرة والمساهمة الفكرية والعملية في حل مشكلات الإنتاج والتسويق بعد التعرف على مجريات العمل بالشركة.

خامساً : تدعيم القدرات الذاتية للابتكار والتطوير والعمل على تنميتها عن طريق :

- التنمية المستديمة لمهارات وقدرات الموارد البشرية بمختلف المستويات من خلال الاختيار السليم والتدريب المستمر والتقييم الموضوعي للأداء والمكافآت والتقدير المتناسب مع مستويات الإنجاز والمهارة.
- توفير المناخ الملائم للابتكار والإبداع وتنمية روح رجال الأعمال في العاملين وذلك من خلال تطوير أساليب المشاركة في الإدارة وخلق فرص العمل الجماعي وتنمية روح الفريق وتفويض السلطة والمسئولية.
- توثيق العلاقات مع الجامعات ومراكز البحوث والاختيار السليم للعناصر المدربة [٤٤].

سادساً : إعادة هندسة نظم الموارد البشرية

ويقصد بذلك أحداث تطوير جوهري وإيجابي في أساليب أداء الأنشطة وتصميم العمليات لتحسين وتطوير معايير الحكم على الأداء المتمثلة في معايير التكاليف والجودة ومستوى وسرعة الخدمة حيث تأخذ عملية إعادة الهندسة مرحلتين تتمثل الأولى في تطوير الفكر السائد والمرحلة الثانية في تطوير الأساليب والأداء [٤٥].

٤-٢-٢ الاستراتيجيات على المستوى القومي

تبدأ عملية تحديد استراتيجيات التنمية البشرية على المستوى القومي بتحديد الملامح الأساسية وأهداف التنمية البشرية في المجتمع ثم وضعها في إطار السياسة العامة للدولة ويتم تنفيذها من خلال تنفيذ الخطة العامة للدولة. وبصفة عامة تشمل الاستراتيجيات إجراءات وأنظمة وقواعد وسياسات عامة تغطى عدة مجالات أهمها [٤٦] :

- مجالات التعليم والتدريب و'إعادة التدريب.
- الرعاية الصحية والصحة الوقائية والتغذية والتأمين الصحي والاجتماعي.
- الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية ومستويات الأجور والمعيشة.
- تدعيم الديمقراطية وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يتم التعامل مع العنصر البشرى كوسيلة وهدف لتحقيق التنمية الشاملة المستديمة.

وفيما يتعلق بقضية تطوير التعليم والاهتمام بصناعة التدريب وإعادة التدريب فينبغي الاهتمام بتطوير خطط وأهداف التعليم وتوجيه التعليم لخدمة وتغطية احتياجات النشاط الاقتصادي من الخرجين في التخصصات المختلفة والاتجاه نحو الاهتمام بالكيف وليس بالكم وحصر وتقدير عدد الخرجين بما يناسب مع احتياجات سوق العمل وكذلك تقدير الاحتياجات التعليمية في مراحل التعليم الأساسي والفني والتجاري والزراعي والعام وكذلك التعليم الجامعي والارتقاء في مستوى العملية التعليمية والبحث العلمي وضمان حقوق المواطن في التعليم والصحة.

من ناحية أخرى يجب الاهتمام بصناعة التدريب وإعادة التدريب لأعداد الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة وذلك عن طريق تخطيط التدريب وحصر الاحتياجات التدريبية واستخدام أحدث تكنولوجيا ووسائل التدريب وتدريب المدربين وتنمية وتدعيم صناعة التدريب وتوجيها لتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية من حيث الاتجاهات



والسلوكيات والمفاهيم والأداء مع توفير فرص وإمكانيات التمويل اللازمة.

كذلك يتم التنسيق بين الوزارات النوعية المختلفة لتحديد إجراءات وقواعد الممارسة المهنية في السوق المصري وتحديد شروط الترخيص المهني وتدعيم دور وزاراتي الصناعة والقوى العاملة في مجال تنمية مهارات وقدرات العنصر البشرى لتغطية احتياجات المشروعات من الخبرات اللازمة والمتخصصة والتلائم مع متطلبات التغيرات الجديدة وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية واستغلال فرص وإمكانيات التعاون والتمويل من دول الاتحاد الأوربي وصناديق التنمية الدولية والإقليمية.

وبالنسبة لمجالات الصحة فيظهر الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية والتغذية من خلال توسيع شبكة التغطية للتأمين الصحي والاجتماعي ليشمل أغلبية فئات الموارد البشرية كذلك تدعيم الوعي الصحي من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وتوفير مصادر التمويل لمشروعات الرعاية الصحية والصحة الوقائية كذلك العمل على تحديد شروط بيئة اعمل المادية من حيث الإضاءة والتهوية والتلوث ومخلفات الإنتاج والحفاظ على البيئة.

ومن ناحية أخرى يجب الاهتمام بتطبيق سياسات تخطيط القوى العاملة وتطوير نظام وشروط وقوانين العمل والتعاقد وتحسين ظروف وعلاقات العمل ونظم الترقية والتنمية الوظيفية ووضع هيكل تنظيمي للمسؤلية وتطوير برامج المتابعة للأداء والمسئوليات لتحقيق الإنتاجية المتوازنة والتنمية الشاملة في ظل الأهداف المحددة كذلك الاهتمام بتطوير ظروف العمل الداخلية والظروف البيئية من حيث العلاقات الصناعية والقوانين والتكنولوجيا والثقافة والقيم والسكان وأيضا تطوير نظام الأجور والحوافز والمكافآت بما يتناسب مع إمكانيات الابتكار والتطوير ومهارات وقدرات العنصر البشرى.

ومن جانب أخر تطوير وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والخدمات وتدعيم برامج وخطط النقابات النوعية والهيئات العمالية العلمية والعملية وإصدار نشرات التوظيف للقوى العاملة كذلك ضرورة الاهتمام بقضايا المشاركة الفعالة والحرية والديمقراطية.

وفى هذا الصدد تضمن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ استراتيجيات لتحقيق المشاركة الفعالة وهى :

- زيادة الإنفاق الحكومي في مجال التنمية البشرية مع الحفاظ على مجانية الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي.
- تدعيم الأسواق والتخلص من مشاكل دخول الأسواق لملائمة البشر.
- تدعيم فكرة الأسواق التي تقوم على المشاركة الكاملة والعادلة لفوائد السوق (الاستثمار الكافي في التعليم والصحة ومهارات البشر – إتاحة المعلومات – توفير الائتمان والتوزيع العادل للدخول)

حيث يتطلب ذلك توفير الاستقرار في النشاط الاقتصادي على المستوى القومي وتوفير نظام ضريبي عادل ونظام أجور ملائم وعوائد ملائمة للاستثمار مع حرية التعامل وأيضا حماية المنافسة والبيئة الطبيعية والمستهلكين ومحدودي الدخل والفئات المتضررة من قوى السوق.

٥- النتائج والتوصيات :

تعرض هذا البحث لدراسة دوافع ومكونات ومؤشرات التنمية البشرية والإستراتيجيات التي تساهم في رفع معدلاتها في ظل التغيرات العالمية الجديدة والتحليل السابق أظهرت الدراسة النتائج والتوصيات التالية التي يمكن أن تساهم في رفع معدلات التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية.

تتأثر قضية التنمية البشرية تأثرا كبيرا بالتغيرات العالمية الجديدة لذلك ينبغي العمل الجاد والمتواصل في سبيل الوصول إلى حالة التعامل الإيجابي مع هذه التغيرات وخلق استجابة حقيقية في المجتمع والنشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزايا العولمة وتجنب أخطارها وسلبياتها سواء في المجال الإعلامي والثقافي أو الاقتصادي والسياسي.

مع ملاحظة أنه لا ينبغي أن نخضع لضغوط الواقع وأن تأخذ الاستجابة شكل من أشكال الاستسلام للضغوط وإنما يجب أن تكون الاستجابة فعالة حقيقية نستغل فيها إمكانياتنا على المستوى العربي في تحقيق اتحاد اقتصادي عربي قوى



على غرار تجربة الاتحاد الأوربي يساعد في فرض موقف عربي فعال عالميا والعمل على توفير موارد بشرية ماهرة ومدربة وقادرة على استيعاب التغيرات العالمية الجديدة لمواجهه التعامل مع ظروف وآثار العولمة وبالتالي تحسين وضع التنمية البشرية بمصر.

وجدير بالذكر أنه يمكن تحقيق الاستجابة الحقيقية في المجتمع وبالتالي رفع معدلات التنمية البشرية فيه من خلال الاهتمام بالقضايا الأساسية التي تتعلق بالقيم التي تسود المجتمع وبمدى قدرة المجتمع على التعامل بلغة العصر مع الاحتفاظ بالشخصية والثقافة المستقلة وتأخذ هذه القضايا شكل:

* إعادة الاعتبار لقيمه العلم والتعلم.
* إعادة الاعتبار لقيمة العمل.
* الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية.
* التطور التكنولوجي والتدريب.
* الحريات والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان (المواطن) والمشاركة الفعالة.

أولاً – في مجال العلم والتعليم

١- نظرا لمدى أهمية هذه القضية وكونها تمثل قضية محوريه ذات تأثير متعدد الاتجاهات سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا فيتطلب الأمر الاهتمام الدائم والمستمر بالعلم وتطوير وتحديث العملية التعليمية مع التركيز على عنصرين رئيسيتين هما تقديم المعرفة والمعلومات وتشغيل العقل والفكر وخاصة في مراحل التعليم الأساسي حتى الثانوي لإعداد وتوفير أجيال ذات مخزون معرفي فعال وقادرة على تشغيل واستخدام هذه المعرفة في خلق ودفع وتدعيم عمليات الفكر والإبداع والابتكار.

٢- وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي وحتى يتلائم مع سرعة التطورات العلمية والتكنولوجية ينبغي أن يتحول التعليم إلى عملية دائمة ومستمرة يحصل خلالها الطالب على حرية الحركة فيما يتعلق بعملية البحوث والدراسات والتعرف على أحدث التطورات العلمية وعلى مختلف وجهات النظر العلمية من خلال الإطلاع على التيارات العلمية الحديثة حتى تتولد لدى الطالب القدرة على تعلم طرق البحث والنقد والتحليل والإبداع والحل الإبتكاري للمشكلات. كذلك تدعيم المسئوليات العلمية والبحثية والمجتمعية لأعضاء هيئة التدريس والتركيز على دوره في المشاركة في تكوين شخصية الطالب وتكوينه الثقافي مع الحفاظ على الاستقلال الفكري والحرية الأكاديمية والرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة التدريس.

ومن ناحية أخرى يجب تطوير وتحديث قوانين الجامعات وواجبات اللجان والقطاعات العلمية وأنظمة الدراسة والمناهج العلمية والامتحانات وتطبيق مبدأ اللامركزية كذلك تدعيم العلاقة الإرتباطية والتعاون بين الجامعات والنشاط الاقتصادي من حيث بحث المشكلات القومية والاقتصادية والإنتاجية والإدارية وتطوير دور الدراسات العليا لخدمة هذا الارتباط مع المشاكل الواقعية للمجتمع مع قيام قطاعات النشاط الاقتصادي بعملية التمويل. كذلك عمل دراسات دائمة وحديثة للتعرف على احتياجات قطاعات الاقتصاد المختلفة من الخريجين وتوجيه الاستثمارات طبقاً لنتائج هذه الدراسات.

٣- زيادة معدلات الاستثمار في التعليم والعلم والأبحاث والتطوير مع توفير مصادر التمويل اللازمة سواء على المستوى القومي أو المستوى الخاص مع تدعيم التعاون والعمل المشترك وقنوات الاتصال مع المؤسسات والجامعات والهيئات العلمية العالمية ودعم المشروعات التعليمية والتدريبية المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا والتوسع في عقد الاتفاقيات والبرامج الدولية العلمية التي تخدم أهداف المجتمع في الفترة القصيرة والطويلة.

ثانياً – قضية الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية

١- رغم الاهتمام الحكومي بهذه المجالات إلا أن الأمر يتطلب زيادة الاهتمام بقضايا الأمراض المزمنة والمتوطنة واستخدام الأساليب الحديثة في مجال التطعيم والوقاية الصحية والطب الوقائي وتطوير خدمات المستشفيات الحكومية والجامعية لتقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والعمل على تجهيز هذه المستشفيات



بأحدث الأجهزة الطبية والوسائل العلاجية المتطورة حيث أن " العقل السليم في الجسم السليم " وبالتالي رفع المستوى الصحي للأفراد يترتب عليه رفع إنتاجية وقدرات الأفراد وتحقيق الوفورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. كذلك الاهتمام برفع مستويات الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتأسيس " غرفة للعمال والموظفين " منبثقة من النقابات العمالية تخدم وترعى مصالح طبقة العمال والموظفين اجتماعيا وصحيا وقانونيا. من ناحية أخرى يجب إعطاء مزيد من الأولوية لمشروعات الطفولة والعمل الجاد من قبل المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية لتلبية احتياجات الأطفال وتنمية الوعي لدى المجتمع المصري في مجالات رعاية وحماية الطفل وكفالة التعليم الأساسي لهم وخفض معدلات الأمية والاهتمام بثقافة الطفل وتوفير المساحات اللازمة لممارسة الهوايات التي تنمى القدرات الإبداعية لديهم كذلك توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال المعوقين حيث يساعد ذلك على تنمية القدرات الذهنية والطاقات البدنية لهم.

٢- وفيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية والثقافية فينبغي الاهتمام بحماية الهوية المصرية العربية من الإغراق الثقافي المصاحب للعولمة والذي يتمثل في محاولات تجاوز أو في أحيان أخرى محو الخصوصيات الثقافية للمجتمع الوطني من خلال الإغراق الثقافي المباشر والغير مباشر.

ومن ناحية أخرى يجب تطوير وتدعيم دور المحليات في توجيه الشباب وتحديث وإعادة صياغة البرامج الإعلامية ووسائل الإعلام لخدمه قضية العلم والقراءة وأعمال الفكر لدى الشباب والأطفال وتقديم المعلومات لتغذية عقولهم بكل القيم الثقافية الهادفة لخدمة المجتمع الوطني.

كذلك ينبغي على وزارة الشباب بالإضافة إلى برامجها من المعسكرات الصيفية واللقاءات الدولية أن تهتم بصورة جديه وفعالة وبصفة خاصة بالمشكلات الخطيرة التي يعانى منها الشباب مثل المخدرات والإدمان والزواج العرفي والبطالة والفساد الأخلاقي كذلك لا ينبغي أن يقتصر اهتمامها على شباب الجامعات وإنما تعطى قدرا كافيا من الرعاية الفعالة لشباب الحرفيين والفلاحين والعمال والعاطلين والمدمنين ووصول الخدمات لهم وتنمية وتدعيم انتمائهم للبلد.

<u>ثالثا : مجال التكنولوجيا والتدريب</u>

١- يجب توجيه الاهتمام لتطوير صناعة البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتأخذ دورها المحوري كأساس لاقتصاد متطور حديث " اقتصاد المعرفة ".

كذلك الاهتمام بتوفير قاعدة من الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك عن طريق التوسع في إنشاء وتدعيم مراكز التكنولوجيا الحديثة وتأسيس معاهد متخصصة للصناعات الحديثة والمعلومات.

كذلك العمل على إقامة شبكة متكاملة من البيانات والمعلومات المرتبطة بالشبكات الدولية والإقليمية بغرض المساهمة في تدريب الموارد البشرية وتوفير العمالة الماهرة الفنية المدربة وتطوير ودعم القدرات البشرية على الإبداع والابتكار كأساس لتطوير العمالة المصرية.

٢- تطوير قطاع التدريب باعتباره أيضا يمثل القاعدة الأساسية لصناعة البرمجة والاتصالات وذلك عن طريق رفع مستويات الجودة ببرامج التدريب المحلية حتى تصل إلى المستويات والمواصفات العالمية كذلك العمل على الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتخصصة من خلال تدعيم التعاون وعقد الاتفاقيات مع الشركات العالمية والعاملة في مجال التدريب وتكثيف برامج التدريب المشتركة وخاصة مع دول الاتحاد الأوربي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقيات الشراكة الأوربية من حيث الفرص التمويلية وبرامج التحديث ومناهج التدريب والتعليم والوسائل والأدوات الحديثة لإعداد وتحديث برامج التدريب المحلية وتطوير قدرات المدرب.

٣- وحتى تكون عملية تطوير قطاع التدريب ذات فعالية وللوصول إلى المستوى والاهتمام العالمي بها ينبغي العمل على تأسيس هيئة أو مجالس قومية واستشارية



متخصصة تخدم وتهتم بقضية التدريب وتساعد على أداء الواجبات بكفاءة عالية من خلال التخطيط الجيد ووضع لاستراتيجيات العامة وعمليات المتابعة والتنفيذ والتنسيق والربط بين الإدارات المعنية بالتدريب ودراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل وتدعيم برامج التدريب في القطاع الحكومي والخاص على أن ينبثق منها سلطات لمنح شهادات وتراخيص وشروط مزاولة المهنة كذلك تقوم بتوفير وسائل التمويل الثابتة عن طريق صندوق قومي لتمويل التدريب على أن يكون من أعضاء مندوبين للحكومة ورجال الأعمال والنقابات العمالية والمهنية وتقوم بتنفيذ برامج التدريب مستقلة أو بالتعاون مع النقابات العمالية والمهنية ومكاتب العمل مع متابعة وقياس أداء الخرجين بصفة مستمرة ومقارنة ذلك بأهداف خطة التدريب وتصحيح مسار العملية التدريبية وتطويرها كذلك متابعة أعمال مؤسسات التدريب وقياس الأداء طبقا لمعايير هيئة التدريب.

رابعا: إعادة الاعتبار لقيمة العمل :

ينبغي على الدولة أن تعمل على تخطيط وإعداد الموارد البشرية بأسلوب حديث يركز على السلوكيات الإيجابية تجاه العمل وتطوير وتدعيم سلوك العاملين بما يتلائم مع قيم العمل والمشاركة الإيجابية والفعالة في العمل الجماعي وتدعيم المبادرات الجديدة والطموح والقدرة على الإبداع والابتكار لديهم مع تنمية وتدعيم التربية الدينية وما تحتويه من قواعد نفسية وأخلاقية وصحية واجتماعية في تربية الأطفال للمساعدة في التشكيل الصحيح لنفس ولعقل وشخصية وقيم الشباب والمواطنين وترسيخ الدور الهادف والايجابي والانتماء والمواطنة والتفاني في أداء الواجبات والكسب المشروع وتحمل المسئولية الاجتماعية.

كذلك العمل على تدعيم الشعار القديم للعمل " العمل واجب وشرف العمل عبادة " وذلك بعد أن أصبح العمل يمثل عبئ لا يحقق الحد الأدنى لمعيشة واحتياجات المواطن وفى المقابل أصبح البحث عن الثراء بأي وسيلة وبدون بذل الجهد والعمل من أجل ذلك وانتشار الفساد والرشوة وتقلص الدور التربوي للمدارس واختفاء الكثير من القيم الأخلاقية وانحصار الفرد على ذاته ومصالحة الخاصة أصبح كل ذلك من مظاهر الثقافة العامة ومن المعايير التي اتصفت بشبة القبول في المجتمع مما أدى إلى زيادة الأنانية وروح الفرد والاختفاء التدريجي لمقومات الحياة الاجتماعية من أمن نفسي وتعاون وعدل وتكاتف وكفالة اجتماعية.

خامسا : الحريات والإصلاح السياسي :

في هذا الصدد يجب على الدولة أن تسعى بخطوات سريعة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات واحترام حقوق المواطن على الأقل بنفس السرعة المستخدمة في عملية الخصخصة وبيع الشركات حتى تتلائم مع التطورات العالمية السريعة.

وهنا يجب على الدولة أن تتخلص من التفسيرات والمبررات الواهية المستخدمة لإبطاء عملية الإصلاح والتي تتمثل في فكرتين الأولى الإصلاح التدريجي بمعنى البدء بخطوات إصلاحية صغيرة يليها خطوات أكبر على المدى الطويل استنادا على أن التدريج يحمى المجتمع من المضاعفات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن الإصلاح بالرغم أنه من المعروف أن عملية الإصلاح الشامل بأهدافها تؤدى طبيعيا إلى اختلالات ومضاعفات سواء اقتصادية واجتماعية أو سياسية يجب على الدولة أن تقوم بمعالجة أثارها وتصحيح مسارها وبالتالي يظهر هدف التدرج في أنه يحاول طمأنه أصحاب المصالح والامتيازات وتخويف المواطنين من الآثار السلبية للإصلاح. أما الفكرة الثانية فهي عدم امتلاك المعارضة والشعوب الثقافة والخبرة الديمقراطية التي تمكنهم من التعامل مع التغير والإصلاح وآثاره وهنا ينبغي القول أن كلا من الحكومة والمعارضة يحتاجون إلى تعلم كيفية ممارسة الديمقراطية. وفى جميع الأحوال يجب السعي إلى إنهاء العمل بقانون الطوارئ وتوفير مناخ حقيقي وصحي من الحرية السياسية الكاملة وإتاحة الفرصة الكاملة للتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وإلغاء قيود إصدار الصحف وقوانين تقييد حرية الرأي وإزالة كافة الصعوبات التي تعترض عملية تحقيق الشفافية وتدفق لمعلومات والعمل الفعال من أجل احترام حقوق المواطن وهذا طبعا مرتبط

أولا وأخيرا بمدى الرغبة وإرادة الإصلاح السياسي في المجتمع حيث أنه لا يمكن تحقيق تطور اقتصادي وسياسى واجتماعي وتنمية بشرية حقيقية أو حتى تطور لصناعة البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلا في إطار تحقيق الإصلاح السياسي الشامل.

وختاما فلقد أصبحت عملية تحقيق التنمية البشرية ضرورة قصوى حيث أنها تؤدى إلى تكوين وإعداد الموارد البشرية اللازمة والقادرة والراغبة في العمل وهى تمثل رأس المال البشرى اللازم بصفة أساسية لعملية التنمية الشاملة المستديمة بمصر.

هوامش البحث :

(١) انظر: هانس بيتر مارتن وهارلد شومان:"فخ العولمة"- ترجمة عدنان عباس - إصدارات عالم المعرفة رقم ٢٣٨ - ١٠ / ١٩٩٨ ص٢٢-٣٣ الكويت Hans p. Martin, H. Schumann: Die Globalisierungsfalle, Rowohlt Verlag Ges.m.b.H., Deutschland 1996.

(٢) انظر: حنفي سليمان: القوى العاملة والقرن القادم - مجلة الإداري - الجمعية العربية للإدارة. العدد ٢٣ - ٨/ ٨ /٩٨ ص١٦.

(٣) انظر: schultz, Theodor w. : Investment in human Capital The Role of Education and Research, collier - Maccimillan Limted London 1961

(٤) انظر: فرج عزت الموارد الاقتصادية - مكتبة عين شمس - القاهرة سنة ٢٠٠٠ ص ٤٠.

(٥) انظر: فرج عزت الموارد الاقتصادية - مرجع سابق ص٤٦.

(٦) انظر: فريد النجار إدارة وظائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ٩٨ ص ٢٩.

(٧) انظر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٢١ ، في إطار سلسلة الإصدارات التالية للتقارير ظهرت محاولات لمراعاة الجوانب الأخرى لمفهوم التنمية البشرية.

(٨) انظر: حنفي سليمان مرجع سابق ص ١٦.

(٩) انظر: فرج عزت مرجع سابق ص ٦٧.

(١٠) انظر:احمد مندور و احمد رمضان - اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية - الدار الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٠ ص ٣٣٧.

(١١) انظر: مصطفى رضا التنمية البشرية - سلسلة إصدارات مجمع النهضة الإدارية رقم ٩ ١٩٩٨ أكاديمية السادات طنطا ص ١٤.

(١٢) انظر: نادر فرجاني التنمية البشرية بمصر رؤية بديله - مركز المشكاة - ١٢ / ٩٤ - المستقبل العربي.

(١٣) انظر: مصطفي رضا التنمية البشرية. مرجع سابق ص ١٥.

(١٤) تقرير التنمية البشرية لعام ٩٤، ١٩٩٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. UNOP ص١٠٦.

(١٥) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ٩١ ص٥٦ ولعام ١٩٩٣ ص١٧٦ (مرجع سابق).

(١٦) انظر: نادر فرجاني التنمية، مرجع سابق ص٣٦ - ٣٧ - ص٧٠.

(*) أصدر معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع الأمم المتحدة تقرير للتنمية البشرية بمصر لعام ٩٨/٩٧ أوضح زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وزاد نصيبها من الإنفاق الحكومي من ١٨% إلى ٢٥% خلال الفترة من ٩٤/ ٩٧ - حيث زاد الإنفاق على التعليم عام ٩٨/٩٧ وبلغ ٢. ١٦% من إجمالي الإنفاق العام ٥% من الناتج المحلى - ونسبة ما تتحمله الأسرة حوالي ٤٠% نظرا للدروس الخصوصية - ونصيب الإنفاق على الصحة مبلغ ٥. ٤% ولكن مازالت نسبة تحمل محدودي الدخل من التكاليف الصحية تمثل لهم مشكلة.

(**) يقصد بالبطالة المقنعة (المستترة) تشغيل الأفراد عند مستوي إنتاجية منخفضة ودون الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية ويترتب علي ذلك انخفاض الإنتاجية الكلية للعمالة.

(***) قارن كريمة كريم : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي بمصر - بحوث مؤتمر قسم الاقتصاد كلية تجارة الأزهر ٢-٣ /١١ / ١٩٩٩ - حازم البيلاوى : دور الدولة في الاقتصاد - دار الشروق - القاهرة ٩٩

(١٧) معهد البحوث والدراسات العربية - الوطن العربي والمتغيرات العالمية ١٩٩١ ص ٧

(١٨) انظر: على السلمي تنمية الموارد البشرية- مركز جدة مرجع سابق ص٣٥

(١٩) انظر: على السلمي الإدارة المصرية في مواجهه الواقع الجديد - مكتبة غريب - القاهرة لسنة ١٩٩٢ ص ٤٢.

(٢٠) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، البرنامج الإملائي للأمم المتحدة.

(٢١) معهد البحوث مرجع سابق صفحة ١٦.

(٢٢) انظر: على السلمي الإدارة المصرية مرجع سابق ص٨٥- ٦٠.

(٢٣) انظر على السلمي : الإدارة المصرية مرجع سابق ص٦٨.

(٢٤) انظر المرجع السابق ص٩٣.

(٢٥) انظر: على السلمي : الإدارة المصرية مرجع سابق ص٣٨.

(٢٦) انظر Neisbitt . J. Aburdene . p. : Mega Trends 2000 . The new direction for The 1990 s . Williams Morrow co . inc.. N.Y. 90.

(٢٧) على السلمي : الإدارة المصرية مرجع سابق ص٤٢.

(٢٨) انظر: هانز بيتر و... : مرجع سابق ص ٨- ١٠.

(٢٩) انظر هانس بيتر مارتن: فخ العولمة - مرجع سابق ص ٨ - ١٠.

(٣٠) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ من- البرنامج الإنمائي



للأمم المتحدة.

(****)- الأونكتاد UNCTAD – يمثل الكيات الإداري والتنظيمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(*****) ظهرت حركة لمناهضة العولمة وهى كتلة غير متماسكة فكريا وسياسيا فهي تضم اليسار وأعضاء حقوق الإنسان وحماية البيئة والمستهلك والأرض والنقابات العمالية والجمعيات الخيرية الكاثوليكية وتتلخص انتقاداتهم للعولمة فى تهميش قيمة العمل المعاملات وتقليص الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين – تهديد الديمقراطية عبر الاستقطاب المتزايد بين الأغنياء والفقراء محليا ودوليا وقد عقدت الحركة منتدى الاجتماعي الأوربي في باريس في الفترة من ١٢ – ١٥ – / ١١ / ٢٠٠٣ تضم أكثر من ٥٠ ألف من أعضاء هذه الجماعات من مختلف دول أوربا وكان من أبرز أفكارهم وتوصياتهم :

- إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وتأمين الحماية الصحية والضمان الاجتماعي للعاملين ويتم وضعها خارج منطق الربح.
- تأمين حد أدنى للدخل للعاطلين (وقيم احتسابه على قاعدة ٥٠ % من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي).
- فرض ضريبة على المعاملات المالية وتخصيصها لمكافحة الفقر فى الدول الغنية وتضيق الفجوة من الشمال والجنوب.

(٣١) انظر معهد البحوث مرجع سابق ص ١١.

(******) فى اجتماع قمة ال ١٥ في جاميكا أوضح روبيز ريكيو السكرتير العام اللاونكتادو (UNCTAD) أوضاع الفقراء في العالم كما يلي :

١- صعوبة توفير ٩ مليار دولار لأغراض توفير المياه النقية والصرف الصحي في الدول النامية بينما تجاوز الإنفاق السنوي على بند الأيس كريم في أوربا ١١ مليار دولار – والإنفاق على التعليم الأساسي في الدول النامية يبلغ ٦ مليار دولار بينما على مستحضرات التجميل في أمريكا ٨ مليار دولار.
٢- جملة الإنفاق على الرعاية الصحية في دول العالم الثالث ١٣ مليار دولار في حين قيمة الإنفاق السنوي على٠ع عام الحيوانات الأليفة يبلغ ١٧ مليار دولار.
٣- ثروة أغنى ٣ أشخاص في العالم تزيد عن قيمة الناتج المحلى الإجمالى ل٤٨ دولة من الأقل نموا.
٤- العالم يدخل عام ٢٠٠٠ وهو عاجز عن تقديم حل فعال لأهم قضيتين اقتصاديتين : البطالة واسعة النطاق

(٣٢) انظر مصطفى رضا – مرجع سابق ص ٢٦.
(٣٣) انظر: على السلمي: الإدارة المصرية – مرجع سابق ص ١٢٤ .
(٣٤) انظر: فريد النجار – سياسات واستراتيجيات الأعمال – مرجع سابق ص ٤٩ .
(٣٥) انظر: مصطفى رضا – التنمية البشرية – مرجع سابق ص٤١ .
(٣٦) فريد النجار – المرجع السابق ص ٤٩ – ٥٥ .
(٣٧) انظر: فرج عزت – مرجع سابق.
(٣٨) انظر: مصطفى رضا : التنمية البشرية – مرجع سابق ص ٣٦.
(٣٩) انظر: على السلمي : تنمية الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال الخاصة مركز جدة للتدريب – الملتقى الثاني للموارد البشرية – الغرفة التجارية الصناعية – جدة – السعودية – (١٥ – ١٧ / ٦ / ٩٦) الجمعية العربية للإدارة ص ٤٣ – ٥٧.
(٤٠) انظر: مصطفى رضا – مرجع سابق ص ٢٣.
(٤١) انظر: فريد النجار : سياسات ... ... مرجع سابق ص ٢٢٠ – ٢٢٧ – ٢٢٨.
(٤٢) انظر: على السلمي: الإدارة المصرية: مرجع سابق ص ١٨٤ – ١٨٥.
(٤٣) انظر: على السلمي – المرجع السابق ص ١٨٥.
(٤٤) انظر المرجع ص ٢١٠.
(٤٥) انظر: عوض الحداد : مركز جده مرجع سابق ص ١٣٤.
(٤٦) انظر: فريد النجار : سياسات ... مرجع سابق ص ١٠٢.

المراجع

١- المراجع العربية

١- حنفي سليمان : القوى العاملة والقرن القادم – مجلة الإداري – الجمعية العربية الإدارة العدد ٢٣ بتاريخ ٩٨/٨/٨ .
٢- هانس بيتر مارتن وهارلد شومان : فخ العولمة ترجمة عدنان عباس – إصدارات عالم المعرفة رقم ٢٣٨ بتاريخ ٩٨/١٠ – الكويت .
٣- فرج عزت : الموارد الاقتصادية – مكتبة عين شمس القاهرة ٢٠٠٠ .
٤- نادر فرجاني : التنمية البشرية في مصر – رؤية بديله – مركز المشكاة ٩٤/١٢ – المستقبل العربي .
٥- أحمد مندور وأحمد رمضان: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية – الدار الجامعية الإسكندرية لسنة ١٩٩٠ .
٦- على عبد الوهاب : الموارد البشرية عام ٢٠٠٠ – أوراق فكرية – الجمعية العربية للإدارة – القاهرة ١٩٩٦.
٧- على السلمي : " تنمية الموارد البشرية لتحقيق الميزة




التنافسية لمنشآت الأعمال الخاصة " – مركز جدة للتدريب – الملتقى الثاني للموارد البشرية – الغرفة التجارية الصناعية – جدة السعودية ١٥- ١٧/٦/ ٩٦.
٨- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U NOP .
٩- مصطفى رضا : التنمية البشرية – سلسلة إصدارات مجلة النهضة الإدارية رقم ٩ أكاديمية السادات بطنطا .
١٠- فريد النجار : سياسات واستراتيجيات الأعمال – مكتبة دار الكتب – الكويت ٧٦ .
١١- فريد النجار : إدارة وظائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية لسنة ٩٩ .
١٢- على السلمي : الإدارة المصرية في مواجهة الوقع الجديد – مكتبة غريب القاهرة لسنة ٩٢ .
١٣- عوض الحداد : مركز جدة للتدريب – الملتقى الثاني للموارد البشرية – جدة السعودية لسنة ٩٦ .
١٤- تقرير التنمية البشرية لعام ٩٣ – ٩٤ – ١٩٩٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U NOP .
١٥- معهد البحوث والدراسات العربية – الوطن العربي والمتغيرات العالمية ١٩٩١ .
١٦- تقرير التنمية البشرية بمصر – معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع الأمم المتحدة لسنة ٩٧-٩٨.
١٧- عبد العليم محمد : أفكار بناءة – جريدة الأهرام المصرية الصادرة ٢١ / ١١ / ٢٠٠٢ .
١٨- عفاف ندا : العولمة والعلم – المركز القومي للبحوث – جريدة الأهرام المصرية الصادرة ١٩١٩/٤/٣ .
١٩- فريد النجار : رؤية جديدة للتنمية البشرية المصرية – نقابة التجاريين – مؤتمر مصر والقرن الواحد والعشرون. القاهرة لسنة ١٩٩٣.
٢٠- حازم الببلاوى : دور الدولة في الاقتصاد – دار الشروق – القاهرة لسنة ٩٩ .
٢١- كريمة كريم : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي – مؤتمر قسم الاقتصاد – كلية تجارة الأزهر ٢-٣ / ١١ / ١٩٩٩ .

٢- المراجع الأجنبية

1) Schltz Th. W. : " investement in human Capital " , The Role of Education and Research , Collier – Maccimillian Limted , London 1971
2) Hans Peter Martin , H. Schuman : " Die Globalisierungsfalle , Rowohlt Verlag Ges. m. b. H. , Deutschland 1996
3) Neisbitt , J. & Aburdene , p. : Megatrands 2000 , in new Directions for The 1990, s , Williams Morrow & Co. , inc., N. Y. 1990
4) Behan & Holmes : " Understanding Information Technology " 2nd edn. Prentice – Hall 1990



Population Growth, Subsidies and their Impact on Egypt's Environmental Crisis

Dr. Sherifa Fouad Sherif
B.A., American University In Cairo
M.P.A., American University in Cairo
Ph.D., University of Sussex

Abstract

Egypt already faces a variety of environmental problems that require immediate attention. In past efforts to achieve high rates of economic growth the environment has tended to be neglected. Now, Egypt's environmental problems can no longer be ignored. A host of issues relating to the economy, culture, society, education and politics have at one stage or another tended to enhance the level of environmental degradation in Egypt, or acted as buffer against it. Similarly, the approach of creating a centralist institution to deal with the environmental problems Egypt is currently facing has tended to have its impact on the reform process.

However, nothing is more challenging to the environment and its degradation than Egypt's astronomical rates of population growth. As the number of human beings increases, the amount of natural resources with which to sustain this population, to improve the quality of human lives, and to eliminate mass poverty remains finite.

Population growth has severe impact on Egyptian society. It compromises government abilities to provide education, health care, and food security for people, much less their abilities to raise their living standards. This gap between numbers and resources requires our immediate attention since population growth is concentrated in the low income countries, economically disadvantaged region and poor households.

This paper reviews the severity of Egypt's population problem and its impact on resource use and the environment. It links resource use to subsidies, and subsidies to population growth and the development of the urban poor. It tries to show how all of these factors come together in a way that is hurting Egypt's development prospects, and analyzes ways in which the government can address some of these problems in the future.

Population Growth, Subsidies and their Impact on Egypt's Environmental Crisis

Egypt already faces a variety of environmental problems that require immediate attention. In past efforts to achieve high rates of economic growth the environment has tended to be neglected. Now, Egypt's environmental problems can no longer be ignored. A host of issues relating to the economy, culture, society, education and politics have at one stage or another tended to enhance the level of environmental degradation in Egypt, or acted as buffer against it. Similarly, the approach of creating a centralist institution to deal with the environmental problems Egypt is currently facing has tended to have its impact on the reform process.

However, nothing is more challenging to the environment and its degradation than Egypt's astronomical rates of population growth. As the number of human beings increases, the amount of natural resources with which to sustain this population, to improve the quality of human lives, and to eliminate mass poverty remains finite.

Population growth has severe impact on Egyptian society. It compromises government abilities to provide education, health care, and food security for people, much less their abilities to raise their living standards. This gap between numbers and resources requires our immediate attention since population growth is concentrated in the low income countries, economically disadvantaged region and poor households.

However, Egypt's population growth is not only about numbers but also about the ultimate use of resource. Threats from the sustainable use





of the resources can be based on four factors - inequalities in people's access to resources; the ways they use the resources; the sheer number of people; and consumption patterns and preferences.

The Egyptian government must do the following: limit population growth; control the impact of such growth on resources and with increasing knowledge, enlarge their range and improve their productivity; realize human potential so that people can better husband the use of resources; and provide people with special forms of security other than large number of children. The means of achieving these goals can vary, but we need to keep in mind that sustainable economic growth and equitable access to resources are two of the more certain routes towards decreasing fertility rates.

Population, the Environment and Development:

Economic developments produces resources that can be used to improve education and health. Along with social changes, these improvements tend to reduce both fertility and mortality rates. On the other hand, high growth rates exhausts the sources available for economic and social development which in effect can hinder improvements in education and health.

In dealing with the increasing population growth in Egypt, intensified agriculture policies and production of higher yields helped in easing the pressure on the available lands. In addition, migration and international trade ease the pressures on local resources.

According to the World Bank:

"Improvements in medicine and public health in the developing world have in fact lowered the mortality rates, but on the other hand increased population growth rates to unprecedented levels. The problems of the developing world are as follows - high fertility rates, unrealized human potential, stalled economic development, limited intensified agricultural policies in striking a balance between food production and population, lack of resources to wait for the population to stabilize, inability for the population to migrate, and finally low levels of economic and social development combined with trade production relationship limit the possibilities of using international trade to increase access to resources."[1]

The above cannot hold more true in Egypt's case. Egyptian farmers are working harder on their land just to maintain their income, cities are becoming unmanageable because of the social and economic problems, health, housing conditions, and quality of education and public services are deteriorating, unemployment, urban drift, and the potential for social unrest are increasing.

The Population Problem in Numbers Growth in Numbers

Over the past 5 years (2000 – 2005), Egypt's population growth rates have been in excess of 3 percent per annum. Half of Egypt's population is now under the age of 25 and the number of people entering the work force is growing faster than the growth rate of GDP. This growth has also been concentrated in economically depressed regions like Mehalla, Asyut and Tanta, which tend to be more agrarian in nature . With both birth rates (over 40) and death rates (over 20) falling, (these rates refer to the annual number of births and deaths per 1,000 population) the situation and its impact on Egypt's economic sustainability is becoming more acute.

At current rates of growth, Egypt's population will exceed 125 million people by year 2025. The high fertility rates in Egypt and the relatively low economic growth rates is posing a real threat and challenge. Added to this, is the considerably changing age distribution. In 1980, 17% of the population in Egypt was under the age of 15, compared to 29% today. A large number of younger people can only assure more young parents in the future; thus an increase in the total number of births even if they produce fewer children is in fact inevitable.

Changes in Mobility

Despite the increase in the population growth rates, migration to Egypt's largest cities continues unabated. This is forcing more pressure on available resources with most migration to big cities being permanent migration. However, today permanent emigration by Egyptians is also decreasing for a variety of reasons, forcing the



domestic situation to become more acute.

Most Arab countries to which Egyptians normally emigrated no longer have the kind of need they did in the past for white collar labor, and emigration restrictions on Arab nationals in Europe and elsewhere are also having a direct effect on closing opportunities for exit. This coupled with Egypt's failing education system means that we have less to offer the World in skills, with our immediate neighbors investing heavily in their own human capital.

The Needed Policy Framework

In order for Egypt to sustain the fruit of development through improved living standards, it must be able to control its population growth rates. In other words, there must be a balance between population size and the available resources, and the rate of the population growth in relation to the capacity of the economy in providing the basic needs of the population, not only for today but also for the future generation.

Controlling population growth can not be isolated from other environment / development issues. In this respect, population policies must be broad in context and deal with measures that can improve the quality of human resources in terms of health, education, and social development.

The first step the Egyptian government must take in dealing with population growth is to abandon the idea of economic expenditures and social expenditures. In fact, it is time for policy makers to realize the integration between the two.

In order for any policy to have a serious effect on population growth, it must be comprehensive and broad in relation to other socio-economic objectives. Such policy must include the following:

(a) Realizing the importance of the role of women in the economy and improving their position in society through employment opportunities and access to education. Consequently, this will help to lower fertility rates. With this focus, Egypt will not only be able to contain population rates, but more importantly promote women's right.

(b) Realizing that families poor in income, employment, and social security tend to breed more children in order to contribute to the household income and then to sustain the elderly. To reduce the fertility rates, the government must be able to provide an adequate livelihood for poor households, to establish and enforce minimum-age child labor laws, and to provide improved publicly financed social security.

To complement such policies and to ensure their success, Egypt must be able to integrate them not only with social, cultural and economic factors, but also with other programs such as nutrition, public health, family planning, mother and child care, and preschool education.

Improved Health

Good health is the basis of human welfare and productivity, and is essential for sustainable development. Despite what has been achieved, over 20 million Egyptians now do not have access to clean water, and 12 million to adequate sanitation.[2] Many diseases can in fact be prevented through developmental solution such as improvements in rural water supply, sanitation, and health education.

Other health problems arise from nutritional deficiencies that occur in low-income areas. This is usually caused by a shortage in calories or protein, or both and sometimes the lack of elements or compounds such as iron or iodine.

It is important to realize that the problems of ill health, lack of nutrition, poor environmental conditions and development factors which are all integrated can only imply that the health problem can not be solved by a curative medicine, but in fact with a broad policy that reflects key health objectives such as food production, water supply and sanitation; industrial policy with regard to safety and pollution, and the planning of human settlements

However, with respect to health care issues in Egypt, the first step to be taken is to provide primary health care facilities and make sure that they are accessible to the needy. The most effective are maternal and child care which have profound effect on health and well being and are considered to be inexpensive. Other affordable services that could actually lower the fertility rate and increase the survival rates are immunization programs, dehydration therapy





against diarrhoeas, and the encouragement of breast feeding. The Egyptian government has already done much in this area, but more is required especially with the growing population base.

For the health care to be effective, it must be supplemented by health education, where it increases the awareness among the citizens about disease such as bilharzea, and their causes. A healthy population is a productive one, and a productive population is likely to earn more, and likely to need less off spring to maintain its livelihood.

The Need for Expanded Education

In the past few decades in Egypt, access to education has showed continuous progress. However, a considerable gap still exists between boys and girls, where boys are favored in higher education. In terms of absolute numbers, the number of illiterate people will increase in Egypt to 17 million by the end of the decade.[3]

For Egypt's sustainable development purposes, education must become universal right and the closing of the enrolment gap between boys and girls is needed. The effects are simple: improvements in productivity and earnings, as well personal attitudes to health, nutrition, child bearing, and awareness towards the environment.

Environmental education must be included in all curriculum to foster a sense of responsibility towards the environment, and how to improve, monitor and protect it. For this to be achieved, student involvement is necessary through for example nature clubs and other forms of activities.

Population Growth, Subsidies, and their Environmental Impact:

As Egypt's population growth continues unabated, at rates higher than the growth rate of the economy, the government has over the past few decades tried to ensure the welfare of the populace through a wide ranging subsidy program. This program, which costs the Egyptian government over $7 billion a year to maintain, is huge in its scope.[4] It covers basic food staples, health care, education, housing, transportation, fuel, and provides various forms of employment assistance

The consumption of commercial energy in Egypt is rising rapidly and if present trends continue Egypt will become a net importer of oil by the year 2012 [5]. With regards to energy use, the most serious problems faced in Egypt is the local effects of emissions of particulate matter (dust and smoke), and the use of leaded fuels. In cities like Cairo and Alexandria, nitrogen oxides, unburned hydrocarbons, and carbon monoxide levels are so high they are in need of urgent attention [6]. Public sector industries generate most of these pollutants, as well as other associated wastes, which are in many cases potentially toxic.

The main uses of energy in Egypt are mainly by households and industrial establishments. Households are encouraged to consume excessively because of the wide range of subsidies that exist on items like kerosene and botagas (mainly used for lighting small stoves) [7]. Industrial producers also receive a wide range of energy subsidies in the form of oil and gasoline provisions granted at below world market prices [8].

Policies by the Egyptian government to control the effect on the environment of excessive energy production and consumption have thus far taken two approaches. The first, uses pricing policy to attempt to manipulate demand for energy by both households and producers. The second focuses on encouraging consumers to use less-polluting fuels [9].

The Egyptian government over the past decade has attempted to reduce the wide ranging subsidies that have been given generously in previous years to both industrial producers and to households [10]. With regards to household fuels the government has actively attempted to reduce subsidies by a third over the last five years [11]. For example, the average price of Botagas has increased over 40 percent during the last three years while Kerosene has seen an average price increase of at least 30 percent over the same period [12]. This though, has done little to limit consumption primarily because of the large population growth rates Egypt has witnessed over the last decade [13].

The price of fuel to industrial producers has also increased considerably. These price increases have affected both the public and private sector with the primary incentive being to control the ever expanding consumption of



fuel rather than for environmental concerns[14]. The government of Egypt has also encouraged industrial users to convert to the use of natural gas instead of oil by intentionally keeping the price of natural gas low. Natural gas is abundant in Egypt and thus cheap, and at the same time its environmental impact is less damaging [15]. Switching to natural gas, where it is economically available, carries many environmental advantages. Its use offers reductions in particulates and sulfur dioxide of more than 99.9 percent in relation to conventional coal-fired technologies [16]. For the last several years the EAA has been considering introducing tax privileges for those industrial producers moving from coal and oil to natural gas usage, but this incentive system remains under study [17].

However, environmental problems derived from energy are created not only by consumers, but by producers as well. For example, Egypt's power plants play a big role in Egypt's pollution problems. They too could produce electricity with natural gas instead of oil and the environmental impact could be extremely positive [18]. To encourage electric utilities to employ pollution-reducing technologies, the Egyptian government for the last several years has been considering the use of regulation [19]. Yet, the EAA has been unable to get power companies to move to natural gas based technologies because of government's unwillingness to intervene [20]. The costs to moving to such technologies are excessive and given the state of the government's finances this is yet another typical example of environmental in-action because of cost implications [21].

Using cleaner fuels will not by itself solve Egypt's long-term problem of stabilizing carbon dioxide accumulations. That will require a much greater use of other forms of renewable energy and even possibly nuclear energy [22].

The extensive array of energy subsidies that existed during most of the 1980s and 1990s are likely to have contributed to environmental damage by encouraging excessive usage. Both economic and environmental benefits will be achieved by removing the remaining subsidies that still encourage the use of coal and electricity especially among household consumers [23].

EAA now estimates that removing existing energy subsidies along with subsidies on electricity could potentially reduce emissions of particulates and oxides by more than 35 percent in the next half decade [24].

The issue here, however, is well beyond the scope of industry. Cheap gasoline, botgas and other related fuels have had a direct impact on consumption, that in turn has impacted the environment. Three factors are at play here:

1. Egyptians are paying about 20 percent of the international price of gasoline. Accordingly, this subsidy has led to an ever increasing number of cars on major city streets as automobile transport remains relatively inexpensive as a whole.
2. With the introduction of mortgage related facilities, Egyptians are able to buy cars relatively cheaply, with installments on payments extending to as much as 10 years.
3. As environmental laws are lax, most cars on Egyptian roads today do not have adequate environmental safeguards which in turn impacts the quality of the air that Egyptians breathe on a daily basis.

The same applies to a variety of other fuels and staples that the average Egyptian uses or consumes daily. As removing these subsidies is now extremely politically dangerous to the government, the use of fuel consumption continues to grow exponentially and its impact on the environment is felt daily.

The same holds true for other subsidized items that are inputs rather than outputs. One obvious example is pesticides. In 1991 the EAA indicated that roughly seven pesticides commonly used by Egyptian farmers when tested on food may be cancerous [25]. Yet, steps have been taken to date to ban only one of them [26].

A recent study by the Egyptian Ministry of Agriculture found that over 90 percent of Egypt's large privately owned farms received some government technical assistance on pesticide use, but that only 15 percent of the smaller growers received guidance on how to apply pesticides in proper quantities [27]. Small





farmers on average applied three times as much pesticide as did larger farmers, without any understanding of the impact of excessive spraying on human health [28]. Few small growers knew about the need to leave an adequate time period between spraying and the harvesting of their produce [29].

The demand for chemical pesticides has grown enormously in the past twenty years [30]. Excessive subsidies have encouraged farmers to use more and more pesticides without much concern for human health hazards. Egypt witnessed increases of more than 18 percent a year between 1986 and 1991 in pesticide use [31].

As was indicated by the World Bank's review of African agricultural practices, what follows is a description of the impact of the excessive use of pesticides on human health and ecosystems:

> "If used judiciously and responsibly, chemical pesticides provide farmers with an important tool. But improperly used pesticides can endanger the health of users. other rural people, and consumers. They can disrupt ecosystems by polluting soil and water, accumulating in the food chain. And they can indiscriminately kill non target species, including natural enemies of pests, and hasten the development of resistance by pests. Many pesticides that are banned in industrial countries because of these effects remain available in the developing world. Policies for managing pesticide use would be encouraged by restrictions in importing countries on pesticide residues on food products." [32]

Breast milk samples from women in the Nile delta taken by the Ministry of Health in 1990 seem to indicate the seriousness of the pesticide usage problem in Egypt. Some of the highest levels of pesticide residue ever recorded in humans were detected, and the illness and mortality rates from pesticide poisoning in the Delta have yet to be fully understood [33].

The Egyptian government continues to attempt to enforce regulations that ban or limit the use of pesticides which pose large risks to human health and the environment [34]. However, it is the elimination of subsidies for pesticide use that is likely to limit the demand and usage of what is clearly now both a serious environmental and health hazard [35].

It is clear that government realizes that price controls are actively leading to the excessive use of resources which in turn detrimentally affect the environment, but their interventions are minimal given the political risks. The government is now studying ways of monetizing different subsidies, but this is after over 30 years of subsidies on items like fuel and pesticides. The environmental impact has already been huge, and with an ever growing population, the problem grows bigger.

Egypt in the Year 2025

Egypt in the year 2025, is on a development path which is likely to mean a population of over 120 million people, half of which will be under the age of 20, coupled with serious environmental problems of different types. In a worst case scenario the basic needs of the population are not met, the population rate is spiraling out of control, and scarce natural resources are being used unwisely due to a subsidy program for which the government has become lax.

But, this does not have to be the case. However, for this not to happen, the government is going to have to take the issue of population growth very seriously. They do not need to follow a radical approach like that of China and mandate restrictions on fertility, but they will have to do something. Whatever they chose to do, it is clear that fertility levels will only come down with advancements in incomes and livelihoods. This is directly related to the welfare of the populace at large, to ensure that general populace is as healthy as possible, that they are well educated, and that women are not left out of the mix of higher education.

The government too will need to understand that a system of widespread subsidies is also encouraging consumption that is not only leading to waste, but is hurting the environment, which in turn is hurting human health. Thinking about solutions is now not the issue, but implementing them is a priority.

A non dooms day 2025 scenario needs to incorporate environmental issues into both the





formal and non-formal education systems. Environment would routinely be an important element in the daily lives of individuals as well as at the level of public and private decision-making. Public health, sanitation, adherence to environmental regulations and attention to norms for urban development would be accepted principles.

Like in many countries foremost among them the former Soviet Union, Egypt will have to go through a certain type of awakening. A re-eduction so to speak. This is a pre-requisite if the dream of economic sustainability is to become a reality. This awakening will have to be economic, political, and partly social and maybe even cultural. What is clear is that continued population growth rates, coupled with excessive resource use as a result of certain subsidies, which are promoting even further environmental degradation, is a formula for serious long term problems.

Foot Notes :

(1) World Bank, The Threat of Uncontrolled Population Growth, Working Paper 211, p.14.
(2) USAID, Egypt's Infrastructure Challenges, Working Paper, 2003, p.14.
(3) Ibid.
(4) World Bank, The Egyptian Subsidy Program: A Review, 2001.
(5) K. Velor. The World's Energy Environmental Problems. World Bank, p.89.
(6) Ibid.
(7) Ibid., p.94-96.
(8) Ibid.
(9) Ibid.
(10) Ibid.
(11) Ibid., p.99-100.
(12) Ibid.
(13) Ibid., p.101.
(14) USAID. Understanding Egypt's Energy Crisis. Occasional Paper, p.14.
(15) Ibid., p.42-43.
(16) Ibid.
(17) Ibid..
(18) K. Velor. *The World's Energy Environmental Problems*. World Bank, p.111-112.
(19) Interview with Mr. Mohammady Eid, London, May 2, 1994.
(20) Ibid.
(21) Ibid.
(22) K. Velor. *The World's Energy Environmental Problems*. World Bank, p.114.
(23) Ibid.
(24) Ibid..
(25) Ibid.
(26) Ibid.
(27) Ministry of Agriculture. Pesticide Usage in Egyptian Agriculture. October, 1993, p.14.
(28) Ibid.
(29) Ibid.
(30) Ibid., p.15-16.
(31) Ibid.
(32) World Bank. Use of Pesticides in the African Continent. Working Paper. 1993, p.49.
(33) Ministry of Health. Hazards from Excessive Use of Pesticides. p.8. (In Arabic).
(34) World Bank, Pesticides and their Dangers, Working Paper, p.11
(35) Ibid.

Bibliography

- Affifi, M. *Land Management: Prevention of Desertification and Land Degradation*. November 1991.
- Akerman, W. *Players in the Environmental Game*. Workshop on Environment, Cairo, Egypt. March, 1991.
- Arrow, Kenneth J. and Fisher, Anthony C. Environmental preservation, uncertainty and irreversibility. *Quarterly Journal of Economics* 88:312-9. 1974.
- Atkinson, A. *Principles of Political Ecology*. London: Bellhaven Press, 1991.
- Attfield, Robin *The Ethics of Environmental Concern*. Oxford: Blackwell. 1983.
- Badham, Richard. *The Sociology of Industrial and Post Industrial Societies*. Current Sociology. 32. 1 Spring. 1-141. 1984.
- Bahro. Rudolf. *From Red to Green*. London: Verso, 1984.
- Barkenbus, J. *Slowed Growth and Third World Welfare*. In D. Pirages (ed.) The Sustainable Society: Implications for Limited Growth. New York: Praeger Publishers, 1977.
- Bell, Daniel. *The Coming of Post Industrial Society*. New York: Basic Books, 1973.
- Benton, Ted. *Natural Relations: Ecology, Animal Rights and Social Justice*. London: Verso, 1993.
- Bookchin, Murray. *Remarking Society: Pathways to a Green Future*. Boston: South End Press, 1990.
- Bramwell, Anna. *Ecology in the 20th Century: A History*. Cambridge: Cambridge

University Press, 1989.
- Button, J. *How to be Green.* London Century, 1989.
- Callicott, J Baird. *Elements of Environmental Ethics: Moral Considerability and the Biotic Community.* Environmental Ethics,1, 62-85, 1979.
- Catton, William R. *Environmental Sociology: A New Paradigm.* The American Sociologist, 13, 32-9, 1978.
- Cole, H.S.D., Freeman, C., Jahoda, M. and Pavitt, K.L.R. *Thinking about the Future: A Critique of the Limits of Growth.* Brighton, Sussex University Press, 1972.
- Commoner, Barry. *The Closing Circle: Confronting the Environmental Crisis.* New York: Bantam, 1972.
- Conroy, C. *The Greening of Aid: Sustainable Livelihoods in Practice.* London: Earthscan, 1988.
- Dickens, Peter. *Who Would Know? Science, Environmental Risk and the Construction Theory. Brighton: Center for Urban and Regional Research,* University of Sussex, 1993.
- Dkjkman Jos, Pagee H., Pirad Francois. *Working Document on Water Resources.* April 1992.
- Dobson A. *Green Political Thought.* London: Andre Deutsche, 1990.
- Duncan. Otis. *Human Ecology and Population Studies, In P.M. Hauser and O.D. Duncan (eds) The Study of Population.* Chicago: University of Chicago Press, 2001.
- Egyptian Environmental Affairs Agency. *Environmental Action Plan.* 1992.
- Eid, M. *The EAA in Perspective.* Occasional Paper. Cairo, 1991. (In Arabic).
- Eid, M. *Building the Government Environmental Structure.* Occasional Paper. Cairo, 1986. (In Arabic)
- Eid, M. *The Structure of the EAA.* Memo to the Minister of Cabinet Affairs. Cairo. July 22, 1990. (In Arabic).
- Elkington, J. and Burke, T. *The Green Capitalists: Industry in Search for Environmental Excellence.* London: Gollancz, 2004.



الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة

د. محمد المتولي
أستاذ الإدارة العامة المساعد
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة

اكتسبت الدعوة إلي الخصخصة وتحرير الاقتصاد طابعا عالميا حيث شرعت معظم دول العالم في برامج تستهدف التخلص من القطاع العام ورفع يد الدولة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة وإزالة القيود والحواجز أمام الأنشطة التنمية للقطاع الخاص (١) وأن كانت هذه الدعوة عالمية إلا أنها تختلف في أهدافها وأساليبها وآلياتها من بلد إلى آخر، وقد تأثر علم الإدارة العامة بهذه التغيرات التي عبرت عن تأثيرات البيئة الإقليمية وللعالمية، وعلم الإدارة العامة ليس سوي انعكاس معرفي لطبيعة الظاهرة السياسية والاجتماعية الاقتصادية، فالأخيرة تحدد الأول وليس العكس.

وأحد أهم مجالات علم الإدارة العامة هو المرفق العام والذي تأثر بهذه التغيرات حيث تصاعدت الدعوة إلي نقل ملكية المشروعات والمرافق العامة إلي القطاع الخاص بسبب قصور التمويل الحكومي في الإنفاق على المرافق العامة وبصفة خاصة المتعلقة بالبنية التحتية وزيادة العبء على موازنة الدولة في ظل التزايد السكاني المتنامي وضعف مستوى أداء المرافق العامة لذا كانت الدعوة إلي خصخصة المرافق العامة، وهو موضوع هذا البحث الذي يثير العديد من الإشكاليات نحصرها في ثلاثة أمور :-

أولاً : لماذا الاتجاه العالمي نحو خصخصة المرافق العامة وأسباب اللجوء إليها.

ثانياً : هل توجد علاقة بين التطور في دور الدولة والمرفق العام.

ثالثاً : ما هي الأساليب والطرق الحديثة لخصخصة المرافق العامة في مصر والعالم وأي الأساليب تتناسب مع البيئة المصرية في إطار المتغيرات العالمية والإقليمية.

وسوف نعرض للإجابة على هذه الإشكاليات من خلال تقسيم البحث إلي خمسة مباحث:

المبحث الأول: المرفق العام ودور الدولة.

المبحث الثاني: الإطار العام لخصخصة المرافق العامة.

المبحث الثالث: الأساليب التقليدية لخصخصة المرافق العامة.

المبحث الرابع: الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : المرفق العام ودور الدولة

الدولة بمعناها الواسع تعني مجموعة المؤسسات التي تملك وسائل الإرغام المشروع تمارسه على سكانها فوق رقعة جغرافية محددة، وتحتكر وضع القواعد داخل جدوها من خلال الحكومة والتي تعني (٢) والتي تعني عملية الحكم أي ممارسة السلطة وهي أي الحكومة تتألف من ثلاث هي السلطة التشريعية ووظيفتها صنع القانون والثانية السلطة التنفيذية وهي المسئولية عن تنفيذ القانون والثالثة السلطة القضائية ودورها تفسير القانون وتطبيقه.

ويعرف المرفق العام بأنه مشروع يستهدف النفع العام بانتظام واضطراد ويخضع لإشراف الدولة. فالدولة تلتزم بإشباع الحاجات العامة للإفراد عن طريق المرفق العام، فبحسب الأصل هي التي تقوم بإنشائه، والتغير في شكل الدولة ووظيفتها يؤثر على المرفق العام تأثيراً مباشراً.

وقد تطور دور الدولة بشكل متسارع بصفة خاصة خلال القرن العشرين، ففي حين سادت أفكار حرية التجارة رعاة

مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" "Laissez Faie laiyez Passer" كان دور الدولة محددا فقط في حماية وتوفير الأمن للمواطنين. وتركت وظائف الدولة الأخرى إلي قوى السوق الأمر الذي أدي إلي زيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة، ونتج عن ظهور الثورة الصناعية عدد من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتدخل الدولة. وأصبحت الفلسفة القائمة على أساس محدودية دور الدولة وسيطرة قوى السوق غير متلائمة مع احتياجات المجتمع الجديدة، وكان للتوسع في قطاع الصناعة وتطور صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية وظهور وسائل الأعلام ابلغ الأثر في تكثيف الحاجة إلي وجود جهاز إداري قوى ينظم المرافق العامة في ظل وظيفة الدولة الجديدة وزادت نسبة الإنفاق الحكومي من النتائج القوي الإجمالي في العديد من دول العالم فزاد الإنفاق من الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية من ١,٥ مليار دولار إلي ٩ مليارات دولار خلال الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٢٠ كما زادت في ألمانيا من ١٠ ٪ إلي ٣١ ٪ وفي بريطانيا من ١٠ ٪ إلي ٢٤ ٪ (٣) .

وتعاظم دور الدولة وتوسع تدريجيا فتدخلت في تقديم الخدمات العامة وإنشاء وتنظيم وإدارة المرافق العامة بأنواعها المختلفة سواء اقتصادية أو إدارية أو مهنية وأصبح ذلك الأمر مقصوراً عليها دون تدخل ومشاركة القطاع الخاص منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفة ويرجع ذلك للأحداث التالية : -

١ - التغيرات التي واكبت نهاية الحرب العالمية الأولي في النظم السياسية لبعض الدول الأوربية والتي أدت إلي تعاظم دور الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية عام ١٩١٧ التي ألغت الملكية الخاصة، وجعلت الدولة مسيطرة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي، كذلك واكب تلك الفترة تحول العديد من البلدان من دول زراعية إلي دول صناعية الأمر الذي استلزم ازدياد نشاط الدولة وبالتالي توسعها في إنشاء وإدارة وتنظيم المرافق العامة.

٢ - الكساد الاقتصادي الكبير الذي أصاب معظم دول العالم في الثلاثينات وأحدث دماراً في اقتصاديات الدول الغربية آنذاك والذي اعتبر فشلا للرأسمالية وترتب على ذلك التخلي عن بعض مباديء الاقتصاد الحر وحتمية تدخل الدولة لتنظيم وتخطيط أوجه النشاط الاقتصادي في محاولة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية والتخفيف من أثارها الاجتماعية حيث تطلب ذلك دعم الجهاز الإداري للدولة حتى يتسنى القيام بالبرامج والسياسات الاقتصادية من أجل استعادة الانتعاش الاقتصادي من جديد.

٣- نشوب الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار استدعي قيام الدولة بأعمال التعمير والبناء وإعادة الحياة إلي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بعد نهاية الحرب وتحقيق العدالة الاجتماعية بالإضافة إلي تفكك الإمبراطوريات الأوربية واستقلال المزيد من الدول النامية التي رأت في تدخل الدولة السبيل إلي التنمية ورفاهية الشعوب مما أدى إلي توسع دور الدولة، وفي هذه الحقبة الزمنية كانت كفاءة الدولة تقاس بقدرتها على القيام بمهامها وتم التركيز على كفاءة المرفق في تقديم السلع والخدمات العامة للأفراد بأقل تكلفة ممكنة في ظل سيادة حركة الإدارة العلمية التي قامت بالأساس على أفكار تايلور ثم تطورت من خلال كتابات هنرى جرانت وفرانك جلبريت والتي اهتمت بالأوضاع الداخلية للمنظمات واستخدام الموارد برشاده وتجنب سوء التنظيم في المنظمة بالإضافة إلي حركة مبادئ الإدارة التي قامت على أفكار هنرى فايول ولوثر جوليك وليندال أوريك وقد حدد فايول أربعة عشر مبدأ لتحقيق أقصي كفاءة وأقل تكلفة منها تقسيم العمل والسلطة والمسئولية والانضباط ووحدة الأمر ومكافأة الأفراد والمركزية ونظام العدالة.

ومع بداية عقد الستينات اتسع دور الدولة وظهرت دولة الرفاهة فازدادت المرافق العامة وتنوعت وأدي التدخل المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي إلي شعور المواطنين بالثقة في الأداء الإداري للحكومة وقدرتها على تحقيق حياة أفضل.

ونظر للمرفق العام على أساس أن يكون أكثر استجابة لمطالب المواطنين في تقديمه للخدمات العامة فأصبحت العدالة والمساواة أساس كفاءة المرافق العامة.

وخلال فترة السبعينات من القرن العشرين تصاعدت



الدعوة إلى نقل ملكية المشروعات العامة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص وكان تصاعدها في البداية سواء على صعيد الفكر الاقتصادي أو على صعيد التطبيق العملي في الدول الرأسمالية الصناعية، حيث كانت مجموعة هذه الدول تعاني من حالة ركود اقتصادي شديد مصحوب بتضخم مرتفع آنذاك، وذلك بسبب اتجاه معدل الربح نحو الهبوط المستمر في قطاعات الإنتاج المادي والتدهور في معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم شديد في عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

وفي خضم موجة النقد الشديد التي وجهت إلى النظرية الكنزية (فلسفة التدخل الحكومي) ومع صعود تيار مميز داخل المدرسة النيوكلاسيكية ظهرت الدعوة إلى تصفية الدولة للمشروعات العامة باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الكساد التضخمي وحل مشاكل المشروعات العامة (٥) وفي هذا السياق ظهرت الدعوة إلى الخصخصة privatization على أساس بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص وتوزيع الدخل لصالح قطاع الأعمال الخاص الأمر الذي سيؤدي إلى دعم مقدرته على الادخار والاستثمار والإنتاج وزيادة الملكية الخاصة بين المواطنين، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور ما يسمى بالرأسمالية الشعبية people's capitalism.

وبدأت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا تطبيق تلك السياسة في عام ١٩٧٩ بالتصرف في مشروعات القطاع العام والمرافق العامة التي تقوم الدولة بإنشائها وإدارتها في مجال البنية الأساسية بصفة خاصة مثل النقل والكهرباء والاتصالات (٦) ثم امتدت تلك السياسة إلى الدول النامية وشهدت تلك الحقبة تراجع تدريجي في دور الدولة،

ومع انتهاء عقد الثمانينيات وبداية التسعينات شهد العالم عددا من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي أعادت صياغة دور الدولة من جديد منها انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب البادرة وسيادة نمط الاقتصاد الحر والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وانخفاض المدخرات والاستثمارات، بالإضافة إلى الخلل في ميزانيات العديد من الدول والذي تمثل في زيادة الدين المحلي وعدم القدرة على خفض الإنفاق المحلي وبزوغ ما يسمى بظاهرة العولمة والتي تجسدت في زيادة التفاعل والاندماج بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم. (٧)

وإذا كانت الدولة ترتبط بسيادة اقتصاد السوق فإن هذا الارتباط بدوره يثير قضية العلاقة بالدولة والدولة وتأثير ذلك على المرفق العام، وثار التساؤل التالي هل ظاهرة العولمة أدت إلى تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص وما هو الدور الجديد للدولة ؟ وفي إطار الإجابة على هذا التساؤل أصدر البنك الدولي تقريرا عن التنمية في العالم عام ١٩٩٧ بعنوان دور الدولة في عالم متغير يناقش فيه الدور الجديد للدولة وأوضح أن التوجه لا ينحصر في إنهاء الدور التقليدي للدولة القومية ولكن يمتد لشمل نوعية الحكم الذي يعني القيام بمهام دولة الحد الأدنى مثل الدفاع وتطبيق القانون وإدارة الاقتصاد الكلي وصيانة حقوق الملكية للقيام بالمهام الكبرى التي تتمثل في تعزيز الأسواق وتشجيع مبادرات الأفراد، وإدخال أساليب إدارة الأعمال في المرافق العامة وتمكين فئات المجتمع من تحديد السياسات العامة ومساءلة السلطة بهدف إيجاد توازن بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني. (٨)

ووضع البنك الدولي استراتيجية الدور الجديد للدولة من شقين شكل رقم (١).

الأول : المواءمة بين دور الدولة وقدرتها.

الثاني : بعث الحيوية في المؤسسات والمرافق العامة لزيادة قدرة الدولة.

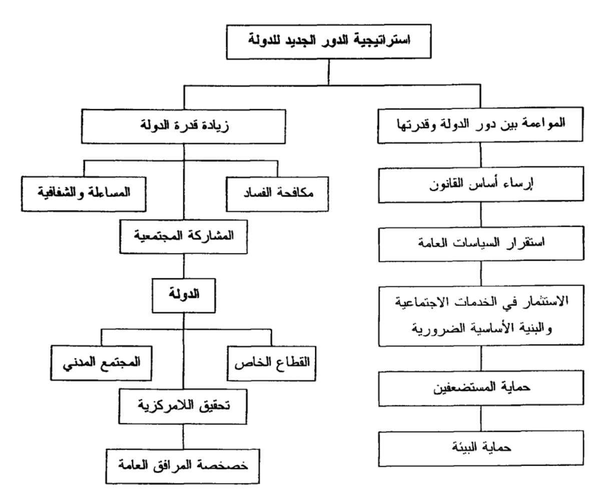
ولتحقيق **الجزء الأول** من الاستراتيجية وهو التوفيق والمواءمة بين دور الدولة وقدرتها فإن وظيفة الدولة الأساسية هي تنفيذ القواعد التالية على نحو سليم.

١. إرساء أساس القانون.
٢. استقرار السياسات العامة
٣. الإستثمار في الخدمات العامة والبنية الأساسية الضرورية.
٤. حماية المستضعفين والفئات الأكثر احتياجا.
٥. حماية البيئة.

وبدون الأسس السابقة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة (٩).







أما تحقيق الشق الثاني المتمثل في بعث الحيوية في المؤسسات والمرافق العامة فهذه المهمة جوهرية لإصلاح الدولة بزيادة قدرة المؤسسة وذلك عن طريق :

١. وضع وتطبيق قواعد ومعايير لمنع التحكم والتعسف في اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد.
٢. زيادة كفاءة المؤسسات والمرافق العامة عن طريق الخصخصة وتقوية أجهزة التنفيذ ونظم المساءلة فيها وتبني رؤية واضحة لأهداف الحكومة.
٣. الأخذ بوسائل واقعية لتقييم الأداء.
٤. زيادة الأجور والحوافز الأخرى للخدمة المدنية.
٥. جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد عن طريق المشاركة وإفساح المجال لمؤسسات المجتمع المدني وتطبيق اللامركزية

ويستبين لنا من ذلك أن هذه الأسس السابقة ضرورية لتوفير إطار مؤسسي سليم للتنمية ونعرض لهذه الأسس بشكل موجز كما يلي :

أولا: المساءلة والشفافية : إن المساءلة الإدارية والفساد يرتبطان بالشفافية، والمساءلة في حد ذاتها هي وسيلة للتحقق من الإنجاز المضطرب في الأداء التنموي والتغلب على الصعوبات، والافتقار إلى الشفافية يجعل الفساد يترعرع في ظل ضعف المساءلة الإدارية وتوافرها يمثل قوة تدفع إلى تغيير السلوك وضمان المنافسة الصحية بين المؤسسات والأفراد وزيادة كفاءة أداء المرافق العامة مما يزيد من قدرة الدولة المؤسسية.

ثانيا : مكافحة الفساد : أن للفساد تكاليف ضخمة بالنسبة للتنمية المستدامة في المجتمع، فالمستويات الأعلى من الفساد تقترب بمستويات أدنى في التنمية،والفساد يقوض التنمية ودور الدولة باعتباره ضريبة وحاجز أمام الدخول للأسواق ويدمر شرعية الدولة وقدرتها على إقامة مؤسسات تدعم الأسواق (١٠) ومن أهم أسبابه :



أ – مناخ السياسة المشوه الذي يخلق أمام الموظف العام فرصا أكبر للتلاعب.

ب– النظام القضائي الضعيف.

ج– الإدارة الضعيفة للخدمة المدنية والأجور الضعيفة.

د– الافتقار إلى المعلومات.

لذلك يعد وضع وتطبيق قواعد ومعايير لمنع التحكم والتعسف في اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد هو أحد أهم دعائم رفع القدرة المؤسسية للدولة.

ثالثا : المشاركة المجتمعية ووفقا لهذا المنظور فإن الدولة تتعاون مع الآخرين في سبيل تحقيق النتائج والأهداف من خلال إدخال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في علمية صنع القرار فهي شراكة أو مشاركة ثلاثية الأطراف وعلاقة شبكية بين القطاعين العام والخاص والدولة هي أحد الفاعلين في هذا التنظيم الشبكي.

رابعا : تحقيق اللامركزية : من خلال تقريب الدولة من المجتمع وبمشاركتها للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأفراد وبصفة خاصة المستفيدين من البرامج والمشاريع الحكومية بإشرافهم في تصميم وإدارة هذه البرامج وتقدير السياسيات وتنفيذها على المستوى المحلي ونرى أن التوسع فى اللامركزية بدون أطر مؤسسة واضحة له مخاطرة فكلما تعددت فرص المشاركة ستزيد سيطرة مجموعة وأصحاب المصالح لذلك ينبغي التركيز على الآليات التي تعزز المساءلة والمنافسة ومكافحة الفساد على المستوى المحلي مما يؤدي إلى استدامة التنمية وزيادة القدرة المؤسسية للدولة.

خامسا : خصخصة المرافق العامة.

كما سبق القول أن التغيير والتطور في دور الدولة أثر تأثيرا مباشراً على المرفق العام وكفاءة أداءه ولا يمكن الحديث عن المرفق العام مجردا عن دور الدولة وتطوره، فحيث تطبق الدولة نظام السوق يعود دورها السيادي في الإشراف والرقابة على مختلف أوجه النشاط والاقتصادي فالدولة ليست طرفا في ممارسة النشاط الاقتصادي، بقدر ما هي الحكم الذي يضع قواعد وشروط مباشرة ومراقبة هذا التنفيذ من جانب الأفراد، ومن أجل ذلك كان أحد أهم أهداف الدولة في العقدين الآخرين من القرن العشرين تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المرافق العامة من خلال نقل الملكية وإدارة هذه المرافق للقطاع الخاص وهو ما عرف بالخصخصة.

وارتبط بدور الدولة وخصخصة المرافق العامة قضية الملكية العامة والملكية الخاصة، فالملكية الخاصة تخضع لقواعد السوق والأساليب التجارية ولو كانت في يد الدولة، أما الملكية العامة فهي التي تخصص للمنفعة أو الخدمة العامة بحسب الأصل ومن ثم فهي لا تصلح لها قواعد السوق والأساليب التجارية.

ونخلص من العرض السابق أن التطور في دور الدولة توازي معه بالمقابل تطور في المرفق العام فالمرفق العام خرج من رحم الدولة فهي التي أنشأته وحيث تغيير دورها ووظيفتها تأثر مباشرة المرفق العام، فدور الدولة حينما اتسع وتنوعت وتعددت المرافق العامة وحيث كان الدور الجديد للدولة في عقد التسعينات من القرن العشرين يقوم على استراتيجية محددة أحد أهم ركائزها بعث الحيوية في المرافق العامة، فهي ترتبط بالدولة فإصلاحها وزيادة كفاءتها المؤسسية هو زيادة في قدرة الدولة المؤسسية ولتحقيق هذا الهدف كان التوجه العالمي نحو خصخصة هذا المرافق في ظل تنامي إعداد السكان وقصور التمويل الحكومي في الأنفاق عليها وضعف مستوى اداءها.

المبحث الثاني : الإطار العام لخصخصة المرافق العامة

أولا : تعريف خصخصة المرافق العامة

انتشر في السنوات الأخيرة اصطلاح الخصخصة (١١) في مصر والعالم بمناسبة سياسة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وانتهاج سياسة التحرر الاقتصادي وعرفت الخصخصة بأنها السياسة الإدارة التي يمكن بمقتضاها نقل ملكية بعض الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة متضمنة العمليات التنموية من إنشاء وتشغيل وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح (١٢) وعرفت أيضا بأنها عملية بيع للأصول العامة تكون نتيجتها تحويل ملكية اصل عام بشكل كامل أو جزئي إلى القطاع الخاص (١٣) والبعض الآخر يرى أنها تتمثل في زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق

والتخلص من الترتيبات البيروقراطية (١٤)، ونرى آن للخصخصة معنيان الأول واسع والثاني ضيق أما المعنى الواسع فيشير إلى نقل الملكية أو إدارة المشروعات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. أما المعني الضيق فيعني نقل الملكية فقط من القطاع العام إلى القطاع الخاص (١٥) ويشير المفهوم الواسع إلى الخصخصة الجزئية حيث مشاركة القطاع الخاص بالعديد من الطرق والأساليب ولا يقتصر على نقل الملكية فقط أما المفهوم الضيق للخصخصة فيشير إلى الخصخصة الكلية أو الكاملة وهذان هما أنواع وأساليب الخصخصة التي سنستعرضها بالتفصيل في المبحث الثالث والرابع ونعرف خصخصة المرافق العامة بأنها نقل إشباع النفع العام الذي تقدمه الدولة إلى الأفراد بالطريقة التي تراها مناسبة لمساهمة ومشاركة القطاع الخاص في أداء ذلك النفع بحسب نوع النشاط وطبيعته وترتبط خصخصة المرافق العامة في الواقع بمنهج معقد تكمن نقطة بدايته في قرار سياسي، وتصبح نقطة نهايته انتقاله المشروع إلى القطاع الخاص. والخصخصة عكس التأميم الذي يعني تحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة عن طريق استبعاد راس المال الخاص فهو يرتبط بنزع الملكية وان تنوعت صورة وتباينت أشكاله (١٦).

ثانيا : أسباب اللجوء إلى خصخصة المرافق العامة :

يثور التساؤل التالي لماذا خصخصة المرافق العامة وبمعني آخر لماذا اللجوء إلى القطاع الخاص ومشاركته وللإجابة على ذلك نرى آن الاتجاه إلى خصخصة المرافق العامة هو وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي واجهت الدولة في إدارتها للمرافق العامة وبصفة خاصة المرافق العامة الاقتصادية المتعلقة بالبنية التحتية وأصبح أمام الدولة اتجاهان الأول الإصلاح وعلاج المشاكل والمعوقات وحدها.

إن مشاركة القطاع الخاص للقيام بذلك نتيجة لوجود إيجابيات وسلبيات عديدة. وسوف نعرض لهذه المعوقات والمشاكل.

١ : معوقات المرافق العامة الاقتصادية :

١-١- عدم كفاءة التشغيل والافتقار إلى الكفاءة في المرافق العامة :

حيث واجهت العديد من الدول عدم كفاءة الأداء في المرافق الاقتصادية بسبب الفاقد الكبير من المخرجات وعدم الاستخدام الأمثل للعمالة وهو أمر شائع في مرافق المياه والكهرباء والاتصالات، وحيث يحمل المرفق بعماله زائدة مما يؤدي إلى تآكل استقلال الإدارة وتشتيت الأهداف التنظيمية للمرفق.

١-٢- الصيانة غير الكافية :

والصيانة تقترن وترتبط بعدم كفاءة التشغيل وهذه مشكلة أساسية في العديد من المرافق، وأحيانا تكون هذه المشكلة غائرة الجذور في التصميم الأصلي للمرفق وتشييده. عند وضع معايير غير ملائمة للتصميم تزيد الاحتياج إلى المهارات التي تعاني نقصا في المعروض منها.

١-٣- عدم الكفاءة المالية والاستنزاف المالي :

آن الافتقار إلى الكفاءة في مستوى أداء المرافق العامة الاقتصادية يمتص الموارد المالية الشحيحة ويطيحان بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.

١-٤- الافتقار إلى الاستجابة لاحتياجات المنتفعين :

حيث النتيجة المترتبة على عدم الكفاءة ورداءة الصيانة انخفاض نوعية الخدمة فتكثر شكاوى المنتفعين وصعوبة تحقيق الرضاء العام لهم.

١-٥- إهمال المرافق العامة الاقتصادية للاشتراطات البيئية :

لان تأثير مرافق البنية الأساسية على البيئة كان سلبيا في كثير من الأحيان وتعرضت المنافع البيئية لضرر أو خسارة بسبب التقصير في السيطرة على الانبعاثات التي تخرج من بعض المرافق الاقتصادية مثل الكهرباء ويرجع ذلك بسبب إهمال الصيانة والأساليب غير السليمة في التشغيل والإدارة بالإضافة إلى هذه المعوقات توجد العديد من المعوقات الأخرى مثل تعدد التبعية الإدارية للمرفق العام (١٧) ونقص الخبرة الفنية وتدني مستويات الأجور والافتقار إلى الاستقلال وعدم الخضوع للمساءلة (١٨) وعدم وجود آليات فعالة لمكافحة الفساد.

٢ : سمات القطاع الخاص :

يتصف القطاع الخاص بالعديد من السمات مما جعله يقوم بدور مساند وفعال في عملية التنمية بل أصبح في العديد الدول يقوم بالدور الأساسي في التنمية ومن أهم سماته ما



يلي :-

٢-١- المهارة الإدارية وفي مقدمتها سرعة ومرونة اتخاذ القرارات.

٢-٢- الكفاءة الإنتاجية :

طالما أن الربح هو القوة الدافعة الأساسية في القطاع الخاص، فان محاولة تخفيف تكاليف الإنتاج وتوصيل الخدمات للمنتفعين تعد مسألة أساسية يساعد على تحقيق ذلك كون القطاع الخاص اقل عرضه للقيود البيروقراطية والسياسية.

٢-٣- الكفاءة الديناميكية وإمكانية المساءلة أمام المنتفعين :

حيث يوجد لدى القطاع الخاص الدوافع والمرونة اللازمة لتحقيق جودة أفضل للخدمة والاعتماد على تكنولوجيا جديدة، والاستجابة الدائمة والقوية لاحتياجات المنتفعين والشعور بالمسئولية أمامهم.

٢-٤- الاستقلالية المالية وجذب موارد جديدة :

حيث يؤدى انتقال الخدمات العامة من الإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص إلى فصلها عن موازنة الدولة واستقلالها المالي وتخفيف العبء المالي عن الحكومة(١٩).

ويتضح لنا مما سبق أهمية مشاركة القطاع الخاص في مرافق البنية الأساسية

ثالثاً : أهداف خصخصة المرافق العامة :

تجدر الإشارة إلى أن اتجاه الدول النامية ومنها مصر نحو خصخصة المرافق العامة وقطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة ديون هذه البلاد، وبدأت سياسة الخصخصة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الإصلاح الاقتصادي تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة تبدأ بمسح كامل للمشروع العامة ومشاكلها وتصنيفها وتحديد المشروعات المراد خصخصتها، وقد قبلت الحكومة المصرية مبدأ الخصخصة بشكل عام ضمن مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٠) وفي الواقع أن الدافع والطريقة التي تتم بها الخصخصة تختلف من دولة لأخرى وفقا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويمكن أجمالي الأهداف الرئيسية للخصخصة بصفة عامة وخصخصة المرافق العامة بصفة خاصة فيما يلي :-

١- تبني اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الأداء والتقييم والمحاسبة عن النتائج

٢- تخفيف الأعباء المالية والإدارية التي تتحملها الدولة وإيقاف أو الحد من أو تخفيض نزيف الموارد المالية الذي يسبب العجز المالي في بعض المرافق العامة من خلال تخفيض الدعم المالي إلى هذه المرافق والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في إدارته.

٣- إتاحة موارد مالية جديدة تسهم في خلق طاقات إنتاجية وتحديث القائم منها.

٤- إتاحة خدمات ومشروعات كان من الصعب إيجادها دون مشاركة القطاع الخاص.

٥- أهداف على مستوي المشروع تشمل إصلاح الهياكل الفنية وإصلاح الهياكل الاقتصادية (٢١) وإصلاح الهياكل المالية والإدارية وخلق جهاز إداري كفء وفعال (٢٢).

٦- توسيع قاعدة الملكية وتنشيط أسواق المال وخلق طبقة جديدة من المنظمين الصغار.

٧- انتشار الابتكار والأداء الجيد والاستفادة من المهارات التقنية والإدارة للقطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية.

٨- نقل وتوزيع المخاطر المالية والاقتصادية بين القطاعين العام والخاص.

٩- زيادة إيرادات الدولة من عملية الخصخصة (٢٤).

١٠-تقليل ومكافحة الفقر والبطالة (٢٥).

وأخيراً فإن خصخصة المرافق العامة ليست هدفاً في ذاته وان كان البعض يعتبرها كذلك ولكنها وسيلة من أجل تحقيق كفاءة أكبر ورفاهية أعلى في ظل تناقص الموارد المالية ومعاناة الدولة من عجز الموازنة العامة.

رابعاً : مجالات خصخصة المرافق العامة

تتنوع وتتعدد المرافق العامة بتنوع الخدمات والحاجات العامة التي تقوم على إشباعها وليست كل المرافق محلا للخصخصة ويمكن تقسيم المرافق العامة إلى **نوعين** :-



الأول : المرافق التي لا يجوز خصخصتها.

الثاني : المرافق التي يجوز خصخصتها.

وتكمن نقطة الاختلاف بينهما في طبيعة ووظيفة ونشاط المرفق العام ووفقاً لذلك يمكن تقسيم المرافق العامة إلى المرافق العامة الإدارية والمرافق العامة الاقتصادية وسوف نعرض لها تفصيلاً.

١- المرافق العامة الإدارية

وهي التي تتناول نشاطا يختلف عن النشاط الذي يقوم به الأفراد وتخضع في تنظيمها وفي مباشرة نشاطها للقانون الإداري ومالها مال عام والعاملين بها في مركز لائحي أو تنظيمي وتتنوع المرافق العامة الإدارية إلى نوعين.

١-١ - المرافق العامة القومية

وهذه المرافق تؤدي خدمات نمتد لتشمل إقليم الدولة بأكمله وتشرف عليها الأجهزة المركزية فى الدولة وهي بدورها تنقسم إلى مرافق عامة قومية ترتبط بسيادة واستقلال الدولة ومرافق عامة قومية لا ترتبط بسيادة واستقلال الدولة وقد اتجهت الدول على اختلاف توجهاتها على ضرورة قيام الدولة بالنوع الأول مثل القضاء والبوليس والدفاع والعلاقات الدولية من إنشاء وتنظيم وهذه المرافق تستمد أهميتها من المبادئ والقواعد الدستورية الحاكمة وقد سميت بالمرافق الدستورية (٢٦) نظرا لطبيعتها المرتبطة بنصوص الدستور وهذه المرافق سيادية إجبارية مرتبطة بكيان الدولة واستقلالها وسيادتها ولا يجوز خصخصتها أيا كانت الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاكمة في الدولة.

أما المرافق العامة القومية التي لا ترتبط بسيادة الدولة واستقلالها فهي ليست مرافق إجبارية ولا تؤثر في استقلال وسيادة الدولة مثل النوع الأول وهي مكفولة دستوريا مثل التعليم والصحة فهي تقوم بإشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية والصحية للأفراد فهذه المرافق اختيارية بحسب إنشاء السلطة العامة لها ويجوز مشاركة القطاع الخاص فيها بجانب القطاع الحكومي ولا يجب أن تحتكر الدولة هذا النوع ولذلك تم إنشاء الجامعات الخاصة وزيادة التعليم الخاص على اختلاف درجاته إلى جانب التعليم الحكومي في جميع دول العالم.

١-٢ - المرافق العامة المحلية

وهي التي يقتصر نشاطها على إقليم معين وهي مشروعات ذات نفع محلى تتولاه الإدارة المحلية وتختص بإنشائها وإدارتها (٢٧).

وينطبق عليها ذات الضوابط الخاصة بالمرافق العامة القومية إذا تعلقت هذه المرافق والمشروعات العامة المحلية بسيادة واستقلال الدولة فلا يجوز خصخصتها وإذا لم ترتبط بكيان الدولة وسيادتها فيجوز خصخصتها ومشاركة القطاع الخاص فيها بوسائله وآلياته.

٢- المرافق العامة الاقتصادية :

وهي المرافق التي يكون موضوع نشاطها الرئيسي القيام بعمليات اقتصادية تجارية أو صناعية ويمكن التفرقة بين نوعين من الأنشطة الاقتصادية الأول : الأنشطة التي تمثل احتكارا للدولة أي انفراد الدولة وحدها بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة مع الاستئثار بعناصر السوق وانتفاء المنافسة فهذه لا يجوز خصخصتها (٢٨).

الثاني: فيما عدا الأنشطة والمشروعات التي تمثل احتكاراً للدولة ولا يجوز خصخصتها فإن تحديد المرافق والمشروعات والأنشطة التي يجوز خصخصتها متروك للسلطة التقديرية للإدارة وتملك سلطة واسعة في تقدير ملاءمة قيام القطاع الخاص بها مثل مرافق الكهرباء والمياه والنقل والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ طالما كان ذلك في إطار دستوري وقانوني واضح.

خامساً : التنظيم القانوني لخصخصة المرافق العامة

يمثل التنظيم القانوني لخصخصة المرافق العامة الأساس الذي يكفل نجاحها في تحقيق أهدافها، وقد عنى المشرع في العديد من دول العالم بمعالجة هذا الموضوع سواء بالنص عليه في الدستور أو تنظيمه بقانون، واختلف مسلك الدول في هذا التنظيم فقد درجت دساتير العالم على معالجة خصخصة المرافق العامة واتخذت اتجاهان.

الاتجاه الأول : دول تجيز خصخصة المرافق العامة بصفة عامة وإصدار المشرع فيها قانون ينظمها ومن الدول التي أخذت بهذا الاتجاه الأرجنتين والفلبين والبرازيل وفرنسا وألمانيا في ظل التحول من الملكية العامة إلى الملكية



الخاصة وتطبيق اقتصاد السوق فقد نصت المادة ٣٤ من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ على أن (القواعد المتعلقة بتأميم المشروعات وتحول ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ينظمها القانون) ، ووفقا لذلك فقد أصدر المشرع الفرنسي قانوني ٢ يوليو و٦ أغسطس بعد جدل قانوني وفقهي وسياسي حول الخصخصة ومدي اتفاقها مع دستور ١٩٥٨ والمادة ٣٤ بالتحديد منه ولم يستخدم القانون اصطلاح الخصخصة ولكن استخدم عبارة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأراد بذلك المطابقة مع نص المادة ٣٤ من الدستور واستلزم المشرع الفرنسي شروطاً قانونية ثلاث لأجراء عملية الخصخصة وهي :-

١- ألا يكون المشروع المزمع خصخصته مرفق عام وطني وقصد بها المشرع الفرنسي المرافق العامة الإدارية التي يتوافر فيها المدلول العضوي والمادي أو الموضوعي أما المرافق الاقتصادية فهي بحسب الأصل يتوافر فيها المعني المادي أو الموضوعي فقط عكس المرافق العامة الفعلية وهي مشروعات خاصة تهدف إلى النفع العام.

٢- ألا ينطوي على احتكار فعلي.

٣- يجب أن تعوض الدولة في حالة نقل ملكية المشروع تعويضاً عادلاً.

ويتبين لنا من ذلك أن المشرع الفرنسي حرص على حماية المستهلكين فأستبعد المرافق العامة التي تتمتع باحتكار فعلي، وقدم المجلس الدستوري الفرنسي الملامح الرئيسية لمفهوم الاحتكار الفعلي بأنه انفراد الدولة وحدها بإنتاج سلعة أو أداء خدمة ما من خلال استئثارها بمجموع عناصر السوق وتمكينها من القضاء على كل منافسيها (٢٩) .

ويراقب القاضي الدستوري التفسير المادي لمفهوم الاحتكار الفعلي وعلى العكس فإن المشروعات العامة التي تمارس نشاطاً تنافسياً كنشاط الأفراد يجب تحويلها إلى القطاع الخاص.

الاتجاه الثاني : دول لا تجيز الخصخصة وتمنعها وتقصر الخدمات العامة على الدولة مثل الدول الاشتراكية قبل التحرر الاقتصادي وتطبيق اقتصاديات السوق والدستور الحالي للسلفادور الذي ينص في المادة ١١٠ منه على ضرورة تقديم الدولة وأجهزتها العامة للخدمات العامة مثل الاتصالات والبريد، ولا يجوز أن يتدخل فيها القطاع الخاص، وذلك على الرغم من توجه دول أمريكا اللاتينية على الخصخصة وتعديل دساتيرها بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة وأهمها مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة.

أما الدستور المصري الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ فإنه يقوم على النظام الاشتراكي كما يستبين لنا من نصوص المواد ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٠ ومن ثم فإن تحول الاقتصاد المصري من النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي والملكية العامة وملكية الشعب لأدوات ووسائل الإنتاج إلى اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي هو قول مخالف لنصوص الدستور (٣٠) على الرغم من أن الدستور لم يحظر الخصخصة بنص صريح، ومن ثم فإن كل ما لم يحظره القانون جائز وهو قول لا يستقيم لأن الحظر يجب أن يكون صريحا.

وعلى ذلك فإنه لا يوجد إطار دستوري حاكم لبرنامج الخصخصة والتحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر وتحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في مصر، ولا يقدح في ذلك القول بأن المحكمة الدستورية العليا قضت بدستورية الخصخصة في حكمها الصادر في أول فبراير ١٩٩٧ (٣١).

حيث بررت المحكمة سياسة الخصخصة بتفسيرها للدستور وفقا لمذهب تطور التفسير بتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهو منهج معيب من حيث أنه في حقيقته تعديلاً لنصوص الدستور فهو لا يقتصر على التفسير بل يتعداه إلى خلق قواعد قانونية جديدة تخالف ما يثبته النص، فهذا التفسير يقوم بتعديل وإلغاء نصوص التشريع وخلق قواعد قانونية جديدة وفي هذا توسيع غير مأمون العاقبة لسلطة المفسر (٣٢).

ولذلك فإننا نري أن الدولة إذا أرادت التحول عن النظام الاقتصادي الوارد بنصوص الدستور فيجب تعديل الدستور، وحيث أصبح الدستور عاجزاً عن تلبية الحاضر والمستقبل ضيقاً لا يتسع لتطلعات المجتمع المصري إلى مزيد من التحرر السياسي والاقتصادي ولا يتفق طابعه العقائدي مع التوجهات المعاصرة والمستقبلية.

أما بخصوص التنظيم القانوني الحاكم للخصخصة فلا



يوجد قانون موحد للخصخصة على غرار ما هو معمول به في العديد من دول العالم حيث أصدر المشروع المصري لقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لينظم عملية تحول الملكية العامة إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بشركات قطاع الأعمال العام، أما المرافق العامة فلا يوجد قانون ينظم خصخصتها غير قانون الالتزام والذي تم تعديله ليتماشى مع توجهات الدولة في خصخصة مرافق الكهرباء والمطارات والطرق والموانئ ولذلك يوجد افتقار للمعالجة الشاملة، ونري ضرورة إصدار المشرع المصري لقانون موحد يعالج خصخصة المرافق العامة مبينا مجالات الخصخصة وأساليبها وإذا كان التأميم وفقا للدستور، قد صدر بقانون، فلماذا لا تكون الخصخصة بقانون حتى تحقق أهدافها وفقا لإطار قانوني واضح يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الثالث: الأساليب التقليدية في خصخصة المرافق العامة

بدأت نظم المرافق العامة في نطاق ضيق ومحدود هو نطاق المرافق العامة الإدارية ثم تطورت وتجاوزت نطاقها المحدود إلي ميادين النشاط الاقتصادي في صور مختلفة وأشكال عديدة، وأقترن هذا التطور بتطور مماثل في أساليب وطرق أدارتها فبعد أن كانت تدار إدارة مباشرة بواسطة الدولة التي أنشأتها أصبحت تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات الخاصة، وتتعدد الأساليب التقليدية في مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة وتتباين من بلد إلي أخر بحسب الأهداف والتوجهات ونري أنه يمكن تقسيم تلك الأساليب بحسب أنواع الخصخصة حيث تتنوع الخصخصة إلي نوعين :

النوع الأول : الخصخصة الكلية أو الكاملة.

النوع الثاني : الخصخصة الجزئية.

وفقا لذلك فسوف نعرض تفصيلا لأساليب خصخصة المرافق العامة (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

مقارنه بين وأساليب مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة

شكل المشاركة	الهدف	ملكية المرفق (الأصول)	الإدارة والتشغيل	الاستثمار الرأسمالي	المخاطر التجارية	المدة
الخصخصة الجزئية يتطلب						
١- عقد الخدمة	زيادة الطاقة الإنتاجية من حيث التكلفة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع العام	١-٢
٢- التأجير	زيادة كفاءة تشغيل المرفق العام	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام - القطاع الخاص	القطاع العام - القطاع الخاص	٦-١٠
٣- الإدارة	تحسين القدرة الفنية للمرفق وإنجاز الأهداف المحددة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع العام	٣-٥
٤- الالتزام (الامتياز)	تحسين كفاءة أداء المرفق العام ودعم القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	٢٥-٣٠
٥- البناء والتشغيل والتحويل (BOT)	الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتقليل العبء على موازنة الدولة	القطاع العام - القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	٢٠-٣٠
الخصخصة الكلية						
١-طرح المشروع للاكتتاب العام ٢-مقايضة الدين بحصص ملكية ٣-بيع المشروع العام بالتعاقد ٤-البيع إلي العمال ٥-التصفية وبيع الأصول	توسيع قاعدة الملكية ونقل الملكية والإدارة للقطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	ملكية نهائية

المصدر من إعداد الباحث





أولا : الخصخصة الكلية للمرافق العامة :-

ونعني بذلك المفهوم الضيق للخصخصة والذي يقتصر على نقل الملكية فقط إلى القطاع الخاص حيث يقوم الأخير بتشغيل المرفق وأدارته وفقا لأساليبه وآلياته ويكون ذلك في إطار تنظيمي واضح ويتحقق نقل ملكية المرفق العام من الدولة إلى القطاع الخاص في حالتين :-

الأولي : أن تفقد الدولة أو أي شخص معنوي عام أغلبية رأس مال المشروع وتتخلي الدولة عن الاكتتاب وتركه للأفراد فتفقد الدولة أغلبية رأس المال.

الثانية : التنازل إلى القطاع الخاص عن مجموعة الأصول كبيع الأصول بالاتفاق المباشر إلى القطاع الخاص. وهذا الأسلوب يكون أكثر جاذبية للقطاع الخاص عندما تتوافر ضمانات الحصول على إيرادات من الرسوم التي يدفعها المنتفعين وانخفاض المخاطر التجارية والسياسية ويكون ذلك في المرافق التي تسمح بالمنافسة بصفة خاصة مثل الكهرباء والاتصالات (٣٣) ويتم نقل ملكية المرفق العام إلى القطاع الخاص بأحد الأساليب الآتية :-

١- طرح المشروع للاكتتاب العام

وتستهدف هذه الطريقة توسيع نطاق المشاركة الشعبية في ملكية المرافق الاقتصادية، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بتوافر سوق مالية نشطة (٣٤)، وقد يؤدي ضعف الأسواق المالية إلى الجوء للمستثمر الخارجي والسماح له بتملك الأصول المعروضة وقد استخدمت هذا الأسلوب الأرجنتين ويتميز هذا الأسلوب بالبساطة والشفافية والمرونة وانتعاش سوق المال ويتفق مع سياسة توسيع الملكية.

٢- مقايضة الدين بحصص ملكية (أسهم) :

وهذا الاسلوب يساعد علي تخفيف القيود التحويلية وتيسير الوفاء في دفع قيمة اسهم المشروعات المراد خصخصتها ولجأت الفلبين وشيلي والأرجنتين الي هذا الأسلوب بغرض جذب المستثمرين الأجانب والبنوك التجارية لتمويل عمليات الخصخصة (٣٥) .

٣- بيع المشروع العام بالتعاقد المباشر :

حيث يتم اختيار احد المستثمرين لبيع أصول وأسهم أحد المشروعات العامة بالتعاقد المباشر، واتبعت فرنسا هذه الطريقة في خصخصة القناة الأولي للتلفزيون الفرنسي والبنك الصناعي (٣٦) .

٤- البيع الي العمال :

حيث تقوم الدولة بتشجيع العمال على شراء أسهم في حدود نسبة معينة من أسهم المشروع وقد شجعت بريطانيا هذا النوع من الخصخصة حيث منحت اتحاد العمال والموظفين امتيازات خاصة تتضمن قبول عرض الشراء من قبل العمال حتي ولو لم تكن أعلى العروض المقدمة، وبعض الدول أعطت العمال أئتمان مصرفي لتمويل حصولهم على شروط أخري ميسرة (٣٧).

٥- التصفية وبيع الاصول :

حيث يتم تصفية المشروع في حالة عدم وجود مستثمرين وفي نفس الوقت عدم جدوي الاستمرار نظرا لزيادة خسائره وعبء على موازنه الدولة، لذا يتم تصفية المشروع وبيع اصوله عن طريق المزايدة وغالبا ما يتم ذلك في المشروعات العامة المتوسطة أو الصغيرة (٣٨).

ومن أهم المرافق التي شهدت الخصخصة الكلية مرافق الاتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والنقل والكهرباء في العديد من دول العالم.

فقد خصصت الأرجنتين والمملكة المتحدة وشيلي والمكسيك مرفق الاتصالات ونقلت إلى القطاع الخاص أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ نشاط الاتصالات مملوكة للقطاع الخاص وظل كذلك وأيضا في الفلبين وتنوعت وتباينت أساليب مشاركة القطاع الخاص في هذا المرفق حسب أهداف الخصخصة في كل دولة وتشير الإحصائيات إلى نسبة مشاركة القطاع الخاص في مرفق الاتصالات تباين أيضا من قارة لأخرى ففي أفريقيا كانت نسبة المشاركة ١٦٪ بينما في أمريكا اللاتينية ٢٧٪ وفي أوربا ٣٣٪ وفي أسيا ١٩٪ بينما في الوطن العربي لم تتعدى ٥٪ (٣٨) وكانت بأسلوب الخصخصة الجزئية وان كانت هناك جهود متسارعة نحو الخصخصة الكاملة لهذا المرفق.

أما مرفق المياه والصرف الصحي فقد قامت المملكة المتحدة وبلجيكا وبوليفيا وإيطاليا بتطبيق أسلوب الخصخصة الكلية فيه وتم تطبيق الخصخصة الكلية مرفق السكك



الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث انشئ وظل مملوكا للقطاع الخاص وقامت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وشيلي والأرجنتين وكولومبيا وبوليفيا وألمانيا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا وفنلندا بتطبيق الخصخصة الكلية في مرفق الكهرباء جدول (٣) ولكن هذه الدول تباينت في أسلوب المشاركة فمنها من سمح بالخصخصة في نشاط التوليد والتوزيع والنقل ومنها من اقتصر ذلك على التوليد والإنتاج فقط دون التوزيع والنقل ولم تطبق مصر أي من الأساليب السابقة إلا في مرفق الاتصالات فقط واقتصرت على مشاركة القطاع الخاص في إطار الخصخصة الجزئية بالنسبة لباقي المرافق الأخري وهو ما نتحدث عنه تفصيلا لاحقا.

ونري بعد استعراض اساليب الخصخصة الكلية أو الكاملة أن هذا الأسلوب يمكن تطبيقة بتوسع في تحويل شركات القطاع العام الي القطاع الخاص اما نقل ملكية مرفق عام الي القطاع الخاص فسيؤدي الي الاضرار بالمنتفعين بخدمات المرفق بدلا من تحسين الكفاءة الاقتصادية للمرفق سيحل الاحتكار الخاص محل الاحتكارات العامة حيث الربحية هي الهدف الاساسي للملاك الجدد، فالمضار ستتجاوز الفوائد عند النظر اليها نظرة شمولية بالاضافة الي العديد من الأسباب الأخرى نجملها فيما يلي :-

١- صعوبة تقويم أصول المرافق والمشروعات العامة

٢- ظهور احتكارات تأخذ شكل احتكار طبيعي في الوقت الذي لا يوجد فيه قوانين لمكافحة ومنع الاحتكار.

٣- الخوف من احتمال سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد.

٤- ضعف استعداد القطاع الخاص المحلي للدخول في هذه المشروعات.

٥- تهديدات حقوق العاملين في هذه المرافق.

٦- التأثيرات السلبية التي ستنجم عن الخصخصة الكاملة علي المستهلكين والمنتفعين بخدمات المرافق العامة.

وقد أظهرت التجربة البريطانية باعتبارها من أوائل الدول التي طبقت الخصخصة الكاملة والنموذج الأمثل في هذا المجال أن هدف الكفاءة الاقتصادية الذي كان المبرر الأول لسياسة الخصخصة قد أخذ في التواري عند التطبيق وقد أثبتت إحدى الدراسات قام بها ألان مينارد A.MAYNARD عن خصخصة مرفق الصحة القومي في بريطانيا وهو مرفق عام ادارى أن فوائد خصخصة هذا المرفق ضئيلة وان كفاءة المستشفيات ضعيفة وان الاعتماد على المنافسة في هذا المرفق ينطوي على أضرار بأفراد المجتمع لاسيما الفقراء، كما أظهرت دراسة أخرى أجراها G.Petensan في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١.

أن نقل ملكية وتحويل المستشفيات العامة إلى القطاع الخاص قد أدي إلى بعض التخصيصات في النفقات وتراجعا في الالتزامات التوزيعية لصالح الفئات الأكثر احتياجا والتي كانت المستشفيات في ظل الملكية العامة تحافظ على الوفاء بها (٤٠) لذلك ظهر اتجاه عالمي جديد ينادي بالتراجع عن الخصخصة بعد النتائج.

السلبية التي أفرزتها ومن أهمها غياب المنافسة وارتفاع الاسعار وزيادة الفساد، وضعف المساءلة وزيادة الفقر والبطالة وضعف السياسات والآليات الفعالة للتعامل مع هذه الآثار وظهور حالة من السخط الاجتماعي وسط الفئات المضارة تمثلت في احتجاجات عمالية.

وللتعامل مع هذه المشكلة بدأت الحكومات في التهدئة المستمرة للعاملين واتحاداتهم واعادة هيكلة العمالة وتوسع قاعدة الملكية عن طريق تحديد حجم وخصائص العمالة الفائضة وإتاحة مجموعة من البدائل للاختيار مثل التدريب واعادة التدريب والتقاعد وفرص العمل البديلة (٤١) وإنشاء المشاريع الصغيرة، وعلى الرغم من ذلك كانت الآثار السلبية للخصخصة الكاملة سيئة لعدم اعتبار الملكية العامة في حد ذاتها هي السبب في عدم الكفاءة أو تدني مستوي الأداء في المرافق العامة الاقتصادية التي تم خصخصتها في العديد من دول العالم لذلك نري أن تطبيق هذا الأسلوب يتناسب مع طبيعة شركات القطاع العام وعدم تطبيقه على المرافق العامة بأنواعها المختلفة لاضراره الكبيرة.



جدول (٢)

أساليب الدول في خصخصة المرافق العامة

(مرافق مياه الشرب والصرف الصحي – كهرباء – النقل – الاتصالات) خلال الفترة من ٩٢ – ٢٠٠٢

نوع المرفق اسلوب المشاركة	مرفق مياه الشرب والصف الصحي	مرفق الكهرباء	مرفق النقل	مرفق الاتصالات
أولا:الخصخصة الكلية	المملكة المتحدة-بلجيكا -ايطاليا	الولايات المتحدة الأمريكية- المملكة المتحدة-شيلي الأرجنتين- كولومبيا-بوليفيا-ألمانيا-هولندا- أسبانيا-ايطاليا-فنلندا	الولايات المتحدة الأمريكية- الأرجنتين-شيلي المكسيك-تركيا	الأرجنتين المملكة المتحدة-شيلي المكسيك- الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين
ثانيا: الخصخصة الجزئية ١-عقود الخدمات والتوريد	شيلي-كولومبيا-مصر	فنزويلا-هندوراس	الصين-الهند-اندونيسيا-ماليزيا- الفلبين-الباكستان-الجزائر-شيلي- كولومبيا-الكاميرون-بنين-غانا- السنغال	
٢-التأجير	ساحل العاج-جامبيا- غينيا	ساحل العاج-جامبيا	تايلاند-كولومبيا-مالي-التشيك- الهند-الكاميرون-بوروندى	
٣-الإدارة	كولومبيا-ساحل العاج- اليمن-غينيا-روندا-مصر	الهند-إندونيسيا-تايلاند-سيراليون	الجزائر-نيجيريا-مالي-الفلبين- غانا-غينيا-الكاميرون	
٤-الالتزام الامتياز	الصين-هونج كونج- الفلبين-بوليفيا-الأرجنتين	مصر-هونج كونج-الفلبين- بوليفيا-الأرجنتين	مصر-المغرب-تونس-الجزائر- كولومبيا-الأرجنتين-ماليزيا-تايلاند	مصر-الفلبين-بوليفيا- كولومبيا
٥-BOT	مصر-إندونيسيا- ماليزيا-شيلي-نيوزيلندا- استراليا-تايلاند	مصر-تركيا-باكستان-بولندا- سلطنة-عمان-الفلبين-الصين- ماليزيا-إندونيسيا	مصر-الصين-ماليزيا-باكستان- تايلاند-الارجنتين-البرازيل-المكسيك- تونس-ساحل العاج-الكاميرون	البرازيل-تايلاند

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير البنك الدولي الصادرة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٢

ثانيا : أساليب الخصخصة الجزئية للمرافق العامة :

ونعني بذلك مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة من خلال نقل الإدارة أو الملكية الجزئية إلية وقد أزدهر هذا النوع من الخصخصة في السنوات الأخيرة في معظم دول العالم حيث يتماشي ويتناغم مع الفكر الإداري والاقتصاد العالمي فيما يتعلق بخصخصة الإدارة وفصلها عن الملكية، وكذلك الملكية المشتركة بين القطاعين العام والخاص في إطار تعاون تنظيمي واضح وقد تعددت أساليب الخصخصة الجزئية للمرافق العامة جدول رقم (١) على النحو التالي :-

١- عقود الخدمات

وهو عقد تعهد بمقتضاه الحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها الى احدى الشركات الخاصة بتقديم خدمة لها بمقابل مثل تشيد محطة كهرباء أو تركيب معداتها، وتظل ملكية وأصول وعبء تشغيله وصيانته على عاتق الجهة الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص عادة ما تكون محدودة حيث يستفاد بخبراته وتخصصه لمدة محدودة حيث غالبا ما تكون سنة أو سنتين، ووفقا لهذا الأسلوب تضع الحكومة مجموعة من معايير الأداء للنشاط وأسس تقييم العطاءات والإشراف ودفع رسوم متفق عليها للخدمة والتى تحدد على أساس اجمالى أو على أساس تكلفة الوحدة أو آيه أسس أخري ولتحقيق الكفاءة من تلك التعاقدات ينبغي أن تكون عطاءات تنافسية، وتعتبر عقود الخدمة ضرورية في الحالات التي لا يتوافر بالمرفق عمالة مدربة على تشغيل معدات متقدمة أو عندما تكون من الأنسب اقتصاديا ممن ناحية التكاليف بدلا من تعيين تلك العمالة، وقد طبقت مصر هذا الأسلوب في العديد من المرافق مثل مرفق مياه الشرب والصرف الصحي حيث تعاقدت الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبري مع شركة المقاولون العرب لتشغيل وصيانة محطة الصرف الصحي في حلوان والتي يمتلكها مرفق مياة القاهرة الكبري، كما تعاقد العديد من مجالس القري في محافظة دمياط مع شركات

هندسية خاصة لتشغيل وحدات الصرف الصحي المملوكة لتلك المجالس ومن مزايا هذا الأسلوب أن تكلفته قليلة بالمقارنة بإنشاء وحدات جديدة لزيادة الطاقة الانتاجية، لذلك اتجهت الدولة إلى الشركات الخاصة لتقديم خدمات مياة الشرب في بعض مناطق جنوب سيناء والبحر الأحمر (٤٢).

٢- عقود الايجار :

هو اتفاق تعهد بمقتضاه الجهة الحكومية إلى شركة خاصة باستغلال مرفق عام مع تقديم المنشأه إليه على أن يدفع المستأجر مقابلا للجهة الحكومية المتعاقدة، ويمنح هذا الأسلوب للمتعاقد من القطاع الخاص سلطة التحكم الكامل في نشاط المرفق العام خلال فترة التعاقد ويقع على عاتقه عبء تشغيل وصيانة المرفق خلال المدة المتفق عليها، وعبء تمويل الاستثمارات الرأسمالية للمرفق تقع على عاتق السلطة الإدارية، ومن ثم فالمخاطر تقع على عاتق المستأجر بالاضافة إلى مسئولية تمويل رأس المال العامل واحلال الأصول ذات العمر الاقتصادي القصير، والفترة التي يغطيها العقد تتراوح بين ٦ - ١٠ سنوات لتتماشي مع فترة الاسترداد الملائمة لتلك الاستثمارات، وهذا الأسلوب له العديد من السلبيات أهمها احتمال اهدار المتعاقد أو إهماله لأصول المشروع مما قد يرتب خسارة كبيرة مستقبلا ومن مزاياه ضمان دخل ثابت للدولة واحتفاظها بملكية المشروع وعدم تحملها بالمخاطر التجارية ومن ابرز حالات تطبيق هذا النظام في العالم تأجير دولة التشيك لمرفق السكك الحديدية الاقليمية إلى القطاع الخاص عام ١٩٩٧ ونصت في العقد على أن تبقي ملكية الأصول الثابتة للحكومة وتنقل ملكية الوحدات المتحركة الي القطاع الخاص بنظام التأجير وطبقت هذا النظام تايلاند وكولومبيا ومالي والهند والكاميرون وبوروندي ايضا في مرفق النقل أما مرفق مياه الشرب والصرف الصحي ومرفق الكهرباء فقد تم تطبيق نظام التأجير في ساحل العاج (٤٣) وجامبيا وغينيا والفلبين وهذا الأسلوب يكون مناسبا عندما تكون هناك حاجة للتشغيل بكفاءة أعلي ولا تكون هناك حاجة ماسة لتمويل استثمارات جديدة وهو خطوة أولي نحو الخصخصة الكلية للمرفق العام والخصخصة الجزئية ايضا في أشكال أخري مثل منح الامتياز.

٣- عقود الإدارة :-

تعهد السلطة الادارية إلى القطاع الخاص بتشغيل وصيانة المرفق العام لمدة محددة مقابل مادي قد يتعلق بنتائج المرفق في شكل نسبة من أرباح المشروع لتحضيز شركة الادارة وزيادة الكفاءة في مستوي الاداء، وعادة ما تكون فترة العقد من ٣ - ٥ سنوات ويكون للقطاع الخاص السلطة الكاملة والتحكم التام في إدارة المرفق طوال مدة العقد طبقا لشروطه.

ووفقا لهذا العقد فإن الدولة تتحمل النفقات الادارية وتمويل المشروع وتظل ملكية المرفق والمخاطر على عاتق الحكومة ولذلك فانه لايبدو أسلوبا مناسبا في حالة ما اذا كان هدف الحكومة الحصول على تمويل من القطاع الخاص لاستثمارات جديدة ومفيدا ومناسبا في حالة ما اذا كان الهدف الأساسي تحسين القدرة الفنية للمرفق وكفاءته وانجاز أهداف محددة واحتل هذا الأسلوب مكانا مرموقا في اقتصاديات الدول الصناعية وبصفة خاصة في مرافق الاتصالات والبريد والكهرباء والمياه وطبقه العديد من الدول النامية مثل كولومبيا وساحل العاجس واليمن وغينيا ورواندا في مرفق مياه الشرب والصرف الصحي ودول الهند وأندونسيا وتايلاندا وسيراليون في مرفق الكهرباء والجزائر ونيجريا والفلبين والكاميرون وغانا وغينيا في مرفق النقل أما في مصر فقد طبقته بانشائها هيئة اقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحي في سبع محافظات هي الدقهلية وأسوان والمينا وبني سويف والفيوم والغربية والشرقية وهي شبه مستقلة حيث يتولي ادارتها كيان شبه مستقل يتولي ادارة خدمات المياه والصرف الصحي بعد أن أدى التشغيل غير الكفء وغياب الادارة الاقتصادي لهذا المرفق إلى عجز في موازنه الجهات العامة في هذا المجال.

٤- عقود التزام المرافق العامة (الامتياز)

ويعرف هذا العقد بأنه اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة إلى شخص خاص باستغلال مرفق عام نظير مقابل مادي يتحدد وفقا للنتائج المالية للاستغلال ومؤداه نقل عبءمخاطر وتمويل وتشغيل المشروع إلى عاتق القطاع الخاص وتظل ملكية أصول المشروع خالصة للدولة وقد طبقته العديد من



دول العالم (جدول رقم ٣) وهو يهدف الي تحسين كفاءة اداء المرفق العام ودعم القطاع الخاص للمشاركة في إدارة المرافق الاقتصادية وقد انتشر هذا النظام في اواخر القرن التاسع عشر واوئل القرن العشرين في العالم، وبعد انتهاء الحرب العالمية، الثانية وانتشار النظم الاشتراكية تقلصت الأهمية العملية لهذا النظام وفي منتصف الثمانينات بزغ نجمة بشكل أخر فيما عرف حديثا بنظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T وهو أحد الأليات والأساليب التي لاقت قبولا وتأييدا من قبل البنك الدولي كاستراتيجية لزيادة الكفاءة في المرافق العامة من ناحية وخفض الأعباء عن الموازنة العامة ودعم القطاع الخاص من ناحية أخرى وسوف نعرض له تفصيلا في المبحث الرابع باعتباره أحد الأساليب والطرق الحديثة في إدارة المرافق العامة.

ويستبين لنا بعد عرض مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة وفقا لأسلوب الخصخصة الجزئية أن دول العالم تسعى نحو تفعيل هذه المشاركة.

وقد طبقت مصر هذه الأساليب وتعد من أوائل الدول التي طبقت نظام الالتزام أو منح الامتياز في العديد من المرافق العامة وخصخصت حديثا مرفق الاتصالات بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة المصرية للاتصالات Telecom Egypt ونظم ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ والذي نص في المادة الثانية منه على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء ن يطرح للبيع أسهم بقيمة جزء من رأس مال الشركة للاكتتاب العام على أن تظل الأغلبية في رأس المال للدولة، ويكون للعاملين في الشركة نسبة من الأسهم المطروحة للبيع يحددها مجلس الوزراء وهو توجه تشجع فيه الدولة العمال على شراء وامتلاك أسهم شركاتهم مما يساعد على رفع إنتاجية العاملين من خلال مشاركتهم في الملكية (Stock. ownership incentives) وتظل أغلبية راس مال الشركة مملوكا للدولة فهي مشاركة تعاونية بين الأفراد والدولة وهو ما يسمى بنظام الاقتصاد المختلط وهو أحد آليات الخصخصة الجزئية أيضا ومن الأنماط الشائعة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ويأخذ شكل الشركة المساهمة أو المسئولية المحددة بعد تحويل المرفق العام وقد طبقت مصر أيضا الخصخصة الجزئية في مرافق النقل والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي حسب الأسلوب والشكل الذي يتناسب مع طبيعة المرفق العام.

المبحث الرابع : الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة

يتبنى البنك الدولي والجهات الدولية المانحة استراتيجية تقوم على تشجيع الدول النامية على التوجه نحو القطاع الخاص لتحويل وإدارة المرافق والمشروعات العامة على اختلاف أنواعها باعتبارها الاستراتيجية المناسبة في ظل ما تتطلبه هذه المرافق من اعتمادات مالية تفوق قدرات الموازنة العامة في تلك البلدان، ويسوق في سبيل ذلك العديد من المبررات أهمها حاجة مرافق البنية الأساسية لاستثمارات ضخمة أو عدم قدرة الموازنة العامة على تمويل المشروعات المطلوبة، وعدم كفاءة أعمال التشغيل والصيانة بسبب عدم القدرة على جذب الخبرات المطلوبة وعدم قدرة هذه المرافق على الاستدانة بسبب القيود القانونية التي تمنعها من الاقتراض فشجع الدول على تطبيق نظام BOT باعتباره الاستراتيجية السليمة نحو زيادة الكفاءة الإنتاجية في المرافق العامة من ناحية وخفض الأعباء عن الموازنة العامة ودعم القطاع الخاص من ناحية أخرى مع ضرورة إعادة هيكلة المرفق العام بعد خصخصته وان كان التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ بعنوان التقرير بناء المؤسسات من اجل الأسواق يؤكد على الاهتمام بإعادة الهيكلة قبل الخصخصة والرقابة فيما بعدها (٤٤) من خلال تحسين انظم المحاسبية وان كان البعض يري أن نظام BOT هو بداية المادة الهيكلة (٤٥) وأولى مراحل إعادة هيكلة المرافق العامة الاقتصادية وعلى كل فأننا سوف نعرض لهذين الأسلوبين باعتبارهما من الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة وتم تطبيقهما في العديد من دول العالم في مرافق البنية الأساسية بصفة خاصة مثل الكهرباء والطرق ومياه الشرب والمطارات وسوف نعرض للتجربة المصرية في مرفق الكهرباء حيث يعد أول مرفق طبق نظام BOT في مصر وإعادة الهيكلة وذلك على النحو التالي:-

أولا: نظام البناء والتشغيل والنقل B.O.T

(Build, operate, transfer)

١- تعريف نظام BOT :

هو اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة إلى أحد الأشخاص المعنوية الخاصة وطنيا أو أجنبيا أو مشتركا بإنشاء مشروع لإشباع حاجة عامة للأفراد على نفقته ويتولى أدارته لمدة معينة وبشروط معينة وتحت إشراف الدولة ورقابتها ثم ينتقل المشروع إلى الدولة بحالة جيدة في نهاية المدة (٤٦) أخذت مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة بنظام BOT تأخذ صورتين الأولى : تتمثل في المشاركة في مشروعات ومرافق عامة قائمة بالفعل.

الثانية : هي الأكثر شيوعا حيث يقوم القطاع الخاص بتنفيذ وإقامة مشروعات لم تنشا بعد من خلال منح الدولة امتياز له لإقامة هذا المشروع بنظام BOT.

٢- أنواع مشروعات البناء والتشغيل والنقل B.O.T نوجد العديد من التطبيقات والأنواع المختلفة لنظام البناء والتشغيل والنقل ولكل منها فلسفة ونظام تعاقدي خاص ومتطلبات استخدام يتعين التعرف عليها والإلمام بخصائصها حتى يمكن اختيار النوع المناسب للتطبيق وهذه الأنواع هي:

٢-١- البناء والتشغيل والتحويل BOT (Build, operater, transfer) حيث يتضمن ثلاثة مراحل متتابعة البناء والتشييد وتشغيل المشروع وتحويله إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز وتظل الملكية خالصة للدولة ويحصل فقط صاحب الامتياز على حقه في تشغيل المشروع وإدارته والانتفاع به لمدة معينة هي مدة الامتياز المحددة في التعاقد (٤٧)

٢-٣- البناء والتملك والتشغيل والنقل B.O.O.T (Build, own, oprate, transfer) حيث تضاف الملكية المؤقتة طوال مدة العقد مما يكفل لصاحب حق الامتياز سهولة تشغيله وصيانته.

٢-٣- البناء والتملك والتشغيل B.O.O (Build, own, operate) وهذا النوع هو صورة مبسطة من مشروعات البنية الأساسية تكون الملكية فيها دائمة حيث ينتهي المشروع ذاتيا بانتهاء فترة الامتياز وهذا النوع بالذات من أنواع BOT التي تكون فيه الملكية دائمة أي انتقال المشروع كاملا إلى القطاع الخاص بعد بناءه وتشييده وتملكه لتكون المرحلة الأخيرة انتقاله إليه لتشغيله بمفرده ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة مثل باقي الأنواع الأخرى لذلك يعد هذا النوع أحد أساليب الخصخصة الكاملة والكلية للمرافق العامة.

٢-٤- البناء والتملك والتأجير التمويلي وتحويل الملكية B.O.L.T (Build, own, leaye, Transfer) حيث يتم بناء المشروع وامتلاكه مرحليا وتأجيراً تأجيراً تمويليا للغير وتحويل الملكية إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز وهو من أهم صور مشروعات البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص وتصلح لإقامة المشروعات التي تحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها وحسن أدارتها.

٢-٥- البناء والإيجار والتحويل B.R.T (Build, Rent, Transfer) وهذا النوع له طبيعة خاصة تستمد خصوصيتها من خصوصية المنفعة التي تحققها للأفراد وهي خصوصية ترتبط بالمكان وترتبط أيضا بالعائد المتولد منها حيث يقوم المشروع على قابليته للتأجير سواء كان إيجارا سنويا قابلا للتجديد أو طوال فترة الامتياز مثل إقامة طريق حيوي سريع.

٢-٦- البناء والتشغيل وإعادة التقييم والتجديد B.O.R (Build, operate Revaluate) ومراحل هذا النوع هي البناء والتشغيل طوال فترة الامتياز ثم تجديد عقد الامتياز لفترة جديدة وهو نوع له طبيعة تفاوضية متجددة بتجدد الحاجة إلي تجديد عقد الامتياز لضرورة التطور التكنولوجي وتحديث المشروع للتعرف على مصادر تكنولوجية جديدة.

تحديث وتملك وتشغيل وتحويل الملكية M.O.O.T
(MODERN NISE OWM OPERATE & TRMSFER)

وهذا النوع من المشروعات يكون قائما بالفعل لكنه لا يعمل بكفاءة لعدم صلاحية أو بسبب التطور التكنولوجي ويجعله يحتاج إلى عملية التحديث يتم من خلالها تزويد المشروع بأحدث المعدات التكنولوجية وبنظم إدارة وتشغيل حديثه ومراحله تبدأ بالتحديث تم التملك وتشغيله وتحويل الملكية إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز إلى غير ذلك من الأنواع الأخرى مثل نظام

R.O.O (RETHA BILITATE AWN & OPERATE)

ونظام D.C.M.F.O (٤٨)

.(DESIGN CONSTRUCTIN MANAGE & OPERATE)

هذه هي أهم أنواع نظام البناء والتشغيل والتحويل وعلى الرغم من تعددها إلا أنها جميعا تكاد تتقارب ولا تخرج في رأينا عن أربعة أنواع أساسية هي :

B.O.T – B.O.O.T – B.O.O – M.O.O.T واختيار أي من



هذه الأنواع السابقة للتطبيق تحكمه العديد من العوامل والمتغيرات والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي تختلف من دولة لأخرى ومن نشاط اقتصادي لآخر وبما يتوافق والبيئة المحيطة ويحقق اكبر فائدة تنموية للدولة.

٣-١- مزايا وعيوب نظام B.O.T.

٣-٢ – صورة من صور الاستثمار المباشر مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

٣-٣ – يوفر العملة الأجنبية التي تحتاجها الدولة.

٣-٤- ينقل ويساعد على نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية الحديثة.

٣-٥- ملكية الأصول لا تنتقل للأبد إلى القطاع الخاص فهي ليست ملكية دائمة.

٣-٦- ينقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري على عاتق القطاع الخاص دائمة.

و- يرفع كفاءة تشغيل المرافق العامة من خلال اكتساب خبرات فنية.

عيوب نظام BOT

أ – كثرة الاتفاقات والعلاقات التعاقدية المتشابكة تقتضي تحمل الدولة تكاليف باهظة لإعداد وتحضير مستندات التعاقد واستغراقها لوقت طويل مما يؤدي إلى تعطيل حركة التنمية في الدولة.

ب- تحمل ميزانية الدولة عبئا ماليا كبيرا بسداد حد أدنى شهريا للحصول على الخدمة سواء تم الانتفاع بها أم لا.

ج- عبء المخاطر السياسية يقع على عاتق الدولة مثل حالات العصيان المدني، وحالة الحرب وزيادة الرسوم الجمركية وتغيير المعاملة الضرائبية أو التغيير في العملة الأجنبية.

الا أننا نرى أنه يمكن تلافي والتقليل من المعوقات والمخاطر السابقة في مصر عن طريق أنشاء جهاز إداري متخصص يقوم على إعداد الأعمال التحضيرية ودارسات الجدوى للمشروعات المستقبلية والإشراف على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بنظام BOT. وتحدد مسئولياتها وسلطاته في اطار هيكل تنظيمي واضح.

وقد لجأت العديد من الدول إلى تطبيق هذا النظام ففي مجال النقل طبقته دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والدنمرك والنرويج وهولندا والهند وكوريا واستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وشيلي والمغرب ومصر وفي مجال المياه والصرف الصحي طبقته شيلي والمكسيك ونيوزيلندا واستراليا والصين وتايلاند وفي مجال الكهرباء طبقته دول أمريكا اللاتينية والعديد من دول العالم (جدول رقم ٢) وسوف نعرض لتجربة مصر في تطبيق نظام .BOT في مجال الكهرباء.

٤. تطبيق نظام BOT في مشروعات الكهرباء في مصر.

اختارت هيئة كهرباء مصر نظام BOOT البناء والتملك والتشغيل والتحويل في تنفيذ أول مشروع لإنشاء محطة توليد هي محطة سيدي كرير البخارية لتوليد الكهرباء باعتباره سيعطي دورا فعالا للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وسيعطي الاحتياجات التزايد من الطلب على الطاقة بعد دراسة الخبرات بعد دراسة الخبرات السابقة في بعض الدول مثل الهند وباكستان وإندونيسيا (٤٩).

فوقعت هيئة كهرباء مصر والتي تم تحويلها بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ إلى شركة مساهمة اتفاقية مع شركة انترجي سيدي كرير لتوليد الكهرباء وهي شركة أمريكية بمقتضاها تقوم الأخيرة ببناء وامتلاك وتشغيل محطة توليد قوى بخارية من وحدتين كل وحدة ذات قدرة إنتاجية صافية ٣٢٥ ميجاوات بمنطقة سيدي كرير بالإسكندرية وتلتزم الشركة القابضة للكهرباء بشراء ناتج الكهرباء من المحطة بعد إقامتها وفقا لسعر الشراء الوارد بالاتفاقية الرئيسية وهي اتفاقية شراء القوى الكهربائية وتقوم شركة المشروع بنقل أصول المشروع إلى الشركة القابضة للكهرباء في نهاية مدة الامتياز وهي عشرون عاما وتم إبرام عدة اتفاقات أخري مماثلة مع هيئة كهرباء فرنسا لبناء وتملك وتشغيل وتحويل محطتين لتوليد الكهرباء هما مشروع محطة توليد خليج السويس بقدرة ٦٥٠ ميجاوات ومشروع توليد شرق بور سعيد بقدرة ٦٥٠ ميجاوات ثم التعاقد عليهما في ١٩٩٩/١٠/٣ وبسعر شراء ٢,٣٧ سنت / كيلووات ساعة.

وبالإضافة إلى المحطات الثلاثة السابقة فقد تم طرح عدد من مشروعات الطاقة الكهربائية الأخرى لتنفذ بنظام B.O.T خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٧ مثل مشروع محطة الكريمات ومحطة النوبارية والزعفرانه وبرج العرب والكريمات ٢ حيث سيقوم القطاع الخاص بإنشاء هذه

المحطات بنظام B.O.T بقدرة إنتاجية ٢٨٠٠ ميجاوات مما يجعله شريكا في التنمية مع الدولة لمواجهة الاحتياجات الكهربائية في ظل التنامي المتزايد للسكان.

- العلاقات التنظيمية ومراحل تنفيذ مشروع سيدي كرير البخارية

تقوم مشروعات الكهرباء المنفذة بنظام البناء والتشغيل والتحويل بحسب الأصل على أساس منح الدولة امتياز لأحد الأشخاص المعنوية الخاصة الذي يأخذ شكل شركة، وتحكم هذه المشروعات مجموعه من العلاقات أو الضوابط الإدارية والتنظيمية التي تقوم على توازن المصالح واحترام كل طرف لالتزاماته ومسئولياته في إطار تنظيمي واضح يتكامل فيه كل جزء مع الأجزاء الأخرى شكل رقم (٢)

ويعد منح الالتزام هو المحور الرئيسي الذي تنبثق عنه وجودا وعدما كافة الاتفاقات والعقود الأخرى المبرمة لإنشاء هذا المشروع وقد تم توقيع عدة اتفاقات بين شركة المشروع وهيئة كهرباء مصر والتي حلت محلها الشركة القابضة ولكهرباء مصر وهي اتفاقية حق الانتفاع واتفاقية شراء القوي الكهربائية التي تم تحريرها في ١٩٩٨/٧/٢٢ ومدتها عشرون عاما وبمقتضاها تقوم شركة المشروع بإنتاج وتوليد الكهرباء وبيعها لشركة كهرباء مصر ثم تقوم الأخيرة بتوزيع الكهرباء مع الأفراد ومن ثم فيحظر على شركة المشروع توزيع الكهرباء حيث يقتصر منح الالتزام على توليد وإنتاج الكهرباء فقط وهو ما يؤكد على عملية فصل الأنشطة التي قامت بها الدولة واقتصار المنافسة بين القطاع الخاص في عملية التوليد والإنتاج فقط وترك ما عدا ذلك للدولة.

ولتنفيذ هذه الاتفاقيات وإنشاء وتشغيل المشروع مر المشروع بعدة مراحل جدول رقم (٤) تتضمنها الاتفاقيات بين شركة المشروع وهيئة كهرباء مصر وهي اتفاقات تفصيلية وان كنا نري أنها يجب متوازية،وأن كثرة لاتفاقات تؤدي إلى استنزاف الأموال الكثيرة وتكبد تكاليف باهظة في ظل عدم وجود عقود نموذجية لهذه المشروعات في مصر مما يعني ضرورة وجود جهاز إداري متخصص في الشركة القابضة لكهرباء مصر يقوم على أعداد الأعمال التحضيرية ودراسات الجدوى للمشروعات المستقبلية في ظل توجه الدولة نحو مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات والرقابة عليها، وأن تحدد سلطاته ومسئولياته في إطار هيكل تنظيمي واضح وأن تضع الشركة القابضة لكهرباء مصر برنامج لإدارة المخاطر على المدى القصير والطويل.

جدول رقم (٤)

مراحل تنفيذ مشروع سيدي كرير لتوليد الكهرباء

المرحلة	الإجراءات
الأعداد للمشروع واختيار الملتزم ١٩٩٨/٢-١١-١٩٩٦/٦/١٣	- التعريف بالمشروع وتحديد مواصفاته وأساليب تمويله. - إعداد دراسات الجدوى والدعوة للعطاءات - اعداد مستندات العطاء وإجراء سابقة الخبرة. - الاختبار وترسية المشروع .
مرحلة توقيع الاتفاقية وبدء التنفيذ. ١٩٩٨/٢/١٢ – ١٩٩٨/٧/٢٢	- منح الالتزام لشركة المشروع. - تكوين شركة المشروع. - توقيع اتفاقات شركة المشروع مع هيئة كهرباء مصر ومع شركات أخرى كاتفاقية التشغيل والصيانة والتصميم والتوريد.
مرحلة التشييد وإنشاء المروع ١٩٩٨/٧/٢٢ – يناير ٢٠٠٢	- نقل التكنولوجيا في تصميم وتشييد المحطة. - إجراءات اختبارات المشروع (التجهيز للتشغيل) - توريد الطاقة للمشروع.
مرحلة التشغيل والصيانة يناير ٢٠٠٢- يوليو ٢٠١٨	- التشغيل التجاري للمشروع وصيانته ورقابة الشركة القابضة لكهرباء مصر على ذلك. - تدريب العاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر - نقل التكنولوجيا والتطوير والتحديث.
مرحلة انتهاء مدة الامتياز ونقل ملكية المشروع يوليو ٢٠١٨	إجراءات تسليم المشروع لشركة كهرباء مصر في نهاية مدة الامتياز.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الاتفاقات المبرمة بين شركة المشروع والدولة.



العلاقات التنظيمية لمشروع محطة سيدي كرير البخارية لتوليد الكهرباء .

مجلس الوزراء

هيئة كهرباء مصر والشركة القابضة لكهرباء مصر – شركة مساهمة مصرية

اتفاقية حق انتفاع

اتفاقية شراء القوى الكهربائية لمجمع توليد القوى بسيدي كرير – مصر

مستشارون فنيون الجهة المتعاقدة وقانونيون

اتفاقية المساهمين

شركة انترجن

مستشارون فنيون وماليون وقانونيون

سيدي كرير لتوليد الكهرباء شركة توصية بالسهم (شركة المشروع)

- اتفاقية التمويل والبنك الأهلى المصري – البنك التجاري الدولي – بنك سوستيه جنرال باري باواين لمر بنك ودوسدنررت كليفورت بنسون)
- اتفاقية الضمان (البنك المركزي المصري)
- اتفاقية التأمين

- اتفاقية التشييد (عقد المقاولة) شركة بكتل للقوى)
- اتفاقية التوريد (الشركة المصرية للغاز الطبيعي – شركة كهرباء الإسكندرية)
- اتفاقية التشغيل والصيانة (شركة نورث امريكانا اينرجي نورث أمريكان اينرجي سرفسيز وشركة
- o&m المصرية للطاقة .

فى مشروعات الكهرباء المنفذة بنظام B.O.T (٥١) ونؤكد على ضرورة أن يتم توفير العملة الأجنبية للمشروع من خلال الاستثمار الخارجي وليس من قبل البنوك الوطنية لما يسببه ذلك من مخاطر على أسعار الصرف ومخاطر الائتمان.

وأن يتم تدريب الموارد البشرية بالشركة القابضة لكهرباء مصر من خلال التعاون المشترك مع شركة المشروع للاستفادة بالتكنولوجيا المطبقة في المشروع وإرسالهم في تدريب خارجي حتى إذا ما توقف المشروع بعد تشييده وتشغيله سواء بسبب تقصير شركة المشروع أو الشركة القابضة لكهرباء مصر أو لأي سبب أخر يمكن الاستفادة من أخر يمكن الاستفادة من المشروع القائم.

وأخيرا نؤكد على أن نظام البناء والتشغيل والتحويل هو من أهم الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة الاقتصادية ويتوقف نجاحه على إزالة المعوقات والمخاطر السابقة ويقع العبء الأكبر في ذلك على الدولة.



ثانيا : إعادة هيكلة المرافق العامة :

شجعت معظم دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين القطاع الخاص على المشاركة في تملك وإدارة المرافق العامة فزاد حجم الاستثمار الخاص حيث بلغت استثمارات القطاع الخاص في عام ١٩٩٧ في مرفق مياه الشرب والصرف الصحي في الدول النامية حوالي ٢٥ بليون دولار في حين خلال الفترة من ١٩٨٤ – ١٩٩٠ لم يكن هناك سوى ثمانية مشروعات تم إسنادها إلى القطاع الخاص في الدول النامية باستثمارات بلغت ٢٩٧ مليون دولار (٥٢) وفي مرفق الكهرباء بلغت مشروعات الكهرباء حوالي ٥٣٤ مشروعا حلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧ باستثمارات قدرت بما يقرب من ١٣١ بليون دولار معظمها كان في دول أمريكا اللاتينية ودول شرق أسيا وتناقص هذا العدد كثيرا في نهاية التسعينات نتيجة للازمة المالية التي مرت بها هذه الدول وبصفة خاصة دول شرق أسيا وأيقنت الدول بدعم من البنك الدولي أن تشجيع الاستثمارات الخاص يكمن في عنصرين هامين هما الإصلاح السياسي والتنظيمي فبدأت في عملية الإصلاح التشريعي والمشاركة المجتمعية وإعادة هيكلة المرافق العامة عن طريق خصخصة أصول المشروعات العامة عن طريق الأساليب المتعددة التي سبق عرضها وتحقيق المنافسة وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية وإنشاء جهاز مستقل للتنظيم بعد فصل الأنشطة وتطبيق نظام للتسعير وسوف نعرض أولا لهذه المبادئ وتطبيقاتها في دول العالم المختلفة وثانيا تطبيق إعادة الهيكلة بمرفق الكهرباء في مصر.

١ – مبادئ إعادة هيكلة المرافق العامة

١-١- الفصل بين الأنشطة

ويقصد تفكيك أو تجزئة عملية تقديم الخدمات العامة التي يقدمها المرفق إلي أنشطة مستقلة بغرض التمييز بين التي تتمتع بخصائص الاحتكار الطبيعي والتي تطبيق المنافسة والخصخصة فيها وهذه التجربة قد تتم أفقيا أو رأسيا ويقصد بالتجزئة الأفقية أن تقسم السوق إلي عدة مناطق جغرافية لتقسيم الأنشطة بين عدة شركات تتنافس فيها بينهما لتقديم الخدمة أما التجزئة الرأسية فتعني تجزئة النشاط إلي مراحل مختلفة متتالية (٥٣).

ففي مرفق الكهرباء طبقت معظم الدول المتقدمة فصل الأنشطة كخطوة أولي في عملية الإصلاح الهيكلي لخصخصة مرفق الكهرباء وتعد المملكة المتحدة رائدة في هذا المجال حيث قامت بهذا الإجراء عام ١٩٨٩ بتجزئة الهيئة الحكومية إلي شركتين للانتاج، وشركة واحدة للنقل و١٢ شركة توزيع إقليمية (٥٤) وحزت دول الاتحاد الأوروبي حزو المملكة المتحدة في النصف الثاني من تسعينات في القرن الماضي فقامت بفصل الأنشطة لجذب الاستثمارات الخاصة في مجال التوليد والإنتاج أما النقل والتوزيع فقد سيطرت عليه الدولة وفي الولايات المتحدة طبقت أيضا فصل الأنشطة آما في استراليا فقد جزئت الأنشطة إلي الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق وسمحت للقطاع الخاص بالعمل في الإنتاج والتسويق وفي شيلي نفذت فصل الأنشطة عام ١٩٨٧ وسمحت للقطاع الخاص بالبيع المباشر للمستهلك مباشرة على عكس الدول الأخرى التي تشتري الطاقة الكهربائية من شركة الإنتاج لتوزيعها على المواطنين كذلك الأمر في دول أمريكا اللاتينية خلال فترة التسعينات مثل الأرجنتين وكولومبيا وبوليفيا قامت بفصل الأنشطة (٥٥) أيضاً ولا توجد في الدول العربية غير مصر والأردن واللتان قامتا بفصل الأنشطة في مجال الكهرباء.

وفي مرفق المياه كانت التكلفة الثابتة للشبكات مرتفعة مما جعل فصل الأنشطة والتجزئة إلي التوريد والتوزيع عملية صعبة مما جعل نموذج عدم الفصل والاحتكار الطبيعي للدول هو الأفضل ويشارك القطاع الخاص في إنشاء المحطات وإدارة المرفق وتقديم خدمات إليه في ظل تملك الدولة له.

وفي مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية فهي بطبيعتها يمكن تجزئتها وفصل الأنشطة فيها رأسيا وأفقيا أيضا وتتوقف خصخصة هذا المرفق على طبيعة الخدمة المقدمة فبالنسبة للخدمات الأساسية يظل التنظيم الاحتكاري هو المسيطر في العديد من دول العالم على تقديم هذه النوعية من الخدمات أما الخدمات ذات القيمة المضافة مثل الهواتف النقالة فقد فتحت للمنافسة (٥٦) وزاد الاستثمار الخاص في هذا النشاط على مستوي العالم.



١-٢ جهاز التنظيم :

عندما كانت الدولة تقوم بإنتاج السلعة أو الخدمة بنفسها مباشرة كانت تقوم بوظيفة التنظيم والرقابة فهي الممارسة والرقيب في نفس الوقت، وأسفرت التجارب العالمية في مجالات الكهرباء والاتصالات بصفة خاصة على أن اختلاط الملكية بالتنظيم مع وظيفة الإدارة والتشغيل وهو الوضع القائم في ظل الملكية العامة للمرفق أدي إلى سوء جودة الخدمة، وتدهورها مع عدم وجود دافع كاف على رفع جودتها مما انعكس على إلحاق الضرر بالجميع المنتجين والمستهلكين والمجتمع لذلك قامت العديد من الدول بفصل وظيفة التنظيم عن مسئولية القيام بإنتاج الخدمة وإدارتها وحتى تكون وطيفة التنظيم فعالة يجب ان تتسم بالخصائص التالية :-

أ – الشمول : يجب أن يكون لجهاز التنظيم رقابة شاملة على النشاط الذي تم خصخصته حتى لا توجد رقابة في جزء وعدم رقابة في جزء آخر مما يؤدي إلى حدوث التشوهات ويقلل من فعالية تنظيم المرفق.

ب- الشفافية : أصبحت مطلوبة لأنها تحول دون الانحراف وتعرف كل الأطراف بحقوقهم ومسئولياتهم مما يمكنهم من اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

ج- – عدم التميز : حيث التنظيم الجيد يجب ألا يميز بين مقدمي خدمات مجال ونشاط معين ولا يعطي ميزة تفضيلية لأي منهم وذلك لضمان عدالة المنافسة بين الجميع (٥٧)

وهو جهاز رقابي مستقل تماما عن الحكومة وعن المشغلين والمستثمرين ويقوم بالعديد من الوظائف مثل :

- الإشراف على كل ما يتعلق بالنشاط.
- إتاحة التقارير الدورية لصانعي القرار.
- تطبيق الشفافية في عمل المناقصات وتحسين الأداء وانخفاض الأسعار
- تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.
- تحديد الأسعار بما يحقق فائدة للمستهلك.

ويتطلب نجاح جهاز التنظيم في تحقيق تلك المهام أن تسن التشريعات الملائمة والمتوازنة التي تبتعد عن صنع القرار المركزي في إطار زمني محدد حتى تتم عملية إعادة الهيكلة في شكل ديناميكي سليم.

ولذلك اتجهت العديد من الدول إلي إنشاء جهاز تنظيمي للسيطرة على المشكلات التي تنشا بين المستهلكين والمنتجين والمحافظة على مستوي الأسعار والاعتماد بصورة اكبر على آليات السوق فأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية أجهزة للتنظيم في قطاعات الكهرباء والاتصالات بصفة خاصة.

واتساقا مع هذا التوجه العالمي لفصل مهمة التنظيم عن مهام التشغيل والإدارة في مرافق الكهرباء والاتصالات فقد صدر في مصر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية والقرار رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

١-٣- أساليب تنظيم التسعير

في ظل وجود المرفق العام تحت سيطرة الدولة كان التسعير يتأثر بعدة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفي ظل الخصخصة فان قيام جهاز تنظيم المرافق العامة بتحرير الاسعار يجب ان يراعي فيه عده مبادئ من بينها استرداد تكاليف الخدمات وتحقيقها من ربح معقول ومراعاة قدرة الفقراء على الدفع وزيادة الاستثمارات من أجل التوسع المستمر في الخدمات مع العمل على التحديث التكنولوجي الدائم (٥٨) وفي ظل ذلك توجد عدة اساليب لتنظيم الاسعار (٥٩) هي:-

أ – تنظيم نسبة العائد ويطلق عليها تكلفة الخدمة ويعتمد هذا الأسلوب على التكلفة المتوسطة الكلية حيث يتم استرداد تكلفة الإنتاج مضافا إليه ما يعرف بالمعدل العادل للعائد على استثمارات المشروع ومن عيوب هذا الأسلوب انه يفقد المشروع حافز تخفيض نفقات التشغيل لأنه غالبا ما يتم تقدير المعدل العادل للعائد على أساس رأس المال المستثمر بصورة مستقلة عن هذه النفقات مما يدفع المشروع إلي اللجوء إلي المغالاة في تقدير النفقات لجني الأرباح.

ب – تنظيم السقف السعري :

وهو أحد الأدوات التطبيقية التي طبقت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاتصالات وفي انجلترا

في الكهرباء والمياه والاتصالات ويسمح هذا الأسلوب بزيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات في حدود أسقف سعرية خلال فترة زمنية معينة إذ يعتمد على الفرق بين معدل زيادة السعر الذي تتوقعه الشركة ومستوى الإنتاجية، فهو يعطي حافز للمنشاة لكي تزيد من كفاءتها الإنتاجية من خلال وضع سقفا للزيادة في السعر خلال فترة زمنية الأمر الذي يمكنها من الاحتفاظ بالفوائض المتحققة نتيجة للتحسن في كفاءتها، ويسمح هذا النظام أيضا بمراجعة التسعير كل ٥ سنوات مما يحقق حماية للمستهلك وللمنتج وقد طبقت ذلك دول مثل المكسيك والأرجنتين وماليزيا حيث سمحت بتعديل تعريفاتها وفقاً للتضخم وان كانت عملية مراجعة التعريفة المطبقة عملية مكلفة فضلاً عن أنها تمثل عبئا إداريا على جهاز التنظيم.

وأخيرا فان منظومة إعادة هيكلة المرافق العامة والتي بدأت بتشجيع الاستثمارات الخاصة ثم الفصل الأفقي والرأسي للأنشطة وأن تغلب الفصل الأفقي في أغلب الدول ثم إنشاء جهاز للتنظيم وتحرير الأسعار لا تكتمل بدون وجود آلية فعالة لفض المنازعات وهي تختلف دولة لأخرى وأن كانت معظم الدول تلجأ آلي نظام التحكم التجاري الدولي (٥٩)

٢ - إعادة هيكلة مرفق الكهرباء في مصر

بدأت الحكومة المصرية بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الكهرباء وبصفة خاصة التوليد لمواجهة الطلب المتزايد بمعدلات سريعة على الطاقة من جانب القطاع العائلي ولأغراض الصناعة واستلزم ذلك اجراء تعديلات تشريعية على القوانين الحاكمة لمرفق الكهرباء فصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ بتعديل اختصاصات هيئة كهرباء مصر وبمقتضاه أجار منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء دون التقيد بقواعد منح الامتياز المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة المنصوص عليها في القانون الالتزام رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ (٦٠) ثم صدر القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار ليمنح الذين يقدمون بإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء الضمانات اللازمة لهذه الاستثمارات ووفقا لذلك طبقت الحكومة نظام

B O T في أكثر من مشروع كما سبق عرضة وأعلنت عن طرح العديد من المشروعات المستقبلية لتقام بذات النظام ثم صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ بشأن نقل تبعية شركات التوزيع في محافظات متعددة من الشركة القابضة للإنشاءات وتوزيع القوي الكهربائية إلي هيئة كهرباء مصر، وكانت سبع شركات جديدة لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتبع الهيئة مباشرة، وأجاز هذه القانون اندماج هذه الشركات طبقا للتقسيم الجغرافي مع محطات التوليد السبعة لإنشاء شركات تختص كل منها بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية المتولدة من تلك المحطات لتلبية احتياجات المستهلكين الواقعين في نطاقها الجغرافي ووفقا لذلك فان الوضعي التنظيمي والمؤسس الوارد في الشكل رقم (٣) كان يشوبه عدم الاتساق مشروعات التوزيع التي تم ضمها آلي هيئة كهرباء مصر كانت تتبع قانون الشركات وصلاحياتها تختلف عن صلاحيات الهيئة التي تتبع قانون الهيئات العامة مما أدي لعدم وجود تناسب بين الشركة المالكة للشبكة ومراكز التحكم وشبكة النقل (٦١) وشركات التوزيع من ناحية أخرى.

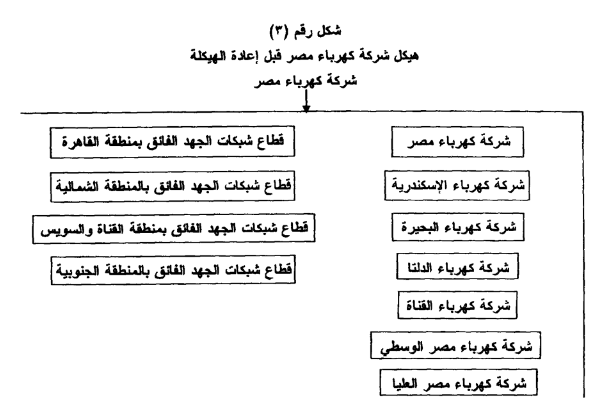
لذلك كان من الضروري إعادة هيكلة مرفق الكهرباء لرفع كفاءته الإنتاجية لتوفير ما يحتاجه المستهلك من الطاقة الكهربائية فتم تحويل هيئة كهرباء مصر الي الشركة قابضة وهي شركة مساهمة بموجب القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ وفي مارس ٢٠٠١ وافقت الجمعية العامة لشركة كهرباء مصر على فصل أنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع وتكون الشركات الآتية :

- ٥ شركات للإنتاج (٤ محطات حرارية – ومحطة واحدة مائية)
- ٧ شركات للتوزيع،وشركة واحدة للنقل وهذه الشركات تابعة ومملوكة بالكامل للشركة القابضة لكهرباء مصر (شكل رقم ٤)

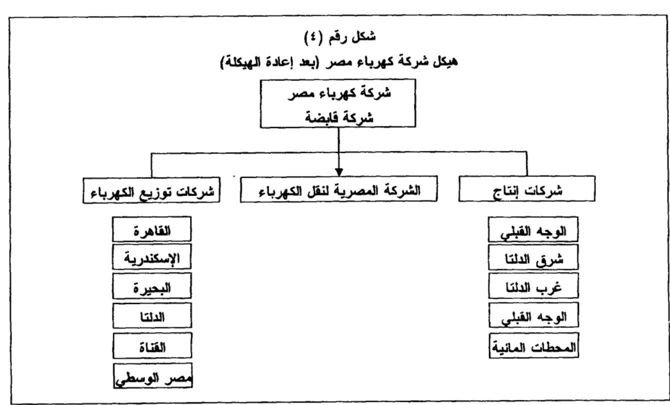


شكل رقم (٣)

هيكل شركة كهرباء مصر قبل إعادة الهيكلة



المصدر : د. على الصعيدي خصخصة قطاع الكهرباء في مصر (أعمال الندوة المعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٠١) تحرير من الجـرف أوراق اقتصـادية، مركز الدراسات الاقتصادبة والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عدد ١٨ مارس ٢٠٠٢.



المصدر : د. علي الصعيدي خصخصة قطاع الكهرباء في مصر (أعمال الندوة المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٠١)تحرير. مني الجرف، أوراق اقتصـادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٨ مارس ٢٠٠٢



واستلزم ذلك إنشاء جهاز للتنظيم مستقل لضبط العلاقة بين الإطراف المختلفة في مرفق الكهرباء (الشركات المملوكة للدول والقطاع الخاص والمستهلك) (٦٢) ، فصدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك ويتمتع الجهاز بشخصية اعتبارية مفصلة تماما عن شركة كهرباء مصر وله مجلس إدارة مستقل يتكون من المستخدمين والمنتجين والخبراء المستقلين ويرأسه وزير الكهرباء ويتضمن التشكيل عشرة اعضاء منهم ثلاثة يمثلون الإنتاج والتوزيع والنقل وثلاثة اخرين من دوي الخبرة العامة (اقتصادية، قانوني، إداري) والأربعة الباقين يمثلون المستهلكين، ويقوم الجهاز بمتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلا وتوزيعا واستهلاكا بما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلة وبالنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة آما بالنسبة بنظام التسعير فقد تم تطبيق نظام على فكرة المشتري الواحد الذي يقوم بربط جميع الأنشطة من خلال شراء الطاقة من شركا الإنتاج بأسعار محددة سلفا باستخدام التسعير على أساس النفقة أو على أساس الداء كما في BOT ثم ينقلها ويبيعها إلي شركات التوزيع السبعة أو إلي كبار المستهلكين على الجهود العالية والفائقة أو إلي التصدير عن شبكات الربط الدولية.

وأخيرا فإننا نري انه في ضوء الإجراءات التي اتبعها الحكومة لإعادة هيكلة مرفق الكهرباء فانه يحسب تشجيع الاستثمارات المحلية علي إقامة مشروعات إنتاج وتوليد بنظام BOT بغرض زيادة القدرة الإنتاجية لهذا المرفق الحيوي لمواجهة احتياجات المستهلكين في ظل تنادي السكان وإعطاء المستثمر المحلي نفس الامتيازات والإعفاءات التي تعطي للمستثمر الأجنبي في هذا المجال تراجع الاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة ولرغبتهم في الدخول في المشروعات القائمة للاستفادة منها ونري انه يكتفي بدخول القطاع الخاص في مشروعات التوليد والإنتاج وعدم اشتراكه في النقل والتوزيع لحماية المستهلك بصفة خاصة وفي ظل المسئولية الاجتماعية التي تقع على عاتق الدولة وهذا يتماشى مع البيئة المصرية فى ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية الراهنة.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

ظهرت الدعوة إلى خصخصة المرافق العامة على أساس آن مشاركة القطاع الخاص في هذه المرافق سيؤدي إلى دعم مقدرته على الادخار والاستثمار والإنتاج وزيادة الملكية الخاصة بين الأفراد مما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالرأسمالية الشعبية وإيجاد توازن بين القطاعين العام والخاص ويجعل الدولة تتعاون مع الآخرين في سبيل تحقيق أهداف التنمية من خلال إدخال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار ليكونوا شراكة ثلاثية الأطراف مع القطاع العام بالإضافة إلى الأفراد ولطيفة خاصة المستفيدين من عملية التنمية فيقرب ذلك الدولة من المجتمع ومن ثم تحقيق اللامركزية المؤسسية.

وقد أظهرت الدراسة آن التطور في دور الدولة قد اثر تأثيرا مباشرا على المرفق العام وكفاءة أداءه حيث فرج المرفق العام من الدولة فهي التي أنشأته لإشباع الحاجات العامة للمجتمع بل كان مقصورا عليها فقط ولا يجوز للأفراد التدخل والمشاركة في هذه المرافق في إحدى الحقب الزمنية من القرن العشرين ولما تغير دور الدولة في العقدين الآخرين من القرن الماضي بتطبيقها نظام السوق الذي جعلها ليست طرفا في ممارسة النشاط الاقتصادي بل شرفا ومراقبا للتنفيذ من قبل الأفراد كان المرفق العام هو احد ركائن زيادة الكفاءة المؤسسية للدولة عن طريق لعبث الحيوية في المرافق العامة من خلال تطبيق قواعد المساءلة والشفافية وبمكافحة الفساد والمشاركة المجتمعية وتحقيق اللامركزية وخصخصة المرافق العامة.

وأكدت الدراسة على أن دوافع وأساليب خصخصة المرافق العامة تختلف من دولة لآخر بحسب الظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن الهدف النهائي الذي تتفق فيه هو رفع مستوي أداء الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية في ظل تناقص الموارد المالية ومعاناة الدول من عجز المارد العامة.

وأوضحنا أن مصطلح الخصخصة يشير إلى معنيان الأول ضيق ويقتصر فقط على نقل الملكية من الدولة إلى



القطاع الخاص والثاني واضح يشير إلى مشاركة القطاع الخاص بالعديد من الصور والأساليب بما فيها نقل الملكية.

وأنه وفقا لذلك فقد قسمنا أساليب الخصخصة بحسب نوعها :-

١- أساليب الخصخصة الكلية وبمقتضاها يتم نقل الملكية المرفق إلى القطاع الخاص عن طريق طرح الموضوع للاكتتاب العام أو مقايضة الدين بحصص ملكية أو بيع المشروع العام بالتعاقد المباشر أو البيع إلى العمال أو التغطية وبيع الأصول وانتهينا إلى أسلوب الخصخصة الكلية يمكن تطبيقه في تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص أما نقل الملكية مرفق عام إلى القطاع الخاص فسيؤدي إلى الأضرار بالمنتفعين بالخدمات المرفق وبدلا من تحسين الكفاءة الاقتصادية للمرفق سيحل الاحتكار الخاص محل الاحتكار العام، فالمضار تتجاوز الفوائد، ولذلك ظهر اتجاه عالمي ينادي بالتراجع عن الخصخصة الكلية بعد النتائج السلبية التي أفرزتها وأهمها غياب المنافسة وارتفاع الأسعار وزيادة الفساد وضعف المساءلة وزيادة الفقر والبطالة وضعف السياسات الفعالة للتعامل مع هذه الآثار مع ظهور حالة من السخط الاجتماعي وسط الفئات المضارة تمثلت في احتياجات عمالية لذلك نري أن تطبيق هذا الأسلوب يتناسب مع طبيعة شركات المرافق العامة وصعوبة تطبيقه على المرافق العامة في مصر في ظل أساليب الخصخصة الجزئية إلى القطاع الخاص ويتماشى هذا الأسلوب مع خصخصة الإدارة وفصلها عن الملكية وكذلك الملكية المشتركة التعاونية بين القطاعين العام والخاص ومن أهم الأساليب عقود الخدمات وعقود الإيجار وعقود الإدارة وعقود التزام المرافق العامة (الامتياز).

وانتهينا إلى أن معظم دول العالم تشجع على تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة بأساليب الخصخصة الجزئية وطبقت مصر ذلك في العديد من المرافق العامة بحسب الأسلوب والشكل الذي يتناس مع طبيعة كل مرفق لتحقيق الكفاءة والفاعلية الإنتاجية.

وحصرت الدراسة الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة في أسلوبين الأول وهو نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T والثاني إعادة هيكلة المرافق العامة

عدم وجود قطاع خاص فيمصر فاعل يأخذ شكلاً مؤسياً ولا توجد غير بعض النماذج والمبادرات الفردية الناجحة ولذلك فينبغي علي القطاع الخاص في مصر أن يتعلم من تجارب الدول الأخرى في مجال الخصخصة ويستفيد منها.

وانتهينا إلي أن نظام B O T هو احد أساليب الخصخصة الجزئية وأن مشاركة القطاع الخاص وفقا لهذا النظام تكثر في المشروعات الجديدة التي لم تنشأ بعد ولا يقبل على المشروعات والمرافق العامة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن نشاط اقتصادي لأحر وبما يتوافق والبيئة المحيطة ويحقق أكبر فائدة تنموية للدولة وللأفراد أيضا ومن مزاياه توفير العملة الأجنبية التي تحتاجها الدولة ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ويساعد على نقل التكنولوجيا وينقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري على عاتق القطاع الخاص ويرفع من كفاءة تشغيل المرافق العامة من خلال اكتساب خبرات فنية من القطاع الخاص.

ومن عيوبه كثرة الاتفاقات والعلاقات التعاقدية المتشابكة مما يحمل الدولة تكاليف باهظة وتحمل الدولة لعبء المخاطر السياسية وعبئا ماليا كبيرا بسدادها جدا أدنى شهريا للحصول على الخدمة.

سواء تم الانتفاع بها أم لا وانتهت الدراسة الى أن مرفق الكهرباء كان سباقا في تطبيق هذا النظام في مصر رغم المعوقات والمخاطر من التطبيق وأن نجاح المرفق في التطبيق والتشجيع على الاستثمار وفق هذا النظام يتوقف على إزالة المعوقات والمخاطر والتي أوضحتها الدراسة ويقع العبء الأكبر في ذلك على عاتق الدولة.

والأسلوب الثاني هو إعادة هيكله المرافق العامة وهو من الأساليب الحديثة التي طبقته أخيرا العديد من دول العالم وهو يقوم على عدد من المبادئ والأسس هي فصل الأنشطة سواء أفقيا أو رأسيا وإنشاء جهاز للتنظيم رقابي مستقل عن الحكومة والمشغلين والمستثمرين وأن تتصف وظيفة بالشمول والشفافية وعدم التميز ولضمان استقلال الجهاز يجب أن



يتصف بكفاءة العاملين والرواتب المجزية حتي يتعذر على مقدي الخدمة احتواء جهاز التنظيم في غير اغراض الصالح العام وتحديد اساليب التسعير وعرضنا لاسلوبين يتم تطبيقهما في العديد من الدول هما تنظيم نسبة العائد والسقف السعري واكدنا اخيرا على ضرورة وجود الية فعاله لفض المنازعات حتى تكتمل منظورة اعادة هيكلة المرفق العام وعرضنا لتجربة مصر في اعادة هيكلة مرفق الكهرباء حيث شجعت مصر القطاع الخاص في المشاركة في مجال توليد وانتاج الطاقة الكهربائية عن طريق نظام BOT فقامت بالاصلاح التشريعي وان كان ينبغي النظر اولا في تعديل الدستور المصري الحالي لانة نقطة البدء في الاصلاح التشريعي لكي يتماشي مع التطورات والمتغيرات العالمية الجديدة واهمها الاتجاه نحو تطبيق سياسات الاقتصاد الحر على غرار ما قامت به الدول الاخرى من تعديل لدستورها الذي تم وضعه في ظل الانظمة الشمولية وتطبيق سياسات الاقتصاد الموجه حتى يتسني للقطاع الخاص المشاركة في هذه المشروعات ثم قامت بفصل الانشطة وتفكيكها الى انتاج ونقل وتوزيع.

وأخيرا استحدث نظام وعاء الطاقة أو منظومة تداول الطاقة كالية لتسعير الكهرباء في مصر.

ثانيا : التوصيات :

١- اصدار قانون موحد يعالج عمليات الخصخصة بصفة عامة وخصخصة واساليبها بدلا من المعالجة الجزئية التى اتبعت في مشاركة القطاع الخاص في بعض المرافق عن طريق نظام BOT لنجاح عملية التحويل الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار.

٢- التوسع في تطبيق اساليب الخصخصة الكاملة الجزئية أو عدم تطبيق اساليب الخصخصة الكاملة على المرافق العامة لاثارها السلبية أو الضارة على المجتمع المصري والاكتفاء بتطبيق هذه الاساليب على شركات قطاع الاعمال العام.

٣- عدم الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية فقط ودعم وتشجيع الاستثمارات المحلية للمشاركة في المشروعات التى تنفذ بنظام BOT في مصر.

٤- توفير العملة الاجنبية للمشروعات المنفذة بنظام BOT من خلال الاستثمار الخارجي وليس من البنوك المصرية لتاثير ذلك على اسعار الصرف ومخاطر الائتمان.

٥- وضع برنامج لادارة المخاطر في المشروعات التى يشارك فيها القطاع الخاص الاجنبي

٦- اعادة هيكلة المرافق العامة الاقتصادية وازالة القيود بما يضمن تحقيق الكفاءة.

٧- انشاء جهاز اداري رقابي داخل المرافق العامة الاقتصادية يتولى مراقبة اجراءات التعاقد وإعداد الأعمال التحضيرية ودراسات الجدوى ومراجعة برامج صيانة المشروعات المنفذة بنظام BOT وتحديد مسئوليات وسلطاته في اطار هيكل تنظيمي واضح.

الهوامش والمراجع

(١) د. حازم الببلاوي : دور الدولة في الاقتصاد، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٩٩ ص ٣٥ وما بعدها، د. على لطفي : دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر مع إشارة خاصة إلى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العملي الحادي والعشرون للاقتصاديين المصريين بعنوان " دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة " الذي عقدته جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع خلال الفترة من ٢١ – ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩ ص ١ -٢.

(٢) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم بعنوان دور الدولة في عالم متغير عام ١٩٩٧، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١٩٩٧ ص ٢٢

(٣) د. إبراهيم سعد الدين : دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي العدد ١٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ ص ١٠.

(٤) البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧ مرجع سابق ص ٢٤.

(٥) د. رمزي زكي : الخصخصة والإصلاح الاقتصادي بمصر، دائرة حوار المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني، العدد الأول ط ١٩٩٤ ص ١٩٢ – ١٩٣.



(٦) د. محمد المتولي : خصخصة مشروعات الكهرباء بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مجلة البحوث الإدارية، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١ ص ٩.

(٧) هي ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقله من المحدود المراقب إلى غير المحدود الذي ينأى عن كل مراقب وهي ترجمة لكلمة Globalization الإنجليزية التي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل فهي ظاهرة من ظواهر الواقع المعاصر تقوم على أساس النمو المستمر للاعتماد المتبادل بين البشر على كوكب الأرض من خلال تحرير السواق والمعلومات والاتصال ونقل التكنولوجيا، لمزيد من التفصيل يراجع، البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم بعنوان دخول القرن الحادي والعشرين لعام ٩٩/٢٠٠٠ ط ٢٠٠٠ والذي تناول فيه العولمة والاتجاه نحو المحلية.

Anthony G.M.C grew and Paul G Lewis , global pahitics : glalalzation and the nation state camliridge , 1992 , p 15.

(٨) د. محمد حسن العزازي : العولمة وتحديث الدولة، يونيو ٢٠٠ ورقة عمل غير منشورة ص ٣

(٩) البنك الدولي : تقرير الدولة في عالم متغير مرجع سابق ص٤

(١٠) البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٢ بعنوان "بناء المؤسسات من أجل الأسواق" مؤسسة الأهرام، مراكز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢ ص ١٠٦.

(١١) الخصخصة كلمة مستحدثة في اللغة العربية، والفعل خصخص على وزن فعلل مثل حصحص فعل متعدي بينما خصخص فعل لازم ومنه قوله تعالي {الآن حصحص الحق} وتخصخص ديني خصه بالشيء خصوصا والخاصة ضد العامة، مختار الصحاح للشيخ الأمام محمد ابن بكر بن عبد القادر الرازي، دار التنوير العربي، لبنان ط ١٩٨٥ ص ١٧٧.

(12) El Wan, Ibrahim. priretization. Desegulatial and macsoeomic palicy : the caye of pak istaw stsuctwal and mecsoecanomic palicy Issues, Imf, 1992, p.86.

وعرفت أيضا وفقا لهذا الاتجاه بأنها حزمة متكاملة من السياسات تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق ومبادرات القطاع الخالص وتوسيع نطاق القوس المناقشة من أجل الكفاءة فهي رؤية متكاملة لكيفية إدارة الاقتصاد القوس بكفاءة وفاعلية، المزيد من التفصيل يراجع د. صديق المدد ٦٠ فبراير ١٩٩٣، ص، ص ٥، ٦.

(13) Dieten Bos, Priratization : Atheasitical tseatmemt, oxford, clasen don psey, 1991, P.2

(١٤) د. رمزي زكي الخصخصة والإصلاح الاقتصاد بمعرفة مرجع سابق ص ١٩٤ (الخصخصة) القاهرة، ط ٩٥ ص ٥.

(١٥) أن معظم المشروعات التي دخلت برنامج الخصخصة سواء في مصر أو الدول الأخرى هي ذات المشروعات التي سبق تأمينها، لمزيد من التفصيل يراجع على سبيل المثال د ليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الملكية وحوافز العاملين والإدارة، المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام ١٤ فبراير ١٩٩٣ (ملحق رقم ١) بالشركات والأصول المطروحة للبيع للأفراد ويراجع أيضا قائمة المشروعات الفرنسية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون ٢ يوليو ١٩٨٦ بشأن الخصخصة في فرنسا.

(١٧) على سبيل المثال مرفق مياه الشرب والصرف الصحي في مصر يقوم على شأنه وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية وعدد من الهيئات الحكومية مثل الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي والهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى والهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية.

(١٨) البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٤ بعنوان البيئة الأساسية أجل التنمية ط ١٩٨٩٤ ص ٥٤ – ٥٥.

(١٩) كسر يستبين كسيدز : خصخصة مشروعات البنية الأساسية، المتطلبات والبدائل والخبرات، تعريب د. منير إبراهيم هندي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط ١٩٩٧، ص ٥٧، د. نجلاء الاهواني : مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية لمساندة النمو الاقتصادي في الدول النامية، سلسلة دراسات



شرق أوسطية رقم (٢٣ مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة ط ١٩٩٨، ص ١٢

(٢٠) د. رمزي زكي : الخصخصة والإصلاح الاقتصادي بمصر، مرجع سابق ص ١٩٥.

(٢١) د. محمد ماجد خشبة : مفاهية وعلمية تأخير الأصول، ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي نع التطبيق على مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القوي، المجلد السادس (الدور الثاني) ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦٢ وما بعدها.

(22) David Farbham and sylvid Hastor "pulihic sesvice mawagesialiym Areview and Eraluatiow" Inmawaging the nowpulilic sesricey . David Fasnharm and sylvia Hastow editoy lovdon : macmilan 1996 p 272.

(23)Pau l Stass : the meawing of Psiwatization . the meawing of psivatization . paul stass . httpp: ' www psincetow > edu / stans / meawing. ht ml.

(٢٤) زادت إيرادات الأرجنتين بنحو ١٩ مليار دولار نتيجة عملية الخصخصة وتم تخصيص ديونها بنسبة ٤٠٪ عندما استخدمت ١١ مليار دولار من حصيلة الخصخصة في خفض هذه الديون، وبلغتن إيرادات المكسيك من الخصخصة نحو ٢٢ مليار دولار، أما في مصر فبلغت حصيلة بيع ٢٢ شركة تابعة حتى ١,٢ مليار جنية ودائع للبنوك، ٤٤٥ مليون جنيه إيداعات بالبنك المركزي، ١,٩ مليار جنيه في سداد ديون البنوك وإعادة هيكلة الشركات الخاسرة على الأرباح الرأسمالية لمبيعات الأسهم، ١٥٢ مليون جنيه لتعويض العمال وسداد الأجور.

(٢٥) كان تحقيق هذا الهدف هو الغاية من تطبيق كوريا الجنوبية لسياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة بصفة عامة واتسمت الكورية عكس تجارب الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بسمة غاية في الأهمية وهي التوزيع الأكثر عدالة للدخل وتقليل الفقر والتشغيل شبه الكامل، لمزيد التفصيل يراجع، د. هدي الشرقاوي : التصنيع في جمهورية كوريا الجنوبية الهيكل والاستراتيجية، في د. محمد السيد سليم (محرر) النموذج الكوري للتنمية مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ط ١٩٩٦ ص ٤٢.

لمزيد من التفصيل يراجع

Molawo. walta. the logic of Rsiratization. the case of telecommunicathe southesw Cone of latin Amesica . Green Wood psen Wytpost 1997

(٢٦) ظهرت فكرة عدم جواز خصخصة المرافق التي تستمد أهميتها من القواعد الدستورية من حكم المجلس الدستوري الفرنسي في ٢٥، ٢٦ يونيو ١٩٨٦ لمزيد من التفصيل يراجع د. محمد محمد عبد اللطيف : النظام الدستوري للخصخصة، الناشر دار النهضة العربية، ط ٢٠٠٠ ص ٥ – ٥٣.

(٢٧) د. محمد المتولي مبدأ المساواة أمام المرافق العامة بالتطبيق على توزيع الخدمات الصحية في مصر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ١٩٩٧ ص ٩٤ وما بعدها الجماعة "

(٢٨) من ذلك نص مقدمة دستور فرنسا ١٩٤٦ " كل مال أو مشروع يكون لاستغلاله وصف المرفق العام القوي أو الاحتكار الواقعي يجب أن تؤول ملكيته إلى الجماعة "

(٢٩) احمد محمد محرز : النظام القانوني لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة) القاهرة ط ١٩٩٥ ص ٥٨

(٣٠) د. سعاد الشرقاوي : مبادئ القانون الإداري، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، الناشر دار النهضة العربية ص ٣٥٥

(٣١) حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ في الدعوى رقم (٧) لسنة ١٦ ق زم، منشور في الجريدة الرسمية العدد ١٧ (تابع) في ١٩٩٧/٢/١٣.

(٣٢) جابر جاد نصار : عقود البوت B. D. T والتطور الحديث لعقود الالتزام، دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، ط ٢٠٠٢، ص ٧٤.

(٣٣) البنك الدولي : تقري التنمية في العالم البنية الأساسية من أجل التنمية مرجع سابق ص ١٤٠، ١٤١.

(٣٤) طبقت هذا الأسلوب بريطانيا في عملية خصخصة مرفق الاتصالات وحقق نجاحا نتيجة لوجود أسواق مالية قوية في حين لم يحقق النجاح في دول شرق



أوربا لغياب أو ضعف الأسواق ألمانية، ولجأت بعض هذا الدول إلي توزيع الأسهم مجانا أو بتكلفة منخفضة على العاملين بهدف تشجيعهم على التملك من جهة أخري، لمزيد من التفصيل يراجع د. محمد ماجد خشبه، قضايا مفاهيمه وعلمية تأجير الأصول مرجع سابق ص ٦٧.

(35) M. Victosid manilc : Conviction vevaye Necevty : pulilic vtility psivatizatin in Argentiwa . chile and mexico.
Papes psepaned fas the 97 th Annual meeting fas the Amesican Science Assaciation, san Francisco. Augeyut 30- September 2001 P 2.

(٣٦) د. محمد عبد اللطيف : النظام الدستوري للخصخصة مرجع سابق ص ١٧.

(٣٧) من ذلك التجربة البريطانية والكندية والجاميكية، لمزيد من التفصيل يراجع لوان نابولي : تمليك الأسهم للعاملين كركيزة لعملية التخصيصية، أضواء على التخصيصية، العدد ٢ المجلد الأول، مطبوعات المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام يونيو ١٩٩٤ ص ٥.

(٣٨) د. عزت ملوك قناوي : الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخصة، مجلة مصر المعاصرة، عدد يناير / ابريل ٢٠٠١ السنة الثانية والتسعون ص ١٢٥.

Tendsin International, Telecommurication 1999 (39) Telecommunication Refosm, P. 31.

(٤٠) د. احمد جمال موسى: قضية الخصخصة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية حقوق المنصورة عدد أبريل ١٩٩٣ ص ٣,١

(٤١) خالد زكريا محمد أمين أبو الدهب : إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة المصرية، إرسال ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو ١٩٩٦ ص ٢٢٣.

(٤٢) د. حسن العلواني : مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمصر، مؤتمر دور الدولة في عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢١ت ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ص٥.

(٤٣) تعد تجربة ساحل العاج رائدة في هذا الشأن حيث تعرض أداء هيئة الكهرباء التردي خلال الثمانينيات من القرن العشرين فأيد تنظيم الهيئة عام ١٩٩٠ في إطار عقد تأجير ونجحت الشركة الجديدة في تحسين معدل التحصيل وزادت الصيانة وتم إيقاف الدعم المالي للتشغيل، المزيد من التفصيل براجع

E D F international, pawer utility mawagement by pesfosmowce contracting semivar presented to wosld pwer, may19. 1992

وأيضا تقرير البنك الدولي البنية الأساسية من أجل التنمية، مرجع سابق ص ٨٢

(٤٤) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢ بعنوان بناء المؤسسات من أجل الأسواق، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ٢٠٠٢ ص ١٦٧.

(٤٥) لمريد من التفصيل يراجع

Carnacorporation, Psiratizatiow in Egypt, quasterly Review, coordination Suppart Uwit (Pcsu). o-ctolies - December 2000 P 33

د. عادل رجب، الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في مصر، مؤتمر انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية – كلية الاقتصاد جامعة القاهرة. بالتعاون مع مؤسسة كونراد ديناور الألمانية خلال الفترة من ٣٠- ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٢٠.

(٤٦) وقد عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (اليونسترال) بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن احد الاتحادات المالية الخاصة ويدعي شركة المشروع امتياز لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببناءه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلي الحكومة، لمزيد من التفصيل يراجع د. محمد المتولي خصخصة مشروعات الكهرباء بنظام B O T في مصر، مجلة البحوث الإدارية مركز البحوث أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١ ص ١٩.

(٤٧) د. جمال الدين نصار : تنفيذ مشروعات البنية الأساسية باستخدام نظام البحوث ط ٢٠٠٠ ص ٢٤ التقرير الصادر عن البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعنوان.



Psoiect Financeing Lsom Dometic to international Bailding inlsagtructure Psaiecty in Energing Marce. 1995, P. 2. "
United nation Indutial Development organizatrow (unido) : Guideliner for Infsayhucture Develoment thsough Build. operdte. hanyfer (B.O.T) proiecty. 1996. P.6.

(٤٨) لمزيد من التفصيل يراجع بحثنا، خصخصة مشروعات الكهرباء بانتظام
B.O.T مرجع سابق ص ص ٢١-٢٣

(٤٩) مستشار : متعز كامل مرس : تجربة الكهرباء في المشروعات المنفذة بنظام
B O T في د. محمد المتولي (محرر) دار النهضة العربية ط ٢٠٠١ ص ١٦٠ وما بعدها.

(٥٠) من الأساليب التي تستطيع الحكومة القومية بها لادارة المناظر وتجميع قائمة بالتزاماتها المحتملة التي يحتمل أن تخسرها وتسبب معوقات للمشروع النشر عن طريق شبكة الإنترنت تحت مسمي المخاطر والالتزامات المختلفة مما يشجع القطاع الخاص على المشاركة في هذه المشروعات لأن ذلك من قبل الشفافية ويحفز على الاستثمارات الأجنبية ومن الدول التي طبقته نيوزيلاندا من خلال البريد الإلكتروني
(http:/www.tseayuny.gov,nz)

(51) World Bank, Recnt tsends in private Panticipatiow in infsaytucture, September 1999.
(www.worldbank.org /html/ fpd/ otes).

(٥٢) البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٢ ص١٥٥

(٥٣) د. عادل رجب : الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في مصر
مصر مرجع سابق ص ٨

(54) M.V icotsia Musillo. convictionveruy. Necyity Pulilic utility psiwatizatiow in Azgentina. chile and mexico OP. Cit. P9

(٥٥) د. علا الخواجه : خصخصة تنظيم قطاع الاتصالات في مصر مؤتمر انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالاشتراك مع مؤسسة كونرادیناور الألمانية خلال الفترة من ٣٠ – ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٧.

(٥٦) د. سلطان أبو على : الدور الرقابي للدولة في تسعير الاتصالات في مصر، مؤتمر دور الدولة في عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، خلال الفترة من ٢١- ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٦.

(٥٧) د. سلطان أبو على مرجع سابق ص ١٣.

(٥٨) د. عادل رجب ك الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في مصر مرجع سابق ص ١٣- ١٤.

(٥٩) البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٢ ص١٥٩.

(٦٠) د. محمد المتولي : خصخصة مشروعات الكهرباء بنظام B O T مرجع سابق ص ٢٦.

(٦١). على الصعيدي : خصخصة قطاع الكهرباء في مصر (أعمال الندوة المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٠١، تحرير د. مني الجرف وراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، عدد ٨، ٢ مارس ٢٠٠٢ ص ٨.

(٦٢) بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة أخري من الشركات لا تخضع لجهاز التنظيم وتساهم فيها الدولة ولكن القطاع الخاص يساهم بالجزء الأكبر وهي تقع تحت إشراف الشركة القابضة. وهي تتكون من أربعة أنواع من الشركات هي الشركات التابعة وتتمثل في الشركة الاستشارية لهندسة محطات القوي الكهربائية التي تصمم وتشرف على تنفيذ محطات الكهرباء ويملك فيه قطاع الكهرباء ٤٪ وشركة الصيانة والتشغيل وهي شركة تابعة للشركة الأولي وتقوم بتشغيل وصيانة محطات الكهرباء وتمتلك فيها أول شركة قطاع خاص طبقات نظام B O T بنسبة ٥٢٪ وشركة هندسة النظم وشركة لإدارة شركات التوزيع بالإضافة إلى شركات دولية مشتركة دولية مع كل من سوريا وليبيا وشركات مشتركة وشركات مشروعات وخدمات لمزيد من التفصيل يراجع د. على الصعيدي خصخصة قطاع الكهرباء مرجع سابق ص١٠.



دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٢ (*)

إعداد

محمد عبد العليم صابر

مقدمة :

تمثل مسألة تنمية الصادرات إحدى أهم القضايا الرئيسية التي يهتم بها الاقتصاديون على مستوى الاقتصاد العالمي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ؛ لوجود علاقة سببية بين نمو الصادرات ونمو الاقتصاد القومي عن طريق الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي والزيادة في معدل نمو وإنتاجية عناصر الإنتاج. كما أن تبني استراتيجية للتنمية ذات توجه خارجي يؤدى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد القومي بما يؤدى الى تنويع قاعدة الإنتاج، حيث يكون التصدير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. هذا إلى جانب أن تنمية الصادرات تُعد مسألة ضرورية لعلاج العجز في الميزان التجاري .

أولا : مشكلة البحث :

تكمن المشكلة البحثية في تحليل دور السياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ .

ثانيا : هدف البحث

يهدف البحث إلى القيام بدراسة تحليلية للسياسة التجارية المطبقة في مصر خلال الفترة من١٩٨٥إلى ٢٠٠٢ ومدى تأثيرها في تنمية الصادرات. وذلك من خلال :

١- تحليل السياسات التجارية المطبقة قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وذلك في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ، وتحليل تلك التي طبقت بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ .

٢- تحليل لتطور أداء الصادرات المصرية وهيكلها خلال فترة الدراسة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ، وتوضيح أثر السياسة التجارية المطبقة خلال تلك الفترة عليها ، وكذلك بيان أثر الإصلاح في السياسة التجارية التي جاءت ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على أداء الصادرات المصرية.

٣- تحليل لمعوقات تنمية الصادرات المصرية في ضوء السياسة التجارية المطبقة خلال فترة الدراسة

٤- وضع محاور لاستراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية.

ثالثا : أهمية البحث :

أ) من الناحية العملية :

البحث يوضح السياسة التجارية التي طُبقت في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ؛ من خلال تقسيم تلك الفترة إلى فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من ١٩٨٥ إلي ١٩٩٠ ، وفترة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من ١٩٩١ إلي ٢٠٠٢، وأثر تلك السياسات على أداء الصادرات المصرية وهيكلها . وكذلك تحليل لمعوقات تنمية الصادرات المصرية في ضوء السياسة التجارية المتبعة ووضع محاور لبناء استراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية باعتبار أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

(*) رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية بقسم الاقتصاد؛ تمت مناقشتها بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، تحت إشراف أ.د. عبد المطلب عبد الحميد أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث والمعلومات ، وذلك عام ٢٠٠٥م.



ب) من الناحية العلمية :

يوجه البحث نظر الباحثين لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية ؛ حيث أن الكتابات في هذا المجال لا تزال محدودة.

رابعا : فروض البحث

يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي :

١- إن سياسات التجارة الدولية التي طُبقت قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تختلف عن سياسات التجارة الدولية بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالتأثير على أداء الصادرات المصرية وهيكلها.

٢- إن برنامج إصلاح السياسة التجارية الذي يأتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يؤدى إلى زيادة معدلات نمو الصادرات .

خامسا : أسلوب البحث :

يقوم الباحث استنادا للخلفية النظرية ، ومستخدماً للاستنباط المنطقي في الكشف عن دواعي برنامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح السياسة التجارية على أن يتم تحليل دور السياسات التجارية على أداء الصادرات وهيكلها باستخدام التحليل الوصفي والتحليل الكمي ؛ حيث يتم التحليل اعتماداً على بعض أدوات النظرية الاقتصادية وبعض الأدوات الإحصائية.

يعتمد البحث على البيانات والإحصاءات المحلية والعالمية المنشورة في تقارير: البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك المركزي المصري ، والبنك الأهلي المصري ، وكذلك الدوريات المتخصصة.

سادسا : حدود البحث :

أ) الحدود الزمانية

يشمل البحث الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢حيث يتم تقسيمها إلى فترتين :

تبدأ الفترة الأولى من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ، وهى : الفترة السابقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

الفترة الثانية تبدأ من١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ ، وهي : فترة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

ب) الحدود المكانية :

ينصب الاهتمام على تأثير السياسة التجارية على أداء الصادرات وهيكلها في الاقتصاد المصري

سابعا : خطة البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات.

ويتناول <u>الفصل الأول</u> : سياسات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي من خلال دراسة سياسة حماية التجارة الدولية ، وكذلك سياسة حرية التجارة الدولية ، ثم اتجاهات السياسة التجارية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

ويتناول <u>الفصل الثاني</u> : تطور السياسة التجارية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ وذلك بالتعرض لأهم عناصرها المتمثلة في هيكل التعريفة الجمركية، والقيود الغير جمركية ، وسعر الصرف.

ويتناول <u>الفصل الثالث</u> : تطور أداء الصادرات وهيكلها في ضوء السياسة التجارية المطبقة خلال : فترة الدراسة ، ومن سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ، وتوضيح أثر الإصلاحات التي تمت في السياسة التجارية خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠ على أداء الصادرات المصرية .

ويتناول <u>الفصل الرابع</u> : تحليلاً لمعوقات تنمية الصادرات المصرية المتمثلة في: استراتيجيات التنمية المطبقة، والاختلالات الهيكلية، والمعوقات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والتجارية، وكذلك الخاصة بالإطار المؤسسي والبنية التحتية للتصدير، وأخيراً المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية.

ويتناول <u>الفصل الخامس</u> : المحاور الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات المصرية. وتتمثل في : محاور تتعلق بالتوجه نحو الاقتصاد التصديري وبناء القدرة التنافسية ، وكذلك محاور للسياسات الاقتصادية والتجارية ، وأخرى ترتبط بالإطار المؤسسي والبنية التحتية للتصدير ، وأخيراً محاور مرتبطة بالبيئة الخارجية .

ثامنا : النتائج والتوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يتم تناولها وفقاً لما يلي :



أ] النتائج :

١- دراسة سياسة التجارة الدولية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي تشير لوجود نوعين من السياسات كانت محوراً لتسيير وإدارة المعاملات الخارجية هما: سياسة حماية التجارة الدولية ، وسياسة حرية التجارة الدولية.

٢- التحولات الاقتصادية التي تؤثر في اتجاهات السياسة التجارية في عالمنا اليوم تمثلت في أربعة تحولات رئيسة أولها: اتساع نطاق " الجات " نحو تحرير التجارة واستبدال سكرتارية " الجات " بمنظمة التجارة العالمية ، وثانيها: اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية ، وثالثها: الاتجاه نحو العولمة وتعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات، ورابعها: التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج نحو التصدير .

٣- تميزت السياسة التجارية في مصر منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات بإحلال القيود السعرية المرتفعة محل القيود الكمية – والتي ظلت موجودة أيضا – واستحدثت بعضا من الحوافز الغير جمركية الأخرى إلا أنها كانت ذات طبيعة مؤقتة. ورغم ذلك ظل قطاع التجارة الخارجية مكبلاً بالقيود الكمية وظل سعر الصرف مغالٍ في قيمته بشكل لا يساعد على تحسين التعامل مع العالم الخارجي وزيادة الصادرات .

٤- منذ أوائل التسعينات وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت السياسة التجارية في مصر اتجاهاً تدريجياً نحو تخفيض التعريفة الجمركية من جهة، والحد من القيود الغير جمركية من ناحية أخرى، وذلك نحو تحرير التجارة وبما يتصل مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتزامات مصر فى إطار اتفاقية الجات. ورغم ذلك يلاحظ على تلك الإجراءات أنها غير مؤثرة على القدرة التنافسية للصادرات بدرجة يُعتد بها .

٥- اتسم أداء الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة بالضعف الشديد حيث تشير الدراسة إلى تقلب معدل نمو الصادرات المصرية واتجاهها الدائم نحو الانخفاض ، وكذلك انخفاض مؤشر نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية .

٦- من دراسة وتحليل هيكل التوزيع السلعي للصادرات المصرية يتبين لنا: وجود عيوب هيكلية، حيث مازالت تسيطر المواد الأولية على هيكل الصادرات السلعية – حتى بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي – والذي يعتبر أحد معوقات الصادرات المصرية في الأجل الطويل لما تشهده أسعار تلك المنتجات الأولية من عدم استقرار ، ولما تتسم به معظم تلك المنتجات من انخفاض في مرونة الطلب الدخلية الخاصة بها .

٧- من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية ، نجد أن الصادرات المصرية تتصف بالتركيز، حيث أوضحت الدراسة أنه خلال النصف الثاني من الثمانينيات كان الشريك التجاري لمصر: سوق دول الاتحاد الأوربي، ثم سوق الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني ، ثم سوق مجموعة الدول العربية في المركز الثالث.

٨- عناصر السياسة التجارية المطبقة في مصر خلال فترة الدراسة كانت غالباً أداة للتأثير السلبي على الصناعات التصديرية، حيث تميزت عناصر تلك السياسة بالتحيز ضد الصادرات ، فكان هيكل التعريفة الجمركية: يتسم بالتعديلات المتكررة بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في مستوى التعريفة الجمركية خلال فترة الدراسة، وبما يمثله هذا من حماية فعالة تعزل المنتجين المحليين عن المنافسة في الأسواق العالمية، وتدفعهم إلى الإنتاج في السوق المحلى دون التفكير في التصدير على الرغم من أن الغرض الأساسي من منح الحماية للصناعات المحلية كان هو حماية الصناعات الناشئة لجعلها قادرة على النمو والمنافسة في المستقبل، إلا أن الحماية أثرت سلباً على تحويل الموارد من قطاعات التصدير إلى قطاعات الإحلال محل الواردات. ومن ناحية أخرى كان للحماية أثر ضار على جودة الإنتاج المحلى بما أفقدها عنصراً من عناصر تطورها بجانب خلق صناعات صغيرة الحجم مرتفعة التكاليف يصعب تحويلها إلى صناعات تصديرية .

٩- كانت سياسات سعر الصرف المطبقة خلال فترة الدراسة من أهم عناصر التحيز ضد الصادرات المصرية حيث كان سعر صرف الجنيه المصري مقوماً بأعلى من قيمته الحقيقية.

١٠- نتيجة للآثار السلبية التي ترتبت على الأخذ باستراتيجية الإحلال محل الواردات: اتجهت مصر لاتباع استراتيجية التصنيع للتصدير على أساس أن الصادرات هي مصدر إضافة للدخل القومي والاهتمام بالتصدير يفتح المجال أمام توسيع الأسواق والأخذ بالإنتاج الكبير وما يتولد عن هذا من انخفاض في تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات تحول دون نجاح هذه السياسة، منها: عدم وجود تخطيط للإنتاج التصديري، وانخفاض المستوى الفني للإنتاج، وعدم توافر المهارات والقدرات التنظيمية اللازمة للوصول بكفاءة الصادرات السلعية وجودة منتجاتها إلى المستوى العالمي .

١١- أوضحت الدراسة أن مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تحميل الإنتاج بأعباء مالية من خلال فرض رسوم جمركية ورسوم خدمات ودمغات ومصروفات إدارية ورسوم مقابل استخدام الحاسوب ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للوحدات الإنتاجية يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المعدة للتصدير ، وضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية .

١٢- أوضحت الدراسة عدم وجود أي ارتباط بين السياسة الإنتاجية والسياسة التسويقية، بل وعدم وجود فكر تسويقي على المستوى القومي ينظر إلى الإنتاج والتسويق كمنظومة متكاملة بداية من: الإنتاج ، والجودة، والتعبئة والتغليف ، والنقل والتخزين ، ثم البيع والتسويق ، بل إن الفكرة السائدة لمفهوم التسويق لدى الغالبية تنصرف في الغالب إلى التسويق المحلى .

١٣- يتطلب نجاح العملية التصديرية توافر وسائل نقل سريعة ومتطورة تحقق التواجد الدائم والمستمر للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، لكن أوضحت الدراسة ارتفاع أسعار الخدمات بالمواني والمطارات المصرية، كذلك ارتفاع أسعار نولون النقل الجوى والبحري بشكل مبالغ فيه ، كذلك ضعف الطاقة التخزينية لمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوى. ويلاحظ عدم توافر وسائل نقل جوى وبحري منتظمة، وقلة عدد السفن التي تعمل في المواني المصرية إلى الأسواق العربية ، فضلاً عن عدم وجود خطوط ملاحة لأسواق إفريقيا على الرغم من أهمية هذه الأسواق في المرحلة المقبلة لتنمية الصادرات المصرية .

١٤- تعدد وتعقد الإجراءات التي تواجه عملية التصدير والواقع أن مسألة تبسيط الإجراءات ليست مسألة خاصة بالتصدير وإنما قضية عامة تشكو منها معظم قطاعات الإنتاج ، وعلى الرغم مما بذل من جهود وخاصة في الآونة الأخيرة لتبسيط إجراءات التصدير وتيسيرها إلا أنه لازالت هناك بعض الأمور محل شكوى من جانب المصدرين تؤثر على العملية التصديرية ، هذا بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الأجهزة الرقابية العاملة في مجال خدمة العملية التصديرية وعدم وجود شفافية في التعامل وكثرة التعديلات والتغييرات في الإجراءات والرسوم التي تفرضها الحكومة .

١٥- أوضحت الدراسة تأثير التكتلات الاقتصادية على نمو الصادرات المصرية وذلك من خلال شدة المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO خاصة مع سماحها بوجود معاملة تفضيلية للتكتلات الاقتصادية الكبرى ، هذا بالإضافة إلى الدعم المستتر والمعلن الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو أسواق جديدة ، فضلاً عن قيام بعض الدول والاحتكارات الدولية إلى اتباع أساليب الإغراق في بعض الأسواق المحلية .

ب] التوصيات :

في ضوء الحقائق والاستنتاجات السابقة يمكن أن يسوق الباحث عدداً من التوصيات التي يرى أهمية أخذها في



الاعتبار ، وتتمثل فيما يلي :

١- حتى تستطيع السياسة التجارية العمل على تنمية الصادرات المصرية يجب أن تستمر مصر في تحرير تجارتها الخارجية تدريجيا وبالكامل حيث يؤدى ذلك إلى زيادة المنافسة وبالتالي زيادة كفاءة تخصيص الموارد ، هذا فضلاً عن أن تحرير التجارة اتجاه عالمي توج أخيراً بقيام منظمة التجارة العالمية WTO والتي انضمت إليها مصر. وتشكل هذه المنظمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبالتالي لا يجب أن تتأخر مصر عن الاندماج في هذا النظام .

٢- حتى تساهم التعريفة الجمركية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية لابد وأن يكون معدل التعريفة الفعّال موجبا بمعنى ألا يتضمن الهيكل السائد للتعريفة الجمركية رسوماً على مستلزمات الإنتاج بنسبة أعلى من تلك التي تفرض على المنتج النهائي، حتى لا يؤثر ذلك الوضع على المقدرة التنافسية للصادرات .

٣- إعادة النظر في موضوع الأثر السلبي لضريبة المبيعات، ومحاولة تخفيض التعريفات الجمركية على المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج وزيادة تطوير أنظمة السماح المؤقت والدروباك؛ تشجيعاً للصادرات، حيث يتم رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات السابق تحصيلها على الخامات والمكونات الداخلة في السلع المصدرة .

٤- بالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فإنه يدخل في وعاء الضريبة الثمانية آلاف جنيه الأولى من صافى الربح وما يزيد عن هذا القدر يدخل في الوعاء بنسبة ٨٠٪ للنشاط الصناعي و٧٠٪ لنشاط التصدير. ويثير التطبيق العملي لهذا النص مشكلات عند تحديد وعاء الضريبة للمنشآت الفردية التي تجمع بين نشاطي التصدير والتصنيع وكذا بالنسبة لشركات الأشخاص حيث يكون هناك ازدواجية في الحساب الضريبي، لذلك هناك حاجة لتعديل هذا النص الضريبي بما يسمح بسريان المعاملات التميزية على كامل صافى الوعاء الضريبي لتجنب الازدواجية وللتشجيع على الجمع بين نشاطي التصنيع والتصدير .

٥- اتباع سياسة سعر صرف واقعية تعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وعلاقتها بالعملات الأجنبية القابلة للتداول عالمياً، وذلك لتدعيم المركز التنافسي للصادرات. لذلك لابد من إجراء الدراسات حول تنافسية الصادرات المصرية والتي تتوقف على التغيرات في الأسعار الدولية الحقيقية والتغيرات في تكاليف الإنتاج المحلية وتحديد العوامل الأخرى غير سعر الصرف التي تسهم في زيادة معدلات الأداء التصديري بدلا من الالتجاء إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة للعمل على زيادة الصادرات، حيث لم تنجح هذه السياسة حتى الآن في زيادة الصادرات .

٦- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي: فتجارب الدول الناجحة في التصدير تؤكد على أهمية دور الاستثمار الأجنبي كمحرك أساسي للنجاح التصديري. فالاستثمار الأجنبي يصاحبه رأس مال وتكنولوجيا حديثة وخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، ويساعد الاستثمار الأجنبي على زيادة الإنتاجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة . وكذلك تطوير المناطق الحرة حتى تصبح هذه المناطق إنتاجية وتصديرية في الوقت نفسه وكذلك مناطق لجذب رؤوس الأموال وليس مجرد مناطق تجارية للسلع الترفيهية أو الاستهلاكية .

٧- ضرورة إعادة النظر في معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية وتقليل الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والعمل على تمويل الصادرات من خلال قروض بسيطة وليست مركبة وتطوير العمليات المصرفية المشجعة لتمويل الإنتاج بغرض التصدير ، كذلك ينبغي تدعيم الهيكل التمويلي للبنك المصري لتمويل الصادرات وتوفير المبالغ المالية له وبشروط ميسرة تتيح له القيام بدور في تمويل الأنشطة



التصديرية، وبما يتمشى مع أسعار الفائدة التي تمنحها بنوك تمويل الصادرات في العالم .

٨- يجب إعادة النظر في أسس تسعير خدمات الموانى والمطارات بحيث يراعى فيها النظم والقواعد العالمية على أن تكون أسعارها في مستوى نظائرها بموانى حوض البحر المتوسط ، كذلك سرعة العمل على تطوير مجمع البضائع مع تطوير نظام العمل بداخله على نحو يوفر الانسيابية المطلوبة لأعمال الشحن والتفريغ ، كذلك ينبغي تطوير المطارات المختلفة داخل مصر لتصبح قادرة على القيام بأعمال الشحن الجوى.

٩- فيما يتعلق بالتسويق والترويج يجب إعادة النظر في أداء الأجهزة التصديرية بحيث لا تكون مجرد أجهزة رقابية، إنما أجهزة تساعد على تسويق الصادرات ويقتضى ذلك تطوير أساليب عملها وتنمية مهارات العاملين فيها وتغذيتها بعناصر تسويقية ذات كفاءة قيادية عالية .

١٠- اختصار عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العملية التصديرية الواحدة إلى أقل مستوى ممكن بالإضافة إلى محاولة تبسيطها والتحقق من ضمان فاعلية هذه الإجراءات قدر المستطاع باعتبارها تمثل أيسر السبل لتنمية الصادرات المصرية ، وهذا بجانب ضرورة مراعاة الوضوح والشفافية فيما تتخذه الحكومة من قرارات وإجراءات وما تفرضه من رسوم، وكذلك مراعاة عدم المغالاة في استخراج الشهادات اللازمة للعملية التصديرية من مختلف الجهات المعنية حتى لا تتحمل السلع المصدرة أعباءً إضافية تضعف من قدرتها التنافسية .

١١- إنشاء شبكة معلومات للتجارة الخارجية تقوم بتوفير البيانات الخاصة بالتجارة الداخلية والتصدير والاستيراد وربط هذه الشبكة بنقاط التجارة الدولية (ITP) المنتشرة في العواصم العالمية وكذلك الإسراع من خلال هذه الشبكة: بإصدار الرقم القومي للمنشآت على غرار الرقم القومي للأفراد.

١٢- تحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص على نحو يسمح بقيام كل منهما بمسؤولياته بشكل أفضل.

١٣- لابد من وجود رقابة من قِبَل الدولة على جودة المنتجات المصدرة مع توحيد جهات الرقابة حتى لا يؤدى تعددها إلى عرقلة عمليات التصدير.

١٤- ضرورة العمل على تعظيم إيجابيات الانضمام إلى اتفاقية ومنظمة التجارة العالمية؛ لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة لمنتجاتنا وصادراتنا من تحرير التجارة العالمية، والعمل في نفس الوقت على الحد من سلبيات هذا الانضمام.

١٥- إحداث إصلاحات سياسية على نطاق واسع من شأنها إرساء الديمقراطية الحقيقية، التي تجعل من الانتخابات الحرة: الوسيلة الوحيدة لاختيار النخبة الحاكمة وهو ما يدفعها لتحسين فرص انتخابها من خلال تحقيق إنجازات اقتصادية حقيقية والقضاء على الفساد الإداري .



أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول (*)

إعداد
رضا مصيلحي أحمد إسماعيل

أولاً : مقدمة الدراسة

شهد الاقتصاد المصري مع بداية التسعينات تطورات هيكلية هامة في ظل سياسة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال بالاقتصاد المصري إلى مرحلة جديدة تعتمد على تحرير الاقتصاد من كافة القيود، والاعتماد على قوى السوق، بما يتيح استخدام موارد الاقتصاد القومي بشكل أكثر كفاءة وفاعلية؛ بهدف توفير مناخ أفضل للاستثمار يعمل على جذب رؤوس الأموال الداخلية والأجنبية للاستثمار في مصر ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقد الأخير من القرن العشرين ولعبت دوراً كبيراً في نقل التكنولوجيا وزيادة حجم التوظف ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتوفير المزيد من السيولة التي تساهم في تمويل مشروعات التنمية، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة الصادرات، وما تساهم في تحقيق نقله حضارية تمحو عصوراً من التخلف الفكري والتكنولوجي في بعض الدول.

ووفقاً لإحصائيات هيئة الاستثمار فقد ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٣/٠٢) من ١٢٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩١/٩٠ ليصل إلى ٣٠٠٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٣/٠٢ بزيادة قدرها ١٧٣٨ مليون دولار، كما أرتفع حجم تلك الاستثمارات بقطاع البترول خلال نفس الفترة من ١٠٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩١/٩٠ لتصل إلى ٢١٢٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٣/٠٢.

ومع ذلك يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي لم يحقق ما كان معقوداً عليه من آمال.حيث ما زال يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجزه المزمن، كما ارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى (٩,٥٪) عام ٢٠٠٣/٠٢، وبلغ عدد المتعطلين عن العمل أكثر من (٢) مليون فرد، وبلغت نسبة البطالة حوالي (١٠٪).بينما زاد معدل النمو السكاني بحوالي (٢٪) سنوياً، كما زاد معدل نمو قوة العمل للسكان بحوالي ٨,٢٪ سنويا، وارتفعت نسبة قوة العمل إلى السكان بحوالي ٣٠٪ سنوياً خلال نفس العام.

وفي هذا الشأن تم إجراء دراسات عديدة استهدفت تقييم كافة الآثار المترتبة على مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق بعض أهداف خطط التنمية في مصر.إلا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل سواء في مجال فتح فرص عمل جديدة أو في مجال تنمية مهارات العاملين لم يحظ بالاهتمام الواجب من قبل الباحثين في قطاع البترول خاصة وأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر دعامة تنمية الصناعة البترولية في الدول النامية.حيث تمثل رافدا أساسياً من روافد الدخل القومي ومصدراً رئيسياً لزيادة الناتج المحلي وتنمية الصادرات، كما تساهم بفاعلية في فتح فرص العمل ومؤشراً مميزاً لقياس ما بلغته الدول من تقدم حضاري، كما أن له دلالته في مجال التطور التكنولوجي.

(*) رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية بقسم الاقتصاد؛ تمت مناقشتها بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، تحت إشراف أ.د.حسن حسني و أ.د.سيد عبد المولى.

وعليه تمثل هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على دور وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فيما يتعلق بسوق العمل بقطاع البترول واتجاهات ذلك التأثير.

ثانياً : مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع البترول في مصر من أهم القطاعات الإنتاجية حيث يوفر نسبة تزيد على ٩٢٪ من إجمالي احتياجات الطاقة على المستوى القومي.فقد بلغ إنتاج القطاع خلال تلك الفترة من (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٣) إلى ما يزيد عن (١١٠٧) مليون طن من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية للوفاء باحتياجات السوق المحلي تقدر قيمتها بالأسعار العالمية السائدة (٩٨) مليار دولار.كما بلغت قيمة صادرات قطاع البترول خلال نفس الفترة (٥٢) مليار دولار، كما حصلت الدولة من عائدات البترول ما يعادل ١٣٣ مليار جنيه تقريباً.

ويقدر عدد العاملين بقطاع البترول عام ٠٣-٢٠٠٤ بحوالي (١٠٤) ألف عامل منها (٤٦,٧) ألف عامل بالوزارة والهيئة العامة للبترول وشركاته، (١٤,٢) ألف عامل بالقطاع المشترك، (٤٢,٥) ألف بالقطاع الاستثماري، (٥٥٦) عامل بالقطاع الخاص.

وتتميز صناعة البترول بخصائص تنفرد بها عن غيرها من الصناعات.أهمها حجم الاستثمارات الضخمة المطلوبة لهذه الصناعة، سواء في عمليات البحث والتنقيب بواسطة التكنولوجيا الحديثة والمتطورة أو خلال مراحل الإنتاج والتوزيع.الأمر الذي يودي إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لتقوم بالدور الأعظم في مجال هذه الاستثمارات خاصة المتعلقة بأنشطة البحث والاستكشاف الذي تتعاظم فيها درجة المخاطرة وعدم التأكد.فضلاً عن أنها المدخل الفعال لنقل التكنولوجيا الحديثة وما تنطوي عليه من استحداث طرق للإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية وغزو الأسواق الخارجية.

وفي ضوء البيانات المتاحة فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول خلال الفترة من (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠٣) ٣١ مليار دولار، كما بلغ عدد اتفاقيات البحث عن البترول والغاز الطبيعي ٢٣٧ اتفاقية، كما بلغت المبالغ التي حصلت عليها الحكومة كمنح توقيع (٣٧٠,٢٦) مليون دولار.وتمثل جميع هذه البيانات أرقاماً صماء عن حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي دون الإشارة إلى نتائجها المختلفة في مجال التنمية البشرية بقطاع البترول، وأن كانت هناك بعض الدراسات التي اهتمت بتقييم دور الاستثمارات الأجنبية في مجال الاستكشاف وزيادة الإنتاج، كما اهتمت دراسات أخرى بتقييم دور رأس المال الأجنبي على التنمية البشرية بقطاعات أخرى.

ويوضح الملحق رقم (١) أهم أهداف ونتائج الدراسات والبحوث العلمية السابقة التي تمت في هذا الشأن.

وبالتالي تبرز مشكلة الدراسة في قصور تقييم دور وآثار الاستثمار الأجنبي في مجال التوظيف وتنمية مهارات العاملين بقطاع البترول، باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية أو الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقييم تلك الآثار.خاصة وأن معظم الدراسات السابقة لم تهتم بوضع المعايير المناسبة أو القيام بمحاولة قياس آثار تدفقات رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الثروة البشرية وما قد يترتب على ذلك من فتح فرص عمل جديدة أو تنمية مهارات العاملين.

الأمر الذي تحاول هذه الدراسة تغطيته في ضوء البيانات التي أمكن الحصول عليها من قطاع البترول ووزارة التخطيط خلال الفترة من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٧ أي على خمسة عشر عاماً تقريباً.

وعلى ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في كيفية التعرف على دور رأس المال الأجنبي المباشر في فتح فرص عمل جديدة وتنمية المهارات بقطاع البترول في مصر من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : -

التساؤل الأول :

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح فرص عمل جديدة بقطاع البترول ؟

التساؤل الثاني :

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الإنتاجية وتطوير الأداء في قطاع البترول من خلال ما تنتهجه من سياسات لرفع مستوى المهارة والمعرفة التكنولوجية ؟



ثالثاً : أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع مسيرة التنمية البشرية في قطاع البترول، اعتماداً على مدى ما يوفره من فرص عمل جديدة أو تنمية مهارات العاملين الفنية والإدارية، وذلك من خلال :

١- حساب الآثار الإيجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي في مجال فتح فرص العمل الجديدة وزيادة الأجور بقطاع البترول.

٢- حساب الآثار الإيجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي في مجال تنمية مهارات العاملين من خلال بعض مؤشرات الإنتاجية بقطاع البترول.

رابعاً : أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة أهمها:-

١- التعرف على العوامل والمتغيرات الحديثة المؤثرة على سوق العمل والاستثمار في مصر بصفة عامة وقطاع البترول بصفة خاصة.

٢- تقييم دور الشركات الأجنبية في توفير فرص عمل جديدة ومدى مساهمتها في رفع مستوى الإنتاجية.

٣- مساهمة هذه الدراسة في تحديد نوعية المهارات التي تركز عليها شركات الاستثمار الأجنبي، بما يساعد المسئولين عن وضع برامج التعليم والتدريب الملائمة لمواكبة المتغيرات التكنولوجية والمهنية على المستوى الدولي والقومي.

٤- تركيز هذه الدراسة على قطاع البترول باعتباره قطاعاً حيويا في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، خاصة في مجال استيعاب الموجات المتعاقبة من الزيادة في قوة العمل.

خامساً : فروض الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار مجموعة من الفروض التالية:

<u>الفرض الأول :</u>

هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار بصفة عامة وبين فتح فرص عمل جديدة.

<u>الفرض الثاني :</u>

هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع البترول وبين تنمية مهارات العاملين.

<u>الفرض الثالث :</u>

يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع البترول توفير فرص عمل جديدة مباشرة داخل القطاع وغير مباشرة في قطاعات أخرى.

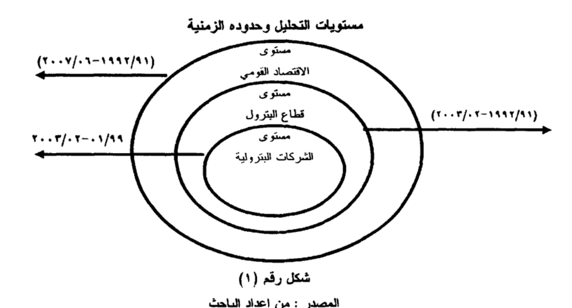
ويقصد بالآثار المباشرة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في فتح فرص عمل جديدة في مجالات التنقيب والإنتاج والخدمات بقطاع البترول.بينما يقصد بالآثار غير المباشرة ما يتم توفيره من فرص عمل ودخول إضافية وتأهيل كوادر جديدة داخل القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول وما يتم تحقيقه من عوائد تساهم في تمويل بعض مشروعات خطط وبرامج التنمية.

سادساً : مناهج ومحددات الدراسة

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في أستعراض دور وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التمويل والتنمية البترولية والبشرية في مصر، واستخدام المنهج التحليلي في تقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأجور داخل قطاع البترول، مع إجراء بعض المقارنات التحليلية لتقييم أداء بعض الشركات الأجنبية والشركات الوطنية العاملة في قطاع البترول في مجال الاستثمار والإنتاج والعوائد والتنمية البشرية.

وذلك في ضوء ما يوضحه الشكل رقم (١) الذي يبين الإطار العام لمستويات التحليل ومحدداته الزمنية باعتبار أن البحث ينصب على دراسة الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي داخل قطاع البترول دون التطرق لحساب الآثار غير المباشرة.

مستويات التحليل وحدوده الزمنية



شكل رقم (١)

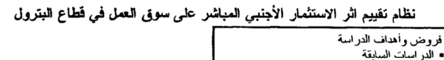
المصدر : من إعداد الباحث

ويتمثل مجتمع الدراسة في قطاع البترول بشركاته المختلفة والبالغ عددها (٧٤) متمثلة في أربع مجموعات من الشركات هي :

- الشركات العاملة في مجال البحث والاستكشاف وعددها (٢١) شركة وراس المال المستثمر فيها رأس مال أجنبي بالكامل.
- الشركات العاملة في مجال الإنتاج وعددها (٣٢) شركة، منها (٣١) شركة مشتركة.
- الشركات العاملة في مجال التكرير والتصنيع وعددها (٨) شركات، منها (٧) قطاع عام وشركة مشتركة.
- الشركات العاملة في مجال التوزيع والنقل والتسويق وعددها (١٣) منها (٤) شركات مشتركة.

ويوضح الشكل رقم (٢) النموذج المطبق في أعداد الدراسة متضمناً:المدخلات والمخرجات وخطوات التطبيق، والنظام الذي سار عليه الباحث في تنفيذ عملية تقييم أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول.

نظام تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول



فروض وأهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- بيانات تطور حجم الاستثمارات في قطاع البترول.
- مشكلات سوق العمل في مصر
- بيانات هيكل الأجور والعمالة في قطاع البترول.

- دراسات استكشافية.
- تحليل الاستثمارات في قطاع البترول خلال فترة الدراسة.
- توصيف وتقييم أداء الشركات الأجنبية في مجال التنمية البشرية.
- اختبار فروض الدراسة.

تقييم دور الشركات الأجنبية في مجال التنمية البشرية داخل قطاع البترول، من خلال :
- توليد فرص عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة.
- إعداد وتأهيل كوادر تكنولوجية وفنية وإدارية.

شكل رقم (٢)

المصدر : من إعداد الباحث



سابعا : الإطار العام للدراسة

وفي ضوء ما سبق تتضمن الدراسة أربعة فصول.بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات.

وقد تناولت المقدمة: مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، وتساؤلات وفروض الدراسة، ومنهج وأسلوب الدراسة وحدودها.

ثم ناقش الفصل الأول: مفاهيم وأنواع الاستثمار، وصور ومجالات الاستثمار الأجنبي، ودور الشركات متعددة الجنسيات والشركات المشتركة في التنمية، ومفاهيم ومجالات التنمية البشرية وانعكاساتها، وخصائص سوق العمل في مصر وأهم العوامل المؤثرة فيه، ثم انتهى الفصل بتشخيص العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وتنشيط سوق العمل والتوظف ومسيرة التنمية في مصر.

ثم انتقل الفصل الثاني إلى : استعراض مسارات وأهداف التنمية والاستثمار في مصر ودور رأس المال الأجنبي بصفة عامة وفي قطاع البترول بصفة خاصة خلال ثلاث خطط خمسية للتنمية في مصر خلال الفترة من (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٧/٠٦).

أما الفصل الثالث فقد تناول : بالتحليل اقتصاديات التنمية والاستثمار بقطاع البترول موضحا الخصائص المميزة للصناعة البترولية وأهمية البترول في الاقتصاد المصري واستراتيجيات وسياسات التنمية البترولية وأهم منجزاتها في مجال تنمية الموارد البترولية (الاستكشاف والإنتاج والتوزيع) والتنمية البشرية معبراً عنها بمؤشرات العمالة والأجور والإنتاجية.

وأخيراً ناقش الفصل الرابع: مؤشرات ومنجزات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية في قطاع البترول موضحا تطور الاستثمارات البترولية ومساهمات رأس المال الأجنبي كمدخلات في مسيرة التنمية، ثم تحليل وتقييم عوائد هذا الاستثمار في مجال العمالة بقطاع البترول من خلال حساب بعض المؤشرات المؤيدة لدوره المؤثر في سوق العمل داخل قطاع البترول، والمتمثلة في عدد فرص العمل الجديدة وتكلفتها ومتوسط إنتاجية الجنيه المستثمر وإنتاجية العاملين.

واختتمت الدراسة: بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإدراج مجموعة من التوصيات المرتبطة بهذا الشأن.

ثامنا : نتائج الدراسة

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية تقييم مساهمات رأس المال الأجنبي في مجال سوق العمل في قطاع البترول، وقد شملت عملية التقييم ثلاثة جوانب رئيسية هي :-

أولاً: قياس مساهمة الاستثمار بصفة عامة في مجال توفير فرص عمل جديدة على المستوى القومي.

ثانياً: قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توفير فرص العمل وامتصاص فائض العمالة في سوق العمل داخل قطاع البترول.

ثالثاً: التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إثراء سوق العمل داخل قطاع البترول من خلال ما تنتهجه من سياسات لتنمية ورفع مهارات العاملين، وبالتالي التأثير في جودة المهارات المتوفرة.

وفي ضوء مختلف التحليلات التي تم إجراؤها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمؤشرات الهامة التي يمكن إبرازها على النحو التالي :-

أولاً : فيما يتعلق بأهداف التنمية والاستثمار في مصر

١- تتبع مصر خططاً وبرامجاً للتنمية منذ منتصف القرن العشرين وبداية منتصف الستينيات.حيث اختلفت سياسات التنمية من مرحلة إلى أخرى؛ إلا أنها اتحدت في أهدافها فيما يتعلق بتنمية واستغلال الموارد المتاحة وزيادة الدخل القومي، وفتح فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في قوة العمل.

٢- حققت خطط وبرامج التنمية في مصر مع نهاية القرن العشرين إنجازات هامة في مجال الاستثمار والتوظف وزيادة الدخل القومي والمحلي.حيث بلغ حجم الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٢/٠١) ٥١٧ مليار جنيه، كما أرتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة من ١٣١ مليار في بداية الفترة ليصل إلى ٢٣٩,٥ مليار في نهاية الفترة، كما بلغ عدد فرص العمل الجديدة ٢١٢,٤ مليون فرصة عمل خلال نفس الفترة، كما تقدر حجم الاستثمارات خلال الفترة من (٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٧/٠٦) ٤٤٥ مليار جنيه، تساهم في فتح فرص عمل جديدة قدرها ٤,٣ مليون فرصة.

مما يؤكد صحة الفرض الأول بوجود علاقة طردية بين تدفق الاستثمار بصفة عامة وبين فتح فرص عمل جديدة.

ثانياً : فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي والتنمية داخل قطاع البترول

أ- فيما يتعلق بفتح فرص عمل جديدة ورفع مستوى الأجور:

١-تتميز صناعة البترول بكثافة الاستثمار الذي يصعب معه مقابله احتياجاته التمويلية من مصادر محلية، مما يبرز أهمية دور الاستثمار الأجنبي في تنمية المشروعات البترولية حيث ترتفع درجة المخاطرة وعدم التأكد خاصة في مرحلتي البحث والاستكشاف، كما يؤمن استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٢-بلغ حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع البترول خلال الفترة (٩١/١٩٩٢-٢٠٠١/٢٠٠٢) ٤٨,٩ مليار جنيه، وقد بلغ قيمة مساهمة القطاع الوطني حوالي ١٤,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٠٪، بينما بلغت قيمة مساهمة القطاع الأجنبي حوالي ١,٣٤ مليار جنيه بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات البترولية المنفذة خلال تلك الفترة.وقد ساهمت لستثمارات تلك الفترة في فتح فرص عمل جديدة بالقطاع قدرها (٣٤) ألف فرص عمل بتكلفة استثمارية قدرها (٤,١) مليون جنيه للفرصة الواحدة.كما تقدر حجم الاستثمارات الموجه لقطاع البترول خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٦/٢٠٠٧) بحوالي ٩,٤٠ مليار جنيه، يساهم القطاع الوطني بحوالى ٢٧,١٢ جنيه بنسبة ٣٠٪، بينما يساهم القطاع الأجنبي بحوالي ٦٣,٢٨ مليار جنيه بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الاستمارات البترولية المنفذة خلال تلك الفترة.وتقدر حجم فرص العمل الجديدة التي توفرها استثمارات تلك الفترة بحوالي ٣٢ ألف فرصة.

٣- ارتفاع متوسط أجر العامل بقطاع البترول خلال الفترة من (٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٢/٢٠٠٣) من ٣٠,٢ ألف جنيه سنة ٩٩/٢٠٠٠ ليصل إلى ٣٥,٨ ألف جنيه سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بزيادة قدرها حوالي ٦,٥ ألف جنيه بمعدل نمو سنوي قدرة ٤,٦٪. ويرجع ذلك إلى اختلاف نوعية وطبيعة العمل بهذا القطاع التي تتسم بالمخاطرة والعوامل البيئية الغير صحية ومستوى المهارة المطلوب توافرها في العاملين.

ب- فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة لقطاع البترول في توفير فرص عمل جديدة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى :

يمثل قطاع البترول أحد أهم قطاعات التنمية والاستثمار في مصر حيث حقق القطاع مجموعة من النتائج، ساهمت في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بوجه عام وفي توفير فرص عمل جديدة بوجه خاص، وذلك خلال الفترة من (٨١-١٩٨٢-٢٠٠٢/٢٠٠٣). حيث بلغ عدد الاتفاقيات البترولية (٢٣٧) اتفاقية، وبلغ حجم الإنفاق على عمليات البحث عن البترول والغاز الطبيعي (٣١) مليار دولار كما بلغ حجم المبالغ التي حصلت عليها الحكومة كمنح توقيع حوالي (٤٨٥) مليون دولار، وبلغ حجم الإنتاج من الزيت الخام والمتكثفات والغازات الطبيعة (١١٠٧) مليون طن، كما بلغ فائض ميزان مدفوعات القطاع (٣٢) مليار دولار،، كما بلغت قيمة صادرات القطاع (٥٢) مليار دولار، كما بلغت قيمة ما آل للخزانة العامة (١٣٣) مليار جنيه.إلا أن في ضوء محددات البحث لم يتطرق الباحث إلى حساب الآثار غير المباشرة المترتبة على ذلك.

وفي ضوء ما سبق تتأكد صحة الفرض الثالث بوجود علاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي بقطاع البترول وبين فتح فرص عمل جديدة مباشرة داخل القطاع وغير مباشرة في قطاعات أخرى.

ج - فيما يتعلق بتنمية مهارات وقدرات العاملين :

١-ارتفاع إنتاجية العامل بقطاع البترول خلال الفترة من (٩٩/٢٠٠٠/٢٠٠٢/٢٠٠٣) من ٣٧٠ ألف جنيه سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٣٥ ألف جنيه سنة ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ١٦٥ ألف جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ١١٪، كما ارتفعت إنتاجية العامل من كمية الإنتاج خلال تلك الفترة من ٨٥٩ طن إلى ٨٩٤ طن بزيادة قدرها ٣٥ طن، بمعدل نمو قدرة ٤٪.

٢- ارتفعت إنتاجية الجنيه أجر بقطاع البترول خلال الفترة من (٩٩/٢٠٠٠/٢٠٠٢/٢٠٠٣) من ٦,١٠ إلى ١٥,١٢ جنيه، نتيجة زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاج.بينما انخفضت إنتاجية الجنيه أجر من قيمة الإنتاج من ٥,٢٤ طن إلى ٣,٢٠ طن، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط أجر العامل الذي ارتفع من ٩,٣٤ ألف جنيه إلى ٩,٣٤ ألف جنيه. وقد يرجع إلى ارتفاع الأجور

بالقطاع الأجنبي.

٣-بلغ متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بقطاع البترول خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٢/٢٠٠٣) ٥١ جنيه، بينما بلغ معدل إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الأجنبي ٦٧، جنيه، ومعدل إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الوطني ١٣,٢ جنيه، مما يؤكد نجاح السياسة البترولية في تخفيف أعباء الاستثمار على الجانب المحلي مقابل زيادة الاستثمار الأجنبي.

وفي ضوء ما سبق تتأكد صحة الفرض الثاني بوجود علاقة طردية بين تدفق الاستثمار الأجنبي بقطاع البترول وارتفاع الإنتاجية باعتبارها محصلة مجهودات التنمية البشرية داخل القطاع.

وعموماً يتسم هيكل القوى العاملة في قطاع البترول بضآلة حجمه مقارناً بباقي القطاعات الاقتصادية؛ بالإضافة إلى أن تكوينه يعتمد بصفة أساسية على العمالة الدائمة ذات التأهيل العلمي والعملي المرتفع، وهو أمر يتفق مع طبيعة وأهمية القطاع.لذلك تعتبر تنمية مهارات وقدرات العاملين بقطاع البترول أحد الأهداف الأساسية التي لابد من إلزام المستثمر الأجنبي مراعاة تحقيقها على الرغم مما يشوبها من قصور وتقليل احتمالات تحقيقها.حيث يرجع ذلك إلى مجموعتين من الاعتبارات إحداهما: يرتبط بأهداف المستثمر الأجنبي الذي يستهدف أساساً تعظيم عوائد الاستثمار مع تقليل المخاطر والأعباء المالية كلما كان ذلك مستطاعاً، وبالتالي فأن تنفيذ برامج تستهدف التنمية البشرية ذات تكاليف عالية لإعداد وتأهيل المهارات والقيادات لا تسترعى اهتمامه إلا إذا كانت عوائدها تفوق ما ينفق عليها، بينما ترتبط المجموعة الثانية من العوامل بمدى الجدية والاهتمام الذي يوليه المستثمر الوطني في دفع مسيرة التنمية البشرية وتكوين الكوادر والمهارات وإعداد القيادات.حيث يلاحظ عدم الاهتمام بالنشاط التدريبي كقوة دافعة لمسيرة التنمية البشرية من ناحية أو عدم الاهتمام بالنص في عقود الامتياز والمشاركة على أهمية تنمية المهارات المعرفية والتكنولوجية للعمالة المحلية من ناحية أخرى.

تاسعا : توصيات الدراسة

في ضوء ما سبق يوصي الباحث بما يلي :

١- استطلاع آراء أصحاب الأعمال والمساهمين والعاملين في قوانين وتشريعات العمالة الحالية ومدى مناسبتها للتطبيق في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة بحيث يتم تعديلها لتتناسب مع الظروف من ناحية وتنمية القدرة التنافسية من ناحية أخرى فضلاً عن تأمين حقوق العاملين في مجال المعرفة وتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية وفتح مجالات الترقي للإدارة العليا في بعض الشركات المشتركة.

٢- تبني سياسات وممارسات أكثر ملاءمة لموقف سوق العمل المصري، وإيجاد نوع من التفاعل مع طبيعة هذا السوق.وذلك من خلال دعم جسور الاتصال والتعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في مصر وبين الهيئة العامة للبترول، بما يمكنها من استقطاب حاجتها من الخريجين الجدد على أن يكون لهذه الشركات البترولية دور في تحديد نوعية ومحتويات البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة.

٣- العمل على تنمية القدرات المهارية للعامل المصري أمام العمالة الأجنبية وخاصة في قطاع البترول؛ من خلال إنشاء مراكز متخصصة لتنمية المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل مع تنمية مشاعر الولاء والانتماء والتجويد في العمل في ظل طموحات عريضة للترقي والتقدم، وسد الثغرة في سياسات الأجور بين القطاع لخاص والاستثماري والقطاع العام والحكومي.

٤- ربط منح بعض الحوافز والإعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي في فتح فرص أكبر للعمالة المحلية.

٥- ربط الاستثناءات الممنوحة لبعض المستثمرين الأجانب في مجال البترول بمدى نجاحهم في تأهيل كوادر فنية وإعداد مهارات وطنية في مجال تكنولوجيا الاستكشاف والإنتاج والتوزيع.

٦- ربط مختلف المزايا الأخرى الممنوحة للمستثمر الأجنبي بمدى ما يساهم به تدريجيا في إحلال العمالة الوطنية بدلاً من العمالة الأجنبية.

٧- استبعاد ما يتم إنفاقه على تدريب العمالة المحلية من الوعاء الضريبي لشركات الاستثمار الأجنبي.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ م
في شأن إعادة تنظيم أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة.

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شان الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن إنشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

وعلى اللائحة التنفيذية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٢.

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية هيئة عامة ذات طابع علمي وثقافي. وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتتبع الوزير المختص بالتنمية الإدارية.

مادة ٢ - تكون الأكاديمية من :

أولاً : المقر الرئيسي للأكاديمية بمدينة القاهرة ويضم :

١. كلية العلوم الإدارية.
٢. المعهد القومي للإدارة العليا.
٣. مركز التدريب الإداري.
٤. مركز البحوث الإدارية.
٥. مركز الاستشارات الإدارية.
٦. مركز تنمية الإدارة المحلية والبيئة.

ثانياً : فرع الإسكندرية : ويضم :

١. المعهد القومي للإدارة العليا.
٢. مركز التدريب الإداري.
٣. المعهد القومي للإدارة العليا بمدينة دمنهور.
٤. مركز التدريب الإداري بمدينة دمنهور.

ثالثاً : فرع بورسعيد : ويضم :

١. كلية الإدارة.
٢. المعهد القومي للإدارة العليا بمدينة دمنهور.
٣. مركز التدريب الإداري.

رابعاً : فرع طنطا : ويضم :

١. المعهد القومي للإدارة العليا.
٢. مركز التدريب الإداري.
٣. كلية الإدارة بدكرنس.
٤. المعهد القومي للإدارة العليا بدكرنس.
٥. مركز التدريب الإداري بدكرنس.

خامسا : فرع أسيوط ويضم :

١. المعهد القومي للإدارة العليا.
٢. مركز التدريب الإداري.

كما تضم الأكاديمية ما يصدر بشأنه قرار من رئيس الجمهورية من كليات أو معاهد بناء على اقتراح مجلس الأكاديمية.

ويشترط لإنشاء أي فرع واستمرار أي كلية أو معهد أو مركز يتبع الأكاديمية وجود المكان المناسب واستكمال التجهيزات المطلوبة وتوافر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين ووجود حاجة إلى خريجيه.

كما يجوز للوزير المختص بالتنمية الإدارية بقرار منه إيقاف الدراسة في فرع أو أكثر من الفروع السابقة أو أي



وحدة من وحداته في حالة عدم استكمال الهيئة التعليمية اعتبارا من العام الدراسي أو التدريب اللاحق.

مادة ٣- تعتبر الأكاديمية من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه.

مادة ٤- تهدف الأكاديمية إلى تنمية الإدارة في جميع المجالات والقطاعات وعلى جميع المستويات بالجمهورية ولها في سبيل تحقيق أغراضها ما يلي :

١. إنشاء كلية أو أكثر من الكليات المختصة في علوم الإدارة.
٢. تنمية المهارات لدى العاملين على مختلف مستوياتهم وفي شتى القطاعات من خلال تدريبهم وفي ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ووضع النظم والبرامج اللازمة لتنفيذ ذلك. كما يجوز لأي وحدة إدارية أو اقتصادية أو خدمية أن تعهد إلى الأكاديمية بالإشراف على تدريب العاملين بها.
٣. تقديم المشورة اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض طريق تطوير الإنتاج أو الخدمات، وذلك في ضوء الحقائق العلمية والميدانية.
٤. تشجيع وتطوير البحوث العلمية التي تعالج مشاكل التنمية الإدارية.
٥. القيام بأعمال النشر والتوثيق وتجميع المعلومات بالإدارة.
٦. تبادل الخدمات والمعونات الفنية في مجال تخصص الأكاديمية مع الدول والمنظمات الدولية والهيئات والمعاهد الأجنبية المعترف بها والمرخص في التعامل معها وطبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

مادة ٥- يمنح مجلس الأكاديمية العلمي بناء على طلب مجلس كلية الإدارة أو مجلس المعهد القومي للإدارة العليا الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً : الدرجات العلمية :

١. درجة ((البكالوريوس في العلوم الإدارية)) في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية، وتكون مدة الدراسة لنيل درجة ((بكالوريوس في الإدارة)) أربع سنوات.
٢. درجة الماجستير في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية، ويشترط في الطالب لنيل درجة ((الماجستير)) أن يكون حاصلاً على درجة ((بكالوريوس في الإدارة)) في شعبة التخصص أو ما يعادلها من الجامعات المصرية أو الكليات العسكرية، أو دبلوم من دبلومات الدراسات العليا المتصلة بشعبة التخصص، وأن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الإدارة في غير شعبة التخصص بشرط اجتياز الامتحان في المقررات التي يحددها مجلس الكلية. وتحدد اللائحة الداخلية الحد الأدنى للتقدير العام للطالب بشرط أن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.
٣. درجة ((دكتوراه الفلسفة)) حيث يشترط أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في شعبة التخصص من الأكاديمية أو ما يعادلها من الجامعات المصرية، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

ثانياً : دبلوم ((الدراسة العليا)) في إحدى الفروع المبينة في اللائحة الداخلية :

ويشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الإدارة أو ما يعادلها من الجامعات المصرية أو الكليات العسكرية. وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وتحدد اللائحة الداخلية الحد الأدنى للتقدير العام للطالب.

ولا تمنح تلك الدرجات أو الدبلومات إلا لمن أدى بنجاح الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وأحكام اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد التي يصدرها الوزير المختص بالتنمية الإدارية. ويجب أن تتضمن اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد - كل فيما يخصه - الشروط الأخرى اللازمة للحصول على هذه الدرجات العلمية أو الدبلومات. ويطبق بشأن القبول وسير الدراسة ونظام منح الدرجات العلمية قانون تنظيم الجامعات، ولائحته التنفيذية وقرارات المجلس الأعلى للجامعات.



مادة ٦ – تخضع الدرجات العلمية التي تمنح في مرحلة ما بعد البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسة في هذه المرحلة للتقييم الذي يقوم به المجلس الأعلى للجامعات شأنها في ذلك شان الجامعات المصرية.

مادة ٧ – يجوز للوزير المختص بالتنمية الإدارية إيقاف الدراسة المؤهلة لأية درجة علمية إذا لم تستوف الشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات.

مادة ٨ – يشكل مجلس الأكاديمية العلمي برئاسة رئيس الأكاديمية وعضوية كل من :

- نواب رئيس الأكاديمية.
- اثنان من العمداء.
- أحد رؤساء الأقسام العلمية.
- أربعة من ذوي الخبرة من القيادات الإدارية في قطاع الأعمال.

ويحضر الأمين العام جلسات المجلس ويشارك في مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود في مدلولاته، ويتولى الأمين العام الإشراف على شئون أمانة المجلس.

مادة ٩ – مجلس الأكاديمية هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الأكاديمية وتصريف أمورها واتخاذ ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي تقوم عليها وله على الأخص :

١. رسم السياسة العامة لمختلف أوجه النشاط بالأكاديمية وإقرار البرامج الخاصة بها.
٢. وضع الخطة الكفيلة بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهداف الأكاديمية.
٣. تعيين أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية ونقله وفق الأحكام المقررة في قانون تنطيم الجامعات.
٤. تعيين المعيدين والمدرسين المساعدين وفق أحكام قانون تنظيم الجامعات.
٥. تحديد مدة عطلة منتصف العام الجامعي.
٦. وقف الدراسة في الكليات والمعاهد والمراكز التابعة للأكاديمية.
٧. وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية وبرامج التدريب والانتداب إليها.
٨. تنظيم قبول الدارسين والمتدربين وتحديد أعدادهم ونظم الامتحانات والانتداب إليها والتدريب وتنظيم شئون الخدمات الطلابية في الأكاديمية، وكذا تنظيم شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية.
٩. تحديد المصروفات الدراسية السنوية للدارسين والمتدربين ونظم تحصيلها والإعفاء منها أو تخفيضها وأوجه صرفها.
١٠. منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات والدرجات الفخرية لتي تختص الأكاديمية بمنحها وفقاً لأحكام هذا القرار.
١١. النظر في اقتراحات مجالس الكليات والمعاهد ومراكز التدريب والبحوث والأقسام العلمية، ولا تكون هذه الاقتراحات نافذة إلا باعتماد مجلس الأكاديمية لها.
١٢. وضع خطة استكمال وإنشاء المباني اللازمة للأكاديمية وفروعها ودعم التجهيزات والمكتبات.
١٣. اقتراح إنشاء مراكز أو فروع للأكاديمية.
١٤. تدبير أموال الأكاديمية واستثمارها وإدارتها والتصرف بها.
١٥. قبول التبرعات والهبات والوصايا التي لا تتعارض وأهداف الأكاديمية.
١٦. إقرار مشروع الموازنة السنوية واعتماد الحساب الختامي للأكاديمية.
١٧. تنظيم الشئون المالية والإدارية في الأكاديمية. ووضع اللوائح الخاصة بالمكافآت والحوافز التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية وغيرها من العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس.
١٨. مباشرة الاختصاصات الأخرى المقررة في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية.
١٩. النظر في كل ما يرى الوزير المختص بالتنمية الإدارية ورئيس الأكاديمية عرضه على المجلس.

مادة ١٠ – الوزير المختص بالتنمية الإدارية هو الرئيس الأعلى للأكاديمية ويشرف عليه بحكم منصبه، وله عليها السلطات المقررة في القوانين واللوائح للمجلس الأعلى للجامعات ولوزير التعليم العالي بالنسبة للجامعة.

وله أن يطلب إلى مجلس الأكاديمية العلمي أو المجالس



الأخرى بحث أو دراسة موضوعات معينة وخاصة ما اتصل منها بالسياسة العامة للتعليم الإداري وربطه باحتياجات البلاد ومطالب نهضتها، وذلك لإبداء الرأي فيها أو اتخاذ القرار بشأنها وله أن يدعو المجالس واللجان المشكلة وفقاً لأحكام هذا القرار إلى الاجتماع تحت رئاسته، ليعرض عليها ما يراه من موضوعات.

وله أن يطلب من رئيس الأكاديمية التحقيق في الوقائع التي يحيلها إليه وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة وفقاً لهذا القرار وموافاته بتقرير عن نتيجة التحقيق.

مادة ١١ – تتولى المجالس والقيادات المبينة في هذا القرار كل في دائرة اختصاصه مسئولية العمل الجامعي وانطلاقه بما يحقق أهداف الأكاديمية في حدود القواعد المقررة في هذا القرار، وتعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون في حدود اختصاصها ملزمة للمجالس الأدنى منه.

وترفع قرارات مجلس الأكاديمية العلمي إلى الوزير المختص بالتنمية الإدارية خلال ثمانية أيام من صدورها؛ لاعتمادها قبل تنفيذها. كما ترفع إليه مشروعات قرارات رئيس الأكاديمية بتشكيل مجلس الأكاديمية العلمي ومجالس الكليات والمعاهد والأقسام وكذا مشروعات قرارات تعيين العمداء والوكلاء لاعتمادها قبل إصدارها وله في حالة مخالفة هذه القرارات الشرعية أن يعيد الأمر لاتخاذ ما يلزم.

فإذا لم يصدر منه قرار في خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ وصولها تكون نافذة.

مادة ١٢ – يدعو رئيس الأكاديمية المجلس للانعقاد مرة على الأقل كل شهر، وكلما رأى ضرورة لذلك ويكون انعقاد المجلس صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة ١٣ – يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية وتحديد مرتبه وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتنمية الإدارية، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ بالأكاديمية أو بإحدى الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات.

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفة أستاذ على سبيل التذكار؛ فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الأكاديمية قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو.

مادة ١٤ – يتولى رئيس الأكاديمية إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية، وهو الذي يمثلها أمام جهات القضاء والهيئات الأخرى وهو المسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وقرارات مجلس الأكاديمية العلمي والوزير المختص بالتنمية الإدارية، وله في حالة الإخلال بالنظام أن يوقف الدراسة كلها أو بعضها على أن يعرض قرار الوقف على الوزير المختص بالتنمية الإدارية خلال ثلاثة أيام وعلى مجلس الأكاديمية العلمي خلال أسبوع، ويقدم بعد العرض على مجلس الأكاديمية العلمي في نهاية كل عام تقريراً إلى الوزير المختص بالتنمية الإدارية يتضمن عرضاً لإنجازاتها وبياناً بنواحي النقص أو القصور التي تعرقل نشاطها وما يجب اتخاذه من تدابير لمواجهتها وللنهوض بالأكاديمية.

مادة ١٥ – يعاون رئيس الأكاديمية في إدارة شئونها نائبان يكون أحدهما لشئون التدريب ووحدات الإدارة المحلية والثاني لشئون التعليم والبحوث.

ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد أخذ رأي رئيس الأكاديمية.

ويشترط فيمن يعين نائباً لرئيس الأكاديمية أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في الأكاديمية أو في إحدى الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات.

ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفة أستاذ على سبيل التذكار، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو.





مادة ١٦- يقوم أقدم نواب رئيس الأكاديمية مقام رئيس الأكاديمية في اختصاصاته عند غيابه أو قيام مانع لديه.

مادة ١٧- يكون للأكاديمية مجلس للأمناء برئاسة الوزير المختص بالتنمية الإدارية وعضوية رئيس الأكاديمية وعشرة أعضاء من القيادات الإدارية الناجحة في المشروعات الاقتصادية وأربعة من رؤساء منظمات الأعمال؛ ويعهد إليه بمهمة الربط بين الأكاديمية واحتياجات المجتمع ودعم أنشطتها العلمية والثقافية والمساعدة في تنمية مواردها المالية وتدعيم دورها في التنمية البشرية في شتى القطاعات. ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية بتشكيل مجلس الأمناء وبيان اختصاصاته والقواعد المنظمة لسير أعماله. ويكون من مهام المجلس اقتراح التعديلات في برامج التدريس والتدريب واقتراح ومعاونة الأكاديمية في تنمية مواردها وتدريب طلابها.

مادة ١٨- يكون للأكاديمية أمين عام يعين وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه.

ويتولى الأمين العام الأعمال الإدارية والمالية في الأكاديمية تحت إشراف رئيس الأكاديمية ونوابه كما يكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المقررة في حدود اختصاصاته وتكون له بالنسبة إليها الاختصاصات المقررة لرئيس الإدارة المركزية.

ويعاون الأمين العام أمينان مساعدان من بين العاملين ذوي الكفاءة الشاغلين للوظائف العليا وفق القواعد المقررة.

مادة ١٩- تتكون موارد الأكاديمية من :

١. المبالغ التي تخصصها الدولة للأكاديمية في الموازنة العامة.
٢. حصيلة الأعمال والخدمات التي تؤديها الأكاديمية للطلاب والمتدربين والغير.
٣. حصيلة استثمار أموال الأكاديمية ومرافقها ومنشآتها في حدود الغرض الذي أقيمت من أجله.
٤. الهبات والتبرعات والوصايا التي تقدم إلى الأكاديمية.

مادة ٢٠- تكون للأكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط موازنة الدولة وتبدأ السنة المالية للأكاديمية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها، ويكون لكل فرع من فروعها فصل مستقل بالموازنة العامة للدولة.

مادة ٢١- تسري على جميع شئون الأكاديمية سائر أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليها ويكون لها ما للجامعات من سلطات، وعليها ما عليها من التزامات في كل ما يرد بشأنها نص خاص في هذا القرار.

وتخضع مجالس الأكاديمية المختلفة ووظائفها سواء ما تعلق منها بأعضاء هيئة التدريس، أو معاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين ومدرسي اللغات، وكذا العاملين بالأكاديمية والطلاب في كافة شئونهم والمزايا المقررة لهم بجداول المرتبات والبدلات لسائر الأحكام الواردة في قانون تنظيم الجامعات ولرئيس الأكاديمية سلطة رئيس الجامعة كما ورد في قانون تنظيم الجامعات. وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق : باختيار وتعيين رؤساء الأقسام وتكوين واختصاصات ونظام العمل في المجالس، وشئون أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين، والدراسة والامتحانات، والقيد وإعادة القيد والتحويل بين كليات الأكاديمية وكافة شئون الطلاب وشئون الدراسات العليا، ونظم التأديب، والدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها الأكاديمية والنظام المالي، وكذا جميع الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات؛ فيما عدا ما ورد بشأنها نص خاص في هذا القرار وتكون مسميات الوظائف الرئيسية بالأكاديمية والمناظرة لمثيلاتها من الوظائف بالجامعات على النحو التالي :

- الوزير المختص بالتنمية الإدارية – وزير التعليم العالي – والمجلس الأعلى للجامعات.
- مجلس الأكاديمية العلمي – مجلس الجامعة.
- مجلس الكلية أو المعهد – مجلس الكلية.
- مجلس القسم – مجلس القسم.
- رئيس الأكاديمية – رئيس الجامعة.
- نائب رئيس الأكاديمية – نائب رئيس الجامعة.
- عميد الكلية أو المعهد أو المركز العلمي – عميد الكلية.
- وكيل لكلية أو المعهد أو المركز العلمي – وكيل الكلية.
- رئيس مجلس القسم – رئيس مجلس القسم.

- أستاذ – أستاذ.
- أستاذ مساعد – أستاذ مساعد.
- مدرس – مدرس.
- مدرس مساعد – مدرس مساعد.
- معيد – معيد.
- العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس – العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس.
- الطلاب – الطلاب.

مادة ٢٢– يتكون الهيكل التنظيمي العام للأكاديمية من :

١. الوزير المختص بالتنمية الإدارية.
٢. مجلس الأكاديمية العلمي.
٣. رئيس الأكاديمية.
٤. نواب رئيس الأكاديمية.
٥. الأقسام العلمية.
٦. المراكز العلمية.
٧. الكليات والمعاهد.
٨. الأمانة العامة.

مادة ٢٣– تتكون الأكاديمية من عددٍ من الأقسام العلمية والمراكز العلمية والوحدات الاستشارية والمعاهد والكليات العلمية وذلك على النحو التالي :

أولاً : الأقسام العلمية

١. قسم إدارة الأعمال.
٢. قسم الإدارة العامة والمحلية.
٣. قسم العلوم السلوكية وإدارة الأفراد.
٤. قسم القانون الإداري.
٥. قسم المحاسبة.
٦. قسم الاقتصاد.
٧. قسم الرياضيات والإحصاء والتأمين.
٨. قسم الحاسب الآلي ونظم المعلومات.
٩. قسم إدارة الإنتاج.
١٠. قسم اللغات.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأكاديمية العلمي وعرض الوزير المختص بالتنمية الإدارية إنشاء أو تعديل الأقسام العلمية.

وتختص مجالس الأقسام العلمية كل فيما يخصه بما يأتي:

١. الاختصاصات العلمية والفنية المنصوص عليها في قانون الجامعات ولائحته التنفيذية
٢. رسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي والتدريب والاستشارات في القسم ومتابعة تنفيذها.
٣. اقتراح نظام العمل بالقسم والتنسيق بين مختلف التخصصات.
٤. تحديد المقررات الدراسية التي يتولى القسم تدريسها وتحديد محتواها العلمي.
٥. تحديد الكتب والمراجع في مواد القسم وتدعيم المكتبة بها.
٦. وضع وتنسيق خطة البحوث وتوزيع الإشراف عليها.
٧. اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتطبيقات العلمية وقاعات البحث.
٨. اقتراح توزيع أعمال الامتحان وتشكيل لجانه فيما يخص القسم.
٩. اقتراح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا.
١٠. اقتراح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها بالنسبة للدرجات العلمية التي تمنحها الأكاديمية.
١١. مناقشة التقرير السنوي لرئيس القسم وتقييم نظم الدراسة والتدريب ونتائج الامتحان والمقترحات الكفيلة بتطويرها بما يتماشى مع مطالب المجتمع وحاجاته المتطورة.
١٢. متابعة الدراسات والبحوث التي يقوم بها المدرسون المساعدون والمعيدون بالقسم لتبلغ المستوى العلمي الذي يهيئهم لعضوية هيئة التدريس بالقسم.
١٣. اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم ونقلهم وإعارتهم وإيفادهم في مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية واقتراح الترخيص بإجازات التفرغ العلمي.
١٤. اقتراح تعيين المدرسين المساعدين والمعيدين وندبهم ونقلهم وإيفادهم في بعثات أو على منح أجنبية والترخيص لهم بالإجازات الدراسية.

ويمارس كل قسم من الأقسام العلمية اختصاصاته بواسطة مجلس يشكل برئاسة رئيس القسم وعضوية جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين في القسم ومن خمسة من المدرسين فيه




على الأكثر يتناوبون العضوية فيما بينهم دورياً كل سنة بالأقدمية في وظيفة مدرس على ألا يزيد عدد المدرسين في المجلس عن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس فيه.

ولا يحضر اجتماعات مجلس القسم إلا الأساتذة عند النظر في شئون توظيف الأساتذة، ولا يحضر المدرسون عند النظر في شئون توظيف الأساتذة المساعدين.

وتعرض قرارات المجلس على رئيس الأكاديمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها؛ لعرضها على مجلس الأكاديمية العلمي.

ثانياً : المراكز العلمية والوحدات الاستشارية :

١. مركز التدريب.
٢. مركز الاستشارات.
٣. مركز البحوث والمعلومات.
٤. مركز تنمية الإدارة للإدارة المحلية.

ويختص مركز التدريب بما يلي :

١. التعرف على المشاكل الإدارية التي يعاني منها المديرون ومعاونوهم وإيجاد الحلول المناسبة لها والاستفادة المستمرة من التجارب والمعلومات المختلفة في تطوير خبراتهم والتفاعل مع المجتمع الذي يسهمون في تنميته.
٢. تصميم برامج متفرغة بالكامل لمدد كافية يمكن أثناءها التركيز على تدريب متكامل وجاد، وتنظيم مجموعة ناضجة من المديرين الذين يمثلون قطاعات وتخصصات مختلفة.
٣. اقتراح خطة التدريب بالأكاديمية وذلك قبل شهر سبتمبر من كل عام بأربعة أشهر.
٤. اقتراح خطة التنمية الذاتية المستمرة لأعضاء الهيئة الفنية بما في ذلك خطة البعثات والإجازات الدراسية.

ويختص مركز الاستشارات بما يلي :

١. معاونة المديرين على تشخيص حقيقة أسباب ما يواجههم من مشاكل ونقل حصيلة الخبرات المثلية لهم؛ للاسترشاد بها ومعاونتهم على استخدام أحدث الوسائل العلمية والمنطقية في حل مشاكلهم العملية في حدود البيئة المحلية التي تعمل فيها نشاطاتهم.
٢. تقديم المشورة اللازمة للعملاء الذين يرغبون في الاستعانة بجهود الأكاديمية مع العمل على إيجاد العلاقة بين الأكاديمية والعميل.
٣. اقتراح أعضاء الفريق الاستشاري في كل عملية وكافة الجوانب العملية سواء من ناحية الدراسة المطلوبة وتكاليفها ومدة التنفيذ.

ويختص مركز البحوث والمعلومات بما يلي :

١. التعرف على المشاكل الإدارية المعاصرة.
٢. دراسة العوامل المؤثرة في إحداث تطوير الوحدات الإدارية الاقتصادية والخدمية، وكذا الوحدات الإنتاجية.
٣. تقييم الأداء للوحدات الإدارية الاقتصادية والخدمية، وكذا الوحدات الإنتاجية.
٤. تقييم مدى كفاءة الأنظمة الإدارية والمحاسبية في الوحدات الإنتاجية.
٥. دراسة نظم المعلومات الإدارية في قطاعات الدولة.
٦. دراسة أثر الإنتاج الاقتصادي علي كفاءة الوحدات الإدارية الاقتصادية والخدمية وكذا الوحدات الإنتاجية.
٧. دراسة مشاكل تطبيق البحوث العلمية في قطاعات الدولة.
٨. اقتراح خطة البحوث المرتبطة بالمشاكل العامة بالاشتراك مع الأقسام العلمية المختلفة.
٩. اقتراح خطة المؤتمرات والندوات التي تعقدها الأكاديمية.
١٠. اقتراح خطة للنشر والترجمة والبحوث والدراسات المتصلة بمجالات أنشطة الأكاديمية.
١١. اقتراح خطة عامة لتطوير المواد والبرامج والوسائل التدريبية والمكتبات بالأكاديمية.
١٢. إعداد مشروع موازنة البحث العلمي في الأكاديمية.

ويختص مركز تنمية الإدارة المحلية بما يلي :

١. التعرف على المشاكل الإدارية في مجال الإدارة المحلية وإيجاد الحلول المناسبة لها والاستفادة من التجارب والمعلومات المختلفة.
٢. تصميم برامج متفرغة بالكامل لمدد كافية من التدريب المتكامل والجاد؛ بهدف إعداد مجموعة ناضجة من العاملين في مجال الإدارة المحلية الذين يمثلون قطاعات وتخصصات مختلفة.



٣. المشاركة في إعداد الخطة السنوية للتدريب في الإدارة المحلية، ويمارس كل مركز من المراكز العلمية اختصاصاته بواسطة مجلس يشكل من :

- عميد المركز.
- ستة من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية بدرجة أستاذ مساعد على الأقل يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الأكاديمية.

وتبلغ قرارات المجلس إلى رئيس الأكاديمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لعرضها على مجلس الأكاديمية العلمي.

وتتكون موارد هذه المراكز من حصيلة الخدمات التي تقدم للمستفيدين من خدماتها، ويجوز تقديم مساعدة لها من موازنة الأكاديمية ولفترة لا تزيد على سنتين.

ثالثاً : الكليات والمعاهد العلمية :

تضم الأكاديمية معهدين علميين متخصصين يقومان على تنظيم الدراسات التخصصية في مجالات التنمية الإدارية، ويكون أولهما على مستوى درجة البكالوريوس ويسمى ((كلية العلوم الإدارية))، ويختص المعهد الثاني بالدراسات العليا المتخصصة في هذه المجالات ويسمى ((المعهد القومي للإدارة العليا)).

وتمارس الكلية أو المعهد اختصاصاتها بواسطة مجلس يشكل برئاسة عميد الكلية أو المعهد وعضوية :

- وكيل الكلية أو المعهد.
- رؤساء الأقسام العلمية بالأكاديمية.
- اثنان من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية من ذوي التخصصات العلمية ذات الصلة بالمواد التي تدرس بالمعهد يصدر بتعيينهما قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي رئيس الأكاديمية.

ويختص مجلس الكلية أو المعهد العلمي بالنظر في المسائل الآتية:

١. اقتراح السياسة العامة للتعليم داخل الكلية أو المعهد.
٢. اقتراح الخطة اللازمة لاستكمال المباني ودعم المعامل والتجهيزات في الكلية أو المعهد.
٣. إعداد السياسة الكفيلة بتسهيل حصول الطلاب على الكتب والمذكرات.
٤. إقرار المحتوى العلمي لمقررات الدراسة بالكلية أو المعهد.
٥. اقتراح اللائحة الداخلية.
٦. اقتراح نظم قبول الطلاب وتحديد أعدادهم، والمصروفات الدراسية السنوية ونظم تحصيلها والإعفاء منها أو تخفيضها وأوجه صرفها.
٧. نظم الدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية وأعمال الامتحان والتدريب.
٨. مناقشة التقرير السنوي عن نشاط الكلية أو المعهد.
٩. تحويل الطلاب وقبول قيدهم وإيقاف قيدهم.
١٠. اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية.
١١. اقتراح تحديد مواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع أعماله.
١٢. اقتراح منح الدرجات العلمية.
١٣. رعاية الشئون الاجتماعية والرياضية والثقافية للطلاب.
١٤. النظر في كافة المسائل الأخرى التي يحيلها عليه مجلس الأكاديمية العلمي أو رئيسها، وتبلغ قرارات المجلس أو توصيتها إلى رئيس الأكاديمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها؛ لعرضها على مجلس الأكاديمية العلمي.

مادة ٢٤- يكلف رئيس الأكاديمية لجنه من خبراء الإدارة؛ لدراسة أوضاع معاهد إدارة الأعمال المماثلة في الدول التي حققت لمعاهدها النجاح والمكانة الدولية وتعرض اللجنة توصياتها ومقترحاتها على مجلس الأكاديمية العلمي ثم الوزير المختص بالتنمية الإدارية.

وتقدم هذه اللجنة توصياتها بشأن تطوير المعهد القومي للإدارة العليا خلال مدة أقصاها ستة شهور، كما يتقدم الوزير المختص بالتنمية الإدارية بمشروع التطوير؛ لاعتماده من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ هذا القرار.

كما يكلف رئيس الأكاديمية لجنة من خبراء الإدارة لدراسة الأوضاع العلمية للكليات واستكمال التجهيزات وأعضاء هيئة التدريس المتفرغين والمقررات الدراسية ونظم تقييم الطلاب. وتعد اللجنة توصياتها للعرض على مجلس الأكاديمية العلمي ثم الوزير المختص بالتنمية الإدارية.

مادة ٢٥- يضع مجلس الأكاديمية العلمي اللوائح الخاصة بالمكافآت والحوافز التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية وللعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بما لا يجاوز ما يقرره قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما.

مادة ٢٦- تسري على الأكاديمية أحكام النظام المالي المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها فيما لم يرد به نص خاص.

مادة ٢٧- يكون للأكاديمية إنشاء صناديق خاصة تتفق مع طبيعة نشاط الأكاديمية طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ويقر مجلس الأكاديمية العلمي اللائحة الداخلية لكل من هذه الصناديق والتي تنظم استقبال وإنفاق الأموال وضوابط استخدامها وتخضع هذه الصناديق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

مادة ٢٨- يُلغَى قرار رئيس الجمهورية رقْم (١٢٧) لسنة ١٩٨١م في شأن إنشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية واللائحة الخاصة بالأكاديمية السادات للعلوم الإدارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقْم (٥٥٦) لسنة ١٩٨٢.

مادة ٢٩- يصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القرار واللوائح الداخلية للأكاديمية والكليات والمعاهد والمراكز التابعة لها.

مادة ٣٠- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

الملتقى العلمي السنوي الأول لقطاع الاستثمار والتمويل العقاري

" منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر "

المشاكل والحلول المقترحة

٢٠٠٤/٧/٣١ - ٢٠٠٤/٨/١

أولاً : مقدمة

أصبح من المعروف في مصر أن مشكلة الإسكان تمس كل أسرة مصرية، وقد تراكمت وتعددت أبعادها وأسبابها وجوانبها، وتتمثل أهم هذه الجوانب في الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على الوحدات السكنية وانتشار الإسكان غير الرسمي والخلل في سوق الإسكان والسوق العقاري وغيرها، بالإضافة إلى ما يعاني منه السوق العقاري من حالة الركود المستمرة .

ومن ناحية أخرى بدأت تتكون قناعة لدى الجميع بضرورة تكوين منظومة للاستثمار والتمويل العقاري تتعامل بكفاءة وفعالية مع هذه المشكلة المتفاقمة؛ بل وتعمل على إحداث رواج في السوق العقاري وتنشيطه ليكون أحد مداخل تحرك النشاط الاقتصادي في مصر والخروج من مرحلة الركود التي طالت أكثر مما يجب وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد المصري .

ومع ترقب الجميع لمدى ما يمكن أن تحققه تلك المنظومة وخاصة بعد إصدار قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ومع إنشاء وزارة جديدة تحت مسمى تنمية الاستثمار؛ فإن الآمال معقودة على كيفية الوصول للمداخل الصحيحة لتفعيل منظومة الاستثمار والتمويل العقاري .

وفي إطار مواصلة رسالة مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للتصدي للقضايا الهامة بالبحث والتحليل والمناقشة العلمية الهادفة؛ من خلال المتخصصين من أساتذة الجامعات والأكاديميين والخبراء ورجال الأعمال للوصول إلى حلول عملية مناسبة تكون داعمة لصانع القرار وهادية له؛ فقد تقرر عقد هذا الملتقى الهام .

ثانياً : أهداف الملتقى

١) مناقشة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفعيل قانون التمويل العقاري .

٢) عرض أهم إجراءات تنشيط قطاع التمويل العقاري التي تم اتخاذها، وخاصة في مجالات (تذليل مشكلات تسجيل العقارات، التمويل، التقييم العقاري، إثبات الدخل، ارتفاع أسعار العائد على القروض) .

٣) التعرف على الجدارة الائتمانية لطالبي التمويل العقاري، والمعلومات المتعلقة بسوق التمويل العقاري .

٤) إيجاد مناخ ملائم لانتشار التمويل العقاري بالصورة المطلوبة، وتعزيز دوره في النمو الاقتصادي باعتباره أحد القطارات الهامة للتنمية الاقتصادية في أية دولة .

ثالثاً : محاور الملتقى

تناول الملتقى المحاور التالية :

المحور الأول : منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر.

المحور الثاني : دور وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية والبنوك العقارية وهيئة التمويل العقاري وشركات التمويل العقاري في منظومة الاستثمار والتمويل العقاري .

المحور الثالث : دور البورصة وسوق المال وآلية التوريق لتمويل الاستثمارات العقارية .

المحور الرابع : دور تشريعات الاستثمار العقاري في توفير المناخ الملائم للاستثمار والتمويل العقاري وإمكانيات تفعيل قانون التمويل العقاري .

المحور الخامس : مدى ملاءمة التمويل العقاري لهيكل الطلب المستقبلي للإسكان العقاري .

المحور السادس : مشاكل الاستثمار والتمويل العقاري من حيث :

١. مشاكل تصريف المخزون العقاري الراكد .
٢. مشاكل الاستثمار في المدن والمجتمعات العمرانية .
٣. المشاكل الخاصة بالمنتجين والشركات الممولة .
٤. مشكلة عدم ملاءمة أسعار الوحدات السكنية مع الفئات محدودة الدخل والمقبلين على الزواج من الشباب .

المحور السابع : ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج وآثارها على الاستثمار العقاري .

المحور الثامن : مداخل وآليات إحداث الرواج في السوق العقاري .

رابعاً : المشاركون المستهدفون

١) قطاع الوزارات : (وزارة الاستثمار . وزارة الإسكان والتعمير).
٢) قطاع البنوك
٣) قطاع الهيئات : (هيئة التمويل العقاري، الهيئة المصرية العامة للمساحة).
٤) قطاع الاستثمار العقاري : شركات التمويل العقاري.
٥) معهد التخطيط القومي، اتحاد المستثمرين العرب، مركز التقييم العقاري.

خامساً : المتحدثون الرئيسيون

١) أ.د/ علي شاكر. رئيس هيئة التمويل العقاري.
٢) أ/ فتحي السباعي. مدير معهد التخطيط القومي.
٣) م/ مجد الدين إبراهيم. رئيس مجلس إدارة شركة التعمير للتمويل العقاري.
٤) سيادة السفير/ جمال بيومي. رئيس إتحاد المستثمرين العرب.
٥) اللواء المهندس/ هشام نصر. رئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة.

سادساً : الأوراق البحثية

قدم المشاركون أوراقاً بحثية كان لها أثر كبير في إثراء الملتقى، وهي كما يلي :

١) " تقرير لجنة الإسكان والمرافق والتعمير بمجلس الشعب " إعداد الأستاذ / محمد محمد أبو العينين رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة مجموعة سيراميكا كليوباترا .
٢) "مشاكل ومداخل تفعيل منظومة التسجيل والاستثمار العقاري في مصر" إعداد : أ.د/ حسن حسني نائب رئيس أكاديمية السادات الأسبق.
٣) "معلومات بحثية عن منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر" إعداد مركز البحوث والمعلومات .
٤) "دور شركات التأمين في تنشيط سوق التمويل العقاري في مصر" إعداد د. صفوت حميدة الأستاذ المساعد بقسم التأمين والإحصاء والرياضيات.
٥) "المراكز القانونية لأطراف عقد القرض العقاري" إعداد أ.د/ سميحة القليوبي كلية الحقوق – جامعة القاهرة.
٦) "خواطر على طريق اقتحام مشاكل الاستثمار العقاري" إعداد فريق أول/ يوسف صبري أبو طالب رئيس مجلس إدارة شركة أكتوبر للتنمية والاستثمار العقاري، ووزير الدفاع والتنمية الشعبية، ومحافظ القاهرة الأسبق.

سابعاً : برنامج الملتقى

عقدت أربع جلسات على مدار يومي الملتقى كانت على النحو التالي :

الجلسة الأولى :

منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر، وتشتمل على دور كل من :

⇐ وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية .
⇐ البنوك العقارية والتجارية وشركات التأمين وهيئة التمويل العقاري وشركات التمويل العقاري .
⇐ دور البورصة وسوق المال وآلية التوريق لتمويل الاستثمارات العقارية .

الجلسة الثانية :

دور تشريعات الاستثمار العقاري في توفير المناخ الملائم للاستثمار والتمويل العقاري وإمكانيات تفعيل قانون التمويل العقاري .

الجلسة الثالثة :

مشاكل الاستثمار والتمويل العقاري من حيث :

⇐ مدى ملاءمة التمويل العقاري لهيكل الطلب المستقبلي للإسكان العقاري .



⇐ مشاكل تصريف المخزون العقاري الراكد .
⇐ المشاكل الخاصة بالمنتجين والشركات الممولة .
⇐ مشاكل عدم ملاءمة أسعار الوحدات السكنية مع الفئات محدودة الدخل والمقبلين على الزواج من الشباب .
⇐ ارتفاع عناصر الإنتاج وآثارها على الاستثمار العقاري .

الجلسة الرابعة :

مداخل وآليات إحداث الرواج في السوق العقاري .

ثامناً : توصيات الملتقى

اتفق المشاركون والمؤتمرون على التوصيات التالية :

المحور الأول : دور الدولة

تضمن هذا المحور سبعة أبعاد، وهي :

١) البعد التشريعي :
أ- إصدار قانون البناء الموحد .
ب- إصدار قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر في الوحدات السكنية .

٢) البعد المعلوماتي :
أ- التحديد الدقيق للشريحة المستحقة للدعم، وحجم طلبها على الإسكان .
ب- تحديد القدرة الاستيعابية للقرى والمدن الحالية في إطار حدودها الحالية .

٣) البعد المتعلق بالسياسات :
يتمثل في رسم خريطة عمرانية جديدة .

٤) البعد المتعلق بالتمويل :
أ- تخصيص الأموال اللازمة لدعم محدودي الدخل .
ب- توفير التمويل الميسر لتنفيذ قرارات الترميم والهدم .

٥) البعد الخاص بالإدارات المحلية :
أ- إعداد التخطيط العمراني للمدن والقرى .
ب- إصدار تراخيص البناء والهدم، ومراقبة تنفيذ الشروط البنائية .

٦) البعد المؤسسي :
أ- دراسة إنشاء مجلس أعلى للعمران .
ب- تحويل الأقاليم التخطيطية إلى أقاليم إدارية .

٧) البعد الرقابي :
أ- اعتبار الأراضي الزراعية محمية طبيعية .
ب- الحزم في تطبيق القوانين، والاشتراطات البنائية، والإزالة الفورية لأية مخالفة .

المحور الثاني : دور القطاع الخاص والأفراد

١) الاستثمار في أنشطة الخدمات بالمدن الجديدة.
٢) نقل الأنشطة الملوثة للبيئة أو مخازن التجارة إلى المدن الجديدة.

المحور الثالث : دور البنوك وشركات التأمين وغيرها

١) تخفيض سعر الفائدة على الإقراض.
٢) دعم الإسكان الاجتماعي.

المحور الرابع : دور الجمعيات التعاونية

ويتمثل هذا المحور في التوجه نحو البناء في المدن الجديدة.

وفي النهاية دعا المؤتمرون إلى تكرار هذه الملتقيات بما تتخلله من اجتماعات وحوارات ومناقشات تثري وتفعل نشاط التمويل العقاري.

ندوة

مشكلات تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي والحلول المقترحة (٢٠٠٤/٩/١٩م)

أولاً : مقدمة

يشهد المجتمع المصري في الفترة الحالية العديد من المتغيرات التي تؤثر على كافة الأنشطة للدولة، وتتمل أهم هذه المتغيرات في الاتجاه نحو الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، والخروج بالتنمية الشاملة من الوادي الضيق والاتجاه بها إلى أماكن جديدة وخاصة في جنوب الوادي بتوشكى وسيناء للقضاء على عزلة هذه الأماكن وتنمية مختلف الأنشطة (زراعيا، وتعدينيا، وصناعيا، وسياحيا، وعمرانيا) إضافة إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية وخلخلة الأماكن ذات الكثافة السكانية .

وفي سبيل تحقيق هذه التنمية؛ قامت الدولة بضخ استثمارات ضخمة لتنفيذ العديد من المشروعات التنموية العملاقة لزيادة موارد الدولة ولاستيعاب الزيادة السكانية ولتوفير وسائل المعيشة وفرص العمل وتحسين الدخل للمواطنين .

إن نجاح هذه المشروعات يرتبط أساسا بمدى توافر وتطور شبكات ووسائل النقل؛ حيث أن النقل يعد بمثابة الشرايين التي تمتد إلى جميع الأماكن وتربط بعضها ببعض؛ ويلعب دورا حيويا في أداء واقتصاديات إنتاج كافة القطاعات الأخرى .

ومن هنا؛ فقد عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ندوة علمية بعنوان: " مشكلات تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي والحلول المقترحة "، وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٠٤/٩/١٩م برعاية الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات، ومعالي الوزير/ عصام شرف وزير النقل، وقد أدار الندوة الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات؛ بحضور نخبة ممتازة من قيادات القطاع والخبراء المعنيين .

ثانياً : أهداف الندوة

١) التعرف على دور وزارة النقل في تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .
٢) التعرف على أهمية التخطيط لمشروعات النقل على المستوى القومي .
٣) دراسة ومناقشة المشكلات التي تواجه أحكام تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .
٤) التوصل إلى الحلول المقترحة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي للنقل في مصر .

ثالثاً : محاور الندوة

تتناول الندوة المحاور التالية :

المحور الأول : الدور المحوري والحيوي لقطاع النقل في الاقتصاد القومي .

المحور الثاني : تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي.

المحور الثالث : قياس كفاءة النقل في الموانئ المصرية .

المحور الرابع : قياس كفاءة النقل البحري .

المحور الخامس : قياس الكفاءة الاقتصادية للنقل الجوي ودوره في التنمية .

المحور السادس : قياس كفاءة النقل البري، وإمكانيات ترشيد تكلفته لخدمة القطاعات التنموية.

المحور السابع : إدارة أخطار النقل والإدارة المثلى لأخطار النقل على المستوى القومي بقطاعاته المختلفة .

المحور الثامن : أثر تغيير أسعار الدولار على تكلفة النقل في مصر .

المحور التاسع : أثر كفاءة النقل على التوطن في المدن الجديدة.

المحور العاشر : نحو وضع خطة قومية جديدة للنقل أكثر كفاءة وفعالية .

رابعاً : المشاركون المستهدفون

١) وزارة النقل.
٢) الهيئة العامة للطرق والكباري.
٣) شركة أتوبيس القاهرة الكبرى.
٤) هيئة الطرق.
٥) المعهد القومي للنقل.

خامسا : المتحدثون الرئيسيون

١) أ.د. سعد العشماوي. أستاذ إدارة النقل وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة الأزهر.
٢) م. طلعت خطاب. وكيل أول وزارة النقل – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل.
٣) الفريق أول/ يوسف صبري أبو طالب. الوزير ومحافظ القاهرة الأسبق ورئيس شركة أكتوبر للتنمية والاستثمار العقاري.
٤) أ.د./ حزين أحمد حزين. أستاذ الطرق والمرور – كلية الهندسة – جامعة القاهرة .

سادساً : الأوراق البحثية

قدم المشاركون أوراقا بحثية كان لها أكبر الأثر في إثراء الندوة، وهي كما يلي :

١) " ملخص لدراسة : مشكلات تخطيط وتنظيم النقل على المستوى القومي وحلولها " إعداد الدكتور/ سعد الدين عشماوي أستاذ تنظيم وإدارة النقل، عميد كلية التجارة – جامعة الأزهر الأسبق .
٢) " تأمين سلامة عبور المشاة على محاور النقل الرئيسية بين الواقع والمتوقع " إعداد الأستاذ الدكتور/ حزين أحمد حزين أستاذ الطرق والمرور .
٣) " دور سياسة الإحلال والتجديد لوسائل النقل في رفع مستويات الأمن والسلامة على الطرق المصرية " إعداد الدكتور/ موسى عبد الرحمن محمد سعيد. رئيس قسم هندسة السيارات .
٤) " إدارة أخطار النقل الداخلي في مصر " إعداد الدكتور/ صفوت حميدة الأستاذ المساعد وعميد كلية الإدارة – فرع بورسعيد.
٥) " دور التخطيط الاستراتيجي للنقل في حل مشكلات النقل في مصر " إعداد م/ محمد طلعت خطاب وكيل أول وزارة النقل.

سابعا : برنامج الندوة

عقدت ثلاث جلسات وكانت على النحو التالي :

الجلسة الأولى : – الدور المحوري والحيوي لقطاع النقل في الاقتصاد القومي .
- إطار كلي لتنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .
- دور التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال .

الجلسة الثانية : مشكلات تطبيقية حول إدارة النقل وأفكاره في مصر .

الجلسة الثالثة : مناقشة مفتوحة وإدارة لحوار وإعلان التوصيات .

ثامناً : توصيات الندوة

توصل المشاركون والمؤتمرون إلى التوصيات التالية :

١) تشكيل كيان مؤسسي (مجلس أعلى للنقل) ينبثق من مجلس الوزراء ويتكون من الوزارات المعنية وإقرار خطة قومية للنقل ومقترح أن تمثل فيه وزارات (النقل، الطيران المدني، الداخلية، الحكم المحلي، الإسكان والمرافق، الاستثمار).
٢) ضرورة أن تقوم الدولة بدورها في إنشاء البنية الأساسية لمشروعات النقل آخذةَ في الحسبان أن تمويلها لمشروعات النقل له عائد اقتصادي واجتماعي وسياسي يعود على المجتمع ككل وإن لم يظهر في حسابات الأرباح والخسائر.
٣) ربط تنظيمات النقل على المستوى القومي سواء ما بين النقل الجوي والبري بأنواعه وكذا بالنقل المائي داخل المدن من جهة ومن جهة أخرى بشبكات النقل الإقليمية الواصلة للمنافذ البرية والبحرية والجوية.
٤) استخدام نظم الضرائب والرسوم وشروط الترخيص لتوجية الناقلين لاستخدام وسائل النقل الاقتصادية؛ منعا لإهدار الاستثمارات في الطرق لتقليل الحوادث ورفع مستوى الأمان.
٥) تدعيم السكك الحديدية لتأخذ دورها خاصة في مجال نقل البضائع حيث أن النظم الحالية تؤدي (في ضوء



نظام التعريفة المتبع) إلى توجيه المنقول من السلع تامة الصنع أو النصف مصنعة – كذا المحمولات على مدار العام إلى استخدام اللوريات ومن ثم رفع كفاءة النقل بالسكك الحديدية بتدعيم خدماته.

٦) تجميع وثائق التأمين على مختلف وسائل النقل في صندوق واحد لتعظيم العائد.

٧) التخطيط للتخلص من وسائل النقل العشوائي بحزم وذلك أخذا في الحسبان الظروف الاجتماعية والسياسية التي تتطلب تدرج إلغائها.

٨) تلبية رغبات ذوي الاحتياجات الخاصة من الطريق ووسيلة النقل.

٩) تدعيم مشروع وزارة النقل لتعظيم دور النقل النهري في نقل البضائع لاقتصاديات تشغيله بهدف تقليل الكثافة المرورية على الطرق ووسائل النقل الأخرى.

١٠) توعية المواطنين لمساندة الدولة في خطتها لتطوير مرافق النقل سريعاً لأداء الخدمة بأحسن الوسائل وأقل التكاليف.

١١) إيجاد آلية تشريعية لتنفيذ قرارات الكيان المؤسسي للنقل وتوحيد القوانين والتشريعات المختلفة.

إطلالة على الجديد
في النشاط العلمي بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أولاً : يوم الوفاء

اليوبيل الذهبي لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية (١٩٥٤- ٢٠٠٤)

قامت أكاديمية السادات للعلوم الإدارية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٧ بالاحتفال باليوبيل الذهبي ومرور خمسين عاماً على إنشاء اللبنة الأولى لها متمثلة في المعهد القومي للإدارة العليا، الذي كان له أكبر الأثر في ترسيخ دور الإدارة بمصر والعالم العربي، ومن ثم تم بناء هذا الصرح الأكاديمي؛ ليقوم بدوره في تحقيق أهداف التنمية البشرية والإدارية، والارتقاء بمستوى لخدمات العليا والمهنية.

وقد بدأ الحفل بالسلام الوطني لجمهورية مصر العربية، تلاه قراءة بعض آيات من الذكر الحكيم بصوت الشيخ/ أحمد تمام، ثم أعقبها كلمة للأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات وأمين عام الاحتفالية؛ أعرب من خلالها عن شكر الأكاديمية العميق للسادة الحضور، وكذلك وجه الشكر للسادة المكرمين الذين حملوا رسالة الأكاديمية، معلناً سيادته أنه (يوم الوفاء) لهؤلاء الرموز العظيمة.

وبعد ذلك تحدث الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية موجهاً عظيم الشكر والامتنان للسيدة الفاضلة/ جيهان السادات حرم الرئيس السابق (محمد أنور السادات) بتشريف سيادتها بالحضور لهذه المناسبة.

وهو ما لاقى حفاوة كبيرة لدى السادة الحضور بسيادتها، كما عبر سيادته عن شكره لكوكبة المكرمين من رؤساء الأكاديمية السابقين وكل من ساهم في بناء هذا الصرح الأكاديمي الكبير، وذكر سيادته عدداً كبيراً من قائمة المكرمين الاثنين والأربعين؛ دليلاً على حفاوة سيادته الكبيرة بوفاء الأكاديمية لرموزها.

وقد وجه سيادته الشكر كذلك لسيادة رئيس الجمهورية، الرئيس محمد حسني مبارك لازدهار الأكاديمية وتعظيم دورها في فترة رئاسته.

كما أعقب كلمة رئيس الأكاديمية الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم، كلمة السيدة الفاضلة/ جيهان السادات التي عبرت عن مكنون فرحتها وسعادتها بدعوة سيادتها لحضور هذه الاحتفالية في عفوية تامة، موجهة الشكر الجزيل لأكاديمية السادات متمثلة في شخص رئيس الأكاديمية.

ومما لا شك فيه؛ أن حضور الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية، وإلقاء سيادته كلمة؛ أعرب من خلالها عن امتنانه العميق بحضور سيادته نائبا عن الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس الوزراء – يمثل دلالة عميقة: أعرب سيادته عنها بتوجيه وإعلان رسالة الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس الوزراء لرئيس الأكاديمية والسادة الحضور بامتنانه العميق لدعوة سيادته لهذا الحفل الكبير، راجيا التقدم والريادة في علم الإدارة وتنميتها، لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بعدما وصفها سيادته بوصولها إلى مرحلة " الحكمة " في الإدارة.

ثم أعقب كلمة سيادة الوزير/ أحمد درويش؛ كلمة الأستاذ/ إبراهيم عليوة نيابة عن وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور/ عمرو عزت سلامة، أعرب من خلالها عن امتنانه بالحفاوة وأشاد بالتنظيم الجيد للاحتفالية.

وهذا إن دل؛ إنما يدل على دور ومكانة أكاديمية السادات الرائد في تعظيم وتفعيل وتطبيق علم الإدارة على المستويين القومى والإقليمي.

وفى نهاية الحفل قام الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير التنمية الإدارية بتكريم وتوزيع الدروع على السادة المكرمين، والذين بلغ عددهم اثنين وأربعين شخصية مكرمة.

ومن أسماء القيادات والشخصيات التي ساهمت في إثراء ودعم دور الأكاديمية ومعاهدها السابقة (١٩٥٤- ٢٠٠٤) ما يلي :



١. أسرة الزعيم الراحل/ محمد أنور السادات رئيس الجمهورية السابق، وتسلمتها السيدة الفاضلة/ جيهان السادات.
٢. اسم المرحوم السيد/ عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية الأسبق، والذي أشرف على المعهد القومي للإدارة العليا، وتسلمتها نيابة عن سيادته الآنسة/هبة الله عبد اللطيف البغدادي.
٣. السيد الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازي وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء الأسبق، الذي أشرف على المعهد القومي للإدارة العليا والمعهد القومي للتنمية الإدارية.
٤. اسم المرحوم السيد الأستاذ الدكتور/ محمد حافظ غانم نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، والذي أشرف على المعهد القومي للإدارة العليا وتسلمتها الأستاذة/ سناء محمد محمد حافظ غانم.
٥. اسم المرحوم السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد شريف وزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق، ورئيس مجلس إدارة المعهد القومي للإدارة العليا الأسبق، وتسلمتها السيدة/ حرمه. وفي الختام: تم عزف السلام الوطني لجمهورية مصر العربية.

وقد سبق عقد المؤتمر العلمي السنوي التاسع لمركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات تحت عنوان " آفاق التنمية والإصلاح الإداري في مصر الألفية الثالثة ودور أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ".

وفي إطار خطته السنوية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ برئاسة أ. د./ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية ورئيس المؤتمر، وتشريف أ. د./ على لطفي رئيس الوزراء الأسبق، وبحضور أ. د. عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات وأمين عام المؤتمر، ونخبه ممتازة من قيادات الإدارة في مصر، وكذلك الخبراء المتخصصين وأساتذة الجامعات والأكاديمية، حيث عقدت خمس جلسات على مدار يومين على النحو التالي :

الجلسة الأولى :

" التنمية الاقتصادية ودورها في التنمية والإصلاح الإداري "

الجلسة الثانية :

" دور الموارد البشرية في التنمية الإدارية والإصلاح الإداري الإداري في المستقبل "

الجلسة الثالثة :

" دور الإدارة العامة والمحلية والبيئية في التنمية لإدارية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة "

الجلسة الرابعة :

" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة "

الجلسة الخامسة :

" دور الأكاديمية في التنمية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة "

وأهم ما توصل إليه المؤتمرون والمشاركة في هذا المؤتمر ما يلي :

أولاً :

تحتاج مصر في الألفية الثالثة إلى برنامج إصلاح إداري واضح ومحدد وله فترة زمنية معروفة وأهداف إستراتيجية متوافقة مع مراحل الإصلاح الإداري الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد المصري، ولابد أن يسير الإصلاح الاقتصادي والإداري معاً في وقت واحد، بل وإعطاء الأولوية والأهمية القصوى لبرنامج الإصلاح الإداري.

ثانياً :

لابد أن يتضمن برنامج الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية : مشروعاً قومياً لتنمية الموارد البشرية، ويرتبط ذلك بالإصلاح الجذري للتعليم، ووضع المشروع القوسي للتدريب وتنمية الكوادر والقيادات الإدارية موضع التنفيذ.

ثالثاً :

إن الإصلاح الإداري لا يتم إلا بالتغيير الجذري للفكر والأهداف والقوانين والتحديث والتطوير والابتكار الإداري.

رابعاً :

يجب الأخذ بأسس اللامركزية؛ من خلال الشفافية في عرض الحقائق والمعلومات، وكذلك من خلال تمكين المجتمع المدني من مساءلة المسئولين عند حدوث فساد أو انحراف، واستجابة المسئولين لذلك: في إطار دعم الممارسة الديمقراطية.



خامساً :

تقديم دعوة للقاء مع السيد رئيس لوزراء؛ لمناقشة مستقبليات العمل بالأكاديمية، وتحديد رسالتها المستقبلية بهدف تأكيد دور الأكاديمية على المستوى الإقليمي والقومي.

سادساً :

مجابهة تحديات نجاح تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية، وذلك من خلال : تطوير البنية الأساسية، سد الفجوة الرقمية، تشجيع استيعاب المعرفة الالكترونية لدى جمهور المتعاملين، بناء الثقة، التشغيل البيئي المتداخل.

ثانياً : عقد اتفاقيات – رئاسة الأكاديمية

سوف تقوم رئاسة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بعقد اتفاقية علمية بينها وبين الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة القادمة.

ثالثاً : إعداد الندوات والمؤتمرات بمركز البحوث

أ] إعداد مؤتمر التعلم الالكتروني وعصر المعرفة (١٥ – ١٧ فبراير ٢٠٠٥م)

يقوم مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية كدلك بالتحضير للمؤتمر العلمي الثاني عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات تحت عنوان: "التعليم الالكتروني وعصر المعرفة" الموافق يومي ١٥– ١٧ فبراير ٢٠٠٥م.

وفيما يلي عرض لأهداف المؤتمر ومحاوره والمشاركون المستهدفون :

أهداف المؤتمر:

١- متابعة كل القضايا الرئيسية والتطورات والاتجاهات الحديثة في التعلم الالكتروني.
٢- التعرف علي كيفية اختيار واستخدام التكنولوجيات والمنتجات والخدمات المتعددة في التعلم الالكتروني.
٣- تفهم ماهر ضروري عند إنتاج موارد ومصادر التعلم الالكتروني.
٤- متابعة دراسات الحالة التي تعرض المداخل والاستراتيجيات والأساليب الناجحة في التعلم الالكتروني.
٥- فحص مكونات التطبيقات الفعالة الرئيسية في التعلم الالكتروني.

محاور المؤتمر:

١- بناء وتطبيق استراتيجيات التعلم الالكتروني في الشركات ومنظمات القطاع العام.
٢- بناء وصيانة التعليم العالي الافتراضي.
٣- التعلم الالكتروني الفعال والكفء.
٤- بيئات التعلم الالكتروني التفاعلية والمترابطة معا.
٥- إدارة عملية التعلم الالكتروني.
٦- الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا النعلم الالكتروني.
٧ نشر التعلم الالكتروني علي نطاق واسع.
٨- تحسين جودة التعلم الالكتروني خلال التقييم المستمر ومنح الشهادات علي الخط.
٩- التعلم الالكتروني كأداة للتغيير الاجتماعي.

المشاركون المستهدفون :

١- وزارات:الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،التربية والتعليم،والبحث العلمي،التعليم العالي.
٢- المراكز البحثية المعنية بنظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.
٣- الأكاديميات والكليات المختصة بعلم الحاسب.
٤- أعضاء هيئة التدريس والمعيدون المختصون بعلم الحاسب.
٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

ب] إعداد ندوة الديون المصرفية المتعثرة (٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥م)

يقوم مركز البحوث والمعلومات بالتحضير لندوة علمية بعنوان: " الديون المصرفية المتعثرة وسبل علاجها في ضوء القانون الجديد للبنوك " الموافق ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥م.

وفيما يلي عرض لأهداف الندوة ومحاورها و المشاركون المستهدفون :

أهداف الندوة

١) دراسة أسباب تعثر الديون المصرفية.
٢) التعرف على أساليب المواجهة وسُبل العلاج.
٣) مناقشة قانون البنوك الجديد للديون المتعثرة.

محاور الندوة

وتتناول الندوة المحاور التالية:

المحور الأول:

مفهوم وماهية التعثر المصرفي ومؤشرات الاستدلال عليه.

المحور الثاني:

مراحل تعثر الديون المصرفية ومظاهرها.

المحور الثالث:

أسباب تفاقم مشكلة الديون المصرفية المتعثرة ودور البنوك في إحداث التعثر.

المحور الرابع:

الآثار الاقتصادية للديون المصرفية المتعثرة.

المحور الخامس:

دور الجهاز المصرفي في مواجهة الديون المتعثرة واستراتيجيات التعامل مع الديون المتعثرة.

المحور السادس:

نظرة تحليلية على بعض الحالات التي تم تسويتها في مجال الديون المصرفية المتعثرة.

المحور السابع:

دور البنك المركزي في علاج مشكلة الديون المتعثرة في ضوء قانون البنوك الجديد.

المشاركون المستهدفون

١) قطاع البنوك.
٢) وزارة المالية.
٣) قطاع المقترضين من البنوك.
٤) العملاء المتعثرون.
٥) مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
٦) المحاسبون القانونيون.
٧) محافظ البنك المركزي.

رابعاً : مناقشة الرسائل العلمية بالمعهد القومي للإدارة العليا

يقوم المعهد القومي بمناقشة مجموعة من الرسائل العلمية خلال الفترة القادمة، وبيانها كالتالي :

ID	مسلسل	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	القسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
٢٠٩٣	٧٣	فاطمة على حميد سعيد المهيرى	سيد عبد الرحيم عبد الموني	نور عبد الودود ندا	تقييم سياسات تنمية الصادرات بدولة الامارات العربية المتحدة	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٩١	١٣	اشرف صابر كامل صابر	سمير محمد فريد		دراسة اثر تكنولوجيا المعلومات على تطوير العملية التدريبية بوزارة الداخلية	الادارة العامة والمحلية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢١٠٦	٧٧	ماجد عبد الله على أبو شليبى	عبد المطلب عبد الحميد		دور التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢١٣١	٨٤	محمد شرف احمد عبده سعيد	شريف حسن قاسم	عبد القادر عبد الرحمن همام	التطوير التنظيمي بالمؤسسات المصرفية - دراسة تطبيقية على البنك المصري المتحد	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢٢٤٨	١٢	عبد الواحد احمد محمد حواس	فتح الباب جلال فتح الباب	احمد فهمي أبو القمصان	أبعاد مشاكل التعثر المالي في الشركات ذات الكثافة الاستثمارية المرتفعة	إدارة الأعمال	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٨٠	٩	اسامة محمد سعيد الباسوسى	صلاح الدين محمد صادق	زهير عبد السلام مصطفى	العولمة وتنمية القدرات التنافسية المناسبة لها -دراسة مقارنة للتجربتين المصرية والألمانية مع التطبيق على العملية التعليمية.	الادارة العامة والمحلية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢١٤٥	٧٠	محمد على عبد الله على حربوك الشحى	محمد عبد التواب البكرى شاهين		الالتزام التنظيمي وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرار -دراسة ميدانية	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢

ID	مسلسل	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	القسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
١٨٧٢	٤	احمد محمد عبد الرحيم إبراهيم	عبد القادر عبد الرحمن همام	نور عبد الودود ندا	أثر ثقافة المنظمة على فعالية نشاط التدريب - دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك مصر الدولي	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢٠٧٢	٣	عمران جلال عمران حسن نصير	محمد محمود حسن هلال	عادل مبروك محمد	أثر متغيرات سوق الأوراق المالية على أداء صناديق الاستثمار	إدارة الأعمال	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٦١	٢	احمد حسن توفيق حسن	احمد حسين عبد المنعم		المحاسبة عن الأداء لرفع كفاءة القياس والتقييم المحاسبي على مستوى القطاعات بالمنشآت الصحفية	المحاسبة	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٩٠	١٢	أكمل أنور راتب عوض	محمد حسن العزازى	محمد المتولي السيد يوسف	دور نظم دعم القرار في تحسين أداء منظمات الأعمال	الإدارة العامة والمحلية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٨٤	٤١	رضا مصيلحى احمد إسماعيل	حسن حسنى محمد حسن	سيد عبد الرحيم عبد المولى	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
٢١٣٧	٨٥	محمد عبد العليم صابر صابر	عبد المطلب عبد الحميد		دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٢	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٧٧	١٥	دينا عبد العظيم احمد غازى	محمد بدر السنوسي		A Decision Support Model Based on Mobile Agent Concept With Application on Heterogeneous Environment	الحاسب الآلي ونظم المعلومات	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٥٦	٣١	حليمة زيد محمد صالح الهلالي الشحى	الحسيني محمد عفيفي بدر		تقييم استثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم العام واتجاهات تطويره بدولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة تطبيقية	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٨٥٢	٢	أحلام جاسم إبراهيم حسن	محمد ماهر الصواف	محمد المتولي السيد يوسف	تقييم فعالية التنظيم الإداري بالمنظمات العامة - دراسة تطبيقية على وزارة الصحة بدولة الإمارات العربية المتحدة	الإدارة العامة والمحلية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
٢٢٦٦	١١٩	إيمان على محمد البوصى	إبراهيم سعد المصري		أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على التنمية السياحية بدولة الإمارات العربية المتحدة	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
٢٢٠٢	٨٨	نادية محمد بدوى عبد القادر	محمد حسن العزازى	سمير محمد ضياني	تفعيل دور الإدارة العامة للرعاية الصحية الأساسية بوزارة الصحة والسكان في التثقيف الصحى -دراسة تطبيقية في محافظتي دمياط وبنى سويف	الإدارة العامة والمحلية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٠١	١٧	ايمن احمد فؤاد احمد المعزاوى	محمد ماهر الصواف		دور جهاز شئون البيئة في حل المشكلات الإدارية والقانونية في مصر -دراسة تحليلية في إدارة المشكلات البيئية	الإدارة العامة والمحلية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥



خامساً : دورات تدريبية بمركز التدريب

يقوم مركز التدريب خلال المرحلة القادمة بعقد دورات تدريبية متخصصة، وبيانها كالتالي :

برامج شهر يناير ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد	المدة
١	تنمية مهارات مدير المستقبل الفعال	١/١- ٢٠٠٥/١/٥	أسبوع
٢	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	١/١ - ٢٠٠٥/١/٥	أسبوع
٣	المعايير المحاسبية في ظل العولمة	١/١- ٢٠٠٥/١/٥	أسبوع
٤	تنمية مهارات إدارة الخطر	١/١ - ٢٠٠٥/١/٥	أسبوع
٥	تنمية مهارات المرأة في إدارة البيئة	١/١ - ٢٠٠٥/١/٥	أسبوع
٦	تطبيقات الجداول الإلكترونية في إدارة المشروعات	١/١- ٢٠٠٥/١/٥	أسبوع
٧	إعادة الهندسة الإدارية للمنظمات	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
٨	استراتيجيات التسويق لمواجهة التحديات المعاصرة	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
٩	دور المحاسب الإداري في مجال صنع واتخاذ القرار	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
١٠	إدارة محافظ الأوراق المالية	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
١١	الأساليب القانونية الحديثة لتوصيف الوظائف	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
١٢	تنمية مهارات إدارة الاجتماعات	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
١٣	نظم المعلومات في قطاع المستشفيات	١/٨- ٢٠٠٥/١/١٢	أسبوع
١٤	تفويض السلطات بهدف بناء صف ثاني	١/١٥- ٢٠٠٥/١/١٩	أسبوع
١٥	تنمية مهارات التعامل مع العملاء	١/١٥- ٢٠٠٥/١/١٩	أسبوع
١٦	نظم الرقابة والمراجعة الداخلية	١/١٥- ٢٠٠٥/١/١٩	أسبوع
١٧	أساليب مواجهة عمليات غسيل الأموال	١/١٥- ٢٠٠٥/١/١٩	أسبوع
١٨	الأساليب الكمية في ادارة الانتاج	١/١٥ - ٢٠٠٥/١/١٩	أسبوع
١٩	إدارة التغيير والتطوير التنظيمي	١/٢٩ - ٢٠٠٥/٢/٢	أسبوع
٢٠	تنمية مهارات مندوبي البيع	١/٢٩ - ٢٠٠٥/٢/٢	أسبوع
٢١	الأساليب الحديثة لنظم التكاليف	١/٢٩ - ٢٠٠٥/٢/٢	أسبوع
٢٢	إدارة الأخطار التأمينية	١/٢٩ - ٢٠٠٥/٢/٢	أسبوع
٢٣	الأساليب الحديثة للتعامل مع مخاطر الائتمان المصرفي	١/٢٩ - ٢٠٠٥/٢/٢	أسبوع
٢٤	العقود الدولية	١/٢٩ - ٢٠٠٥/٢/٢	أسبوع

برامج شهر فبراير ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد	المدة
١	الإعداد لشغل الوظائف القيادية العليا (رئيس قطاع) الدورة الثانية	٢/٥- ٢٠٠٥/٢/٩	٥ أسابيع
٢	المرأة وتحديات القيادة	٢/٥ - ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
٣	تحليل وفحص والقراءة النقدية للقوائم المالية	٢/٥ - ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
٤	إدارة الاستثمارات في المصارف الإسلامية	٢/٥- ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
٥	الضوابط التشريعية لإبرام العقود	٢/٥- ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
٦	الإدارة البيئية للمنشآت البترولية	٢/٥ - ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
٧	أساليب تصميم البحوث التسويقية	٢/٥ - ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
٨	الاتجاهات الحديثة في المحاسبة	٢/٥ - ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع



م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد	المدة
٩	المراقبة الإحصائية لجودة الإنتاج	٢/٥ – ٢٠٠٥/٢/٩	أسبوع
١٠	تنمية مهارات إدارة الوقت	٢/١٩ – ٢٠٠٥/٢/٢٣	أسبوع
١١	دراسة الجدوى التسويقية للمشروعات	٢/١٩ – ٢٠٠٥/٢/٢٣	أسبوع
١٢	الاتجاهات الحديثة في مراجعة وفحص الحسابات	٢/١٩ – ٢٠٠٥/٢/٢٣	أسبوع
١٣	التأمين البحري	٢/١٩ – ٢٠٠٥/٢/٢٣	أسبوع
١٤	قواعد البيانات ودورها في تطوير الأداء	٢/١٩ – ٢٠٠٥/٢/٢٣	أسبوع
١٥	المنهج العلمي والعملي في إعداد وكتابة التقارير	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع
١٦	التخطيط والرقابة المالية	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع
١٧	إدارة المشروعات بنظام B.O.O.T-B.O.T	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع
١٨	الإدارة البيئية للمنشآت السياحية	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع
١٩	أمن المنشآت ومكافحة التخريب	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع
٢٠	القواعد القانونية للعقود الدولية في مجال البترول	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع
٢١	التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري	٢/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٢	أسبوع

برامج شهر مارس ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد	المدة
١	التفكير الإبتكاري ودوره في تطوير الأداء	٣/٥ – ٢٠٠٥/٣/٩	أسبوع
٢	تنمية مهارات التعامل مع الآخرين	٣/٥ – ٢٠٠٥/٣/٩	أسبوع
٣	تنمية المهارات المحاسبية لغير الماليين	٣/٥ – ٢٠٠٥/٣/٩	أسبوع
٤	الأساليب الكمية كأداة لدعم اتخاذ القرارات	٣/٥ – ٢٠٠٥/٣/٩	أسبوع
٥	البرنامج المتكامل للشئون القانونية	٣/٥ – ٢٠٠٥/٣/٩	أسبوع
٦	العولمة واقتصاديات البنوك	٣/٥ – ٢٠٠٥/٣/٩	أسبوع
٧	الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
٨	خدمات ما بعد البيع كمدخل للاحتفاظ بالعملاء	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
٩	مشاكل حسابات المخزون	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
١٠	تنمية مهارات التعامل مع تكنولوجيا الخدمات المصرفية	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
١١	تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
١٢	المهارات القانونية للتفاوض وإبرام العقود	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
١٣	أساليب ومهارات وتخطيط المسار الوظيفي	٣/١٢ – ٢٠٠٥/٣/١٦	أسبوع
١٤	التحليل المالي للقوائم المالية	٣/١٩ – ٢٠٠٥/٣/٢٣	أسبوع
١٥	التجارة الإلكترونية	٣/١٩ – ٢٠٠٥/٣/٢٣	أسبوع
١٦	البرنامج المتكامل للتطبيقات المحاسبية	٣/١٩ – ٢٠٠٥/٣/٢٣	أسبوع
١٧	التأمين وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي	٣/١٩ – ٢٠٠٥/٣/٢٣	أسبوع
١٨	المهارات القانونية لأعداد العروض الفنية والمالية والمناقصات والممارسات الدولية	٣/١٩ – ٢٠٠٥/٣/٢٣	أسبوع
١٩	أساليب تبسيط وتطوير نظم وإجراءات العمل	٣/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٣٠	أسبوع
٢٠	التخطيط المالي وإعداد الموازنات	٣/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٣٠	أسبوع
٢١	تنمية مهارات التعامل مع السندات الدولية	٣/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٣٠	أسبوع
٢٢	فن البيع وإجراءات المقابلات البيعية الفعالة	٣/٢٦ – ٢٠٠٥/٣/٣٠	أسبوع



الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند

ولد الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند في مدينة طنطا عام ١٩٢٦م، حيث حصل سيادته على دكتوراه في فلسفة التربية والإدارة من جامعة بنسلفانيا – فيلادلفيا بالولايات المتحدة ١٩٦٤.

لقد تخرج سيادته في كلية الزراعة بجامعة القاهرة عام ١٩٦٩، وحصل على دبلوم عام في التربية وعلم النفس بمعهد التربية العالي للمعلمين ومقره القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٤٧م.

ثم انتقل سيادته إلى دراسة علم الإدارة الذي لا غنى عنه لأي متخصص في شتى العلوم، ومن ثمّ حصل على دبلوم ادارة عامة بمعهد الإدارة العامة ومقره القاهرة عام ١٩٥٨م.

وفي عام ١٩٥٩ حصل سيادته على دبلوم خاص في التربية وعلم نفس تخصص إدارة وقياس نفسي كلية التربية جامعة عين شمس.

وبعد ذلك اجتاز سيادته مرحلة الدكتوراه في فلسفة التربية والإدارة، وتلاها حصوله على البرنامج الدولي لمعلمي الإدارة بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩م.

من ناحية أخرى ؛ تدرج الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند في السلم الوظيفي، حيث عمل سيادته في بداية حياته العملية مدرسا بوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٦٥م.

وبعد حصول سيادته على درجة الدكتوراه عمل مديرًا لفرع مركز الاستشارات الإدارية بالإسكندرية بالمعهد القومي للإدارة العليا للتنمية الإداريـــة (أكاديمية السادات فيما بعد) وذلك عام ١٩٦٥م، ثم أستاذاً مساعداً بقسم الأفراد والسلوك التنظيمي بالمعهد القومي للإدارة العليا للتنمية الإدارية (أكاديمية السادات فيما بعد) وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩م.

وفي عام ١٩٧٠م عمل سيادته نائباً لمدير مركز التدريب بالمعهد القومي للإدارة العليا للتنمية الإدارية (أكاديمية السادات فيما بعد)، ثم أستاذاً بقسم الأفراد والسلوك التنظيمي بالمعهد القومي للتنمية الإدارية (أكاديمية السادات فيما بعد) عام١٩٧٤م.

كما عمل سيادته مستشاراً بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩م، وعين سيادته رئيسا لقسم الأفراد والسلوك التنظيمي بالمعهد القومي للتنمية الإدارية (الأكاديمية فيما بعد) منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٧٥م، ثم عميداً لمركز البحوث والمعلومات بالأكاديمية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦م.

منذ عام ١٩٨٦م وحتى الآن يعمل سيادته أستاذاً متفرغا بالدراسات العليا بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، حيث إن مكتبه مفتوحٌ للدارسين سواء داخل أو خارج الأكاديمية.

لقد اكتسب الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند خبراتٍ عديدة في حياته المهنية ؛ نتيجة عمله في مجالات متنوعة، منها : التدريب والتدريس والاستشارات والبحوث.

ففي مجال التدريب قام سيادته بإدارة برامج التدريب والمشاركة في تنفيذها بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩م، وكذلك إدارة برامج التدريب والمشاركة في تنفيذها بالمعهد القومي لإدارة العليا ثم المعهد القومي للتنمية الإدارية فالأكاديمية لاحقا منذ عام ١٩٦٥م حتى الآن.

أما مجال التدريس ؛ فعمل سيادته محاضراً بعض الوقت في الدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨م، ١٩٧٠ – ١٩٧٣م، وأيضا محاضراً بعض الوقت بكلية التربية جامعة الأزهر ١٩٧٠ – ١٩٧١.

كما عمل سيادته محاضراً في الدراسات العليا بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية منذ عام ١٩٨١م حتى الآن.

من ناحية أخرى ؛ قام سيادته بإدارة والاشتراك في بعض العمليات الاستشارية بالمعهد القومي للإدارة العليا في الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩م، وفي المعهد العربي للتخطيط بالكويت في الفترة من ١٩٧٥حتى ١٩٧٩م.



وفى مجال البحوث؛ قام سيادته بالعديد من البحوث الإدارية بالمعهد القومي للإدارة العليا ثم المعهد القومي للتنمية الإدارية فأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في الفترة من ١٩٦٥ حتى الآن، بجانب الاشتراك في بعض البحوث التعاقدية التي تم التعاقد عليها مع الأكاديمية.

ومما لا شك فيه أن مؤلفات أستاذنا الفاضل قد احتلت موقعا متميزا في المكتبة العربية في مجال تخصصه في العلوم السلوكية، حيث كتب سيادته مجموعة من الكتب مثلت مصادر ومراجع رئيسية لا غنى عنها لباحثي الدراسات السلوكية وإدارة الأفراد.

ومن هذه الكتب : التدريب والتنمية الإدارية – مدخل سلوكي، القيادة واستراتيجياتها، ادارة اللجان والاجتماعات، المقابلة والإقناع، التفاوض.

كما تنوعت أوراقه العلمية المقدمة للندوات والمؤتمرات، ومنها : مشاكل إدارات العلاقات الصناعية في مصر – دراسة ميدانية، والدافعية والسلوك الإداري – دراسة نظرية، والقيادة والتحكم في الصراعات الداخلية بالمنظمة، ودراسة مقارنة لانطباعات العاملين في المناخ التنظيمي السائد في منظماتهم بالكويت – دراسة ميدانية.

أما التمارين والأوراق التدريبية التي قام سيادته بها حول كل من العلوم السلوكية وإدارة الأفراد فهي على درجة كبيرة من الأهمية كما وكيفا، ومنها : الجانب السلوكي في الإدارة، الاتصال وأثره في العماية الإدارية، الابتكار، حل المشكلات، تنميه الموارد البشرية، تنمية المهارات القيادية، التدريب طرقه ووسائله وتقييمه، إدارة الوقت، إدارة الأزمات، إدارة الصراعات، المقابلة والإقناع.

من ناحية أخرى ؛ قام سيادته بالإشراف والمناقشة على عشرات الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه، سواء داخل الأكاديمة أو خارجها من الجامعات المصرية، أو الأكاديميات الخاصة والحكومية.

مما سبق يتبين لنا أن الأستاذ الدكتور كمال أبو هند قد تبوأ مكانة علمية مرموقة أهلته لتحكيم أبحاث الترقية للمدرسين المساعدين والمدرسين والأساتذة المساعدين، وهذه مكانة لا يصل إليها إلا الأساتذة المتميزون والمتمكنون من مادتهم وتخصصهم العلمي الدقيق.

حيث قام سيادته بتحكيم مجموعة كبيرة من الأبحاث المُحَكّمة للمجلات العلمية المتخصصة، سواء بالقبول أو الرفض أو إبداء الملاحظات التي تجعل البحث يرقى لدرجة القبول والإجازة للترقية.

من ناحية أخرى يتسم أستاذنا الجليل الأستاذ الدكتور/ كمال السيد أبو هند بشيم العلماء؛ وخاصة سمة التواضع التي لامستها من سيادته – عن قرب – حيث أنها تمثل سجية أصيلة غير مصطنعة؛ تحكم الجانب السلوكي في معاملاته مع طلابه وأصدقائه.







أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تدريب – بحوث – استشارات – تعليم



البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان: ....

هاتف: .... فاكس (ناسوخ): .... محمول: ....

البريد الالكتروني : ....

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
١- جمهورية مصر العربية:	١٥٠ جنيهاً مصرياً	٦٠ جنيهاً مصرياً
٢- الدول العربية والأجنبية:	١٠٠ دولار	٤٠ دولاراً

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية – كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الالكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى : ....
....
....
....

فى هذا العدد

أولاً: افتتاحية العدد:

ثانياً: بحوث مُحَكَّمة:

ثالثاً: بحوث مرجعية:

رابعاً: ملخصات الرسائل العلمية:

خامساً: أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية:

سادساً: المؤتمرات والندوات:

سابعاً:

ثامناً: شخصية العدد: